هجرة الأيدى العاملة

دراسة فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية للبناء الاجتماعى لمجتمع الحمالين بميناء الإسكندرية

تأليف

دكتور عبد الله عبد الغنى غانم

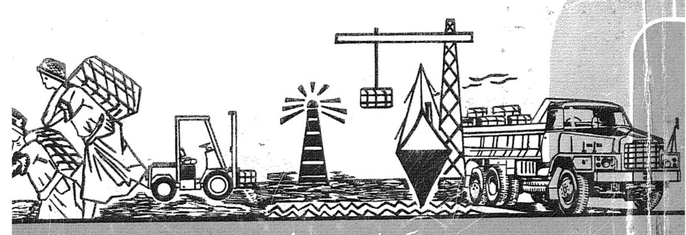
مدرس الأنثروبولوجيا الاقتصادية - كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

دكتوراه فى الآداب (انثروبولوجيا اقتصادية) بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى

دبلوم معهد العلوم الاجتماعية - ماجستير فى الأنثروبولوجيا الاقتصادية

بكالوريوس تجارة - ليسانس آداب قسم الجغرافيا

ليسانس آداب قسم الدراسات الفلسفية الاجتماعية



المكتب الجامعى الحديث

محطة الرمل - اسكندرية

ت: ٢٣٩٥٣

اهداءات ٢٠٠١

أ.د. أحمد أبو زيد

أنثروبولوجي

هجـــرة الأيدى العامـــلة

دراســـــة فى الانثروبولوجيـــا الاجتماعيـــــة
للبنـــاء الاجتماعى لمجتمع الحاملين بمينـــاء الاسكندريــــة

تـــــأليف

دكتـــور عبد اللـــه عبد الغنى غـــانم

مدرس الانثروبولوجيا الاقتصادية ــ كلية الآداب ــ جامعة الاسكندرية

دكتوراه فى الآداب (انثروبولوجيا اقتصادية) بتقدير ممتاز مع مرتبـــة الشرف الاولى

دبلوم معهد العلوم الاجتماعية ــ ماجستير فى الانثروبولوجيا الاقتصاديـــة

بكالوريوس تجارة ــ ليسانس آداب قسم الجغرافيا

ليسانس آداب قسم الدراسات الفلسفية الاجتماعية

المكتب الجامعي الحديث

محطة الرمل الاسكندرية

مقدمة

هذه رسالة قدمت إلى جامعة الاسكندرية للحصول على درجة الماجستير فى الانثروبولوجيا الاقتصادية . فضل المؤلف أن يقوم بنشرها كما هى دون أدنى تعديل . وهى كأى عمل علمى لا يخلو من مآخذ كما لا تخلو من مزايا . ولقد فضلنا أن ننشرها كما هى افادة للمتخصص من طريقة البحث والمنهج العلمى الذى اتبعناه . هذا وتتناول الدراسة البناء الاجتماعى لمجتمع من مهاجرى الريف الذين استقروا فى المدينة والتحقوا بعمل معين هو العمل كعمال فى شحن وتفريغ البواخر التى ترد إلى ميناء الاسكندرية .

ويعتبر مفهوم البناء الاجتماعى من المفاهيم الأساسية فى الدراسات الاجتماعية الحديثة بعامة والدراسات الانثروبولوجية بخاصة(١) . بحيث يقول راد كليف براون : « دراسة البناء الاجتماعى ليست هى كل الانثروبولوجيا الاجتماعية ولكنى أنظر إليها بعين الاهتمام البالغ على اعتبار انها جزء من ذلك العلم »(٢) . وهذه الدراسة تتناول البناء الاجتماعى لمجتمع يتألف من مجموعة من مهاجرى الريف الذين يعملون فى مجال واحد ولكنهم جاءوا إلى المدينة من قرى مختلفة بلغ عددها ١٨ قرية من قرى الوجه القبلى حيث تجمع أبناء كل قرية من هذه القرى فى المدينة مكونين جماعة متماسكة تعمل بنفس المجال وتسكن فى نفس المنطقة . وقد كانت

---

(١) د . / أحمد أبو زيد ... البناء الاجتماعى « المفهومات » ... الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ... ١٩٧٠ ص ٦ .

(٢) د . / قبارى محمد اسماعيل ... الانثروبولوجيا الوظيفية ... دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ... القاهرة ص ١٦٥ .

وحدة العمل لأبناء كل جماعة على حدة ولمجموعة الجماعات المختلفة التى تؤلف هذا المجتمع وكذلك وحدة منطقة الطرد بالنسبة لكل جماعة واستمرارهم فى المدينة حاملين اسم قريتهم التى هاجروا منها ثم وحدة منطقة الجذب بحيث أن كل مجموعة تنتمى لقرية معينة يسكن مهاجروها فى حى واحد بل وفى مجموعة حوارى متلاصقة بل وكثيرا مايسكنون بيوتا متجاورة يسكن بكل منها عدد من حالية المهاجرين. وكثيرا ما يتجمع عدد كبير منهم فى نفس الحجرة أو الكشك .

هذا وإذا كان مفهوم البناء الإجتماعى نفسه قد أثار من الجدل الكثير وإذا كانت نظرة راد كليف براون إليه باعتبار أن دراسته هى دراسة « العلاقات والروابط الإجتماعية التى تقوم بين الأشخاص أو الزمر التى يتألف منها البناء نفسه » فإن « ايفانز بريتشارد ينظر إليه باعتباره مجموعة العلاقات التى تقوم بين الزمر الإجتماعية التى تتمتع بدرجة عالية من القدرة على البقاء فى الوجود »(1) مستبعدا بذلك العلاقات الثنائية والزمر الصغيرة من دائرة مكونات البناء الاجتماعى . هذا ويتفق جمهرة العلماء مع ايفانز بريتشارد فى ضرورة الاهتمام اهتماما خاصا بالعلاقات الثابتة التى تقوم بين الجماعات الكبرى واغفال العلاقات المؤقتة والسريعة التى تقوم عرضا بين الناس. فالأساس هنا هو العلاقات التى تتمتع بدرجة معينة من الاطراد والاستمرار مع اعتبار أهمية العلاقة وكذا عمق التغيرات التى سوف تطرأ على صورة المجتمع لو اختفت هذه العلاقة الاجتماعية .

وعلى العموم فإن مفهوم البناء الإجتماعى يتضمن مبدأين أساسيين ومتكاملين الأول: هو مبدأ الاستمرار فى الزمن بالنسبة للجماعات والعلاقات الإجتماعية .

---

(1) د. أحمد أبو زيد ... البناء الإجتماعى « المفهومات » ... الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧ ص ٢٨ .

فالجماعات الكبيرة التي تحتفظ لعدة أجيال بكيانها وهيكلها العام ونظام تقسيماتها الداخلية ونمط علاقاتها بعضها ببعض تعتبر وحدات بنائية في نظر كل علماء الاجتماع والانثروبولوجيا بغير استثناء . والمبدأ الثاني : ان هذه العلاقات الثابتة المستمرة تتخذ شكل انساق تلعب دورا هاما في الحياة الاجتماعية أي انها تؤدي وظيفة اجتماعية معينة كما هو الحال في شأن علاقات القرابة والعلاقات السياسية والعلاقات الاقتصادية(١) .

وهذه النظرة إلى البناء الاجتماعي جعلت من الضروري التعرف على الوظيفة التي يقوم بها النظام الاجتماعي في نسق معين والتعرف على الوظيفة التي يقوم بها النسق في البناء الكلي كما يجب أن نذكر أن دراسة البناء الإجتماعي تقتضي الإهتمام أيضا بنسق القيم باعتباره عاملا هاما في توجيه أفعال الناس والتحكم في علاقاتهم بعضهم ببعض وخاصة أن الحياة الاجتماعية لا تنتظم بدون توفر درجة معينة من الاتساق والاطراد والتوافق ووجود انماط معينة من القواعد والقيم التي تتحكم في انماط السلوك بحيث يمكن للفرد ان يتوقع من الآخرين سلوكا معينا بالذات في موقف معين بالذات(٢) .

ومع أن دراسة البناء الاجتماعي تقتضي الاحاطة بكل ملامح الحياة في المجتمع وكل نظمه وكل ما يقوم بين هذه النظم من تساند وظيفي إلا أن هذه الرسالة إنما استهدفت أصلا معرفة ما تحدثه الهجرة في البناء الاجتماعي (كما سيتضح عند عرضنا لمشكلة البحث فيما بعد) ومن ثم فقد ركزنا على أوضح الجوانب تأثرا بهذه الهجرة وهي النسق الإقتصادي . والنسق القرابي والسياسي ثم مررنا بسرعة على القيم

---

(١) المرجع السابق ... ص ٦٤ .

(٢) المرجع السابق ... ص ٤٠ .

مركزين على ابرزها فقط . كما حاولت الدراسة ان توضح أهم التغيرات التى طرأت على هذه الانساق بالمقارنة بما قبل الهجرة إلى المدينة كما حاولت الدراسة أن توضح نوع العلاقة بين الحمالين والقرية التى هاجروا منها من ناحية وعلاقاتهم بالمدينة التى يعملون بها من ناحية أخرى .

والآن نتعرض لمشكلة البحث والمنهج المتبع فى دراستها . فمن الأمور الهامة فى أى بحث أن يكون موضوعه واضحا قبل البدء فى الدراسة . ذلك ان هـــذه الدراسة بخطواتها المختلفة والمنهج المتبع فى دراستها إنما تتأثر بدرجة كبيرة بالمشكلة المدروسة ذاتها .

ونحن أمام مجتمع له خصائص معينة واضحة متميزه تميزا تاما . فهو مجتمع مهاجر أى مؤلف من مجموعة من المهاجرين من عـدة قرى من الوجه القبلى يبلغ عدد أفراده ٣٦٠٠ فى المتوسط(١) ينتمون جميعا إلى محافظتين هما محافظة سوهاج ومحافظة أسيوط وعلى التحديد فان الغالبية الساحقة منهم ينتمون إلى مجموعة قرى معينة . (سنتناولها بالعرض التفصيلى فى حديثنا عن العينه) وقد هاجروا فى شكل هجرات طواعيه فردية . واقام أبناء كل قرية مع بعضهم فى مناطق محددة وباحياء محدده أيضا فى المدينة وهو حى الورديان والقبارى وكرموز وكرم الشقافة واللبان . أى أنها الأحياء الملاصقة تماما لمنطقة عملهم . بل أنهم كانوا يتركزون تماما فى فترة من الفترات فى حى القبارى بالذات فقد ورد مثلا فى تقرير عن (البحث الاجتماعى الشامل لمنطقة القبارى والمقدم الى المجلس الأعلى لتنسيق

(١) يلاحظ أن عدد الحمالين ليس ثابتا فهو عرضه للزيادة والنقص حسب ما تحتمه طبيعة العمل . وقد تم تحديد هذا المتوسط بحصر عدد الحمالين فى سبعة أشهر متصلة تبدأ من شهر أبريل ١٩٧٥ وقسمه الاجمالى على سبعه .

الخدمات الاجتماعية بمدينة الاسكندرية فى ١٣ أغسطس ١٩٥٥) ما يلى: (وليست المنطقة - أى منطقة القبارى - وقفا على المواطنين من أهالى الاسكندرية فقد وجدنا أن نسبة أهل الاسكندرية ٥٥،٩٪ وأن أكثر الباقين من أهالى الصعيد حتى أنهم يكونون شبه مجتمع صعيدى فحى الصعايدة فى شرقى المنطقة معروف بثقافته الخاصة وفى هذا الحى عدة حارات معروفة جميعا باسم حارة الصعايدة)(١)

وحتى الآن تستمر ظاهرة تركزهم فى حى القبارى إلا أن التزايد فى عــدد المهاجرين من العاملين فى مجال الشحن والتفريغ ونشأة القطاع العام عمـل على أن يقوم الكثير من الحمالين ممن ينتمون إلى قرى معينة بالتجمع فى أحياء أخرى قريبة مثل الورديان والقبان وغيره .

ولدراسة البناء الاجتماعى لمجتمع الحمالين ذلك المجتمع الذى له عـدة خصائص تميزه بدرجة واضحة والممثلة فى أن أفراده :-

١ - يعملون فى عمليات شحن وتفريغ البواخر التى ترد إلى ميناء الاسكندرية وأن هذه العمليات لها طابعها الخاص وظروفها الخاصة ومن ثم تترك أثرا كبيرا فى حياة الحمالين . وسنتعرض لهذا تفصيليا فيما بعد .

٢ - أنهم يعيشون فى المدينة فى احياء محدده يتجمع فيها أبناء كل قرية على حدة منفصلين عن باقى الحمالين الذين ينتمون إلى قرى أخرى .

٣ - انهم كانوا جميعا مزارعين بقراهم قبل هجرتهم إلى المدينة . كما أن عـددا منهم لازال يحتفظ بأراضى زراعية فى القرية . ولازال أيضا عدد كبير منهم يتردد على قريته ويحتفظ بعلاقات عديدة وعميقة معها . كما سيتضح فيما بعد :-

وإزاء هذا كله يمكن فإنه من الأفضل صياغة مشكلة البحث فى شكل التساؤل التالى:

ماذا يحـدث عندما تقوم جماعـــة من المهاجرين من الريف (عـماله

---

(١) د. حسن الساعاتى ، التصنيع والعمران ، دار المعرفة ، القاهرة ١٩٥٨ ص ١٣٣ .

من بناء اجتماعى تقليدى وثقافة معينة) هجرة طواعية من أجل العمل بالمجتمع فى المدينة وامتهان مهنة معينة لبنائهم الاجتماعى التقليدى فى الموطن الأصلى من ناحية وكذا فى الموطن الجديد من ناحية أخرى ؟ وإذا حدثت تغيرات فما هو تفسيرها ؟

هذا هو التساؤل الرئيسى وإن كنا سنجيب ضمنا على عدة تساؤلات أخرى ومن بينها التساؤلات التالية :-

(١) اختبار الفرض القائل بارتباط الهجرة من مجتمع القرية أو القبيلة إلى مجتمع المدينة بعوامل اقتصادية .

(٢) اختبار فرض آخر مؤداه أن درجة الانتمائية للمجتمع الأصلى ترتبط ارتباطا عكسيا بدرجة الانتمائية للوطن الجديد مع محاولة توضيح المعيار الذى نقترحه لقياس درجة الانتمائية وهو (الترددات والتزاور) بين المهاجر وموطنه الأصلى من ناحية ونظرة المهاجر للهجرة وهل هى دائمة أم مؤقتة . والمدة التى انقضت على هجرته إلى المدينة ثم تبادل المعونات مع الموطن الأصلى ومدى استمرار البناء التقليدى فى المجتمع الجديد بالمدينة أو مدى تعرضه للتغير ومدى تعمق القيم التقليدية فى المهاجر ... وما إلى ذلك مما سيتضح فيما بعد إلى جانب ما نجده قد أصبح واضح الاجابة من أسئلة قد تفرض نفسها أثناء الدراسة .

المنهج والادوات :

أما عن المنهج والأدوات التى سوف تستخدم فى هذه الرسالة فإننا سنتبع الطريقة الانثروبولوجية وذلك فى دراسة البناء الاجتماعى للحمالين وفى محاولة لتتبع ظاهرة الهجرة ذاتها وأثرها وترى أن ذلك ممكن بما يلى :-

دراسة البناء الاجتماعى للحمالين : الموطن الجديد (باعتبارهم مجموعة من

مهاجرى الريف) . ثم دراسة ما طرأ عليه من تغيرات ثم دراسة الاختلافات بين نمط حياة الحمالين وبقية سكان المدينة مع ارجاع هذه الاختلافات إلى أسبابها .

وهنا فإننا سنلتزم بالطريقة الانثروبولوجية التى تعتمد أساسا على الملاحظة بالمشاركة . كما قمنا بالاستعانة بالمرشدين فى محاولة التأكد من تفهم الظاهرات التى لا يفسرها مظهرها . كما أننا قد استخدمنا الطريقة السوسيولوجية المعتمدة على الاستبيان وذلك فى محاولة المتابعة الكمية للحقائق الكيفيه التى أوضحتها الطريقة الانثروبولوجية وقام الباحث بملء الاستبيان بنفسه وذلك للعينة التى بلغ عدد مفرداتها ٢٠٠ حالة بنسبة ٦٪ من مجتمع البحث الذى بلغ متوسط عدد أفراده ٣٦٠٠ فردا . (وسبق أن أوضحنا أن هذا المتوسط احتسب على أساس حصر عدد الحمالين الذين عملوا بالقطاع العام وذلك فى السبعة شهور الأولى من عام ١٩٧٥) . ومن الجدير بالذكر أن عدد الحمالين يزيد عن ذلك فى بعض الأشهر وينقص فى بعضها الآخر وذلك حسب ظروف العمل وحجمه المتغير كما سنرى فيما بعد . وكذلك فقد راعينا أن تضم هذه العينه عددا من الحمالين الموسميين (٢٧ حمالا بنسبة ١٣٫٥٪) وذلك حتى يكون حمالو القطاع الخاص ممثلين فى هـذه الدراسة . حيث أن حمالى ميناء الاسكندرية ينقسمون فئتين أحدهما كبيرة جدا تعمل فى القطاع العام الذى يقوم بالنصيب الأكبر فى عمليات الشحن والتفريغ بالميناء ويعمل به أكثر من ٩٠٪ من حمالى الميناء بينما هناك مجموعة صغيرة من الحمالين لا يزيد عددها عن ٣٠٠ حمال بنسبة حوالى ١٠٪ تعمل مع القطاع الخاص ، حيث سمح القانون بأن يقـوم القطاع الخاص بشحن وتفريغ بعض البواخر التى لا تحمل شحنات أكثر من ١٠٠٠ طن . وكثيرا ما يقوم الحمالون الذين يعملون مع القطاع الخاص بالعمل مع القطاع العام كعمال موسميين وذلك فى فترات ضغط العمل به . وعلى العموم فإن الحمالين فى مجموعهم (سواء منهم من

يعمل بالقطاع العام أو الخاص) يعيشون فى المدينة فى شكل جماعات تسكن كل منها فى عدة حوارى أو شوارع متقاربة فى منطقة واحدة من نفس الحى ويجمع أفراد كل جماعة من هذه الجماعات عامل الانتماء لمنطقة طرد واحدة وكذا عامل القرابة (كما سيتضح فيما بعد) وذلك دون أدنى اعتبار لكون الحمال يعمل مع القطاع العام أو الخاص .

هذا وقد راعينا فى معالجة بعض النقاط أنها كانت كبيرة الأهمية من ناحية وكانت أمامنا فرص متاحة من ناحية أخرى بحيث أمكننا القيام بمسح شامل على حالى قرى معينة بصدد هذه النقطة مثلما حدث فى تناولنا للملكية مثلا وكذا فى دراسة وجود الزوجة والأولاد بالمدينة فى مرافقة الزوج المهاجر أو استمرارها فى القرية تاركة الزوج ليعيش فى المدينة بمفرده وقد تم هذا بالنسبة لقرى معينة هى قرى ، النزه الربايعه وقرية الدهور . حيث أنها ثلاث قرى تمثل جماعات متمايزة الحجم - أى ان مجموعة المهاجرين من كل منها والذين يعيشون فى شكل جماعات متمايزة يربطهم روابط القرابة والانتماء انما يشكلون جماعات تختلف فى حجم أحداها عن الأخرى اختلافا كبيرا . ولعل نقطة الاختلاف فى الحجم بين جماعات الحمالين والتى ينتمى كل منها إلى قرية معينة كانت احدى النقاط الهامة التى راعيناها فى هذه الدراسة أيضا .

ذلك أنه لم يكن من الممكن حصر أبناء كل قرية على حدة خاصة وأن عدد القرى التى ينتمى إليها الحمالين يبلغ ١٨ قرية ولا يوجد سجلات مسجل بها محال ميلادهم أو اقامتهم الحالية بالمدينة حيث أن عددا كبيرا من الحمالين مؤقتون فى القطاع العام ، ومن ثم فإنه لا يوجد بالنسبة لهم أية سجلات منتظمة فى أى مكان . وهكذا فإنه فى نفس الوقت الذى كان علينا فيه مراعاة حجم كل جماعة من

جماعات الحمالين (على أساس أن كل جماعة تنتمي لمنطقة طرد معينه (قرية) وتعيش في المدينة حاملة نفس اسم هذه القرية وتقيم في منطقة محدده) فإنه لم يكن ثمه حصر لأعدادهم وفي محاولة للوصول إلى حجم كل قرية حتى يمكن توزيع العينه على هذه القرى فقد حاولنا أن نأخذ بتقديرات المرشدين عدد الحمالين الذين ينتمون إلى كل قرية والذين يكونون جماعة عرقية بالمدينة في مواجهة بقية الجماعات العرقيه الأخرى من الحمالين . إلا أننا وجدنا فروقا كبيرة جـــدا بين تقديرات المرشدين لحجم القرية الواحدة إلا أن هـذه الفروق كانت في العدد الذى يذكره كل مرشد تضخيما أو تقليلا ولم يكن في الترتيب . ونقصد بالترتيب تلك الطريقة التي لجأنا إليها في توزيع العينة على مختلف القرى . حيث وجدنا أن ثمة اتفاق في رأى المرشدين على أن ثمه مجموعة من القرى أكبر من غيرها وهذه المجموعات متفاضلة فيما بينها أيضا بحيث ان احداها أكبر من الأخرى ومن ثم امكن أن نضع هذه القرى جميعها في ترتيب تنازلي على أساس من تفاضلها في حجم الحمالين الذين ينتمون إليها . ومن الجدير بالذكر أن فكرة التفاضل بين هـذه القرى من حيث العدد يرتبط كثيرا بفكرة أن قرية أقوى من غيرها إذ ترتبط فكرة القـوة في هذا المجتمع بالعدد ارتباطا تاما . ومن ثم فإن القرية الاكبر هي الاقوى يليهـا الأقل . فالأقل . وارتباط فكرة العدد بالقوة هـذه تكاد تكون منطبقة تماما على جميع قرى هذا المجتمع في علاقاتها بعضها بالبعض الآخر فيما عدا حالة الحمالين من أبناء قرية (العزه) والبالغ عددهم ٥٠/٦٠٠ حمال وفق أغلب التقديرات إذ انهم يحتلون مركز القوة في علاقات القوة بين القرى من واقع شدة التحامهم وإصرارهم على الظهور بمظهر القوى بل والمعتدى ايضا . مما جعلها في علاقة عداء معظم القرى الأخرى القوية بالذات مثل قرية الصوامعة وقرية ابنوب وغيرهم . (وسيتضح ذلك في تناولنا للنسق السياسي) .

والجدول التالى يوضح توزيع العينة على مجموعـــة القرى التى تؤلف مجتمع الجمالين وهو يعكس الاهتمام بأن تكون العينة ممثلة إلى حد كبير بحيث شملت جميع القرى المؤلفة لمجتمع الجمالين مع مراعاة ترتيب حجم كل قرية بالنسبة لأحجام باقى القرى من حيث هى أكبر أو أصغر بغض النظر عن العدد الفعلى .

جدول يمثل توزيع العينة على مناطق طرد الحمالين (القرى)
من محافظة سوهاج

اسم القرية	الصوامعة	نزه	جهينه	الربابيه	العمور	نجع أبو قنط	أولاد اسماعيل	طما	الشوكة	تل الزوكه	شندويل	بنى شاح	اجمالى
العدد	٣٤	٣٢	١٨	٨	١٤	١٢	٧	٦	٣	٣	٣	٢	١٤٢

جدول يشمل توزيع العينه على قرى طرد الحمالين من محافظة أسيوط

اسم القرية	ابنوب الحمام	الغنايم	ساحة سليم	كوم أسفحت	الاجمالى
العدد	١٥	١٨	٥	٤	٤٢

وقد ضمت العينة ايضا ١٦ حالة أخرى منها ٧ حالات من مواليد الاسكندرية والباقى من جهات اخرى .

وإذا كان قد روعى فى اختيار العينة كل من مناطق الطرد وحجم مهاجرى كل منطقة من هذه المناطق . بجانب مراعاة الارتباط بالعمل مع القطاع العام أو الخاص هذا بجانب مراعاة نقطة أخرى . ذلك ان الحمالين ينقسمون من حيث كيفية الارتباط بالعمل إلى فئتين كبيرتين هما فئة الحمالين الدائمين وفئة الحمالين المؤقتين والحمالين الدائمين يميزون عن الحمالين المؤقتين بأن ثمة اجر يصرف لهم عن العمل طبقا لعدد الكراوى التى يعملونها (يوميات العمل) وذلك فى حالة وجود فرص متاحة للعمل . اما فى حالة عدم وجود عمل فإنه يصرف لهم تعويض بطالة بواقع اجر يومية واحدة فى اليوم بشرط التواجد فى مكان العمل . اما المؤقتون فلا يصرف لهم مثل هذا التعويض (وسبق ان اوضحنا ان هؤلاء المؤقتين يعمل الجزء الأكبر منهم فى القطاع العام . وان كان هذا لا يمنع أنهم يعملون ايضا مع القطاع الخاص إذا اتيحت لهم فرصة العمل به وطالما انهم يكلفوا بعمل فى القطاع العام) . وقد تمت مراعاة انقسام الحمالين إلى هذين النوعين (مؤقتين ودائمين). حيث روعى ان تشتمل العينة كلا النوعين وحيث ان نسبة الحمالين الدائمين إلى المؤقتين هى ٢ : ١ - كما ثبت من سجلات القطاع العام - فقد وزعت العينة على على هذا الاساس بينهما . بل وقد تمت مراعاة نقطة اخرى اضافية ذلك ان الحمالين المؤقتين نفسها تنقسم إلى نوعين الحمالين المؤقتين . النوع الأول : يسمى بالحمالين الظهورات والثانى يسمى بالموسميين والنوع الأول (الظهورات) يتم معاملته كالحمال الدائم فى كل شىء ماعدا تعويض البطالة فلا يحصل عليـــه . بينما الحمال الموسمى وهم صغار الشباب من المهاجرين والذين لم يمض على تواجدهم بالمدينة فترة طويلة . وحيث ان عدد الحمالين المؤقتين (الظهورات) ضعف عدد الحمالين

(الموسميين) ايضا فإن العينة تم توزيعها على أساس ٤ : ٢ : ١ بحيث شملت بعددها البالغ ٢٠٠ مفردة عديد من النواحى . ومثلت الخصائص كلها والنوعيات كلها بقدر الإمكان .

وهكذا فقد كانت العينة عينة عشوائية طبقية راعينا فيها عدة نقاط هامة هى :

١) نوعية ارتباط الحمال بالعمل من حيث هو دائم أم مؤقت .

٢) حجم كل قرية (من القرى التى ينتمى إليها الحمالون) بالمقارنة بحجم باقى القرى وذلك من حيث عدد مهاجريها من الحمالين وكذا وضعها فى سلم القمة وذلك فى علاقتها بمجتمع الحمالين ككل . مع عدم ترك اية قرية دون تمثيل .

هذا ويجب ان نشير فى ختام هذه المقدمة ان الاهتمام بموضوع البناء الاجتماعى للحمالين . إنما يمكننا ايضا من تناول مشكلة كلفت الدولة ولا زالت تكلفها مئات الملايين من الجنيهات . وهى مشكلة التكدس بميناء الاسكندرية . تلك المشكلة التى ركزنا عليها بالدراسة متابعة لوضع العلم فى خدمة المجتمع . وقد تناولنا هذه المشكلة باقصى تحليل ممكن ـ فى ضوء واقع عشناه فترة ثلاثة عشر سنة ـ وذلك لتكون المشكلة فى تناول من يريد تناولها بالمعالجة أو حتى بالدراسة . وان كنا قد ركزنا على دور الحمالين فيها تركيزا تاما دون تجاهل باقى العوامل .

وبعد هذه المقدمة فانه لا يسعنى إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور أحمد أبو زيد أستاذ الانثروبولوجيا بجامعة الاسكندرية ورئيس القسم وعميد كلية الآداب جامعة الاسكندرية سابقا على ما قدمه لى من عون وملاحظات وتوجيهات كان لها كل الفضل فى اخراج هذه الرسالة بصورتها الحالية.

والله أسأل أن يوفقنا إلى ما يحب ويرضى وأن يجعل أعمالنا كلها صالحة وأن يجعلها لوجهه خالصة ؟

الاسكندرية أكتوبر ١٩٨٢ — دكتور عبد الله غانم

الفصل الأول

(أ) تقديم :

هذا كتاب فى هجرة الأيدى العاملة يتناول البناء الإجتماعى لمجتمع مهاجر من الريف . ويقيم أفراده فى شكل جماعات . يجمع أفراد كل جماعة من هذه الجماعات الانتماء لمنطقه طرد واحدة - كما سيتضح فيما بعد - ويعيش أفراد كل جماعة من هذه الجماعات فى منطقة محددة خاصة بها . وفى مساكن متجاورة بل وفى كثير من الأحيان . يقيم عدد كبير من الحمالين يصل الى عشرة أو أكثر فى حجرة أو كشك واحد مع بعضهم البعض .

وإذا كان الكتاب فى أجزائه التالية سوف يتعرض تفصيليا للحياة فى مجتمع الحمالين وأسباب هجرتهم وآثارها بالنسبة للبناء الإجتماعى فى مجتمعهم . وبمعنى آخر : اننا إذا كنا نعالج هـــذا المجتمع فى منطقة الجذب بهدف دراسة بنائه الاجتماعى وتوضيح ما طرأ عليه من تغيرات فاننا لا نستطيع فى هذا التقديم أن نذكر الكثير عن هذه النقاط حيث أننا سنعالجها تفصيليا فيما بعد . إلا أن هناك نقطة هامة نعتقد أنه من الملائم التعرض لها هنا وتلك هى الحقائق المتصلة بالهجرة على وجه العموم حتى نستطيع أن نضعها موضع المقارنة مع ما سيصل اليه البحث عند تناول موضوع الهجرة فى مجتمع الحمالين . وذلك من حيث عواملها وآثارها سواء بالنسبة الى منطقة الطرد والجذب أو بالنسبة للمهاجرين أنفسهم ومع أن هذه المقارنة لن تصبح متاحة إلا فيما بعد إلا أنه من الافضل تناول الهجرة فى مفهومها العام وكذا فى أسبابها وعواملها وآثارهـا فى هذا التقديم حتى تصبح المقارنة ممكنة وحتى يتضح مدى توافق الهجرة أو اختلافها فى مجتمع الحمالين مع

الهجرة فى مصر عموما والإسكندرية بوجه خاص . وذلك من حيث خصائصها وعواملها وآثارها . وحتى يتضح السبب الذى وجدنا من أجله — ان المهاجرين من الحمالين بالذات دون المهاجرين الآخرين الى المدينة قد نجحوا فى تكوين مجتمع خاص بهم وحتى يتضح إذا ما كان هذا مرتبطا بأن هجرتهم تميزت عن غيرها من الهجرات الريفية الى المدينة ثم فيما تميزت هجرتهم هذه ؛

واذا تتبعنا مصطلح الهجرة ذاته وجدناه يرتبط بمعانى عديدة .

واصطلاح هجرة العمل نفسه يدل على معانى مختلفة فقـــد يدل على الحركة الطواعية للعمال وغيرهم داخل البلد الواحد . وقد يدل على الحركة الجبرية والتى يتحرك فيها الإنسان عبر حدود بلاده . كما حدث فى هجرة العبيد من أفريقيا الى الامريكتين مثلا . وكانت هذه أيضا أحد أنواع هجرة العمل لكنها هجرة غير طوعية (١) فهى هنا تهجيرا وليست هجرة .

وهكذا يمكن أن يكون تقسيم الهجرة من حيث هدفها متضمنا تقسيمها على أساس الدافع الذى سببها ودفع اليها .

بل وقد يتضمن تقسيمها من حيث الهدف ذلك التقسيم الذى يدل عليها من حيث المكان والمقصد فهجرة العمل أيضا قد تكون هجرة خارجية أو داخلية .

كذلك قد تكون الهجرة جبرية فى حالات الحروب عندما تصبح الهجرة نوعا من الفرار أمام الاعداء والجلاء عن الوطن الأصلى أمام سيطرة وجبروت الاقوياء .

---

(1) Zelvisky W., Aprologue to Population Geography, Prentice Hall Englewood .1966 P. 54.

وهنا نلمح فرقا منطقيا بين التهجير والهجرة الجبرية . فالتهجير عمل منظم أو هو حركة للسكان بنوع منظم وهادف ولكن ينظمها ويحدد اهدافها اولئك الذين يقومون بتهجير السكان من موطنهم كما حدث فى حالة تهجير أهالى النوبة فى مصر مثلا . وكما حدث عندما هاجر بعض أهالى المنوفية للعمل بمنطقة ابيس .

اما الهجرة الجبرية أمام جحافل الغزاة فهى هجرة غير منظمة وغير مستهدفة شيئا بعينه . أنها فرار يدفعها سبب لكن لا يشدها هدف أكثر من النجاة من الخطر ، وليس السبب فى وقوع الهجرة الجبرية هو الحرب فقط . بل قد تكون العدوى وتفشى نوع فتاك من الامراض (كالطاعون) سببا فى حدوث هجرة غير منظمة وجبرية ايضا . بل قد تكون عملية الهجرة الجبرية هى فرار لعقيدة معينة كهجرة المسلمين الاوائل من مكه المكرمة الى المدينة .

هذا وقد تكون الهجرة هجرة فردية أو هجرة جماعية . ومن أمثلة الهجرة الفردية هجرة بعض المواطنين من الريف المصرى الى المدينة أو الى الخارج . وقد تكون هجرة جماعية كأن تنتقل القبيلة بكامل عددها من منطقة لاخرى .

كذلك قد تكون الهجرة مميزة من حيث الوقت الذى فيه ومدى تكرارها على مدار فترات معينة وهنا نجد هجرة فصلية أو موسمية مثل هجرة بعض عمال الزراعة الى العمل بميناء الاسكندرية فى بعض فصول السنة ثم العودة لقراهم بعد ذلك . وقد تكون هجرة دائمة أو هجرة مؤقتة . والهجرة الدائمة هى التى تزيد مدتها عن السنة الكاملة والمؤقتة هى التى تزيد عن شهر وتقل عن السنة الكاملة (١) .

---

(١) د محمد عبده محجوب - الهجرة والتغير البنائى فى المجتمع الكويتى ، وكالة المطبوعات الكويتية - ١٩٧٤ صفحة (٤٩) .

هذا بالاضافة الى وجود أنواع اخرى من الهجرة مثل الهجرة الكاملة وغير الكاملة والهجرة القصيرة الأمد والطويلة الأمد ... الخ .

هذا ويمكن ان نجدول هذه الأنواع المختلفة للهجرة بالاشارة الى الأساس الذى تصنف طبقا له كما يلى :

المعيار الذى تصنف على أساسه الهجرة	صورتها	هدفها	الدافع	التكرار	مدتها	المكان
الانواع المرتبطة بهذا النوع	فردية	العمل	طوعى	موسمية	مؤقتة	داخلية
		التهجير			دائمة	خارجية
	جماعية	الفرار	جبرى	دائمة	قصيرة الأجل	
					طويلة الأجل	

وهجرة الحمالين فى ضوء هذه النقاط هى هجرة طواعية فردية من أجل العمل منها الدائم ومنها الموسمى وهى هجرة داخلية كما أنها بمعيار المدة تصبح هجرة دائمة فى غالبيتها الساحقة حيث تزيد مدة الاقامة فى المدينة بالنسبة للحمالين عن أكثر من سنة بالنسبة لأكثر من ٩٠ ٪ منهم .

ومن الجدير بالذكر ان هناك فرقا بين الهجرة والحراك الاجتماعى Social Mobility من ناحية .

فاذا كانت الهجرة إنما تعنى (وفق تعريفها السائد الذى ورد فى دائرة معارف

العلوم الاجتماعية) التحرك الجغرافى الدائم نسبيا للاشخاص (١) . ويتفق هذا التعريف مع تعريف الهجرة فى المعجم الديموجرافى الذى أصدره قسم الشئون الاقتصادية بهيئة الأمم المتحدة (٢) فان مفهوم الهجرة بمعناه الواسع والذى يعنى الأنتقال الجغرافى كما أشرنا يجب ان يكون واضحـــا عن : التنقل أو الحراك الاجتماعى الذى يعنى تحرك الأفراد أو الأسر والجماعات من مركز اجتماعى الى مركز آخر (٣) وهذا التعريف يوضح أن التنقل الاجتماعى إنما يشير الى (رفع مستويات المعيشة وتذويب الفوارق بين الطبقـات ويمكن للجميع صعود السلم والهبوط على مبدأ من تكافؤ الفرص) (٤) وأن ذلك إنما (يتم عن طريق الانتماء أو التحصيل أو النضج داخل الجيل الواحد أو بين الأجيـال المتداخلة ـ كما أنه يوضح أن التنقل الاجتماعى شىء مختلف عن الحراك المهنى الذى يشير إلى انتقال العامل أو مجموعة من العمال من المستوى المهنى غير الماهر إلى مستوى آخر سواء إلى أعلى السلم المهنى أو أدناه) (٥) .

---

(1) International Encyclopedia of the social Science V. (9/10) 1972 P. 286.

(٢) د. محمد عبده محجوب ، الهجرة والتغير البنائى فى المجتمع الكويتى ـ وكالة المطبوعات الكويتية ١٩٧٤ ص (٤٩)

(3) International Encyclopaedia of the social Science V. (9/10) 1972 P. 468.

(٤) د. محمد عاطف غيث ، المشاكل الاجتماعيـة والسلوك الانحرافى ـ دار المعارف ١٩٦٧ ص ٤٤ .

(٥) د. السيد محمد الحسينى ، بعض المظاهر القيمية المرتبطة بالحراك المهنى .مقـــال بالمجلة الإجتماعية القومية ، للمركز القومى للبحوث الإجتماعية الجنائية يناير ١٩٧٠ ، ص ٤٠ .

وبعد أن أوضحنا الفرق بين الهجرة باعتبارها حركة عبر المكان وبين الحراك الإجتماعى والمهنى . فان الهجرة أيضا تختلف عن التنقل المكانى داخل المدينة الواحدة المتمثلة فى الانتقال من مسكن إلى آخر داخل نفس المدينة عبر احيائها المختلفة أو نفس الحى .

وإذا تناولنا بالبحث الآثار التى تحدثها الهجرة فاننا نكتفى بالاشارة إلى هذه الآثار من خلال عرض النقاط التالية :

من الافضل ان نستعرض بعض آثار الهجرة من خلال دراسات تناولت هذه النقطة . ذلك أنه لا يمكن ان نحدد هذه الآثار بطريقة قاطعة وعامة . ومن خلال استعراضنا لهذه الآثار التى اكدتها هذه الدراسات يمكن ان يتكشف أهم آثار الهجرة فى منطقة الطرد ومنطقة الجذب . وكذا آثارها بالنسبة للمهاجر نفسه على الأقل فى المناطق محل الدراسة . يذكر « بواس » فى دراسته فى بلاد الاسكيمو ان هجرة البيض إلى هذه المنطقة قد أثر تأثيرا سيئا على الحالة الصحية للسكان الأصليين (حيث جلبوا معهم أمراضا لم تكن معروفة للاهالى مثل الزهرى والدفتريا)[1] .

وفى دراسة « فيرث » التى أجراها فى جزيرة تيكوبيا . نجده يتعرض لمشكلة سكانية فى الجزيرة نتجت هذه المشكلة عن وصول الاوربيون اليها وممارسة تأثيرهم عن طريق الحكم والمبشرين . حيث أدى هذا إلى منع قيام الحروب بين السكان كما لعبت المسيحية دورها فى منع الاشباع الجنسى خارج الزواج مما زاد

---

(١) د. على محمود اسلام الفار ، الانثروبولوجيا الاجتماعية - الجزء الاول - الشركة القوميه للتوزيع ، القاهرة ٦٨ ص ٤٠ .

من معدلات الزواج ومن ثم عدد الابناء أيضا بجانب منع الاجهاض ومن ثم زيادة السكان زيادة كبيرة . وقد رأى « فيرث » (أن حل هذه المشكلة فى الجزيرة يمكن بطريقتين تتمثل الأولى : فى الهجرة خارج الجزيرة ولكن الأهالى يرفضون هذا الحل . ومن ثم كان الحل الثانى وهو محاولة زيادة الانتاج الزراعى) (١) .

وقد اوضح « جيمس شتاينر » أثر زيادة عدد المهاجرين إلى إحدى المدن عن القدر الذى كان يمكن لمواردها احتماله وهى مدينة « فيرمونت» بامريكا (وقد بين « شتاينر » قصة المدينة وكيف نشأت وكيف جذبت اليها المغامرين الباحثين عن الثروة حتى زاد العمال عن حاجة المناجم وحاجة العمل وعما تقدمه الأرض من ثروة طبيعية بحيث اضطرت بعض المناجم إلى الأغلاق وإيقاف العمل واضطر بعض العمال والتجار إلى النزوح عن المدينة وبعد مرور بضع سنين أمكن الوصول بالتدريج إلى نوع من التوافق بين الثروة الطبيعية وما تقدمه المدينة من فرص العمل من ناحية والسكان الذين يقيمون بالفعل من ناحية اخرى فى المدينة الصغيرة (٢).

وفى دراسة عن هجرة الايدى العاملة واثرها فى البناء الاجتماعى اجراها الدكتور / أحمد أبو زيد ، يتناول الاثر الذى تحدثه الهجرة فى الجماعات المهاجرة إذ أنها وفى موطنها الاصلى ومدى ما طرأ على قيمهم الاجتماعية الاصلية من تغيرات . كما يدرس العلاقة بين الجماعة المهاجرة والموطن الاصلى وإلى أى مدى تأثرت هذه العلاقة واثر الهجرة على المجتمع التقليدى نفسه . ولما كانت هذه الدراسة قريبة من

---

(١) المرجع السابق ص ٢٧٧ .

(٢) د أحمد أبو زيد ، البناء الاجتماعى ، الجزء الثانى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب اسكندرية ، الطبعة الثانية ص٨٣ .

دراستنا إلى حد بعيد وتتناول نقاط لها أهميتها فاننا نسوق ملخصا لها : لكى نوضح النقطة التى نعالجها الآن والتى تهدف إلى اظهار آثار الهجرة من خلال التعرض لدراسات أظهرت هذه الآثار .

ولقد قام البناء الاجتماعى التقليدى للواحات الخارجة على أساس التمايز القائم بين كل قرية من القرى الخمس التى تكون الواحة ويتمثل ذلك التمايز و النظر إلى القرية كوحدة أقليمية اقتصادية قرابية وسياسية . وإلى هذه القرى جميعا باعتبارها تكون المجتمع التقليدى الواحى ككل مقابل مجتمع وادى النيـــل . أو مجتمع الوادى / وقد ساعدت الظروف الجغرافية على ذلك التمايز الذى يقوم على الانعزال . فالمساحات الشاسعة من الأراضى الرملية القاحلة كانت تفصل بين المساحات المزروعة ومناطق التجمع السكانى فى القرى وكانت القرية كوحده إقليمية بمثابة اطار للمناشط الإقتصادية والإجتماعية للوحدات القرابية أو البدنات المتمايزة التى عاشت فيها . بحيث كان هناك نوع من التناظر بين التوزيع القرابى البدنات والتوزيع الاقليمى للمساحات الزراعية حول الآبار التى كانت تمتلكها تلك الوحدات القرابية المتمايزة . وكذا ربط أعضاء الوحدة القرابية الإقليمية فى وحدة اقتصاديه معاشية وقام بينهم نوع من التضامن والتعاون الذى كان ينظم الانتاج الزراعى . كما كانت القرية إلى جانب هذا كله تكون وحدة سياسيه يتزعمها العمدة . وكان دائما واحدا من أبناء أقدم البدنات فى القرية وكان يساعده عدد من المشايخ الذين يمثلون تلك الوحدات القرابية الاقليمية المتمايزة فى نفس القرية ولم يكن العمدة كرئيس للقرية يخضع لاية رئاسة تقليدية أعلى . وان كان المجتمع الواحى ككل قد ارتبط بأجهزة السلطة المركزية فى الدولة . واخيرا فقد كانت القرية الواحدة فى المجتمع الواحى تكون وحدة اندوجامية . الزواج المفضل فيها هو

للزواج ببنت العم . وهو نمط الزواج والشائع فى المجتمعات التقليدية العربية .
وقد كان المجتمع الواحى مجتمعا منعزلا مغلقا على نفسه لا يتصل بالعالم الخارجى
فى وادى النيل فيما عدا بعض الحالات الفردية القليلة التى اضطر أفرادها إلى الهجرة
أو الهروب من المجتمـــع لظروف تتعلق بالصراعات أو الظروف الاقتصادية
الشخصية داخل القرية ثم دخلت المجتمع الواحى بعض العناصر الثقافية الجديدة
التى تمثلت فى إنشاء خط السكك الحديدية يصل الواحة بالوادى . ثم قام بعض
الموظفين الممثلين لإدارات الدولة فى الواحة . وقامت بعض المشروعات لاستغلال
الثروات المعدنية فى المنطقة . وكانت هذه العناصر الثقافية الجديدة بمثابة عوامل
ساعدت على سهولة الاتصال بالوادى أو الانتقال اليه . بعد أن كانت الرحلة عبر
الطريق الصحراوى تمثل نوعا من المغامرة والمخاطرة التى قد تنتهى بصاحبها إلى
الموت فى الصحراء . كما أدخلت تلك المشروعات عنصر النقود على الاقتصاد
التقليدى للمجتمع الواحى الذى كان ينظم اقتصادياته عن طريق المقايضه التى تتم
بين أبناء القرية الواحدة . وقد فرضت الظروف الجغرافية للواحة على الأهالى أن
يختاروا بين القيام بالمناشط الاقتصادية التقليدية فى موسم الأمطار أو العمل فى
تلك المشروعات الجديدة نظير النقود ثم البقاء بدون عمل لفترة طويلة تمتد إلى
جميع شهور الصيف . مما دفع الشباب إلى محاولة الهجرة إلى الوادى للعمل هناك
بأجور نقدية طوال العام هربا من الفراغ الذى خلقه العمل النقدى فى الواحة .
وهربا من قسوة العمل بتلك المناشط الاقتصادية التقليدية أيضا .

وقد أخذت تلك الهجرة العمالية والاتصال بالوادى شكل التنظيم الذى يتناوب
فيه أعضاء الوحدة القرابية الإقتصادية على البقاء فى الواحة للقيام بالمناشط التقليدية
ثم الهجرة المؤقتة الى الوادى لجمع بعض النقود التى تدعم اقتصاديات تلك الوحدة .

وقد أسفرت تلك الهجرات العمالية عن تغيرات هامة فى البناء الاجتماعى التقليدى للواحات وتمثلت تلك التغيرات باختصار فى التشكك فى كفاءة النظم السياسية التقليدية . فالشبان العائدون من المدينة اخذوا يفضلون اللجوء بمنازعاتهم إلى السلطة الإدارية والقضاء . ولم تعد السلطات التقليـــدية للعمدة والشيوخ . وكانت تقوم على أسس قرابية اقليمية تقوم بوظيفتها فى الضبط الاجتماعى فى المجتمع الواحى . كما تمثلت تلك التغيرات أيضا فيما طرأ على النسق الإقتصادى من تحول . وبخاصة نتيجة لتوفر النقود فى أيدى الواحيين . مما دفع بهم إلى محاولة استغلالها فى حفر وتطهير مزيد من الآبار سعيا وراء تحقيق مزيد من ملكية الماء . وترتب على ذلك أن ظهر نمط جديد من انماط الملكية يختلف عن النمط التقليدى الذى يقوم على جماعية الملكية وحقوق الإستغلال فى داخل البدنة الواحدة كوحدة قرابية وأقليمية . وقد حرص أولئك الشبان على أن يوزعوا ملكياتهم الخاصة من الماء فى أكثر من بئر واحدة وأحيانا فى آبار تنتمى إلى وحدات قرابيـة مختلفة لتفادى الأخطار الطبيعية وزحف الرمال التى كثيرا ما كانت تطمس الآبار فى الواحة . وكان هذا يعنى انهيار التناظر القائم بين تلك الوحدات القرابية والوحدات الاقليمية والوحدات الاقتصادية فى المجتمع الواحى . كما كانت العلاقات الاقتصادية التى تربط بين أبناء القرى المختلفة مناسبة لتغير نمط الزواج الاندوجامى التقليدى ثم لعبت علاقات المصاهرة التى ربطت بين أعضاء القرى المتمايزة من ناحية اخرى دورا جديدا فى المناشط الإقتصادية والسياسية فى المجتمع الواحى الجديد (١) .

وهكذا يتضح كيف ان هجرة العمال الواحيين قد ترتب عليها تبلور شخصية

---

(١) د. محمد عبده محجوب ، الهجرة والتغير البنائى فى المجتمع الكويتى ، وكالة المطبوعات بالكويت ، الكويت ١٩٧٤ ، ص ٦٠ .

المهاجرين نتيجة لما أصبحوا يتمتعون به من حرية أثناء قيامهم بالمدن . وكذا أدت إلى تغيرات عميقة فى نظام القرابة بحيث بدأت العائلات والبدنات الكبيرة المتماسكة تتفكك وتنقسم على نفسها . كما أدت إلى حدوث تغييرات جذرية فى النظام الاقتصادى ونسق الملكيه (١) .

وإذا كانت الهجرة فى دراسة الدكتور أحمد أبو زيد قد أدت إلى تغير فى نسق الملكية . فثمة نقطة واجبة الذكر هنا ، إذ يذكر « بيلشو » أن « التغير فى نسق الملكية أمر ينفر منه المجتمع التقليدى لأن هذا التغير فى نظام الملكية نفسه قد يتضمن وقوع ظاهرة الهجرة من القرية أو قبول مهاجرين جدد اليها » (٢) وواضح من هذا كيف يربط « بيلشو » بين التغير فى نسق الملكية وبين الهجرة .

وقد ذكر « بيتر . ب . » أيضا : « أن للهجرة أثرها فى أمكان نقل عادات وتقاليد ترتبط بالنظام العائلى الموروث وكذا بالأنظمة الاجتماعية إلى الموطن الجديد ؛ ويضيف أنه لا شك أننا نعلم أن العائلة الممتدة لها دورها الكبير فى تعويق الاقتصاد والنمو الاقتصادى . وقد تبين أن نسق العائلة الممتـــدة يشكل مظهرا شائعا فى المجتمعات المهاجرة حتى فى المجتمعات المتقدمة . خاصة قبل أن يتكامل المهاجرون مع المجتمع فى الموطن الجديد (٣) .

---

(١) د. أحمد أبو زيد ، البناء الاجتماعى ، الجزء الثانى . الهيئة المصرية العامة للكتاب بالاسكندرية الطبعة الثانية ص ٧٨ .

(2) C. Belshaw : Traditional Exchange and modern markets Prentice hall inc, Englwood. Cliffs N. G. P. 143.

(3) Peter. B. The Economic of underdeveloped Countries The University of Chicago press. CH : 1. 1966 P. 65.

وتذكر « مونيكا هنتر » آثارا مماثلة فى دراستها عن البوندو فتذكر الاثار التالية :

(١) تزايد القيم الفردية الاقتصادية .

(٢) تناقص وحدة القرابة .

(٣) أن الأسر المكونة من الرجل وأبنـــائه وزوجته تميل إلى أن تصبح مجموعات مستقلة أحداها عن الأخرى .

(٤) أن القيم الاقتصادية قد أصبحت سائدة (١) .

وإذا كان استعراض هذه الدراسات يوضح أن الهجرة كان لها دور فى إحداث كثافة سكانية كبيرة كما حدث فى جزيرة « تيكوبيا » . وأحداث عدم توازن بين الموارد الاقتصادية والكثافة السكانية كما حدث فى مدينة « فيرمونت » . ونشر كثير من الأمراض الجسيمة كانتشار الزهرى بين الاسكيمو كما ذكر « بواس » بجانب الأمراض النفسية والدعارة والانحراف كما قد يكون للهجرة أثر فى استنزاف موارد منطقة الجذب وتصديرها الى منطقة الطرد . أى إلى الموطن الأصلى للمهاجرين وهذا ما نلاحظه فى الهجرة على العموم والهجرة الخارجية على وجه الخصوص وذلك عندما تتخذ الهجرة من بلد معينة شكلا جماعيا كما يذكر « بيتر . ب » عندما يقول : « يسهم المهاجرون كثيرا فى تكوين رأس المال فى بلدانهم الأصلية . ذلك أنهم ينفقون أقل من دخولهم فان رأس المال الذى جمعه المهاجرون الفقراء فى أمريكا الشمالية هو مثال تاريخى واضح وقد كان لرأس المال

---

(1) Monica Hunter, Reaction to Conquest, Oxford. University press. London 1964. P. 546.

الذى تحقق الصينيين فى الملايو واليهود فى جنوب أفريقيا دوره فى تقدم اقتصاديات بلادهم [١] .

ومع أن هذه الآثار ليست أحكاما عامة . وإنما جمعناها فقط لكى ندلل على الأثر الذى أحدثته الهجرة فى مناطق معينة .

إلا أن ثمة ملاحظة هامة هنا ذلك أننا إذا استعرضنا آثار الهجرة التى ساقتها « مونيكا هنتر » والدكتور أحمد أبو زيد . نجدها آثارا متشابهة ونجد أن هذه الآثار يشترك فى احداثها كل من عامل الهجرة إلى المدينة وذلك على المجتمع الأصلى وكذا يحدثها التصنيع فى حالة ادخاله فى منطقة غير صناعية . ذلك أننا نجد أن نفس هذه التغيرات يشير إليها الكثيرون من الباحثين وأن كان البعض قد قال ذلك فى عبارة واحدة فقد لاحظ الكثيرون منهم الأثر – اللاتكاملى للتصنيع على العائلة الممتدة ومن هؤلاء « رالف لينتون » ، « تالكوت بارسونز » ، و « ماريون ليفى » [٢] .

هذا وتكاد معظم البحوث التى أجريت حول التغير على العموم إنما تحمل التفهد يبدأ فى النمط القرابى فليس ما قد مناه فحسب يقوم بالتركيز على ذلك . بل أننا نجد أن كل ما يدرسه التغير بغض النظر عن عوامله سواء أكانت التصنيع أو الهجرة أو الكوارث أو غير ذلك من العوامل فان التركيز يشتد على أظهار التغير فى النسق القرابى بحيث ينتهى الجميع إلى القول بأنه قد نقص الدور الذى تلعبه

---

(1) Peter. B. The Economic of Underdeveloped Countries The University of Chicago Press. Ch. 1966. P. (34) .

(٢) د. فاروق محمد العادلى ، الاتجاهات المعاصرة فى الانثروبولوجيا الاجتماعية ، مقالة بالمجلة الاجتماعية القومية ، مايو ٧٣ ص ٢٤١ .

المشيرة أو العائلة الممتدة لصالح الأفراد والأسر الصغيرة ونمو الشخصية والدوافع الإقتصادية . وهذا ما أكدته أيضا (بالاضافة إلى الدراسات السابق الإشارة اليها) مونيكا ويلسن وعاطف غيث فى دراسته عن التغير فى المجتمع القروى .

كما أن النسق القرابى نفسه كثيرا ما كان عائقا أمام التغير (ومن الأمثلة على أهمية بناء الأسرة فى تيسير التغير الاجتماعى أو تعويقه مقارنة «جود Goode لمجهودات اليابان والصين فى التصنيع فى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، فمع أنهما بدآ فى ظروف اجتماعية واقتصادية متشابهة إلا أننا نجد أن اليابان حققت تقدما صناعيا يفوق تقدم الصين بشكل ملحوظ خلال الفترة الأولى من القرن العشرين . وقد أسهمت الفروق بين الأسر فى كلتا البلدين فى اختلاف معدل التصنيع بصور متعددة . فنظام التوريث فى اليابان عمل على تيسير تراكم الثروة من أجل الاستثمار . وكذلك فان الاتجاه نحو توظيف الاقارب فى اليابان لم يمثل عائقا كما فى الصين . وبالأضافة إلى هذا كله فان أولئك الذين برزوا من الناحية الاجتماعية لم يكونوا فى حاجة إلى أن يعاونوا غير الاكفاء من أعضاء أسرهم) (١) .

هذا ونكتفى بتسجيل هذه الملاحظات حول إستجابه النسق القرابى بالذات التغير وقد يبدو واضحا مدى تركيزنا على هذه النقطة إذا قلنا أن «جون روبنسون» قد أوضح فى مقالة له عن العمالة الكاملة (أن تنقل العمل (هجرته) يرتبط بعاملان هما : القيم ، والظروف المادية . وأضاف أن القيم الخاصة بالروابط الاسرية والمجتمعية قد أحدثت تأثيرا مضادا للحركة من المناطق التى تدهورت فيها

---

(١) باركر براون وآخرون ، علم الاجتماع الصناعى ، ترجمة محمد على محمد وآخرون . دار المعارف ، اسكندرية ١٩٧٢ ص ٥٥ .

العمالة الكاملة . ومع ذلك فقد منحت بعض الحوافز المادية فى تيسير الاقامة فى المناطق التى وجد أنه من الملائم انشاء المصانع بها . وكذا إذا قلنا أن ثمة من يرى أن العائلة الممتدة باقية وأنها ستتكيف مع التغير بينما قال البعض الاخر « روس » أنه إذا ما اصطدم البناء العائلى بالتكنولوجيا الكاملة فسوف يتغير بناؤها) (١) .

كما تقرر « مونيكا ويلسون (وهى تستعرض تغيرات بنائية مماثلة فى دراستها عن التغيرات البنائية فى جنوب أفريقيا بين قبائل السوتو) أن العشيرة والقبيلة قد قلت أهميتها حيث اختفى دورها فى ضبط الملكية الوراثية مثل قطعان الرعى أو الأرض . (حيث أصبح فى إمكان الفرد أن يكتسب ملكية خاصة بجهـــوده الشخصية) وقد انعكس هذا فى اعراف القرابة . كما تذكر أنه قد انتشر الزنا بين السوتو والنوجنى . والنساء اللاتى يلدن أبناء من الزنا قد كونا عائلات تتركز حول الام وأصبح الاتجاه نحو انتشار الأسر الأموية اتجاهـا واضحا . وتقول « مونيـكا ويلسون » أن العمال المهـاجرين يعتبرون أساسا هاما فى وقوع هذه التغيرات) (٢) .

هذا إذا ركزنا على دور الهجرة فى عمليات التنمية وفى اقتصاديات البلدان النامية خاصة . فاننا نستطيع أن نؤكد أن لها دورا خطيرا فبالاضافة إلى دورهـا الاجتماعى الكبير يمكن اجمال أثرها فى المجال الاقتصادى وعمليـات التنمية فى بعض نقاط وذلك على النحو التالى :

---

(1) **N.S. Gore, Urbanization and Family Change. R. Subbu Bombay. 1968 P. (233).**

(2) **Leonard Thompson. « African Socities ni Southern Africa Heinman. London. 1966, P. (76).**

(١) أن هجرة الأجانب إلى بلد ما يلعب دورا هاما فى اقتصادها وهنا يقول « بيتر . ت . باير » أن منع دخول الهجرة الخارجية هو أحد المعوقات التى تعوق الصناعة فى الدول النامية حيث يمنع من مساهمة رأس المال الأجنبى والمهارة الأجنبية فى عمليات التنمية . كذلك فان المهاجرين عادة من بلاد أخرى إنما يكون أحد عوامل نجاحهم مرتبطا بأن هؤلاء المهاجرين يملكون من المهارات والقدرات والاتجاهات مالا يملكه الأهالى بنفس الدرجة فمثلا قد حقق الصينيون تقدما ملموسا فى النمو الاقتصادى للملايو بينما لم يحققوا تقدما فى بلادهم الفقيرة لسيبيا . كذلك فالمهاجرون يمكن تشغيلهم بأجر أعلى حيث أنهم أصلا من مستوى معيشة منخفض لوروده من بلد لا يتوفر فيها العمل المماثل عادة وذلك ما يقلل من تكلفة عمليات التنمية (١) .

(٢) كذلك فإنه قد تلعب الهجرة دورا كبيرا فى التكوين الرأسمالى للدولة فالمهاجرون يميلون إلى الأدخار كثيرا لأنهم يعطون الأهمية الأولى للأمن Security الذى يجدونه ويحسونه من ملكيتهم لرأس المال الذى يحصلون عليه ويدخرونه وهنا يسهم المهاجرون كثيرا فى التكوين الرأسمالى فى بلدهم الأصلية إذا صدروا رأس المال إلى بلدهم الأصلية . أو يسهمون فى اقتصاديات الموطن الجديد إذا عملوا على استثمار ما يحصلون عليه به . وقد كان رأس المال الذى جمعه الصينيون فى الملايو وفى جنوب أفريقيا دوره فى تقدم اقتصادياتها (٢) .

(٣) كذلك فان هجرة أعداد كبيرة إلى خارج الدولة من شأنه العمل على

---

(1) Peter. B. The Economic of Underdeveloped Countries, C. W. The University of Chicago press. ch. 1967. P. (43).

(2) Ibid. P. 56.

نقص عرض عنصر العمل فى أسواق العمالة . حتى أنه ليعمل على إرتفاع الأجور داخلها إذا كان حجم الهجرة كافيا للتأثير فى سوق العمل. والعكس صحيح بالنسبة لسوق العمل فى الدولة المستقبلة للمهاجرين حيث قد يزيد عرض العمل عن حجم الطلب عليه مما قد يدفع لانخفاض الأجور وذلك إذا سلمنا نعتبره سوق العمل التى ناقشها الاقتصاديون كثيرا والتى ناقشها ايضا « بارسونز » (١) .

ونكتفى بهذه النقاط حول أهمية الهجرة الخارجية علما باننا أردنا هذا فقط أن نشير إلى هذا النوع من الهجرة فى لمحة سريعة . أما مقصدنا الأساسى فهو أهمية الهجرة العمالية الداخلية وأثرها على اقتصاديات وتنميــــة البلاد النامية خاصة . وسنركز على هذه النقطة فى تناولنا للهجرة فى مصر .

ونختتم هذه المقدمة بالاشارة إلى أهم العوامل الدافعة إلى الهجرة وهى عوامل (ايكولوجية - اجتماعية - اقتصادية) ولا يمكننا أن نتناول هذه العوامل بالتفصيل فليس هدفنا فى هذه الرسالة هو ذلك . ولذا فاننا سنكتفى بما يلى :

(١) يفسر الكثير من الجغرافيون الهجرة بالقول بأن أى منطقة تتمثل فيها ظروف جغرافية وفيزيقية معينة وفى وقت معين إنما تميل الى الاحتفاظ بعدد معين من الناس ذو طابع معين . وينتظمون فى هذه المنطقة وفى نظام معين بالرجوع إلى هذه الظاهرات الفيزيقية الجغرافية . وهذا القول يرتبط بالديموجرافيا .

ولا شك أننا نرى مدى ما يعكس هذا القول من افتراض توازن بين ظروف المنطقة الجغرافية وبين حجم معين من السكان بحيث إذا اختل هذا التوازن فان المخرج الطبيعى هو الهجرة .

(1) T. Parsons. Neil J. S., Economy and Society, Routledge and Kegan Paul LTD. LONDON. 1965. P. 86.

(٢) كذلك قال البعض بالأثر الحاسم للعوامل الاقتصادية . فقيل ان اقتصادا معينا إنما يتجه الى أن يرتب الكثافة السكانية فى نسق متكامل ايضا مع الموارد الاقتصادية ويميل الكثيرون إلى القول بأن تأثير المميزات الاقتصادية للمنطقة يفوق كثيرا تأثير مميزاتها الفيزيقية وذلك بالنسبة للسكان. ذلك أن حالة الاقتصاد ووضعه الثقافى والحضارى هو الذى سيحدد بدرجة كبيرة الطرق التى سيستجيب بها الأهالى للبيئة بمعنى أنه كلما كان الاقتصاد أكثر تطورا وتقدما كان أكثر فعالية فى استغلال موارد البيئة بل وصل الأمر إلى أن نجد (اكرمان) يقول أنه إذا عرفنا اقتصاد منطقة معينة ومواردها الفيزيقية من خلال تاريخ هـــذه المنطقة وثقافتها فإنه يمكن تحديد حجم سكانها والعدد المطلق لهؤلاء السكان من خـلال المدخل الاقتصادى وحده . ويضع « اكرمان » معادله رياضية لحساب العدد المطلق لسكان أية منطقة فى ضوء متغيرات محددة مستندا الى أنه إذا قمنا بقسمة مجموعة عوامل محددة رياضيا من بينها الموارد الطبيعية والعوامل الكيفية والطبيعية للموارد والعوامل التكنولوجية وغير ذلك وذلك على مستوى المعيشة للسكان أمكن تحديد عدد السكان الملائم والمطلوب لهذه المنطقه (١) . ويربط فكرته هذه طبعا بمذهب البعض فى تفسير الهجرة بارجاعها إلى الدافع الاقتصادى بأعتباره العامل الاساسى فى حـــدوثها. كما نجد تأكيد الدافع الاقتصادى مثلا فى مقالة Abderrazik Ben. B. حين يقول فى مقدمته عن عودة العمال المهاجرين لاوطانهم « أنه كقاعدة أساسية فإن أساس الهجرة هو عدم التوازن بين موارد البلد ومطالبها

---

(1) Zelvisky. W. A. Prolgue to Population Geografy Printice Hall. Englewood. Cliffs 1966 P. 34.

فى مرحلة معينة من مراحل تطورها (١) ولاشك أن هذا القول هو أقرب ما يمكن بل هو تكرار للقول بمشكلة الندرة فى الاقتصاد باعتبار أن الندرة إنما تنتج من زيادة السكان بمعدل أكبر من الموارد المتاحة للمنطقة . ومن ثم فإن الطلب على السلع يصبح أكبر عن عرضها فيقال ان الموارد نادرة عندما يكون المعروض منها غير كافى لمقابلة الطلب عليها (٢) ونحن نعلم أن مشكلة الندرة تشكل الخلفية العريضة لعلم الاقتصاد .

(٣) الثقافة الخاصة بالمجتمع وهى مسئولة الى حد كبير عن الميـــل العام للهجرة داخل الجماعة رغم أن التفاصيل المضبوطة عن مصدر الهجرة وسرعة أو بطيء فيضها قد يتأثر بعوامل اقتصادية ملازمة Immediate أو بادية على السطح. فان النسق الهجرى الأساسى هو جزء من شكل المجتمع ورسمه (٣) (نظامه) . وعموما فان ما هو دائم وثابت هو أن انتقال الناس وتحركهم وهجرتهم داخل أوخارج أوخلال حدود المجتمع إنما يحدث لامتزاج الثقافة والدوافع الاقتصادية. ونفس العوامل المؤثرة فى حجم السكان بالمنطقة هى نفسها فى (نظرنا) محركات الهجرة ويقسمها البعض الى (أثر الظاهرات الفيزيقية للمنطقة) ـ عمل النظام الاقتصادى ـــ التأثير الثقافى ـــ تأثير الكوارث والنكبات ـــ القرارات السياسية .

---

(1) Abderrazek. B. Return and Resettlement of Migrants Worker in Lulletin of the international Institute for Lebour Studies. Vol: 12 P. 21.

(2 B. Richardson. Economic Theo y. Hutchinson. U. L. 1967. London. P. 9.

(3) Ibid. P. 43.

فأى من هذه العوامل ترى كان له الاثر الأكبر فى هجرة جماعات الحالين من قراهم الى الاسكندرية ؟ . كذلك نجد « زيلنسكى » يضع نظرية يقول فيها (أن هناك تطورا منتظما وحدد الانماط لهجرة الأفراد تلك الأنماط التى تتطور بتطور الزمان والمكان فى التاريخ الحديث) . ويقترح ه أنماط لها متتالية ومتطورة تتفق مع مراحل التطور الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع. بينما نجد «Mengalam» يقدم (نظرية التنظيم الاجتماعى للهجرة « Social Organizational theory of Migration » ويقول فيها أن كل مجتمع إنما يمر بمرحلة من التغير الاجتماعى يوضحها أختلاف وضع المجتمع ونظامه الاجتماعى فى فترتين مختلفتين وذلك بالنسبة الى التغيرات فى كل من أنساقه الثلاثة واعنى بها النسق الثافى والاجتماعى مواءمة. ونسق الشخصية .وفى هذه العملية تأخذ الهجرة دورها الذى يمكن تخيله كعملية دورها الرئيسى هو حفظ التوازن الديناميكى « The Dynamic Equilibrium » للنظام الاجتماعى عند الحد الأدنى من التغير . وفى نفس الوقت تعطى اعضاؤه طرقا ليتخلصوا من حرمانهم . وأن الهجرة تؤثر وتتأثر بالنظام الاجتماعى لكل من منطقتى الجذب والطرد . وكذا فالقيم الثقافية وأهداف المهاجرين ومعاييرهم تتغير أثناء هذه العملية ونسق الهجرة يشتمل على ثلاثة عناصر هى مجتمع المنطقة الأصلية (الطرد) ومجتمع منطقة (الجذب) ثم المهاجرين أنفسهم . وهذه العناصر تكون كلا متساندا تساندا ديناميكيا (١) .

---

(1) Lersek A. Kosinaki & R. Mansell People Ou the move (Studies on internal Migration) Methuem Co. ltd. London. 1974. P. 11.

(ب) الهجرة فى مصر

لا يمكن أن نتناول هجرة الايدى العاملة فى مصر . ومن بينهم الحمالين وما يتصل بهجرتهم ومالها من خصائص . دون أن نتحدث عن الهجرة الداخلية فى مصر عموما . وترتبط الهجرة الدخلية فى مصر بالزيادة السكانية الكبيرة التى تعانى منها مصر حاليا حيث ان معدل الزيادة السنوية فى مصر بلغ ٢٫٧ ٪ (١) بينما بلغت نسبة الزيادة السكانية المماثلة ١٫٧ ٪ فقط وذلك فى العالم فى اجماله (٢) وهذه النسبة العالية للزيادة الطبيعية بالنسبة لسكان مصر لم يقابلها زيادة مماثلة فى الموارد الاقتصادية المتاحة . ورغم أن مصر سكان قد وصلوا الآن إلى حوالى ٣٨ مليون نسمة (إذا سايرنا النسبة السنوية للزيادة السكانية والسابق الاشارة اليهـا) وذلك بزيادة تقرب من ١٠ مليون نسمة عن تعداد ١٩٦٦ حيث كان عدد سكانها عندئذ ٣٠٫٨ مليون نسمة (٣) تقريبا . ورغم ما تعانيه مصر من انفجار سكانى فان القرائن تدل على استمرار الزيادة السكانية فى مصر . وذلك مرجعه الى عدة نقاط أهمها : اثبات معدل المواليد مع انخفاض معدل الوفيات . فقد ثبت أنه خلال العشر سنوات ٦٠ / ١٩٧٠ . كان يولد كل سنة ١٫٢٠٠٫٠٠٠ طفل . كذلك فإن النساء فى عمر الحمل (١٦ / ٤٩) يشكلون نسبة عالية ٥٠ ٪ من جملة

---

(١) د أحمد أبو زيد ، الثورة الحضرية الجديدة فى العالم العربى ، محاضرة القيت بجامعة أسكس ١٩٦٧ .

(٢) د. على الجريتلى ، السكان والموارد الاقتصادية فى مصر ، القاهرة ص ٢١٠ .

(٣) جداول النتائج النهائية لتعداد السكان بالعينة ١٩٦٦ - المجلد الثانى - الجداول الاجمالية . المحافظات الحضرية يوليو ١٩٦٧ ص٣ .

الاناث فى مصر حسب تعداد ١٩٦٠ . كذلك فان سكان مصر يعدون فى مقتبل العمر ففى ١٩٦١ بلغ فئة السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة ٤٢٫٧ ٪ من جملة السكان . كذلك فان سن الزواج فى مصر ما زال منخفضا ١٦ سنة للاناث، ١٨ سنة للذكور . هذا وإذا علمنا أن سكان مصر زادوا حتى الآن حوالى ٨٠٪ عن عام ١٩٥٢ وأنه رغم ما تبذله مصر فى مجال الصناعة والتجارة فانه لا زال ٥١ ٪ من اجمالى العاملين فى مختلف القطاعات بها يعملون بالزراعة وذلك حتى عام ٦٦ / ٩٦٧) [١] رغم عدم زيادة المساحة المزروعة بنسبة معقولة . لا تضح ما تعانيه مصر . خاصة وان انتاجية الفدان فى مصر منخفضة على العموم إذا قارناها بمثيلها فى دول العالم الاخرى فقد بلغت غلة الفدان فى مصر ٧٠ ٪ من غلة الفدان فى هولندة ، ٨٠ ٪ من غلة الفدان فى بريطانيا [٢] . ولعل هذا يفسر ضغط الهجرة الداخلية فى اتجاه المدن عموما فى مصر . وزيادة نسبة سكان الحضر على حساب الريف كما سيتضح بعد قليل . اذ ان الهجرة الداخلية تعنى (تبادل السكان بين منطقة واخرى سواء بين المدن والريف أو المدن بعضها وبعض داخل مساحة جمهورية مصر العربية) [٣] وان كان لا يغيب عن الاذهان أن الهجرة من

---

(١) نادية حليم ، التنمية الزراعية والنمو السكانى ، مقاله بالمجلة الاجتماعية القومية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية يناير ١٩٧٢ ص ١٣٦، ١٤٢.

(٢) جمال الدين سعيد ، بعض مشاكل التصنيع فى مصر ، لجنة البيان العربى ، القاهرة ٩٠٩ ص ٦٠ .

(٣) د. محمد صبحى عبد الحكيم ، مدينة الاسكندرية ، دار المعارف باسكندرية ٥٤ ص ١٥٠ .

الريف الى المدن هى النمط الرئيسى للهجرة الداخلية فى العصور الحديثة (١) .

وهجرة الحمالين هى من ذلك النمط الذى يتجه فيه المهاجرون من الريف الى المدينة . إلا ان ثمة هجرة عكسية من المدن الى الريف بالنسبة للحمالين . سوف نعرض لها تفصيليا فى تناولنا لعودة المهاجر من الحمالين الى قريته . وسوف نرى أن هجرة العودة تمثل النسبة الغالبة من الحمالين بالقياس الى الاستقرار الدائم والبقاء بالمدينة .

بقى أن نشير الى أن الهجرة الداخلية فى مصر كما فى غيرها من دول العالم قد صاحبت انتشار الصناعة ونمو المدن . وكذا الزيادة العامة للسكان والجدول التالى يوضح ظاهرة نمو الحضر على حساب الريف مما يؤكد الهجرة من الريف إلى المدن (٢).

السنة	نسبة سكان الريف لاجمالى السكان	نسبة سكان الحضر لاجمالى السكان
١٩٠٧	٨١ ٪	١٩ ٪
١٩١٧	٧٩٫١ ٪	٢٠٫٩٩ ٪
١٩٢٧	٧٦٫٤٥ ٪	٢٢٫٥٥ ٪
١٩٣٧	٧٤٫٩٦ ٪	٢٥٫٤ ٪
١٩٤٧	٦٩ ٪	٣١ ٪
١٩٦٠	٦٣ ٪	٣٧ ٪

(١) دنيس هـ. رونغ . علم السكان . ترجمة د. محمد صبحى عبد الحكيم مكتبة مصر بالفجالة ١٩٦٣ ص ١٤١ .

(٢) د. اسماعيل محمد هاشم ، مشكلة السكان فى مصر ، دار المعارف اسكندرية ١٩٦٥ ، ص ١٤١ .

ويشير د. على الجريتلى الى ان كلا من الاسكندرية والقاهرة قد زاد سكانهما خلال الفترة المذكورة ١٩٠٧ / ٩٦٠ بحوالى ٢٠٠٪ من سكانها مقابل ١٧٥٪ بالنسبة الى عواصم المديريات والمراكز بحيث انهما كانتا أكبر جذبا من غيرهما . ويشير ايضا الى ان ٣٨٪ ، ٣٤٪ من سكان القاهرة والاسكندرية على التوالى فى تعداد ١٩٤٧ كانوا من المولودين خارجها . ولم تكن الهجرة الداخلية قاصرة على المدن الكبرى فقط بل كانت على وجه العموم واضحة فى عديد من المناطق الاخرى فقد زاد عدد المدن التى يتجاوز سكانها ٥٠ ألف نسمة من ٩ مدن سنة ١٩٢٧ الى ٢٣ مدينة فى عام ١٩٦٠ وكذلك زاد عدد المدن التى ينحصر سكانها بين ٥٠ ، ١٥٠ ألف نسمة من ٦ مدن سنة ١٩٢٧ الى ٨ مدن سنة ١٩٦٠ . وزاد عدد المدن التى تجاوز سكانها بين ١٥٠ ألف ، مليون نسمة من ٢ مدينة عام ١٩٢٧ الى ٣ مدينة عام ١٩٦٠ وعلى أية حالة فان الهجرة الداخلية فى مصر كانت تتجه دائما من الريف الى شتى مناطق الحضر وهى التى حملت طيلة الوقت على قيام واستمرار عملية التحضر التلقائى بمصر . ولا يمكن القول بأن الزيادة الكبيرة فى سكان المدن والحضر على العموم فى مصر تلك التى زادت بنسبة كبيرة . كما يعكس الجدول السابق إنما ترجع الى الزيادة الطبيعية لسكان المدن حيث « أنه من الصعب تفسير هذا الاتجاه السريع نحو التحضر بأنه نتيجة الزيادة الطبيعية فى المراكز الحضرية ولذا فلابد من ردها الى تيار الهجرة الجارف من المناطق الريفية نحو المدن »(1) ولعلنا نرى ايضا نمو الحضر على حساب الريف من خلال الهجرة فى قول « فيليب هاوزر » عن التجمعات الحضرية فى الدول النامية أنها تمثل

(1) د. أحمد أبو زيد ، الثورة الحضرية الجديدة فى العالم العربى ، محاضرة القيت بجامعة أسكس عام ١٩٠٧ .

انتقال البطالة من الريف الى الحضر (١) .

(ج) الهجرة فى الاسكندرية

مقدمة عن هجرة الحمالين

إذا تناولنا مدينة الاسكندرية بالذات باعتبارها منطقة من مناطق جذب المهاجرين ولاشك أننا فى تناولنا هذه النقطة إنما نمهد لتناول هجرة الحمالين بالذات. وان كنا هنا سنكتفى بدراسة المدينة التى تمثل منطقة الجذب بالنسبة اليهم لنرى موقفها عموما من الهجرة . وإذا ما كان لهذا صلة بهجرة الحمالين .

فإنه مما لاشك فيه أن الاسكندرية بوضعها الحالى وباعتبارها الميناء الأول الذى يتحمل مسئولية مجابهة اتساع مصر فى عمليات الاستيراد والتصدير بجانب أنها مركز صناعى وتجارى هام كل هذا جعل منها مهجرا ممتازا .وهيء للمهاجرين اليها فرص العمل فى ما يوجد بها من منشآت صناعية وتجارية وغيرها . فقد بلغ مثلا نسبة الأشخاص المشتغلين بالصناعة بالاسكندرية ٢٣ ٪ من اجمالى المشتغلين بالصناعة فى الدولة وذلك فى عام ١٩٦٠ (٢) . وقد تعرضت الاسكندرية لتيارات جارفه قصدتها من الريف (هجرة داخلية) بل وتعرضت ايضا لتيارات من الهجرة الأجنبية مثلها فى ذلك مثل باقى اقاليم مصر . ولقد كانت الاسكندرية

---

(١) فيليب هاوزر ، التحضر السريع ومشكلاته ، ترجمة ميرفت سيف الدين، عالم الفكر ، المجلد الثانى ، العدد الثالث ١٩٧١ ص ٦٣ .

(٢) د. حسن الساعاتى ، التصنيع والعمران ، دار المعرفة ، القاهرة ١٩٥٨ صفحة ٥٦ .

دائما بعد القاهرة مباشرة جذبا للمهاجرين من الداخل . بينما الاسكندرية دائما هي المطلب الأول للمهاجرين من الأجانب

والجدول الآتي يوضح عدد السكان ونسبة الزيادة السكانية بالاسكندرية مع مقارنتها بالنسبة المماثلة بالقاهرة (١) .

تاريخ التعداد	عدد السكان بالاسكندرية	نسبة الزيادة المئوية ٪	النسبة المماثلة بالقاهرة
١٨٩٧	٣ ٥٨٤٤	—	—
١٩٠٧	٣٥٣٨٠٧	١ر٢	١ر٥
١٩١٧	٤٤٤٦١٧	٢ر٦	١ر٧
١٩٢٧	٥٧٣٠٦٣	٢ر٩	٣ر٥
١٩٣٧	٦٨٥٧٣٦	٢ر—	٢ر٣
١٩٤٧	٩١٩٠٢٤	٣ر٤٠	٥ر٩
١٩٦٠	١ر٥١٣ر٠٠٠	٤ر٦ (٢)	٦ر٠

(كما أن عدد سكان الاسكندرية بلغ في تعداد ١٩٦٦ ٥٦٠ر١٨٠١ نسمه) (٣) بزيادة نسبتها ٩ر١ ٪ عن تعداد ١٩٦٠ .

---

(١) د. محمد صبحى عبد الحكيم، مدينة الاسكندرية ، دار المعارف الاسكندرية ١٩٥٤ ص ١٩٣ .

(٢) تعداد ١٩٦٠ المنشور في يوليو ١٩٦٢، ص ٥ ، التعداد العام للسكان الجزء الأول ص ٥ .

(٣) تعداد ١٩٦٦ المنشور في يوليو ١٩٦٧ ، نتائج تعداد السكان بالعينة ، المجلد الثاني ص٢ . أضيف للجدول الرقم الممثل للسكان عام ١٩٦٠ ، ليمكن المتابعة وكذلك تم احتساب النسبة الخاصة بالزيادة الخاصة بالزيادة للتعداد في عام ٦٠ ، ١٩٦٦ بواسطة الباحث .

وواضح ان الجدول السابق يعكس التزايد الكبير والمنتظم فى سكان المدينتين ويوضح ايضا ان الزيادة بالقاهرة تزيد عنها فى الاسكندرية . هذا وإذا اردنا ان نتناول الهجرة فى الاسكندرية أمكن مناقشتها فى نقطتين :

(أ) الهجرة الخارجية ومدينة الاسكندرية :

والحقيقة ان الاسكندرية كانت مصدرا دائما لوفود المهاجرين الأجانب . ونقصد بالهجرة الخارجية كل من وفد الى الاسكندرية من خارج القطر وأقام فيها بصرف النظر عن جنسيته حتى إذا كان مصرى الأصل فهو على أية حال قد ساهم فى زيادة سكان الاسكندرية زيادة غير طبيعية) (١) وقد وجدنا أنه فى تعداد ١٩٤٧ بلغ عدد المهاجرين الأجانب الى الاسكندرية ٣٧٦٧١ نسمة بنسبة ١٣ ٪ من اجمالى من يعيش بالمدينة ممن ولد خارجها . بينما نجد عدد المهاجرين من الأجانب الى الاسكندرية فى تعداد ١٩٦٠ قد بلغ ٢٥٧٢٠ بنسبة ٧ر٦ ٪ . وذلك إذا نسب هذا العدد الى « عدد المهاجرين اليها (هجرة صافية) والبالغ عددهم ٢٣٠٢١٩ » (٢) .

وعلى أى حال فإنه قد ثبت ان الاسكندرية تستقبل دائما مهاجرين من الخارج أكبر مما تستقبل القاهرة . رغم تفوق القاهرة فى عدد من تستقبل من المهاجرين على وجه العموم . وهذه ظاهرة قديمة فى الواقع . إذ ثبت مثلا أن نسبة المهاجرين

---

(١) محمد صبحى عبد الحكيم ، مدينة الاسكندرية ، دار المعارف بالاسكندرية ١٩٥٤ ص ١٩٩ .

(٢) د. فتحى أبو عيانة ، سكان الاسكندرية ، دراسة جغرافية ديموجرافية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ص ٣٥٨ .

من الأجانب بمدينة الاسكندرية فى تعداد ١٨٩٧ قد بلغت ٤ر١٠ ٪ وذلك إذا نسبنا عددهم الى اجمالى سكانها عندئذ . بينما بلغت النسبة المماثلة فى القاهرة فى نفس التاريخ ٢ر٦ ٪ ونفس هذه الحقيقة قد ثبت وجودها كذلك فى تعداد ١٩٠٧ ومنذ أوائل القرن ١٩ والاسكندرية تأوى عددا اكبر من الاجانب (١).

هذا وتستقبل الاسكندرية مهاجرين من الخارج من شتى بقاع الارض ومختلف قاراتها وقد ثبت فعلا فى تعداد ١٩٤٧ ان من بين الموجودين بها من مهاجرى الخارج يوجد ٥٦ ٪ منهم من أصل أوروبى أغلبهم من اليونانيين. وثبت هذا ايضا فى تعداد ١٩٦٠ حيث أوضح الجدول الحادى والعشرين من التعداد . أن أكثر الاجانب الذين يعيشون فى الاسكندرية هم من اليونانيين والايطاليين. كما أثبت تعداد ١٩٦٠ ان أكثر مهاجرى العرب عددا بها هم السوريين والفلسطينيين والسودانيين .

على أن الهجرة الخارجية قد أخذ تيارها فى التناقص منذ ثورة ١٩٥٢ . ذلك أننا إذا استعرضنا الأرقام لوجدناه آخذ فى التناقص بمعدل سريع . فبينما يشير تعداد ١٩٠٧ الى ان عددهم ٢٧٦٧١ نجد ان عددهم فى ١٩٦٠ (٢٥٧٢٠) بنسب ٤ ٪ ، ١ ٪ على التوالى من جملة سكان المدينة وهذا مرجعه قيام الثورة فى ١٩٥٢ ثم قرارات التأميم فى عام ١٩٦٢ . ومن ثم لم يعد مجال لأعمال التجارة مفتوحا أمام الأجانب خاصة وانما نجد ان الدكتور الساعاتى . يعيد سبب هجرة الأجانب الى المدينة (الاسكندرية) والى مصر على وجه العموم الى أنهم كانوا (يمثلون طلائع مصر الصناعية . وأنهم فضلوا الاقامة فى المدن

---

(١) د. حسن الساعاتى ، التصنيع والعمران ، بحث للاسكندرية وعمالها ، دار المعرفة القاهرة ١٩٥٨ ص ٧٩ .

الرئيسية بجانب مشروعاتهم التجارية والمالية (١) . ولما كانت هذه المشروعات قد تم تأميمها فإنه من الطبيعي ان نقول بأن الهجرة الداخليـــة إلى الاسكندرية قد أصبحت هي المسيطر تماما في زيادة السكان بها زيادة غير طبيعية .

(ب) الهجرة الداخلية ومدينة الاسكندرية :

أوضحنا فيما سبق أن عدد المهاجرين من الخـارج وعدد المواليـد الأجانب بالمدينة لم يعد له نفس الوزن السابق بالنسبة لعدد سكانها . ومن ثم فان الزيادة غير الطبيعية الكبيرة التي تطرأ على عدد السكان إنما ترجع إلى الهجرة الداخلية والاسكندرية (كما سبق ان أوضحنا ايضا) مركز صناعي وتجاري هـام . بجانب أنهـا لعبت دورا بالغ الأهمية في مجال المشروعات الاقتصادية المختلفـة وبذلك فقـد كانت الاسكندرية دائما هي المركز الثاني الجـاذب للهجرة الداخلية بعد القاهرة حيث شكلتا معا منطقة جذب شديد لما فيهما من فرص كثيرة للعمل تستهوي عددا كبيرا من الريفيين وبخاصة من محافظتي المنوفية بالوجه البحري وجرجا وسوهاج في الوجه القبلي (٢) .

ومن الواجب ان نذكر هنا أنه رغم ان الاسكندرية تستقبل مهـاجرين من شتى انحاء الريف المصري فإنها ايضا تستقبل مهاجرين من مناطق حضرية أخرى بما في ذلك المدن الاخرى بما فيها القاهرة . كما أنها تصدر إلى هذه المناطق مهاجرين بدورها . فقد ثبت فعلا في تعداد ١٩٦٠ ان عدد سكان الاسكندرية البالغ عندئذ

---

(١) المرجع السابق ص ٨٠ .

(٢) فتحي أبو عيانه ، سكان الاسكندرية ، دراسة جغرافيـة ديموجرافيـة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ص ٣٥٨ .

٥١٦٢٣٤ر١ نسمة يضم ٤٣٠٦٣٢ مهاجرا . بينما ثبت أن عدد من صدرتهم الاسكندرية من مهاجرين الى مناطق الجمهورية الاخرى قد بلغ ١٠٠٣١٢ مهاجرا(١) وازاء ذلك فإنه من الأفضل ان نذكر أن الهجرة الداخلية هنا إنما نعنى (تبادل السكان بين الاسكندرية من جهة وسائر المحافظات والمدن الاخرى من جهة ثانية .

وإذا استعرضنا الهجرة الداخلية بين الاسكندرية وسائر المحافظات تبين حقائق يمكن أن يوضحها الجدول التالى :

جدول يمثل أهم مناطق الهجرة من الاسكندرية واليها (٢)

اسم المحافظة	مهاجرون اليها	مهاجرون منها
سوهاج	٦٣٧١٢	١٤٦٧
اسيوط	٢٥٤٤٩٧	١٣٥٥
البحيرة	٦٨٣٦٣	١٢٦٢٤
المنوفية	٤٦٧٨١	١٥٠٥
القاهرة	٢١٠٤٩	٤٧١٤٧
اسوان	٢٥١٧٨	١٦٣٦
قنا	٢٢٧٧٤	١٠٠٧
الدقهلية	١٦٢٣٢	٢٢٢٧
كفر الشيخ	١٤٠٨٣	١٩٧٩

(١) فتحى أبو عيانه ، سكان الاسكندرية ، دراسة جغرافية ديموجرافية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ص ٢٥٨ .

(٢) هذا الجدول مشتق عن بيانات التعداد ١٩٦٠ ، الوارد برسالة الدكتوراه المقدمة من الدكتور فتحى أبو عيانه ص ٣٦٠ (بتصرف) واكتفينا فيه بذكر المحافظات التى صدرت إلى الاسكندرية أكثر من عشرة آلاف مهاجر .

وتثبت بيانات تعداد ١٩٦٠ ان الاسكندرية تكسب مهاجرين من جميع المحافظات (بمعنى أن المهاجرين اليها من هذه المحافظات أقل من المهاجرين منها إلى هذه المحافظات) عدا القاهرة ومحافظات القناة والجيزة ومحافظات الحدود . فقد كانت تكسب مهاجرين من الاسكندرية .

ولاشك أن هذا الأمر بالنسبة لمحافظات القناة الآن قد أصبح مختلفا تماما ذلك أن قيام حربي ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ . قد جعل من الاسكندرية منطقة تهجير وهجرة اختيارية ايضا لسكان هذه المحافظات مما غير من معادلة علاقة الطرد والجذب بينها . بحيث أصبحت هذه العلاقة فى صالح الاسكندرية .

أما عن علاقة الاسكندرية بصدد الهجرة الداخلية مع مديريات ومحافظات الوجه البحرى والقبلى. فإن الاسكندرية كانت دائما ولا تزال منطقة جذب بالنسبة لسكان الريف على العموم . وقد ذكر الدكتور محمد صبحى عبد الحكيم أن (منطقة وسط الدلتا وغربها ومصر العليا هى أكثر مناطق الجمهورية اسهاما فى تصدير السكان المهاجرين الى المدينة) (١) وقد بنى حكمه هذا على أساس البيانات الواردة فى تعداد ١٩٣٧ ، ١٩٤٧ . ونجد أن تعداد ١٩٦٠ يعكس نفس الحقيقة فمثلا يوضح الجدول السابق ان محافظات الوجه القبلى الأربعة فقط (أسيوط . وسوهاج وقنا وأسوان) تمد الاسكندرية بعدد من المهاجرين بلغ (١٣٧٠٦١) بنسبة تصل الى ٢٢ ٪ من جملة المهاجرين اليها تقريبا . والبالغ عددهم ٤٣٠٦٣٢ مهاجرا فى هذا التعداد . وكذا نجد أن محافظات كفر الشيخ والغربية والمنوفية

---

(١) د. محمد صبحى عبد الحكيم ، جغرافية الاسكندرية ، دار المعارف ، اسكندرية ١٩٥٤ ص ٢٠٨ .

والبحيرة وحدهم قد أمدوا الاسكندرية فى تعداد ١٩٦٠ بعدد من المهاجرين وصل الى (١٦٩١٨١٠) بنسبة قدرها ٤٥ ٪ من إجمالى المهاجرين اليها .

وتوضح بيانات ١٩٦٠ ان الاسكندرية ليست منطقة جذب فحسب بل أنها منطقة طرد أيضا . إلا ان نظرة إلى إجمالى عدد المهاجرين اليها والبالغ عددهم ٤٣٠٦٣٢ مهاجرا والمهاجر منها وعددهم ١٠٠٣١٣ توضح ان الاسكندرية قد كسبت عددا صافيا من المهاجرين بلغ ٣٣٠٣١٩ . ومعنى ذلك أنها قد كسبت من الهجرة الداخلية ما يعادل ٢٢ ٪ من جملة سكانها . وباستعراض الجدول السابق يتضح أن أكثر المدن جذبا لسكان الاسكندرية هى مدينة القاهرة التى جذبت ٤٧ ٪ من جملة من يعيشون خارج الاسكندرية من مواليدها . ويوضح الجدول أيضا ان أقرب المحافظات إلى مدينة الاسكندرية هى أكثر اجتذابا لسكانها وهى محافظة البحيرة والتى وجد أنه يعيش فيها ١٢ر٦ ٪ من جملة من يعيشون خارج الاسكندرية ممن ولدوا بها (وأن كنا نجد أن جملة ما تجتذبه الاسكندرية من سكان البحيرة أكثر بكثير ممن تجتذبهم البحيرة من سكان الاسكندرية عكس الحال بالنسبة للقاهرة) . يليها فى ذلك محافظات القناة ويعيش بها ٨ر٤ ٪ ثم الجيزة ٦ر٩ ٪ فالغربية ٤ر٩ ٪ أى ان هذه المحافظات (القاهرة - البحيرة - القناة - الجيزة والغربية) قد استقبلت ٨٠ ٪ من إجمالى المهاجرين من الاسكندرية والبالغ عددهم (١٠٠٣١٣) .

وبعد هذا العرض للهجرة فى مصر بوجه عام والهجرة فى الاسكندرية بوجه خاص فثمة نقاط معينة ترتبط بهجرة الحمالين كمجتمع من المهاجرين قد تختلف أو تتفق عن ماسبق ذكره عند تناول الهجرة فى مصر والاسكندرية ومن هذه النقاط ان نشاط الحمالين فى عمليات الشحن والتفريغ كان يسيطر عليه الأجانب وذلك

قبل قيام القطاع العام فى ١٩٦٣ وفى هذه الفترة (أى الفترة السابقة عن القطاع العام) كان - المسيطرون على هـــذا النشاط من اليونانيين والإيطاليين وكان احتكارهم للعمل سببا فى ايجاد نظام المقاولين فى مجال الشحن والتفريغ ذلك أن هؤلاء الأجانب لم يكن من السهل عليهم الاتصال بالصعايدة واستجلاب العدد الكافى منهم للعمل . فقد كان المقاولون يقومون بتوفير "عدد المطلوب من الصعايدة للعمل ويقوم المقاول بعملية الشحن والتفريغ مقابل مبلغ معين يتفق عليه مع التوكيلات التى كان يسيطر عليها الأجانب ويقوم المقاول باعطاء العمال (الذين استخدمهم فى العمل) الأجر بالطريقة والقيمة التى يراها ويحددها . واستمر الأجانب لفترة طويلة يلعبون دورا هاما للغاية فى هذا المجال فقد كانوا طلائع مصر الصناعية على حد تعبير الدكتور الساعاتى (وحتى ١٩٦٢ كانت الاسكندرية هى المركز المفضل للاجانب كما اتضح من معالجة الهجرة الخارجية) وكان المقاول يحصل على العدد المطلوب من الصعايدة باستجلابهم من القرية التى هاجر منها وكان يدير العمل عن طريق أفراد أسرته أو اقاربه الذين كانوا يساعدونه فى أداء العمل والاشراف عليه فقد حرص كل مقاول على أن يكون لمهاجرى قريته ممن يعملون معه مكانا للاقامة قرب مجال العمل ومن ثم فقد كان المكان المفضل هو حى ميناء البصل واللبان وكرموز والجمرك ولما كان المهاجر يتبعه - بعد فترة - عدد كبير من أقاربه للعمل بالمدينة كما سنرى فيما بعد وحيث ان العمل فى عمليات الشحن والتفريغ محدود فان المهاجرين الجدد كانوا يأتون للاقامة مع أقاربهم بالمدينة ويلتحقون بأى عمل متاح فى الميناء وكان وجود مقاول واحد هو بداية لحضور مجموعة كبيرة تلتف حوله من المهاجرين لا تلبث أن تكبر وتكبر وتعيش فى شكل جماعة تحمل اسم القرية التى هاجروا منها حول هذا المقاول (الذى كان يمثل مصدر السلطة والحماية فى جميع مجالات الحياه بالنسبة للجماعة كما سيتضح بعد

ذلك) . وكانت هذه هى البداية التى بدأ بها مجتمع الحمالين الحالى وفى هذا المعنى يقول فتحى أبو عيانة (ان هناك بقعا متخصصة تستقبل المهاجرون الجدد من الريف مثل كرموز حيث يعيش مهاجرى الصعيد فى مجموعات متجاورة وذات طابع متميز يعد فى حقيقته انعكاسا للبيئة الأصلية التى وفدوا منها وكان سبب جذبهم اليه هو طابعه الريفى فى المراحل الأولى للهجرة مثل وجود ترعة المحمودية ووجود مناطق زراعية على ضفتيها . وقد تركز المهاجرون فى ميناء البصل فى شياخات البورصة وكفر عشرى بحرى وقبلى - والقبارى - شرقى وغربى - وكوم الشقافة . ويتكرون فى هذا النطاق مجتمع شبه صعيدى حتى أن هناك عدة حارات كل منها تحمل اسم حارة الصعايدة فى القبارى) (١) وبغض النظر عن السبب الذى يراه فتحى أبو عيانه لتجمع المهاجرين فى أحياء معينة فان ما يهمنا هنا هو تأكيد حقيقة تركز المهاجرون من الصعايدة فى هذه الأحياء بالذات والسابق ذكرها بهذه الفقرة . فقد اوضح البحث الميدانى للحمالين أنهم يقيمون بهذه الاحياء بالذات فى شكل جماعات تكون فى مجموعها مجتمع الحمالين .

وقد قام معهد الخدمة ببحث أيضا اثبت تجمع المهاجرون من الصعايدة بحيث يتركزون فى مناطق وأحياء معينة . مكونين جماعات متماسكة . ويوضح الجدول التالى هذه الحقيقة .

---

(١) د. فتحى أبو عيانه ، سكان الاسكندرية ، دراسة جغرافية وديموجرافية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ١٩٧٠ ص ٣٧٥ .

نسبة المهاجرون الى جملة سكان الحى (١)

الحـــى	مهاجرى وجه بحرى	مهاجرى وجه قبلى
اللبـــان	١٠٫٨ ٪	٢٢٫٦ ٪
كرموز	١٨٫٣ ٪	٢٤٫٦ ٪
محرم بك	٢٥٫٤ ٪	٢٣٫٢ ٪

ويتضح من هذا الجدول أن ٨٠٫٤ ٪ من إجمـــالى مهاجرى الوجه القبلى يتجمعون فى ثلاثة أحياء فقط ويعتقد الباحث أن النسبة الباقية أو على الأقل الغالبية الساحقة منها توجد فى حى مبناء البصل ونظرة الى دراستنا (فيما بعد) لمحل اقامة الحمالين من ناحية وإلى ما ساقه الدكتور فتحى أبو عيانه فى دراستـه عن وجود تجمعات الصعايدة الكثيفة فى هذا الحى تؤكد هذا التوقع .

هذا وقد كان لاتجاه المهاجرون عموما والصعايدة بصفة خاصة الى التجمع فى أحياء معينة أثره فى رفع درجة الزحام فى هذه الأحياء بشكل كبير . وسوف نجد مثلا . أن الغرفة الواحدة أو الكشك الواحد كثيرا ما يضم عشرة حمالين يعيشون مع بعضهم البعض . وكان لهذا الميل الى التجمع فى مجتمع الحمالين بصفة خاصة وبين المهاجرين بصفة عامة . أثره فى أن تصبح الأحياء التى يسكنونهـا مناطق طرد سكانى بعد أن تشبعت بالأعداد الكبيرة منهم وبعد ان قام نمط الحياة بينهم بدور هام فى طرد السكان الأصليين لهذه الأحياء . حيث أنهم يعيشون فى

---

(١) د. فتحى أبو عيانه ، سكان الاسكندرية ، دراسة جغرافية ديموجرافية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ١٩٧٠ ص ٣٧٨ .

جماعات عرقية كبيرة وأغلبها من العرب ومن ثم يتسببون فى نشر القاذورات والتعامل مع الآخرين من سكان الحى بمنطق القوة والكثرة (وغير ذلك مما سيصبح واضحا تماما فى تناول الحياة فى مجتمع الحمالين) وهكذا . مما يمكن معه القول بأن نمط حياة المهاجرين يلعب دورا طاردا للسكان الأصليين . ولعـــل هذا يصبح واضحا إذا ذكرنا ان تعدادات ١٩٦٠ قد عكست تيارا من الهجرة الداخلية فى الاسكندرية ذاتها . واتضح من دراسة هذه الهجرة الداخلية أن ثمة اقساما أصبحت طاردة للسكان وهى الجمرك واللبان وكرموز والمنشية والعطارين . وواضح أن هناك ثلاثة من هذه الأقسام الخمسة تعتبر مراكز أساسية لاقامة الحمالين وليس من الغريب أن أقسام الجذب بالمدينة هى ميناء البصل والدخيلة ومحرم بك [1] .

ورغم أنه قد ثبت أن قسم كرموز والمنشية واللبان والجمرك هى أقسام طاردة فانها تعتبر كذلك بالنسبة للهجرة الداخلية فى المدينة عموما . إلا أنها ليست كذلك بالنسبة لمهاجرى قرى الحمالين . حيث تؤكد الدراسة الميدانية ان الحمالين يحرصون على الأقامة فى نفس المنطقة مع ابناء قريتهم . مهما زادت درجة الزحام فى الحى . هذا بجانب ان هذه الأحياء لا زالت مراكز . جذب بالنسبة للمهاجرين الجدد الى المدينة من أبناء قرى الحمالين البالغ عددها ١٦ قرية أغلبها من محافظة سوهاج وأسيوط والذين يلتحقون بالعمل كحمالين أو حتى فى أى عمل آخر بالمدينة إلا أنهم عموما يقيمون فى نفس المناطق التى يقيم بها أبناء هذه القرى .

وقد اتضح من دراسة هجرة الأجانب فى الاسكندرية ان هذه الهجرة آخذة فى

---

(١) د. فتحى أبو عيانه ، سكان الاسكندرية ، دراسة جغرافية وديموجرافية، رسالة دكتوراه غير منشورة ص ٣٧١ .

التناقص (وقد وضح هذا فى تعدادات ١٩٢٧ ، ١٩٣٧ ، ١٩٦٠) ومن ثم فقد تناقص الدور الذى يلعبه الأجانب فى النواحى الإقتصادية فى مصر عامة وفى مجال الشحن والتفريغ خاصة . ذلك أنه سبق أن بينا ان الأجانب كانوا يديرون حركة الشحن والتفريغ بالميناء ورأينا كيف عمل هذا على خلق نظام المقاولين وما نتج عنه من تأثيرات .

وقد عملت سيطرة الأجانب (الذين لم يتجاوز عددهم ٢٠ شخصا والذين قام كل منهم بالعمل فى مجال واحد من مجالات الشحن والتفريغ من حيث نوع البضائع التى يتولاها شحنا وتفريغا (أخشاب أو تموين مثلا . كما سنرى فيما بعد) على ان يتفرغ كل مقاول فى العمل مع عدد محدد قد يكون واحدا أو أكثر من هؤلاء الأجانب لايعمل مع غيرهم . ولا يقبل ان يعمل مقـــاول آخر معهم . وقد كانت محاولة أحد المقاولين ان يقوم بالعمل على باخرة واردة باسم واحد من هؤلاء الأجانب الذين لا يعمل معهم أصلا (بحكم العرف الذى صار ملزما للجميع فى هذا الشأن (سببا فى كثير من المشاجرات والتقاتل بين فريقى هذين المقاولين . ولكن بصدور قوانين التأميم وأنسحاب الأجانب من مجال الشحن والتفريغ وغيره من الانشطة — فقد تغير الاساس الذى انتظم مجتمع الحمالين طبقا له لسنوات طويلة . وحلت أنظمة جديدة بين الحمالين وبين إدارة القطاع العام . وأخذت علاقات جديدة تتواجد بين قوى الحمالين أنفسهم وسوف يصبح هذا واضحـــا فى تناول النسق السياسى للحمالين . وهكذا فثمة أرتباط بين الهجرة الخارجية ووجود الاجانب فى مجال الشحن والتفريغ من ناحية ونظام العمل فى هذا القطاع والعلاقات بين الحمالين أنفسهم من ناحية أخرى .

هذا وإذا نظرنا إلى الهجرة من الاسكندرية واليها أتضح ان الارقام الواردة

فى هذا الشأن فى تعداد ١٩٦٠ والسابق عرضها لا تعطى تحليلا بشأن عودة المهاجرين إلى قراهم . وان كان من الممكن القول ان الهجرة من الاسكندرية الى سوهاج وأسيوط البالغ عددها ١٤٦٧ ، ١٣٥٥ مهاجرا على التوالى إنما تمثل جميعها عوده لمهاجرين سبق أن هاجروا منها الى المدينة . إذ ليست هذه المحافظات جاذبة لمواليد الاسكندرية عموما . وسوف يتضح هذا فى تناولنا لعودة المهاجرين من الحمالين حيث وضح ان عدد الحمالين الذين قرروا العودة والاستقرار فى القرية بعد انتهاء سن العمل بالمدينة أو عدم القدرة عليه بلغ ٨٠ ٪ ولا شك ان هذا يرتبط بنمط حياة الحمالين الذى تتناوله هذه الرسالة .

الفصل الثانى

النسق الاقتصادى

تقـديم :

مع أننا أعطينا أولوية مطلقة لعوامل القرابة والانتماء المكانى إلا أننا نفضل ان : نبدأ بدراسة النسق الاقتصادى . ذلك ان هذا سيلقى مزيدا من الضوء على مجتمع الحمالين مما سيجعل من السهل مناقشة باقى جوانب الحياة الاجتماعية فيما بعد .

وفى دراستنا للحياة الاقتصادية فاننا لن نركز على مجرد النسق الاقتصادى بل سنعمل على تحليل العلاقات الاقتصادية من الداخل . كما سنفعل ذلك فى دراستنا للنسق القرابى والسياسى أيضا . إذا أن ذلك سوف يجعل الدراسة أكثر تعمقا وعلاقات الانساق الاجتماعية أكثر وضوحا .

وفى متابعة النسق الاقتصادى للحمالين فإننا نختار الموضوعات التالية (وذلك لأنها كانت الجوانب الأكثر استجابة للهجرة بل كان بعضها سببا فى حدوث الهجرة كما سيتضح فى تناولنا لهذه الموضوعات) .

أولا : النشاط الاقتصادى للحمالـين :

أ ـــ العمل فى الميناء بعمليات الشحن والتفريغ .

ب ـــ المناشط الخاصة .

جـ ـــ الزراعـة .

ثانيا وصف العمل وخصائصه (الشحن والتفريـغ) :

ثالثا : دراسة أبواب الدخل والانفاق فى مجتمع الحمالين :

١ – مصادر الدخل الاساسية :

(ا) الاجر من العمل .

(ب) الملكية الزراعية .

٢ – النفقات وتحول :

دراسة أبواب الانفاق فى الميزانية تفصيليا .

رابعا : التعـاون الاقتصادى فى مجتمع الحمـالين :

خامسا : تقسيم العمل والتخصص:

هذا وعقب كل فصل من هذه الفصول مباشرة سوف نتناول بايجـازاهم ما طرأ على ما يعالجه من تغيرات إذا كان ثمة تغيرات موضحين أسباب حدوثهـا أو عدم حدوثها وموضحين مدى تميزها للمجتمع محل الدراسة عن مجتمعى منطقة الطرد (القرية) ومنطقة الجذب (الاسكندرية) من ناحيـة أخرى أو مدى توافقها مع نظيرها فى هذين المجتمعين وصولا الى تحديد هذا المجتمع وهنــــا نساير قول « سكوفيتس » من أنه : (لا يوجد مجتمع ليس له طرقه الخاصة فى الانتاج والتوزيع والاستهلاك وبعض اشكال التبادل وتمييزات معينة للقيمة ونظم خاصة بالمكافأة وترتيب يحدد الأولويات) [1] .

(1) M. Herskovits. Cultural Anthropology. New (York). Knopf. 1955. P. 143.

والحقيقة أنه قد أصبح شيء مألوفا ان نربط بين ما هو اجتماعي وما هو اقتصادي في المجتمع . فها هو « مارشال « Marshall Sahlins » ينتهي الى ان: (العلاقة بين المجهودات المتصلة بالاشباع المادي، النشاط الاقتصادي، والعلاقات: الاجتماعية الدائمة علاقات متبادلة) . وقد ذكر « ريموند فيرث » هذه العبارة ليؤكد نفس المعنى [٢] ولعل هذا هو الذي يجعلنا نلتزم بعمل تحليل ختامي بعد استعراضنا للانساق الثلاثة - الاقتصادي - القرابي - السياسي - وذلك لما يقوم بينهم من تفاعل وترابط وحتى نتجنب التكرار في حالة إذا ما وضعنا ختاما في نهاية كل نسق . وبالتالي فاننـــا سنركز فقط بالنسبة لدراسة كل نسق على أهم التغيرات التي طرأت عليه . وسوف نستعرض في الختام ما أحدثه التغير في أحد هذه الانساق في بقيتها . إذ أنها جميعا تكون كلا متفاعلا وقد يبدو أثر التغير في أي جانب منها في بقية الجوانب من اشارة « فيرث» الى الدور الذي يلعبه جوانب الحياة المختلفة في النسق الاقتصادي مثلا عندما يذكر « أن الروابط العائلية والإلتزامات القرابية والجيرة والاخلاص للرئيس أو الزعيم واحترام ما تحرمه العشيرة وأشياء أخرى روحية وسحرية والاعتقاد في الآلهة كلها لها دورها في النسق الاقتصادي) [٣] .

وإذا كنا نتحدث عن البناء الاجتماعي أصلا في هذه الرسالة وإذا كانت العلاقات الاجتماعية الدائمة هي نفسها ما نريد ان نركز عليه . فما اولانا بمتابعة

---

(1) R. Firth. « Themes in Economic Inthropology » in 6 Themes in Economic Inthropology. Tavistock P. S. Edenburgh. 1967. P. 3.

(2) R. Firth. Human Types. Spheie Bcoks. New York. 1970. P. 73.

صوب كومة الخشب التى تتفق وسمكه . وفرع الخشب (هو ذلك القسم الذى تخصص عماله فى تناول مادة الخشب) فى القطاع العام ومقاولى الخشب فى القطاع الخاص يعمل معهم حوالى ٥٠٠ حمال فى عمليات الاخشاب وقد اتضح أن الغالبيه العظمى من حمالى الاخشاب قد هاجر من قرية نزه . ويسيطر النزاويين عموما على فرع الأخشاب وعلى عمليات الأخشاب . وقرية نزه هى أحدى قرى سوهاج وهى منقسمة الى ٧ نجوع أو ٧ نزات كما يقول الحمالون أنفسهم (نزه الدجشية - نزه الحاجر - نزه الشريفه - نزه المحزمين - نزه على - نزه الهيش - نزه البوص) وهذه النزات السبعة هى بمجموعه نجوع متجاورة تقوم بينها علاقات مصاهرة وتزاوج . وعلاقات قرابية عميقة . فالجميع أقارب من قريب (قرب عصب) أو من بعيد (قرب فوقانى) على حد تعبيرهم .

وكان يقوم بتفريغ الأخشاب مقاولى القطاع الخاص قبل سيطرة القطاع العام على هذه العمليات . وكانت الأخشاب ترد على البواخر دون أن تكون مصنفة وكان الحمالون يقومون بعمليات الفرز وكذا عمليـــات التستيف (الرص) على الرصيف . وذلك من واقع الخبرة الكبيرة التى تتوافر للحمال والتى بمقتضاهـا يتعرف على سمك لوح الخشب . هذه الخبرة التى كان ولا زال يتلقاها من زملائه أثناء العمل والتى كثيرا ما كان تعلمه لها يكلفه الكثير فقد كان الحمال يتعلم عن طريق تلقى التدريب من أقاربه الذين يعملون بنفس العمل . وكثيرا ما كان الحمال يتعرض للضرب من حمال أقدم من نفس قريته أو قريب له . إذا اخطأ فى اختيار الرصة التى يلقى عليه بحمولته من الاخشاب ذلك أنه يجد أمامه أكوام من الخشب وكل كومة مستقلة وبعيدة نسبيا عن الاخرى . وكل كومة تتألف من نوع من الأخشاب ذات سمك معين ولاعبرة باطوال الأ شاب وعلى الحمال أن يتجه بما يحمله الى الكومة التى تتفق وسمك ما يحمل .

الأنشطة الاقتصادية فى مجتمع الحالين ،وضحين أهم ما تتميز به هذا البناء وماله من خصائص لنصبح مقارنة النسق الاقتصادى مـــع نسق ما قبل الهجرة أمرا ممكنا .

(١) : أولا: النشاط الاقتصادى للحمالين فى مدينة الاسكندرية :

(أ) العمل بعمليات الشحن والتفريغ بالاسكندرية :

يقوم الحالون بعمليات شحن وتفريغ البواخر الواردة الى ميناء الاسكندرية وسبق الاشارة الى أهمية دور ميناء الاسكندرية فى اقتصاد مصر .

والحالون الذين يتقارب عددهم الأربعة آلاف حمال يتوزعون فى مهن تغطى عمليات الشحن والتفريغ وإذا تتبعنا أنواع الأنشطة التى يقوم الحالون بها فإننا نجد أنهم قد تخصصوا وتم توزيعهم وفق نوع البضاعة التى يتم تناولها شحنا وتفريغا ويمكن توضيح هذه الانشطة على النحو التالى :

(١) حمالون تخصصوا فى حمل الأخشاب :

وهؤلاء يتصل نشاطهم بعمليات تفريغ الأخشاب المستوردة من الخارج وهؤلاء الحالون الذين تخصصوا فى تناول الأخشاب يقولون ان حمال الأخشاب يجب ان يتوافر فيه خبرة طويلة ليصبح خشابا ممتازا ذلك أن الحال فى عمليات الأخشاب يجب أن يتعرف وبمجرد النظر على أصناف الخشب ومقاساته وسمكه وأن يتجه بحمولتـــه من الخشب الى (الرصة) من الخشب من ذات السمك . فحمولة الباخرة يحملها الحالون على التوالى ودون مراعاة نوعها . وعند نزول الحال من الباخرة فإن عليه أن يكون عارفا بسمك الخشب الذى يحمله وأن يتجه به

هذا والخبرة فى مجال العمليات المتصلة بالخشب تنصب على معرفة أنواعه وسمكه باللمس المباشر باليد . وهذه الخبرة هى مصدر فخر ونقطة هامة تدور حولها المفاضلة فى العمل بين الحمالين هذا الى جانب الجهد البدنى الذى يتفاضل الحمالون فيما بينهم على أساسه ذلك أن حمالى الخشب ينقسمون الى مجموعات كل مجموعة تضم ٧ حمالين يعملون معا ويطلق الحمالون اسم (البرت) على كل مجموعة وتعمل كل مجموعة كفريق . ويقسم حمولة الباخرة أو الصندل على مجموعة (البروت) المكلفة بتفريغه ويسمى نصيب كل برت (بالبرسه) وعلى كل برت أن ينتهى من تفريغ الكمية المحددة له فى وقت محدد أى يحمل كمية محددة منوط به حملها من على الصندل الى الارصفة فإذا كان أحد أفراد المجموعة متكاسلا فإنه بذلك سيلقى جهدا اضافيا على الحمالين الذين يعملون معه فى نفس المجموعة . وهكذا فإن روح الفريق تسود فى العمل وتلعب دورا مساعدا حيث تضيف بعدا اضافيا للرقابة على الحمالين وعوامل الثواب والعقاب التى يتعرض لها الحمال .

هذا وفيما عدا التخصص فى نوعية ما يحمله حمالى الخشب فإن كل ما يتعلق بهم خلاف ذلك مماثل تماما لباقى الحمالين كما سيرد فيما بعد . ويجدر الاشارة هنا عموما أن الشركة العربية المتحدة للشحن والتفريغ هى التى تقوم بهذا النشاط الآن .

(٢) حمالون تخصصوا فى تناول المواد التموينية :

وهنا يتخصص العمال فى تناول المواد التموينية مثل القمح والدقيق .. وإذا كانت العمليات المتعلقة بالأخشاب هى عمليات تفريغ البواخر فقط حيث أن مصر دولة مستوردة للاخشاب فإن الأمر هو هيئة بالنسبة للمواد التموينية فمصر

تستورد أيضا القمح والدقيق ولذلك فإن نشاط حمالى التموين هو أيضا عمليات تفريغ فقط دون الشحن. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان القطاع العام يقوم بهذا النشاط إذ ان هذه العمليات تقوم بها شركة الصوامع والتخزين. وقد كانت عمليات تفريغ المواد التموينية مسندة الى الشركة العربية المتحدة للشحن والتفريغ وكان بها أيضا حمالون متخصصون فى تفريغ المواد التموينية ثم توالت خسارة هذه الشركة فى عمليات التموين فطرحتها للقطاع الخاص لفترة من الزمن ثم مالبثت ان عادت العمليات التموينية اليها. ومنذ شهر ابريل ١٩٧٠ أسندت العمليات التموينية الى شركة الصوامع والتخزين وذلك لتماثل هذه العمليات مع أنشطة هذه الشركة. كما تم نقل الحمالين بالكامل مع نفس العمليات من التبعية والعمل بشركة الشحن والتفريغ الى شركة الصوامع والتخزين وعموما فان عدد حمالى التموين حوالى ٤٠٠ حمال ولا يميزهم أية خصائص تجعلهم مختلفين عن باقى الحمالين بالميناء فهم حمالون عاديون ومتخصصون فى تناول المواد التموينية مثلما تخصص باقى الحمالين بحيث أن كل جماعة منهم تتناول مادة معينة كالخشب أو البضائع أو الصب ومن ثم فهم جزء من مجتمع الحمالين ولا يختلفون عن غيرهم.

(٣) حمالون تخصصوا فى عمليات الصب :

وعمليات الصب هى العمليات المتعلقة بتناول الفحومات والسماد والملح والمواد المماثلة وهذه العمليات مسندة الى القطاع الخاص. وهى عمليات محدودة على وجه العموم وعدد حمالى عمليات الصب لا يتجاوز ١٨٠ عامل. وعمليات الصب أيضا هى عمليات تفريغ بصفة عامة فمصر دولة مستوردة للسماد والملح والفحومات.

(٤) حمالون تخصصوا فى شحن وتفريغ البضائع العامة :

وعمليات البضائع العامة هى تلك العمليـــات المتصلة بالشحن وتفريغ أية بضائع بخلاف ما سبق ذكره وتكاد هذه العمليات أن تمتص معظم الحمالين بالميناء إذ لا يعمل بها أقل من ٢٠٠٠ حمال فى المتوسط . و يميز هذه العمليات أنها تشمل عمليات شحن صادرات مصر من أقطان - أرز - بصل وموالح وغير ذلك من السلع التى تقوم مصر بتصديرها . كما أنها تشمل تفريغ واردات مصر من السلع التى لا يتم تفريغها بواسطة فروع الخشب - والتموين والصب أى تفريغ بضائع مثل قطع الغيار والأسلحة والسيارات والطرود المختلفة وما الى ذلك . إنما تتم بواسطة حمالى البضائع العامة وهناك بعض عمليات تأخذ شكل التخصص الفرعى داخل البضائع العامة . فمثلا هناك حمالون تخصصوا فى تنـاول الأقطـان فقط . وهؤلاء لا يعمـلون فى غير الأقطـان ويتم صرف تعويض بطـالة فى الأيام التى لا يوجد فيهـا شحن أقطان وإن كانت نسبة قليـلة منهم قد بدأت تقبل العمل فى البضائع الأخرى عند عدم وجود بواخر لشحن القطن .

كذلك هناك حمالون تخصصوا فى عمليات المواد مثل النترات والكيماويات والمواد الحارقة وغير ذلك . بل أن هناك حمالون تخصصوا فى عمليات تفريـغ القضبان الحديدية وأصبحوا عمال قضبان . وهكذا . ونعاود القول بأنه إذا كان هناك أربعة عمليات تمثل مجال النشاط الاقتصادى فى مجتمع الحمالين وهـــذه العمليات متصلة بنوع البضاعة (المادة) التى يتم تناولها فى هذا المجتمع بالشحن أو بالتفريغ . وأن بعض هذه العمليات يتم شحنها أو تفريغهـا بواسطـة أى من القطاع العام أو القطاع الخاص فان لهذا كله أسس سوف يتم توضيحها فى تناولنا لتقسيم العمل .

هذا عن النشاط الأساسى فى مجتمع الحمالين الذى يدر الدخل الأساسى الذى يعيش عليه أبناء هذا المجتمع وعائلاتهم سواء تلك العائلات التى قدمت بالكامل مع اربابها الذين هاجروا الى الاسكندرية أو تلك التى ظلت مقيمة بالقرية .

ويجب الاشارة الى أنه نادرا ما نجد حمالا لايعمل بأى عمل آخر ليتكسب دخلا منتظما أضافيا . إلا أن ثمة مصادر أخرى تمثـــل جانبا هاما من دخول الحمالين . وان كانت (من وجهة النظر العلمية) لا يمكن الاعتداد بها كمصدر للدخل إلا أنها فى الواقع تشكل مصارا هاما فى هذا المجتمع .

(أ) المصادر الخاصة للدخل :

و نفضل أن نعطيها هذا العنوان تمييزا لها عن الأنشطة الانتاجية فى عمليـات الشحن والتفريغ ذلك أنها تمثل نشاطا خاصا فعلا ومصدرا دائم التواجد . ومن ذلك ان الحمال يخرج من عمله وقد حمل شيئا ما : سجاير ـ شاى ـ زجاجات خمور أو ألبان ـ لحوم ـ أخشاب . والسمك وقطع غيار . . . الخ ورغم ان نسبة كبيرة من أفراد هذا المجتمع لها مثل هذا النشاط إلا أن هذا لا يعنى ان جميـع الحمالين يقومون بذلك . على ان هـ ذا العمل ليس واقعـا فى دائرة التهريب . بالمعنى القانونى من وجهة نظر الحمالين . ذلك ان الحمال لا يخفى ما يأخذه من هذه الأشياء عند خروجه من العمل بحيث ان من يشاهده عندئذ لا يمكن ان يظن ان هذه عملية تهريب . بل يبدو هذا السلوك كما لو كان عملا عاديا تماما . ولذا فالحمال يمد يده بالسجاير الأجنبية ودفاتر الورق « البفرة » لف السجاير الأجنبى لمعارفه ولرجال الشرطة ايضا عند خروجه من أبواب الجمرك . كذلك فان الكثيرين من أفراد هذا المجتمع قد اخبرنى ان تجارة الشاى بين المقيمين بالاسكندرية وأبناء القرية كثيرا ما تقوم نتيجة توافر كميات الشاى التى يحصل عليها الحمالون يوما بعد

يوم . بالاضافة الى الهدايا التى يشكل الشاى والسكر (وهو ايضا من المواد التى تهرب بكميات كبيرة) جزءا هاما منها . كذلك كثيرا ما يشاهد الحمال وهو يحمل لوحا أو قطعة من الخشب عند خروجه من العمل ولعل هذا هو السبب فى مشاهدة كثير من محلات بيع الأخشاب يحيط بالدائرة الجمركية . وكثيرا ما شاهد الباحث فى بيوت الحمالين أن ما ينام عليه افراد هذا المجتمع هو (كرويته) أخشابها كلها أخرجت بهذه الطريقة ولا ينكر الحمالون ذلك وكثيرا ايضا ما ينجح الحمالون فى أخراج كميات من الأقطان يتم استخدامهـــا فى تجهيزه شخصيا عند الزواج أو تجهيز أحد أبنائه خاصة إذا كان هذا الحمال من حمالى القطن بل وكثيرا ما يلجأ أشخاصا من أولئك الذين لا يعملون فى مجال القطن بطلب كميات من القطن ويدفعون ثمنها للحمال (١) .

هذا فضلا عن ما يسهل ملاحظته من قيام بعض الحمالين بدور (البمبوطية) حيث يقوم الحمال بعمليات الشراء والبيع مع أطقم البواخر داخل الميناء . ومع أن عدد من يقومون بهذا العمل ليس كبيرا بالقياس لأفراد مجتمع الحمالين إلا أنه من السهل ملاحظة قيامهم بعمليات بيع الملابس المستعملة بعد شرائها من أطقم البواخر . وكذلك تشمل هذه العمليات عديد من السلع الاخرى مثل الساعات . والخمور والسجاير . وغير ذلك . وكثيرا ما يشاهد هؤلاء الأفراد وقد حملوا كميات كبيرة من البلاطى والقمصان والبدل الكاملة أحيانا والبلوفرات

---

(١) لعل مما يجعل هذه العملية واضحة ان بعض الحمالين كانوا يعملون بباخرة محملة باللحوم وقد أخذ عدد منهم فى تقطيع اللحم وتعبئتها فى جوال خاص بهم ورآهم مسئول الباخرة من الأجانب . وعندما حاول منعهم طعنه الحمالون بمطواة وذلك فى ٥ / ٢ / ١٩٧٦ .

وغيره وأخذوا يدورون على باقى أفراد هذا المجتمع من الحمالين عارضين هذه السلع . أو حتى على أفراد من خارج مجتمعهم .

على أننى لاحظت أيضا ان كثيرا من الحمالين يعمدون الى التعامل مع طاقم البواخر وبحارتها بحيث أنه يتناول وجبة الغذاء أو العشاء ويتناول الشاى والسجاير والجوز أيضا من الباخرة نفسها . وكانت هذه النقطة من الأهمية بالنسبة لهؤلاء البعض الى الدرجة التى اعتبرها أحد الحمالين فى جانب السلبيات فى قرار تفرغه السياسى عندما انتخب لشغل مركز سياسى هام اقتضى ان يفرغ من العمل .

والحقيقة أن هذه الانشطة جميعها والتى يقوم فيها الحمال باخراج عديد من السلع من الجمرك . قد ثبت أنها تلعب دورا خطيرا فى عمليات التصدير والاستيراد الى الحد الذى كثيرا ما تستورد الدولة أجهزة وقبل خروجها من الجمرك يتم فك أجزاء منها وأخراجها وبيعها بأثمان قليلة . وهذه العمليات التى يقوم بها بعض الحمالين بالاضافة الى غيرهم . إنما أصبحت تتخذ حجمها الضخم حاليا لما تجده من تسهيلات من جانب الكثيرين من رجال الشرطة المكلفون بالحراسة بالجمرك (١) .

(ب) الزراعة :

وقد أوضح البحث الميدانى أن نسبة كبيرة من الحمالين تمتلك أراضى زراعية . وقد وصلت هذه النسبة الى ٤٠ ٪ من الحمالين . والحقيقة ان الأهمية الاقتصادية

---

(١) أوضحت جريدة الأهرام الصادرة فى ٢٤ مارس ١٩٧٦ ان هذه العمليات قد أصبحت تكلف الدولة الكثير وأنها من الضخامة بحيث تشكل خطرا حقيقيا على نظام العمل بالميناء ككل وعلى عمليات الاستيراد والتصدير بالذات . وذلك بعد اجرائه بحث عن هذه العمليات .

الزراعة والأراضى الزراعية أقل من أهميتها الاجتماعية . ومع ذلك فان نسبة كبيرة من مجتمع البحث لا زال العمل الزراعى يشكل مجالا مؤثرا فى حياتها ، ولا زالت نسبة كبيرة تاركة ابنائها وزوجاتها فى القرى من أجل العمل الزراعى . ويسافر الحمال فى موسم جنى المحصول وأعداد الأرض الزراعية للزراعة . وكثيرا من أفراد هذا المجتمع يحتفظ بحيوانات الفلاح العـــادى فالكثير منهم يملك جاموسة أو بقرة ولهذه أهمية اقتصادية خاصة الى الدرجة التى وجدنا أن بعض الحمالين يؤجرون قيراطين أو ثلاثة لزراعتها بالبرسيم لغذاء الحيوان فقط . رغم أنهم لا يملكون أراض زراعية . والعمل بالزراعة بين نسبة كبيرة من أبناء هذا المجتمع فضلا عن أنه يرتبط بالملكية الزراعية بمعنى أن كل من يملك أرضا زراعية إنما يمارس العمل الزراعى فيها بنفسه غالبا (حيث تمكن ظروف العمل بالمدينة السفر الى القرية سواء باجازة رسمية من العمل أو بالطرق الودية الخاصة) وذلك بالاتفاق مع زملائه من الحمالين دون أخذ موافقة المسئولين أو عن طريق فلاحين أجراء يسافر هو بنفسه للاشراف عليهم مع مشاركته فى العمل . فان الملكية الزراعية ليست شرطا لمزاولة العمل الزراعى بل ان كثيرا من الحمالين الصغار السن وخاصة من المؤقتين يعملون بجانب العمل كحمالين بالميناء بالعمل الزراعى فى أرض آبائهم الذين قد يكونوا هم ايضا بالاسكندرية يعملون كحمالين ايضا أو يكونوا مقيمين بالقرية باستمرار ولم يحضروا أصلا الى الاسكندرية قبل ذلك . أو قد يكونوا احيلوا للمعاش بعد ان عملوا كحمالين حتى سن المعاش فيسافروا الى القرية ويرسلون أبناءهم للعمل كحمالين وهؤلاء عليهم السفر للعمل الزراعى فى مواسم العمل معاونة لوالدهم فى هذا المجال .

على أننا نعود ثانية للتأكيد على ان العمل الزراعى وان كنا وضعناه ضمن

الأنشطة الاقتصادية فان قيمة ما تدره الأرض اقتصاديا ليس له نفس القيمة التى يدرها العمل بالمدينة خاصة وأننا وجدنا ان دخل الحمال أعلى بكثير من دخل القروى عامة من ناحية وكذا عن دخل العمال ذوى الخبرة المماثلة بالصناعة بالاسكندرية وبالخدمات الأخرى بها إلا أن العمل الزراعى وخاصة المرتبط منه بالملكية الخاصة له أهميته الخاصة فى ارتفاع المكانة الاجتماعية داخل هذا المجتمع. كما سيتضح فى دراستنا للملكية فى هذا المجتمع.

وعلى العموم فانه من الواضح ان العمل بالمدينة كحمال له صداه العميق على حياة المهاجر بالاضافة الى أهمية مجال العمل نفسه كما سيتبين فيما بعد.

ثانيا : عمليات الشحن والتفريغ

(أ) وصف العمل وخصائصه :

نتعرض لخصائص العمل ووصفه من خلال استعراض دور المهن التخصصية التى نجدها فى مجتمع الحمالين. هذا وإذا تعرضنا لوصف العمل فاننا نستطيع ان نقول ان الحمال إنما ينصب عمله إما فى شحن أو تفريغ الباخرة وفى الحالتين أما ان يكون محل عمل الحمال على ظهر الباخرة أو على الرصيف. وهنا ينقسم الحمالون وفق مكان العمل الى قسمين :

حمالو (فوق) أو (حمال كورتة).
حمالو (تحت) أو (حمال رصيف).

هذه هى الاسماء الدارجة المتداولة بين الحمالين فبغض النظر عن أن هناك أقسام معينة من العمال كل قسم منهم يتخصص فى التعامل مع سلعة معينة بحيث

ان الباخرة القادمة المحملة بالأخشاب (تتراكى) أى ترسو بجوار أرصفة محددة للاحشاب وتلك المحملة بمواد تموينية تتجه الى أرصفة محددة ومخصصة للمواد التموينية . وهكذا الحال فى بقية المواد والسلع فانها تتوزع على أرصفة محددة بحيث ان الميناء مقسم الى مناطق محددة كل منها مخصص فى التعامل مع البواخر المحملة بسلع معينة بالذات بجانب ان ثمة عددا معينا من الحمالين متخصصون فى تناول كل سلعة .

فان كل مجموعة متخصصة فى تناول سلعة معينة هى ذنسها مقسمه الى مجموعتين كبيرتين هم حمالون مكان عملهم ظهر الباخرة . وآخرون مكان عملهم هو الأرصفة التى ترسو عليها هذه الباخرة .

اذن لدينا حمالون (فوق) و (تحت) .

وينقسم حمالون (فوق) الى مهن معينة وفى طبيعة عمل كل واحد منهم فهناك المعلم - والهكاك - والوناش - والعنبرجى .

كذلك ينقسم حمالو الرصيف (حمالو تحت) الى نوعيـــات منها حمال جوال ، حمال رصيف ، معلم رصيف .

هذه المهن لكل منها عملها المختلف عن غيرهـا وفى سلم التفضيل المهنى داخل هذا المجتمع نتابع عمل كل مهنة بادئين من أسفل السلم الى أعلى موضحين نوع عمل كل واحد من هذه المهن المختلفة .

(١) حمال الرصيف :

وحمال الرصيف هو ذلك الحمال الذى يتخصص فى تناول البضائع أو السلع وهو على الرصيف وعمله هو تخليص الطرود من حبـــال السلك (الوابر) كما

يسميها الحمالون أنفسهم . ثم (تستيفها) أى رصها على الرصيف أو على السيارات التى تكون واقفة بجوار الباخرة لتحمل البضائع الى خارج الدائرة الجمركية مباشرة . هذا إذا كانت العملية عملية تفريغ إما إذا كانت العملية عملية شحن فان حمال الرصيف يصبح دوره عكس هذه العملية إذ يصبح عمله (تصبين) (١) الطرود أى ربطها بحبل من السلك (واير) وجعله فى وضع متوازن تماما ثم تعليق هذا الطرد بواسطة الونش بعد ذلك ويسمى الطرد بعد تصبينه وتعليقه بالخطاف الخاص بالونش باسم (الشكه) .

(٢) حمال جوال :

حمال الجوال هو ذلك الذى تخصص أيضا فى (العمل تحت) والعمل تحت يعنى العمل على الرصيف . ولكنه تخصص فى تناول مواد معينة بحيث يختلف عن حمال الرصيف . فهو يتناول بالحمل شحنا أو تفريغا الاجولة بالذات . أى أنه يتناول البضائع المعبأة بأجولة فقط مثل الفول ـ الكسب وغير ذلك . وهذا هو أشق الأعمال فى مجال عمليات الحمالين . ومع أن هذا النوع من العمل هو مجرد (حمل جوال من الفول أو الأرز أو البصل أو البطاطس وغيره) فان هـــذا العمل يعتبر فنيا من وجهة نظر الحمالين فليس أى شخص بقادر على حمل جوال به ١٠٠ كيلو أرز مثلا إذ أن الحمال هنا له طريقته الخاصة فى جذب الجوال الى ظهره بحيث يصبح الثقل موزعا على جميع عضلات الحمال وعموده الفقرى . ويقول الحمالون أن أى خطأ فى هـذه العملية أو اساءة فى عملية الحمل كفيلة

---

(١) تعنى عملية التصبين أحكام وضع الحبال العادية أو الحبال السلكية حول الطرد فى وضع يكون فيه الطرد متوازنا تماما إذا تم تعليقه بخطاف الونش ورفعه الى أعلى .

باصابة الحمال بانزلاق غضروفى أو خلع فى ذراعه أو غير ذلك ولهذا فاننا نجد كثيرا من الحمالين يبلغون سن الستين ويحملون الجوال بطريقة سهلة وذلك دون معاناة كما أن ثمة نقطة أخرى هامة فى مجال عمليات حمل الجوال ذلك أنهم يجب أن يجيدوا الى أقصى حد استغلال الحيز المكانى المتاح أمامهم . سواء على الأرصفة أو فى عنابر الباخرة فيجب أن يلقى الجوال بجوار الآخر دون فراغات ومهما كانت هذه الفراغات صغيرة فهى تشكل عيبا كبيرا فى عمل الحمال . ولا شك أن عدم استغلال المكان المتاح من الأرصفة هو أحد أسباب مشكلة التكدس كما سنرى فيما بعد (وذلك من وجهة نظر الباحث) .

(٣) الوناش

والوناش حمال عادى لا يحمل رخصة قيادة أو غيره ولا يتميز عن غيره من الحمالين فى شىء عدا أنه يحتل مهنة ترتبط بواجبات محددة تتكامل مع غيرها فى أداء الحمالين لمهامهم وتقع هذه الوظيفة قبل وظيفة « الهكاك » فى الأهمية وبعد مهنة « العنبرجى » التى سنتحدث عنها بعد قليل ومن ثم فان « العنبرجى » يتم ترقيته لمهنة « وناش » و « الوناش » يتم ترقيته لمهنة « الهكاك » وعمل « الوناش » هو تشغيل الونش الذى يحمل (الشكة) من على الرصيف ويرفعها الى ظهر الباخرة حال الشحن أو رفع الطرد الى الرصيف من على ظهر الباخرة حالة التفريغ . هذا و للاوناش نفسها كثيرا ما تكون الباخرة مزودة بها أصلا . وقليلا ما تكون بعض البواخر غير مزودة بها ويقتضى الأمر تواجد أوناش متحركة بتلك التى يملكها القطاع العام أو الخاص بالميناء .

٤ ـ العنبرجى :

والعنبرجى مكان عمله هو ظهر الباخرة وداخل عنابرها المختلفة (١) حيث الحمولات المراد تفريغها أو حيث الفراغات المراد تستيفها بالبضائع هذا وعمل العنبرجية هو إعداد البضائع الواردة فى داخل عنابر البواخر وتجهيزها وتنسيقها فى وضع متوازن بين الحبال (عملية التصبين) تمهيدا لتعليقها بخطاف الونش حالة التفريغ أو العكس فى حالة الشحن أى أنه يقوم بنفس عملية عامل الرصيف ولكن داخل البواخر بحيث يصبح عمله هو التصبين للطرود فى حالة الشحن وفك (الشكة) وتستيف البضائع داخل العنابر حالة التفريغ . هذا وعملية (التصبين) بالنسبة للعنبرجى لها أهميتها كما أن لها أهميتها بالنسبه لعامل الرصيف . وتعتبر هذه العملية من العمليات الفنية الهامة التى تكون معيارا هاما فى مجتمع الحمالين لمدى توفر الخبرة فى مهنة العنبرجى وكذا مهنة حمال الرصيف فبالنسبة للعنبرجى فان تصبين طرد من الطرود تعتبر عملية هامة جدا . فضلا عن اخراج هذا الطرد من العنبر . فليس من السهل أن يقوم بهذه العملية أى شخص ليس على دراية بعمليات الشحن والتفريغ . إذ أنه ليس كل طرد يصبن بنفس الطريقة . وعملية التصبين هى عملية وضع الطرد بين الحبال السلكية السميكة أو الحبال العادية فى وضع متوازن بحيث يشبك هذا الطرد وهو فى هذه الحالة من التوازن التام فى خطاف الونش الذى يقوم برفعه الى الباخرة فى حالة الشحن أو من الباخرة إلى الرصيف فى حالة التفريغ ولعل عملية التصبين هذه تكتسب اهميتها من أن الخطأ

---

(١) حيث أوجب القانون البحرى أن يكون رص البضاعة فى عنابر السفن وليس على ظهرها (دروس فى القانون البحرى) للدكتور مصطفى الجمال . المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر ١٩٦٨ ص ٢١٧ .

فى هذه العملية أو عدم اجادتها قد يؤدى الى سقوط الطرد وهو معلق فى الهواء بعد أن يقوم الوناش برفعه وأثناء توجيهه الى حيث يراد نقله وهنا كثيرا ما تقع حوادث تؤدى الى قتل الكثيرين .

والمهم أننا إذا كنا قد أشرنا الى ان عملية معرفة نوع الخشب من مجرد لمسه باليد ومعرفة سمكه هى معيار هام جدا فى تقرير أفضلية حمال فى عمليات الخشب عن غيره وتقدير مدى خبرته فاننا نقول أن عمليـــة التصبين واجادتها للطرود المختلفة هى أيضا معيار هام للغاية بين الحمالين فى عمليات البضائع العامة فى مهنتى العنبرجى – حمال الرصيف .

كذلك هناك نقطة أخرى تتعلق بالخبرة وتحدد مداها بين فئتى حمال الرصيف والعنبرجى وتلك هى عمليـة تخليص الشكة . فان تخليص الطرد من خطـاف الونش من ناحية ومن (الوايرات) أى الحبال السلكية السميكة من ناحيـة أخرى وذلك بعد نزوله حيث يراد تعتيقه (أى وضعه) عملية ليست سهلة .

هذا ونختتم حديثنا عن مهنـة العنبرجى بالقول أن العنـبرجى المتخصص فى القطن يتقاضى ٦٥٠ مليما فى الكروة (اليومية) الواحدة بينما يتقاضى العنبرجى فى باقى الفروع ٤٩ قرش . وذلك لأن عمل القطانه هو عمل فنى أكثر ويقتضى دقة متناهية حيث أن فى التستيف (أى عمليـة رص بالات القطن فى عنبر البـاخرة) يجب ان تكون البالات موضوعه متجاورة متلاصقة تماما بحيث لا تمر أصابع اليد بين بالتين أو بين صفوف البالات فى عنبر الباخرة . وذلك عمل اقتصادى صرف إذ أن تلاصق البالات تماما يعطى فرصة أكبر لرص عدد أكبر من البالات فى العنبر الواحد . وهنا بالطبع عمل اقتصادى واستغلال امثل لحيز العنبر المتاح فى الباخرة ويشتهر القطانه من أجل هذه النقطة بالذات بالعمل الفنى المتخصص .

٥ – الهكاكة :

وعمل الهكاك فى الواقع هو همزة الوصل بين عمال فوق وعمال تحت .
والهكاك هو المشرف الحقيقى على تنفيذ العمل فهو يتابع عمال فوق فى العنابر
ولكن يظل على ظهر الباخرة دون أن ينزل الى باطنها حيث العنابر بل فقط يتابعهم
بعينة ويتابع وضع الشبكة ومدى سلامتها وتوازنها . ثم بعد أن يتأكد من أن كل
شىء فى مكانه . يعطى الاشارة للوناش أن يبدأ فى رفع الشكة (الطرد) الى أعلى
ويأخذ فى اعطاء اشارات بكفى يديه كل منها تعنى حركة معينة على الوناش ان
يلتزم بها فيرسل الطرد الى أسفل (يطرى) أو يرفعه الى أعلى (بيرة) ويوجهه
يمينا أو يسارا حتى يعطى الهكاك الاشارة التى تعنى ان الطرد قد وصل الى حيث
يراد له .

والهكاك هو المسئول عن اصطدام الطرد بجوانب العنابر أو سلامته لأن
الشكة تسير وفق أوامره تماما . والهكاك على أية حال هو همزة الوصل كما قلنا بين
عمال فوق وتحت فكان عمله الاشراف على سلامة الطرد عموما أثناء عملية نقله
من على الأرض الى ان يستقر فى مكانه فى عنبر الباخرة أو العكس . ولذا يحتل
الهكاكة مكانة ادبية ممتازة على وجه العموم .

٦ – ريس البرت :

ونجد هذه المهنة فى فرع الخشب فقط وهو واحد من عمال تحت وليس
عمله إشرافى كما يستدل من إسمه بل ان عمله تنفيذى بحت . وعمل « ريس
البرت » هو وضع (كل صنف من أصناف الخشب على ابوه) على حد تعبير أحد
المعلمين . ويقصد بذلك أنه يرفع أحد أطراف ألواح الخشب التى هى من صنف

وا-د من حيث السمك ليأتى الحمال (حمال الرصيف ويدخل بكتفه فى وسط اللوح حاملا اياه . متجها الى كومة (رصة) معينة لنفس السمك الذى يحمله . وعلى أى حال فان عمل ريس البرت هو إلا يحمل حمال الرصيف صنفا غير صنف الرصة التى سيتجه اليها ليلقى عليها ما يحمل من أخشاب . ويجدر ملاحظة أن الحمال يحمل لوحا لوحا .

وعلى العموم فان مهنة « ريس البرت » هى المهنة الوحيدة الشاذة والتى لاتوجد سوى فى قسم الأخشاب أما باقى الوظائف من جمالى فوق (معلم - هكاك - وناش - عنبرجى) .

وحمالى تحت (من رصيف فقط) فهم موجودون بقسم الخشب ايضا كباقى الفروع المختلفة لعمليات الشحن والتفريغ .

٧ - المعلم :

والمعلم هو المشرف الحقيقى على عمليات الشحن والتفريغ . وتحتل وظيفة « المعلم » مركزا أدبيا رفيعا لاعتبارات اجتماعية واقتصادية سنوضحها فيما بعد . وإذا كان مركزه الاجتماعى قد طرأ عليه بعض الضعف إلا أنه لازال يحتل على أية حال مكانة عالية فى هذا المجتمع . وعمله هو الاشراف على السير العام للعمل فى الباخرة فوق وتحت بحيث أنه يراقب العمليات التنفيذية فى مجموعها . فهو يتابع عمليات التصبين بعينه فقط وإذا ما كانت صحيحة أم لا . ويتابع عمليات حملى الأخشاب ويحث العمال من الحمالين على ان يسرعوا أكثر ولايتكاسلوا وألا يلقوا الأخشاب بهذا العنف . أو أن يلقى الجوال فى مكانه الصحيح ملاصقا للجوال المجاور دون هذا الفراغ الذى يراه وكذلك الحال فى حالة رص البراميل أو بالات الأقطان ... الخ .

فكأن عمله هو التأكد من أن معايير العمل ومحكات صحته إنمـا تتم بطريقة مضبوطة وان الأداء سليم . وعلى أى حال فعمل المعلم هو نفس العمل الاشرافى مهما كان تخصصه سوا. معلم كورته (أى فوق) أو معلم رصيف . وسواء أ كان تخصصه الفرعى معلم كورته قطن أو معـلم كورته خشب أو معـلم كورته بضاعة عامة . فان عمل المعلم هو ذاته فى كل الأحوال ويحظى جميع المعلمون على أى حال بمكانة أدبية رفيعة رغم تناقصها أخيرا بقدر كبير .

والآن بعد أن أوضحنا ما هو العمل المسند لكل نوع من التصنيفات المهنيـة فى مجتمع الحمالين (من معلم ـ هكاك ـ وناش ... الخ) فاننا يجب ان نعـاود القول بأن جميع الفروع فيها هذه التخصصات فهناك مثلا معلم قطن ومعلم بضاعة عامة . ومعلم خشب . وكل معلم منهم هو معـلم فى تخصصه وفق نوع البضاعة أو السلعة التى يتناولها وكذلك الحال بالنسبة لباقى المهن .

والحقيقة أننا فضلنا ان نصف طريقة العمل ونوعيته من خلال استعراضنـا لدور كل مهنة فى هذا العمل بدلا من الوصف العـام له ونعتقـد ان طريقـة أداء العمل أصبحت واضحة تماما الان من خلال ما أبرزناه من أدوار المهن المختلفة فى عمليات الشحن والتفريغ .

وتلخصيا للأمر من ناحية وابرازا لصورة وأداء العمل نتابع عملية تفريغ صناديق ضخمة كانت تحمل قطع غيار كما يلى :

أصدر الهكاك باشارة من يـده الأمر الى الوناش (الذى كان يجلس فى ركن فوق ظهر الباخرة وخارج العنابر) فانزل الوناش وهو خطاف ضخم للغاية معلق باسلاك حديدية ضخمة ليست مصمتة وإنما هى فى شكل حبل مفتول من السلك الصلب . نزل الخطاف الى العنبر . وفى العنبر تلقى أحد العنبرجية (وعادة ما يكون

فى كل عنبر ؛ عنبرجية) الخطاف . وكان العنبرجية قد لفوا الصندوق بحبل آخر من الصلب (فى شكل حبل مفتول من السلك ايضا) لفوه لفا جيدا . وعقدوا الحبل السلك بقوة . ووضع العنبرجى الخطاف فى العقدة التى عقدها العنبرجية . ولوح بيده الى الهكاك الذى كان يقف فوق سطح الباخرة بمعنى أن عمل العنبرجية قد انتهى .

وأشار الهكاك الى الوناش قائلا : (بيرة) وتعنى ارفع . ولكن الى مسافة محددة وذلك حتى يطمئن الهكاك الى ان التوازن سليم . (ويجب ملاحظة ان الطرد فى هذه الحالة ليس فى مدى رؤية الوناش . وهو غير مسئول عن سقوطه أو اصطدامه بفتحة العنبر . إنما المسئولية مسئولية الهكاك فى تسيير الطرد . أما مسئولية افلات الطرد أو عدم توازنه فهى مسئولية العنبرجية) . واطمأن الهكاك الى الأمر . فأشار بيده فى اتجاه معين وبحركات من يديه فى شكل متقطع غير متواصل . وتعنى كل حركة ان يتابع الوناش رفع الطرد (بيرة - بيرة) خطوة . خطوة . أى يرفعه بقدر معلوم مع كل حركة . وفى اتجاه اليد التى يشير بها الهكاك . والاتجاه الذى يشير اليه وظل الطرد يرتفع الى ان أصبح خارج العنبر. وأخذ يرتفع باشارات من الهكاك ومتابعة من الوناش الى ان أصبح فوق مستوى أسوار الباخرة نفسها . ثم اتجه الى جهة الرصيف وباشارة من الهكاك توقف . وكانت حركته هذه فى اتجاه الأرض (الرصيف) . ولكن على نفس المستوى من الارتفاع ثم أخذ ينزل متجها الى أرض الرصيف . باشارات متتابعة من الهكاك الذى يقف عند سور الباخرة وينظر الى الطرد وهو نازل مراعيا مدى استعداد عمال الرصيف. وهنا فالمسئولية ايضا مسئولية الهكاك فالوناش لم يعد يرى الطرد وكل ما يراه هو أيدى الهكاك وحركاتها ذات المعنى . ويظل الوناش (يطرى) ثم باشارة يتوقف ويكون الطرد قد وصل الى ظهر سيارة تنتظره على

الرصيف ويستقبله عمال الرصيف بأيديهم ويشير الهكاك للوناش (أى الى اليمين قليلا . الى اليسار قليلا) . ويدفع عمال رصيف الطرد ليتوازن فوق سطح المقطورة الخاصة بالسيارة . ويضعون تخشينات من الحجر الأسود أو الخشب . واخيرا وقد أصبح الطرد فى وضع سليم فان الهكاك يشير للوناش أن يطرى تماما . أى يدع الطرد يستقر فوق السيارة . فيرسل الوناش الطرد الذى يكون بينه وبين سطح المقطورة بين ٢ ، ٥ سم . إذ لو كان أعلى من ذلك فان نزوله على السيارة كفيل بتهشيمها . وبعد ان يستقر الطرد يقوم حمال الرصيف بتخليصه من الخطاف المتدلى من الونش أولا . ثم تخليصه من الصبابين بعد ذلك - أى تخليصه من الحبال السلكية التى سبق ان وضعها حوله العنبرجية .

ثانيا : أهم خصائص العمل فى عمليات الشحن والتفريغ :

(١) ان العمل بقطاع الشحن والتفريغ يحكمه قواعد معينة متعارف عليها ومنفذة بذاتها فى جميع موانى العالم ينظمها القانون البحرى من جانب والاعراف السائدة فى هذه الموانى من جانب آخر . وهذه القواعد تعمل على تنظيم العلاقة بين المصدر والمستورد . والشاحن أو المفرغ . ثم الناقل (أى الباخرة) ومن أمثلة هذه القواعد ما يتصل مثلا بشحن أو تفريغ باخرة ما فى فترة من الزمن أقل من المعدل المعتاد لها فى باقى الموانى فان ذلك يعود على الدولة بمبالغ إضافية بجانب ما تحصل عليه أصلا من أجر مقابل عملية التفريغ أو الشحن وهذه المبالغ الاضافية تسمى (كسب الوقت) وهو مقابل مادى يحصل عليه القائمون بالشحن والتفريغ مقابل فرق الوقت الذى ينجم عن سرعة التحميل أو التفريغ غير العادية .

وهذا الفرق فى الوقت قد يكون بالسالب أو بالموجب . فاذا كان الفرق

بالزيادة عن الوقت المحدد فان الدولة تدفع لصاحب الباخرة غرامة تأخير . وهو بمثابة تعويض عن تأخير الباخرة عن المدة النمطية لتفريغها أو شحنها . وهنا لعله من الواضح ان مصر تخسر كثيرا جدا فى عملية غرامات التأخير. وهذا سيتضح فى دراستنا لمشكلة التكدس .

وليست القوانين أو القواعد متصلة فقط بهذه النقطة فثمة قواعد متعارف عليها تتصل باستخدام أدوات الباخرة ذاتها فى شحن أو تفريغ هذه الباخرة كالاوناش مثلا .

كذلك فان منها ما يتصل بغلق أو فتح عنابر الباخرة إذ أنه مقابل كل عملية غلق أو فتح هذه العنابر يحصل القائمون على الشحن والتفريغ على جنيهين .

(٢) ان سير العمل يتأثر بالظروف الجوية . ذلك ان الميناء هى منطقة مكشوفة تغطيها السماء مباشرة ومن ثم فان الامطار تجعل العمل مستحيلا . وعلى أثر نزول الامطار يتوقف العمل تماما . هذا والانواء التى يتعرض لها الميناء معروفة ومحددة والامطار تجعل العمل خطرا . ومن ثم تسبب الامطار خسارة بالنسبة للحمالين أنفسهم إذ أنها تقلل من أيام عملهم الفعلية . وان كان هذا ليس مؤثرا فى دخلهم بدرجة كبيرة إذ عادة لايتوقف العمل إلا فى حالة الاعاصير . والحق فان العمل قد يتوقف بالاسبوع أحيانا لهذا السبب . وليست الخسارة التى تخص الحمالين خسارة كلية إذ كثيرا ما يكون العمل متوقف ويصرف الحمالين أجورهم ايضا ذلك أنهم يكونوا جالسين فى انتظار توقف الامطار ليعودوا لممارسة العمل . والحقيقة ان الظروف الجوية هذه تسبب ايضا تلفيات كثيرة فى البضائع التى كثيرا ما تكون ملقاه على الأرض دون تغطية ومنها الدقيق والاملاح والورق والكيماويات ولعل حجم هذه الخسائر يصبح واضحا مع ظروف التكدس

فى الميناء وهى حالة شبه مستمرة فى موانينا المصرية حاليا . ومن ثم فان الباحث يعتقد ان ترك البضائع مكشوفة أمر يستحق المراجعة من قبل هيئة تتخصص فى للاشراف على العمل بالميناء ككل .

(٣) ان العمل الذى يتناوله الحمالين عمل موسمى بطبيعته . فثمة موسم معين لورود الأخشاب . وموسم معين لتصدير الاقطان . مثلا . وسوف نرى فى دراستنا لتقسيم العمل وأسسه . ان الحمالين يعملون وفى نظام دقيق . فحمال الاخشاب لا يعمل بغير الأخشاب إلا نادرا . وكذلك القطان لا يعمل فى الاخشاب وهكذا . ومن ثم كان موسمية العمل هذه مع وجود التخصص كان له أكبر الاثر فى الحياة الاجتماعية للحمالين وفى ارتباطهم بقراهم الأصلية وتكييفهم لحياتهم . وان كان هذا الاثر يبدو أكثر وضوحا فى حالة الحمالين المؤقتين عنه فى الحمالين المثبتين حيث ان المثبتين يضمنون صرف أجرا قدره أجر ثلاثين يومية فى الشهر حالة عدم وجود عمل بعكس المؤقتين الذين لا يصرفون أجرا إذا لم يعملوا فعلا ومن ثم يسافر كثيرا منهم الى قراهم الأصلية فى فترة الكساد هذه .

(٤) ان حجم الواردات والصادرات فى الميناء إنما يتأثر بعوامل سياسية ويتحدد وفق ما تحدده الدولة فى ميزانيتها . ذلك ان حجم الواردات والصادرات إنما تحدده الدولة فضلا عن تحديد نوع هذه الواردات والصادرات أحيانا . وقد رأينا كيف انه ونتيجة لظروف سياسية بعد حرب ١٩٦٧ - كيف أصبحت الاسكندرية هى الميناء الوحيد لمصر وكيف أصبحت واقعة تحت ضغط كبير من هذه الناحية . ثم كيف اصبحت بعد حرب ٦ أكتوبر ١٩٧٣ وقد شاركها موانى بور سعيد وغيرها . وعموما فانه إذا كان حجم الصادرات والواردات إنما يتأثر بالقرار السياسى فانه بالتالى يتأثر سوق العمل بالنسبة للحمالين بنفس هذا القرار .

(٥) ان العمل فى هذا القطاع لا يسير وفق تخطيط محدد متكامل مع باقى المجالات التى تتعامل معه . رغم ما أكد عليه الاقتصاديون فى هذا الصدد من أنه (لا خلاف على مدى حيوية الدور الذى يلعبه التخطيط بالنسبة للقطاع العام . فنجاح القطاع العام كله يتوقف على مدى سلامة الخطة الذى يعمل على أساسها)(١) ولعل هذا هو السبب الرئيسى وراء مشكلة التكدس كما سيرد فيما بعد . كذلك فانه من الصعب وضع تخطيط للعمالة من الحمالين داخل هذا القطاع . وان كانت هذه الصعوبة لا مكان لها من وجهة نظر الباحث إذ أنها بدورها نتيجة جانبية لعدم التخطيط والتنسيق بين مجال هذا العمل والمجالات المتصلة به ايضا كما سيصبح ذلك واضحا فيما بعد ايضا .

(ب) أهمية مجال العمل ومشكلة التكدس :

لعل أهمية مجال العمليات التى يتولاها الحمالون بالميناء تصبح واضحة تماما إذا تناولنا مشكلة لطالما تناولها الرأى العام والصحف بالتعليق فى الآونة الأخيرة وهى مشكلة التكدس التى سنقوم ببحثها تفصيليا لما لها من آثار واضحة على الاقتصاد القومى كله من ناحية . ولانها هى فى ذاتها تعكس مدى ما لمجال عمليات الشحن والتفريغ من أهمية خاصة . ولأنه سوف يصبح ممكنا معالجة ما لم نتناوله من هذا العمل بالعرض والتحليل من خلال تناول مشكلة التكدس هذه .

والحقيقة ان خطورة هذه المشكلة يمكن تخيلها إذا قلنا ان هذه المشكلة قد

---

(١) د. جميل توفيق ، د. صبحى تادرس قريصة ، فى اقتصاديات الأعمال ، دار الجامعات المصرية ، اسكندرية ١٠٦٨ ، ص ٢٦٩ .

كلفت الاقتصاد القومى خسارة فادحة وصلت فى عام ٩٧ الى ٤٠ مليون جنيه غرامات تأخير تحملتها الدولة .

فما معنى مشكلة التكدس :

ان التكدس هو ظاهرة تحدث عندما تكون البضائع والسلع المفرغة من البواخر أو المجهزة للشحن والمستفة (التى تشغل) أرصفة الميناء وساحات الدائرة الجمركية متراكمة بعضها فوق بعض بحيث لا نجد مساحات خالية سواء على الارصفة أو فى الساحات ليتم بها تفريغ مزيد من البضائع فى نفس الوقت الذى تتواجد فيه عشرات البواخر فى عرض البحر فى انتظار التفريغ بالميناء ولايوجد مكان يمكن ان تفرغ فيه حمولتها .

فكان التكدس كتعبير إنما يرتبط اصلا بالمساحة المتاحة لتفريغ البواخر الواردة عليها أو شحنها . وهنا تقف البواخر فى عرض البحر حاملة حمولتها الواردة باسم ميناء الاسكندرية فى انتظار التفريغ وتبدأ الباخرة هنا (وكيل الباخرة) فى احتساب غرامات تأخير على حساب الاقتصاد القومى لمصر لصالح أصحاب هذه البواخر وبالعملة الصعبة .

والآن بعد ان وضح معنى التكدس فما هى أسبابه وما هى مخاطره ؟

إذا أردنا أن نقيس مخاطر هذه الظاهرة وجدنا عدة نقاط يمكننا ان نحددها من واقع مشاركتنا ومعايشتنا لاحداثها وذلك كما يلى :

(١) ان ظاهرة التكدس تحمل الاقتصاد القومى خسارة فادحة فقد حملت اقتصادنا القومى مبلغ ٤٠ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ [1] .

---

(١) جريدة أخبار اليوم الصادرة بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٠ ص١١ (من تصريح لوزير النقل البحرى) .

(٢) تعريض السلع والبضائع لاخطار السرقة والتلف نتيجة لتراكمها وتركها للعوامل الجغرافية من رياح وأمطار بالاضافة لاخطار تعرض كثير من المواد للفساد نتيجة عدم تسليمها واستخدامها فى موعد ملائم . خاصة وان البضائع تترك معرضه لهذه الاخطار ـ من أمطـــار ونهب دون أن تغطى بالمشمعات الواجب ان تغطى بها .

والحقيقة ان الخسارة الناجمة من هذا البند أكبر بكثير (من وجهة نظر الباحث). من الخسارة المادية التى ذكرتها الصحف والوزير المختص واعتبرها هى كل تكلفة التكدس (٠ : مليون جنيه غرامة تأخير) الا ان خسارة البند الثانى : (تلفيات التعرض للعوامل الطبيعية والسرقة والفساد) هذه الخسائر إنما تمضى دون ان يحس بها أحد ودون أن يحسب حجمها الحقيقى . كما أنه لا يمكن ان يشعر بها الا من يعايش هذه المشكلة ولعل هذا هو الذى يجعل الباحث يقدر خسارة التكدس بمائة مليون جنيه على الأقل وذلك دون أدنى مبالغة .

(٣) ثمة خسارة أخرى غير منظورة يخسرها الاقتصاد القومى ويخسرها الميناء وهى خسائر غير منظورة يسببها التكدس ايضا . ذلك ان المكوس المفروضة على عمليات الترانزيت تتحول عن الميناء فى حالة التكدس. فضلا عن أن التكدس نفسه على العموم يجعل بواخر عديدة تتحول عن ميناء الاسكندرية وتتجه الى موانى أخرى خارج الجمهورية وهذا التحول بجانب أنه يحد من سوى عمل ورواج كبير يحدثه ورود هـــذه البواخر فانه كذلك يحرم مصر من رسوم الاشاد والارشاد . معناه استعانة ربان الباخرة بخبرة شخص متخصص يعرف دروب الميناء ومسالكه وذلك لمساعدة الربان فى قيادة السفينة عند دخولها الميناء أو خروجها منه . وهذا الشخص هو المرشد . وفى مصر نجد ان الارشاد يعتبر عملية

اجبارية فى ميناء الاسكندرية وكذا فى موانى بور سعيد والسويس وكذا فى قناة السويس ويحكم الرسوم التى يحصل عليها المرشد القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ ، ٦١ لسنة ١٩٥٩ (١) .

(٤) ان الدولة قد تكلفت بسبب أزمة التكدس مبالغ تجاوز أربعين مليون جنيه دفعتها بالعملة الصعبة للبواخر التى تعطل تفريغها أو شحنها بسبب هذه الأزمة . فى حين ان هناك فرصة سانحة - فى حالة إذا ما امكن تجنب هذه الأزمة - ان تكسب الدولة مثل هذا المبلغ على الأقل وذلك نظير الاسراع فى شحن وتفريغ هذه البواخر (كسب الوقت) وهكذا فان هذه الازمة تكون قد ضيعت على مصر فرصة كسب هذا المبلغ بل واضطرتها ان تدفع مبلغا مماثلا له ، ومن ثم فان تكلفتها لا تقل عن ٨٠ مليون جنيه دفعتها الدولة .

هذه هى أهم النتائج التى تترتب على حدوث ظاهرة التكدس والتى كان من اجلها لابد ان نركز بالدراسة على هذه الظاهرة ، خاصة وان جميع ما تم عمله بشأنها لم يأت ثماره فى القضاء عليها . ولعل هذا يبدو واضحا إذا ذكرنا ان ثمة إجراءات اتخذها المسئولون عن الميناء فى شهر يونيو ١٩٧٥ للقضاء على أزمة التكدس . ولكنها لم تؤد للقضاء عليها ويؤكد هذا ذلك التقرير الذى قدمته النيابة الادارية الى رئيس الوزراء والتى اكدت استمرار وعودة ظاهرة التكدس ثانية بعد ستة أشهر فقط من أعلان انتهاء هذه الازمة (٢) وهذا ماكان متوقعا فى الواقع.

---

(١) د. مصطفى الجمال ، دروس فى القانون البحرى، المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر ، اسكندرية ١٩٦٨ ص ١٦٣ .

(٢) جريدة الأهرام ، ١٤ / ١ / ١٩٧٥ .

والآن ما هى أسباب حدوث أزمة التكدس تلك الأزمة التى امتدت لخبها من الاسكندرية لتشمل ميناء بور سعيد ايضا . والتى تكلف الكثير خاصة إذا اضفنا خسارة الاسكندرية الى خسارة اخرى تدفع فى بور سعيد . حيث التكدس آخذ فيها الآن فى الظهور والسيطرة على الميناء وشل حركة العمل .

لعله من الأفضل ان نستعرض الأسباب التى أوردها المسئولون عن الميناء عن هذه الظاهرة وقالوا انها هى المسئولة عن حدوث هذه الظاهرة ومن ثم كان مدخلهم فى علاج هذه الأزمة هى العمل على ازالة هذه الأسباب . ففى مؤتمر صحفى عقد فى ٢٠ / ٦ / ١٩٧٥ أعلن المسئولون عن انتهاء أزمة التكدس وتم صرف مكافأة لكل من ساهم فى انهاء هذه المشكلة وهم العاملين فى عمليات الشحن والتفريغ (مجتمع هذا البحث) وكذا عديد من الجهات الاخرى مثل شركة المستودعات المصرية وغيرها وقد عدد المسئولون فى هذا المؤتمر الصحفى أسباب التكدس فى الاسكندرية وقالوا ان هذه الأسباب هى :

(١) ان ميناء الاسكندرية يتحمل وحده عبء التجارة الخارجية للبلاد .

(٢) أنه رغم ذلك فلم يحدث اية اضافات جديدة بالميناء .

(٣) عدم ربط برامج الاستيراد والتصدير بطاقة وامكانيات الميناء .

(٤) نقص معدات سحب البضائع .

هذا وقد اتخذ هؤلاء المسئولون ٧ قرارات لمنع تكرار أزمة التكدس بالميناء وتشمل هذه القرارات ما يلى :

(١) الزام مستوردى البضائع بسحب بضائعهم من الميناء خلال ثلاثة أيام من تفريغها .

(٢) بيع البضائع المهملة التى مضى عليها شهر أو أكثر بالمزاد العلنى .

(٣) بيع بضائع القطاع العام التى أصبحت فى حكم البضائع المهملة لشركات القطاع العام ايضا .

(٤) احالة المسئولين فى شركات القطاع العام عن عدم سحب بضائعهم الى النيابة الادارية .

(٥) رفع فئات التخزين بالمينـــاء لتصبح معادلة لتكلفة التخزين خارجها اعتبارا من ٧ / ٦ / ١٩٧٥ بعد أن تلاحظ المسئولين ان بعض المستوردين يتخذون الميناء كمخازن لهم لانخفاض رسوم التخزين بالميناء .

(٦) الاستعانة بسيارات القوات المسلحة فى سحب المواد التموينية والبضائع العامة .

(٧) اطلاق الحوافز المادية للعاملين بالميناء .

ونظرة الى الأسباب المذكورة والقرارات المتخذة لمعالجة الأزمة وإذا ربطنا هذا كله بما تم فعلا . بحيث أننا رأينا أزمة التكدس تعود بعد أقل من ستة أشهر ثانية بل وتمتد من الاسكندرية لتشمل بور سعيد ايضا . وهذا ما أكده تقرير النيابة الادارية المرفوع للسيد / رئيس الوزراء عن أحوال الموانى فى مصر .

فترى بماذا تنطق الوقائع عن أسباب هذه الأزمة المستحكمة والمكلفة . انها تشير الى ان أسبابها ما يلى :

(١) تخلف ميناء الاسكندرية وبور سعيد تخلفا كبيرا وعدم تجهيزها التجهيز الميكانيكى الآلى المناسب . ورغم ان هذا التخلف فى الميكنه اشارت اليه ـ بحوث سابقة عديدة ومنذ سنوات عدة ـ الا أن الفصل بين نتائج البحوث العلمية وبين

عالم الواقع يجعل المشاكل أكثر استحكاما واستمرارا وقد اشار احد المهتمين بالنقل البحرى الى هذا فقال (أنه بينما تسابقت موانى العالم ودخلت فى منافسة لاجتذاب الأموال اليها فكان التقدم فيها شبيه بالثورة على القديم . فان موانينا بقيت بدون تغيير يذكر حتى بدت فى طابع القرن ١٩ ولهذا فنحن نحتاج اليوم الى وثبة لتعويض ما فاتنا (١) .

والحقيقة ان هذه النقطة (تخلف ميناء الاسكندرية وبور سعيد) تغطى كل ما قاله المسئولون عن الميناء فى تبرير أزمة التكدس . إذ تغطى وتشمل ما جاء على لسانهم من عدم انشاء ساحات جديدة للميناء وكذلك قولهم بعدم ربط برامج الاستيراد والتصدير بطاقة وامكانيات الميناء وكذا نقص معدات السحب فهى كلها تعطى دلالة على تخلف الميناء وأسطول النقل البرى . وهنا نتساءل إذا كانت مشكلة التكدس اصلا إنما تنجم عن تراكم البضائع بالارصفة والمساحات المعدة للشحن والتفريغ بحيث لا توجد ساحات باقية يفرغ عليها المزيد من البواخر التى تضطر للانتظار حتى توجد مساحات تفرغ بها . فان المشكلة اذن إنما تنحصر بين جانبين لا ثالث لهما الأول هو قطاع الشحن والتفريغ والثانى هى عمليات السحب الخاصة باخراج البضائع خارج الميناء .

وإذا ما تناولنا هذين الجانبين موضحين ما بهما من معوقات وما يجب عمله لعلاج هذه المعوقات ولتحسين مستوى أدائهما فاننا نكون قد عالجنا المشكلة من جذورها . ويرى الباحث ان الجانب الأهم فى المشكلة هو مناقشة كفاءة عمليات الشحن والتفريغ وما إذا كانت تسهم فى هذه المشكلة لنقص هذه الكفاءة وهو

---

(١) سمير فهمى ، افكار فى شئون الموانى والنقل البحرى ، طبعة أولى ، دار المعارف ١٩٦٩ ص ١٩٠ .

ما يرى الباحث أنه واقع بالفعل . كما سيتضح فيما بعد . ولعل هذا هو السبب الذى دفع الباحث الى معالجة معظم جوانب هذا العمل ضمن معالجة مشكلة التكدس ذاتها باعتباره الأساس فى هذه الأزمة كما سيتضح فيما بعـــد . ونفضل ان نبدأ بالجانب الأقل أهمية وهو :

اولا : نقص وسائل السحب والساحات والمخازن :

ان موضوع وسائل السحب يرتبط بالأسطول البرى الداخلى فى مصر . ومعروف ان هذا الأسطول يعانى من نقص سيارات اللورى والمقطورات بجانب نقص قطع الغيار وسوء استخدام هذه القطع . كما ان المخازن المتاحة تضيق عن تحمل البضائع بعد تفريغها . وذلك يؤدى الى ان يقوم أصحاب البضائع المستوردة بتركها مكدسة بارصفة الميناء ويدفعون ايجار أرضية مقابل ذلك عن كل يوم يمضى دون سحبها (وذلك بعد عدد معين من الأيام مسموح فيها بعدم تحصيل ايجار أرضيه) ويعتبرون ان ذلك بديلا لتخزينها بالخارج حيث المبانى الممكن اتخاذها كمخازن غير متوفرة وان توافرت فان الحصول عليها مكلف للغاية .

ثانيا : عدم كفاءة عمليات الشحن والتفريغ بالميناء :

ويتصل هذا الموضوع بعديد من النقاط إذ ان كفاءة عمليات الشحن والتفريغ تتأثر بنظام العمل فى قطاع الشحن والتفريغ وبكفاءة الحمالين انفسهم وقدرتهم على تحقيق المعدلات المطلوبة شحنا أو تفريغا من ناحية . وقدرتهم على القيـــام باستغلال الساحات والارصفة المتاحة للشحن والتفريغ استغلالا كاملا . وهنا يبدو بوضوح دور عمليات الشحن والتفريغ وصلتها بمشكلة التكدس فان عدم استغلال الساحات المتاحة بطريقة مثلى وانخفاض الانتاجية ومعدلات الشحن

والتفريغ إنما يسهم فى خلق مشكلة التكدس . ويمكن معالجة موضوع عدم كفاءة عمليات الشحن والتفريغ بتناول النقاط التالية :

اولا :

انه لا يوجد تخطيط بالمرة ولا تنسيق بين جهات الاستيراد والتصدير من ناحية وبين الحاملين انفسهم وهم العامل الفعال فى امكانية الميناء . وهنا نكون قد وصلنا الى ما قصدناه وهو تناول النشاط الاقتصادى للحمالين وذلك من خلال دورة فى

فى مشكلة التكدس وما له من أثر فى هذه الأزمة المتكررة والتى حدثت فى الأعوام ٦٤ ، ٦٥ ، ثم فى ٧٤ ، ٧٥ . فمعلوم ان عملية الاستيراد او تصدير بضائع من أى نوع إنما يسبقها اتفاقات وبروتوكولات ذلك ان ما يحدث عند استيراد او تصدير أى سلعة او كميات من البضائع هو ان جانبى الاتفاق(المستورد والمصدر) فقط هما الذين يكونان جانبى العقد بينما يغيب تماما عنه القائم بالعمل فى الميناء وهو قطاع الشحن والتفريغ يغيب هذا تماما عن التواجد فى العقد او حتى العلم بأية اتفاقات او بروتوكولات تجارية تبرم والسؤال هنا هو لماذا يغيب هذا القطاع. لماذا لا نضمه طرفا فى أى اتفاق تجارى . او حتى يتم احاطته علما بما يتم فى هذا الشأن . حتى يتمكن هذا القطاع من ان يضع حجم العمل الخاص به فى خدمة التنفيذ بحيث يكون ما يصل الى الميناء من سلع متفقا مع معدلات العمل بهذا القطاع شحنا او تفريغا . وكذلك حتى يتمكن من اعداد الساحات لاستقبال السلع الواردة عن طريق عمليات التستيف والتعلية الدقيقة التى تعمل على الاستغلال الأمثل للساحات المتاحة .

كما ان وضع قطاع الشحن والتفريغ فى هذه العقود بجانب اعطائه فرصة الاستعداد لقطاع الشحن والتفريغ لما عليه أن يقوم بشحنه او تفريغه بعد اخطاره :

بكمية و تاريخ ورود او تصدير هذه البضائع بعدة كافية فان ذلك ايضا يجعل موقف هذا القطاع ليس موقفا سلبيا كما هو الحال الآن وفى أزمات التكدس السابقة والحالية . إذا ان كل ما يقوله المسئولون عنه فى هذه الأزمات (احنا أدينا دورنا . احنا شيالين . اسحبوا البضاعة من الساحات واحنا نفرغ) . انهم يلقون بالمسئولية بعيدا تماما كما نرى . ولعلهم محقين ظاهريا على الأقل . كذلك فان غياب القائمين على عمليات الشحن والتفريغ عن التواجد فى تجارة البلاد الخارجية كان يمكن ان يكون سببا فى خلق مشكلة التخطيط الداخلى للعمالة . لولا ان مصر بلد كثيفة السكان . ويمكن توفير العمالة بعد وقت قليل من تواجد الباخرة بالميناء . حتى لو اقتضى الأمر جمعهم من المقاهى و كثيرا ما يحدث هذا بالفعل . وان كان كثيرا ما يحدث ان تكون بعض العمليات تحتاج الى خبرة معينة فى الحال كما فى عمليات القطن مثلا . ويصعب توفير العمالة المطلوبة الا من حيث هم عدد فقط (سد خانة) مما يسهم فعلا فى خلق مشاكل اخرى مثل بطء الشحن او بطء التفريغ ومن ثم انخفاض المعدلات الانتاجية وكذا تعرض العامل للاصابة أثناء العمل .

ثانيا :

ان نظام العمل فى عمليات الشحن والتفريغ يلعب دورا كبيرا فيما نجده من عدم كفاءة الميناء ومن ثم مشكلة التكدس ايضا . ذلك ان المشكلة ليست مشكلة التكدس فحسب . ان التكدس هو قمة الازمة فقط . ولكن المشكلة أكثر تأصلا من ذلك ان المشكلة هى فى الواقع مشكلة بطء عملية الشحن وبطء عملية التفريغ فى الايام العادية أى الايام التى لا يكون فيها أزمة تكدس واضحة تتناولها الصحف والمجلات بالتعليق بحيث تبدو المشكلة على أنها أزمة يراد حلها . ثم لا يلبث ان يخلو واحد او اثنين من الأرصفة بالميناء وهنا وبعد ذلك تبدو مشكلة أعمق وهى مشكلة

استمرار العمل بالمعدل البطيء السابق على الحملة الاعلامية . ومن ثم فان اعتبر ان مشكلة التكدس هي مشكلة موجودة حتى في الوقت الذي قال المسئولون فيه عنها أنها زالت . واعتبر مشكلة العمل في الشحن والتفريغ هي المشكلة الحقيقية المرتبطة بالتكدس ذلك ان كل ما يتم من اجراءات هو محاولة تجنب كلمة التكدس ذاتها بينما أسبابها موجودة لا تزال . وهنا فان الباحث يميز بين نوعين من التكدس .

التكدس الظاهر :

وهو ذلك الذي يأخذ شكل الأزمة ويحاط باهتمام الدولة والصحف وهـــو ما حدث في أعوام ٦٤ ، ٦٥ ، ٧١ ، ١٩٧٥ وفي هذا النوع من التكدس يبدو على السطح فقط ان مسئولية الشاحن والمفرغ غير موجودة وان كانت في الحقيقة مسئولية كبيرة كما سبق ان اوضحنا وكما سيتضح فيما بعد ايضا .

ثانيا : التكدس غير الظاهر (خفي) :

ويعني من وجهة نظرنا :

(أ) بطء معدلات الشحن والتفريغ عن المعدل النمطي ومن ثم دفع غرامات تأخير .

(ب) أو أن يسير الشحن والتفريغ بالمعدلات النمطية بحيث يتم الشحن أو التفريغ في الموعد العادي للباخرة بحيث لا نأخذ كسب وقت ولا ندفع غرامة تأخير. وهنا تخسر الدولة كسب الوقت وهو خسارة قومية . وينجم هذا النوع الاخير (وهـــو اخطر مئات المرات من النوع الأول من التكدس وذلك لأنه مستمر وسيظل عشرات السنوات ومئات السنوات إذا لم يتم التنبه اليه ومحاولة علاجه برفع معدلات الشحن والتفريغ كسبا لعملة صعبة لإقتصادنا وما أحوجه اليها).

فما هو هذا النظام الذى أجده مسئولا عن هذين النوعين معا . أو على الأقل أجده عاملا يسهم فى ازالتهما بشكل حاسم ان ما أراه مسئولا عموما عن انخفاض كفاءة الميناء وبطء معدلات الشحن والتفريغ هو :

أولا : نظام العمل فى مجال عمل الحمالين (عمليات الشحن والتفريغ) :

يتم التعامل مع العمال ودفع أجورهم بنظام يختلف تماما عما الفناه فى أى مجال من مجالات الأعمال الاخرى سواء بالانشطة الانتاجية او مجال الخدمات فاذا كنا فى أى — مجال من مجالات العمل هذه نجد ان العمل إنما يرتبط اساسا بنظام معين ينتظم على أساسه دفع الأجور الانتاجية . فهناك العمل الذى يرتبط فيه الأجر بالانتاج وهناك العمل الذى يرتبط فيه الأجر بالزمن . وفى العمل الذى يرتبط فيه الأجر بالانتاج رغم أنه قد يأخذ اشكال عدة إلا أنه على العموم يعمل على ان يعطى العامل بقدر ما ينتج فحسب ويضع وحده انتاجية معينة لتصبح معيارا للاجر . اما نظام دفع الأجر بالزمن فاساس الأجر هنا هو زمن الاداء [1] .

فالى أى نوع ينتمى نظام دفع الأجر فى مجال أنشطة الحمالين .

الحقيقة ان الأجر يدفع للحمالين بمقتضى ما يعرف بنظام الكروة او نظام الكراوى بغض النظر عن الانتاجية من ناحية . وهو مرتبط بساعات متساوية تتخذ كأساس متساو لاحتساب أجر اليومية . وهكذا فلا يمكن القول بأنه أجر اساسه الوحدات الزمنية . لانه لو كان كذلك لتساوى الزمن الذى يتخذ اساسا

---

(١) عادل حسن : الأفراد فى الصناعة ، دار الجامعات المصرية ١٩٧٣ ، ص ٣٠٠ وما بعدها ، اسكندرية .

لاحتساب أجر اليومية . وطبقا لنظام الكراوى يتم احتساب أجر الحمال وفقا لما يلى خلال الأربعة والعشرين ساعة الممثلة ليوم زمنى كامل :

— يحسب عمل الحمال من الساعة ٨ صباحا الى الرابعة بعد الظهر - كروة واحدة أى يوم عمل واحد (٨ ساعات) .

— يحسب استمرار الحمال فى عمله من الساعة ٤ بعد الظهر الى الساعة التاسعة مساء كروة ثانية له . يومية اخرى .

— يستمر الحمال فى عمله ايضا (إذا كان مكلف بالاستمرار) ويحسب له من الساعة التاسعة مساء حتى الثانية عشرة من منتصف الليل يومية ثالثة (كروة ثالثة) .

— يحسب للحمال كروة رابعة من الساعة ١٢ منتصف الليل حتى الثالثة من صباح اليوم .

— من الساعة الثالثة صباحا حتى السادسة صباحا يستمر الحمال فى العمل ويحسب له كروة خامسة .

— يحسب للحمال كروة سادسة إذا استمر بالعمل خلال الساعات السادسة حتى الثامنة صباحا . أى كروة مقابل ساعتين فقط .

ونلخص ذلك بالجدول التالى الذى يوضح عدد اليوميات أو الكراوى التى تستحق للحمال فى ٢٤ ساعة عمل وهو جدول يعتبر تطبيقه بالكامل أمر عادى تماما وكثير الحدوث جدا فى هذا المجتمع حيث يندر ان يعمل الحمال أقل من ثلاثة كراوى يوميا فى المتوسط

وقت العمل	ساعات العمل للكروة الواحدة	عدد الكراوى المجمعة للعمال
من الساعة ٨ صباحا حتى ٤ بعد الظهر	٨	١
من الساعة ٤ بعد الظهر حتى ٩ مساءا	٥	٢
من الساعة ٩ مساء الى منتصف الليل	٣	٣
من الساعة ١٢ منتصف الليل حتى ٣ص	٣	٤
من الساعة ٣ صباحا حتى ٦ صباحا	٣	٥
من الساعة ٦ صباحا الى ٨ صباحا	٢	٦

هذا ويجب ان ننوه ان أجر الكروة الواحدة ـ أى اليومية الواحدة ـ تختلف بحسب فئات العمال ولعلنا نذكر هنا فقط من باب المثال لا الحصر . الفئات السائدة التالية (وهى الأجور الحالية) : المعلم ٨٠٠ مليم ـ الهكاك ٥٨٠ مليم . الوناش ٥١٠ مليم والعنبرجى ٤٩٠ مليم . وكذلك الحال بالرصيف .

ونتابع الاجر بنظام الكراوى من حيث مزاياه وعيوبه توضيحا لدوره فى بطىء عمليات الشحن والتفريغ ومن ثم انخفاض المعدلات .

أولا : مزايا الاجر بنظام الكراوى :

أن أهم مزايا هذا النظام الذى يرتبط فيه عدد الكراوى المحسوبة للعمال بساعات معينة لكل كروة على حدة إنما يوفر للعمال نوع من الطمأنينة بالنسبة للاجر الذى سوف يتقاضاه إذ أن هذا الأجر لن يتأثر بانتاجية الحال . كذلك فان هذا النظام سهل التطبيق ويرتبط بنظام سهل فى احتساب أجر الحال وهذا أمر هام جدا فى حياة الحالين الذين ـ رغم السهولة الملازمة لهذا النظام كثيرا ما يترددون على

المختصين فى السؤال عن ما صرف لهم والاستفسار عن معنى الاستقطاعات وجدواها . كذلك فان الأخذ بهذا النظام يتطلب عدد قليل من الموظفين ولا يتطلب فى هؤلاء الموظفين خبرة فنية خاصة .

ثانيا : عيوب الاخذ بنظام الكراوى :

لعل ان الأخذ باتباع وحدة الزمن كأساس سليم لاحتساب الأجر تصلح أكثر ما تصلح فى الأعمال غير النمطية وفى حالة الصنعية الممتازة لبعض العمال المهنيين بحيث يمنح العامل وقتا أكثر للاجادة (١) .

وليس العمل هنا مصنعيا ولا يمكن وصفه بالمصنعية الممتازة الذى يقتضى وقتا أكبر ليعطى اجادة أكثر . كما ان العمل هنا أقرب الى النمطية منه الى غير النمطية . فهو مراحل محددة يمكن بل يجب تنميطها بدقة . فهو حل فى الغالب من الباخرة أو اليها وقد قام « تيلر » مؤسس الادارة العلمية بتنميط عمل مماثل وحصل بتنميطها على زيادة فى الانتاجية بشكل كبير . إلا أنه هو والادارة العلمية قد هوجمت بعنف فيما بعد من خلال المدخل الإنسانى فى الادارة بعد ان حدث تغيرا كبيرا فى مفهوم العمل (٢) . ومع ذلك فان هذا العمل نمطى على أى حال مما يجعل فكرة الأخذ بالزمن كأساس لاحتساب الأجور غير سليم أصلا .

هذا وبالاضافة الى ذلك فثمة عيوب توجه الى طريقة احتساب الأجر ذاتها حتى بغض النظر عن عيوبها من حيث انها مرتبطة بالزمن وتلك العيوب هى :

---

(١) عبد الغفور يونس ، التنظيم الصناعى وادارة الانتاج ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ١٩٦٧ ص ٥٤٨ .

(2) Yves delamotte & K. Walker : Humanisation of work and the Quality of working Life In Bulletin of the International Institute for Labour studies Vol. 11 P. 3.

(١) ان اتباع نظام الكراوى لا يشجع ولا يقدم حافزا على زيادة الانتاجية فالكل متساوى فى نهاية الكروة الحال ضعيف الانتاجية والكبير الانتاجية الكل يحتسب له نفس الأجر .

(٢) ان هذا النظام إنما يقدم فرصة أكبر للعامل غير المجتهد وهذا النظام على العموم إنما يكافىء انخفاض الانتاجية مما يسهم عموما فى انخفاض معدلات الشحن والتفريغ عن طريق الابطاء فى العمل . وذلك اننا نجد كما قال أحد المديرين أن الحال الواحد أو البرت (وهو مجموعة الحالين المؤلفة من فئات عمالية مختلفة تتكامل مع بعضها فى شكل مجموعة عمل واحدة) يعمد الى التباطؤ لكى ينتهى وقت الكروة الأولى ويستمر فى العمل حتى يحصل على الكروة الثانية . ثم يعمد الى تكييف العمل فى الثانية بحيث يستمر الى بعد موعدها وصولا للكروة الثالثة وهكذا يتيح اتباع نظام الكراوى مجالا أكبر للتباطؤ فى العمل وضعف معدلات الاداء وهى معدلات منخفضة على وجه العموم .

(٣) من الجدير بالملاحظة ايضا ان المعـــدل النمطى للانتاجية الذى يتبع هنا — وان كان غير موجود بالمعنى الصحيح أصلا (كما سيتضح فيما بعد) — إنما يشجع هذا المعدل أكثر ما يشجع على التباطؤ فى العمل وتقليل الانتاجية إذ المتبع هو محاسبة و البرت ، ذلك إذا كان ثمة حساب على الاطلاق إذ نادرا مالاحظ الباحث حدوث هذا . ومع ذلك فعند حدوثه فانه يتم المحاسبة على مستوى البرت أو مجموعة العمل وليس على مستوى الحال الواحد . ومجموعة العمل هذه تكون ٥ أو ٧ حالين وهذا النظام لا يتيح فرصة محاسبة المقصر ومكافأة المجتهد من الحالين وكثيرا ماكان (بلطجة) أحد الحالين وتركه العمل وعدم مساندته وعدم مساهمته فى العمل على الاطلاق محل خلاف بين الحالين انفسهم ولكن لا يصل بهم الأمر

الى اللجوء للمسئولين خاصة فى القطاع العام . ذلك ان الحمالين أقارب وأهل بلد أولا وهذا الاعتبار يسبق أى شىء آخر .

(٤) ان نظام الكراوى مكلف وباهظ التكاليف رغم أنه لا يحمل أى حافز على الانتاج فكثيرا ما يحصل العامل على أجر ٦ كراوى فى يـــوم العمل الواحد (٢٤ ساعة) وأنه لأمر عادى جدا فى هذا المجال ان يحصل الحمال على أجر ثلاثة أيام . وذلك فى الأيام التى يكون فيها الطلب على عنصر العمل طلبا عاديا فى الميناء . وهذا له اثره الكبير فى رفع تكلفة الواردات والصادرات بطريقة مباشرة وغير مباشرة بالتشجيع على بطء الشحن والتفريغ .

(٥) ان العمل بنظام الكراوى هو أمر صالح تماما فى ظل القطاع الخاص حيث الرقابة وحيث عيون صاحب العمل فوق عمله وسلطات المكافأة الفورية للمجتهد من ناحية . وتوقيع الجزاء على المقصر متاحة وفورية بلا روتينات وبلا كشوف وبلا شكليات تتحول معها هذه المكافأة الى نوع من الأجر العادى . وكذا فى ظل ظروف يحمل القطاع الخاص طلبه من الحمال بانتاجية عالية مقرونا بخوفه من الطرد من العمل . وان كان الباحث لا يوافق على التعسف الذى يسود معاملة القطاع الخاص أصلا إلا ان الواقع المادى أمامه يجعله يقول بأن نظام الكراوى أكفأ وأكثر صلاحية فى ظل هذا القطاع عنه فى القطاع العام حيث الضبط أقل والمكافأة ايضا أقل وعفوية وعاطفية وحيث لا معرفة حقيقية بين الذى يعطى المكافأة وبين الحمال فالمدير فى القطاع العام لا يعرف عنه الحمال شىء وإذا تصادف أثناء مرور المدير (وهذا نادرا ما يحدث ايضا) ووجد حمالا موجودا قبل زملائه كافأه بترقية . بينما فى القطاع الخاص يكون صاحب العمل حمال أصلا ومعرفته بكل حمال معه معرفة الوالد لابنائه .

(٦) كان التمسك بهذا النظام (نظام الكراوى) كأساس للحساب بصدد احتساب أجر الحمالين هو العامل الحاسم فى فشل القطاع العام (المهيمن على أكثر من ٩٠ ٪ من عمليات الشحن والتفريغ فى الميناء) فى تطبيق نظـــام الانتاج . وادخال انتاجية الحمال الواحد أو حتى البرت (مجموعة الحمالين التى تشكل مجموعة عمل صغيرة متكاملة مهنيا) كمعيار ومقياس لحساب الأجر . ذلك ان وحدات القطاع العام قد حاولت نظام الدفع بالانتاج على أثر تبين العيوب القاتلة فى نظام الكراوى إلا انها فشلت فى هذه المحاولة ولم تستطع الصمود أمام ما يتطلبه من متابعة مما حملها تلغى العمل به ولعل هذا الفشل مرجعه الأسباب التالية :

(أ) أنها فى محاولتها ادخال نظام الانتاج كأساس للاجر بدلا من نظام الكراوى لم تجعله يشمل جميع الحمالين وتضع له الخطط اللازمة والمعدلات النمطية المدروسة السليمة ومن ثم كان هناك مجموعة من الحمالين تعمل على أساس احتساب الأجر بالانتاج وباقى الحمالين يعملون بنظام الكراوى ولم يكن هناك قاعدة ثابتة ومعيار محدد يجعل الأمر مستقرا بالنسبة للحمال بشأن التعامل معه وهل سيتم على أساس احتساب الأجر بالانتاج أم بالزمن (الكراوى) . ولم يكن هنــاك قاعدة واضحة بحيث يكون الحمال على بينة ومعرفة بها وبحيث تصبح معاملاتهم طبقا لها أمرا معروفا وفى غياب هذه القاعدة - مع تفضيل الحمالين بالطبع ان تتم معاملتهم بنظام الكراوى وليس بالانتاج . فان هذا خلق مجالا كبيرا للتلاعب فى كيفية احتساب الأجر للحمالين وأصبح الحمال يختار المجال الذى يجعله يحاسب بالكراوى لا بالانتاج . خاصة وأنه قد حدث تغيرا فى الشخصيات المهيمنة على تنفيذ هذا المشروع فألغى الجدد الموضوع كلية .

(ب) محاربة الحمالين لنظام الأجر بالانتاج وتمسكهم بنظام الكراوى لأن

الأول يتعارض مع مصالحهم ولعلذلك يصبح واضحا إذا سقنا ما سبق ان قلناه من ان التباطؤ فى العمل يعطى مزيدا من الكراوى بينما الاسراع فى العمل ومضاعفة الانتاجية يقلل فعلا من عدد الكراوى . خاصة وان وحدات القطاع العام فى محاولتها تطبيق نظام الأجر بالانتاج إنما جعلته يتواجد ويتمشى جنبا الى جنب مع نظام الكراوى . فالحال إذا لم ينتج معدلا معينا يحسب له الكروة عادى وإذا زاد عن المعدل الذى تم تحديده فإن الزيادة يصرف عنها مكافأة انتاج . وهنا كان الحال يفضل ان يعمل بالكراوى إذ أن مكافأة الانتاج التى سيحصل عليها لن تعادل ابدا المكافأة التى سيحصل عليها إذا عمل بمزيد من البطىء والمتمثلة فى الحصول على • أضعاف الكروة إذ يمكن ان يعمل ٦ كروى بدلا من واحدة أو ٤ بدلا من كروة واحدة أو كروتين بانتاجية أكبر .

هذه هى أهم العيوب التى يتكفل بايجادها نظام العمل المعمول به الآن بين الحالين ولا شك ان هذا النظام بوضعه الحالى وكما عرضناه يقوم فعـــلا بضمان انتاجية عند أقل مستوى ممكن ويعمل على ان يقلل الحالون من انتاجيتهم شحنا أو تفريغا بقدر طاقتهم حفاظا على رزقهم وزيادة دخلهم .

ثالثا . انخفاض الكفاية الانتاجية بين حمالى ميناء الاسكندرية :

ان تناول موضوع الكفاية الانتاجية فى قطاع الشحن والتفريغ كفيل بأن يوضح دور هذا القطاع فى وقوع ظاهرة التكدس بنوعية الظاهر وغير الظاهر ويمكن ارجاع انخفاض الانتاجية والمهارة بين الحالين الى الأسباب التالية :

اولا . عدم وجود خطة منظمة للتدريب :

والاكتفاء بتلقى الحمالين تدريبهم على أيدى زملائهم القدامى مع ما يشوب عملية التدريب هذه من عيوب تنتج عن تدخل بعض العوامل الاجتماعية والثقافية

فضلا عن أن علم الادارة اثبت عدم جدوى هذا النوع من التدريب منذ زمن بعيد فرغم ما تنص عليه المادة ١٤ من اللائحة الجديدة للعاملين بالقطاع العام من الزام مجلس ادارة وحدات القطاع العام بوضع نظام لتدريب العاملين بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية سواء بالنسبة للجدد الذين يلتحقون بالعمل أو بالنسبة للعاملين وطوال مدة الخدمة مع اختيار واعداد الاخصائيين فى التدريب من أكفأ العناصر (١) . فانه لا يوجد خطة لتدريب الحمالين . ولا يوجد متابعة لعملية التدريب بالمرة . تلك التى تتم عفويا وتحكمها علاقات اجتماعية صرفة فالتدريب فى مجتمع الحمالين إنما يتم عن طريق قيام الحمالون القدامى باعطاء بعض التوجيهات للحمال الجديد وذلك خلال ممارسة الاخير للعمل . تلك الممارسة التى يتم هدفها أداء من هم أقدم منه للعمل وحتى هذه التوجيهات (التى تمثل كل عملية التدريب فى هذا القطاع) إنما تتم بدافع القرابة أو الانتماء لمنطقة طرد واحدة بالنسبة لطرفى التدريب . وكذلك فإنها تتم بدافع الرغبة الشخصية البحتة ودون توجيه من المسئولين عن العمل أو الزام . ولعل هذا هو الذى جعل التخصص فى العمل فى هذا المجتمع يرتبط بالقرابة والانتماء بشكل كبير . حيث لا يقبل « البرت » أو مجموعة الحمالين المكلفة بنفس العمل على نفس الرصيف أو الصندل أو الباخرة ان ينضم اليها حمال جديد من المحتاجين للتدريب إلا إذا كان من أقاربهم ومن بلدهم أى من قريتهم الاصلية . هذا فضلا عن ما تلعبه القرابة من حماية غير القابلين للتدريب ذلك ان علاقة القرابة نفسها بين طرفى التدريب لا تجعل الحمال الذى يتم تدريبه موضوعا فى محك التقييم الحيادى وذلك من حيث استجابته للتدريب . وهل

---

(١) محمد رشاد الحداد ، الاعلام الاقتصادى ، شرح اللائحة الجديدة للقطاع العام ، ص ٣٣ .

هى استجابة ايجابية من عدمه بالاضافة الى أنه ليست ثمة مكافأة مادية يأخذها هذا الذى يقوم بالتدريب على ما يبذله من جهد فى تدريب الحمال الجديد أضف الى هذا ايضا أنه ليس لهذا الذى يقوم بالتدريب سلطة الأمر والنهى والارشاد الفعلى على ذلك الذى يقوم بتدريبه فهو مجرد زميل يتساوى مع الحمال الجديد كما ان الحمال القديم نفسه كثيرا ما يكون من أسرة أقل عددا وقوة من أسر الحمال الجديد (وسوف نرى ان الانتساب لأسرة قوية وغنية أمر له كل الأهمية فى مكانة الحمال فيما بعد) وهنا لا نتوقع ابدا ان تكون طريقة التدريب السابقة ناجحة ومجدية .

وإذا كان تلقى العامل تدريبه على أيدى زملائه القدامى فى مصر فإن الحمالين فى كثير من موانى العالم الاخرى إنما يتلقون تدريبا منظما . فها هو سمير فهمى يذكر أن : « التدريب فى مجال عمل الحمالين لا يمكن ان يعتمد على طريقة الاحتراف والاحتكاك فهذا يستغرق وقتا أطول ويكون من شأنه أن أصبح الحمالين عبارة عن مجموعات عمالية بينهم المهرة وغير المهرة . كما يذكر ان منظمة العمل الدولية قد اصدرت قرارا فى ١٩٤٩ يقضى بوجوب توفير التدريب للحمالين لتخريج فئات متخصصة منهم وقد نفذ هذا القرار فى ١٩٥١ بعد ان قامت بالاتصال بالحكومات والأعضاء وأصحاب الأعمال توجه نظرهم الى أهمية هذا التدريب . وقد أنشئت مدارس لتدريب الحمالين فى كل من ألمانيا وهولندة على أثر هذا (١).

وعلى أية حال فإن ترك الحمال يتلقى التدريب على أيدى زملائه القدامى بطريقة عفوية وغير مقصودة من جانب المسئولين. مع ما أصبح مستقرا الآن من ضرورة

---

(١) سمير فهمى ، أفكار فى شئون الموانى والنقل البحرى ، دار المعارف ١٩٦٩ ص ٩٣ .

تدريب الحمالين فى معظم دول العالم تدريبا منظما ومدروسا وفى مدارس مختصة بعد ان ثبت عدم جدوى اكتساب الخبرة عن طريق الممارسة فى هذا المجال بالذات كما اشارت هيئة العمل الدولية . كل هذا يؤكد مساهمة نقص تدريب حمالى الاسكندرية فى انخفاض الكفاية الانتاجية بين حمالى الاسكندرية (خاصة فى ضوء ما يتدخل من عوامل اجتماعية وثقافية تعيب هذه الطريقة فى ميناء الاسكندرية) ومن ثم كفاية الميناء مما يعمل على خلق مشكلة التكدس بنوعيها : الظاهر والخفى .

ثانيا : نقص الرقابة والاشراف :

ان الرقابة والاشراف غير موجودين فى الواقع بالمعنى الذى يتمشى مع خطورة مجال العمل . فإن نظرة الى طريقة الرقابة والاشراف توضح كثيرا من العيوب وأوجه النقص فى هذا المجال ذلك أننا نشاهد ان الحمالين إنما يعملون فى ظل نمطين من الاشراف والرقابة .

ففى ظل القطاع الخاص حيث تعمل نسبة كبيرة من الحمالين يخضع الحمال وبطريقة محكمة لرقابة واشراف دقيقين . فصاحب العمل يباشر أقصى درجات الرقابة ويبذل الحمال كل جهده لارضاء صاحب العمل (المقاول) الذى يقف معه فى محل العمل عادة ويمكن ان يطرده تماما من العمل إذا لاحظ أنه يتوانى أو يعطل العمل بشكل أو بآخر ولعل هذا الاشراف والرقابة المحكمين بجانب ما يتسم به العمل فى ظل القطاع الخاص من المكافأة الفورية والجزاء الفورى عموما ثوابا أو عقابا دون اجراءات روتينية طويلة . أضف الى هذا ان صاحب العمل يصبح له علاقة شخصية بالذين يعملون معه والذين فى غالب الأحوال ما يكونوا أقاربه أو من بلدته . إذ أنه هو الذى سافر إلى الصعيد وقام باختيارهم بنفسه حيث اتضح مثلا ان الشخص الذى أسند اليه العمل فى فرع الصب عندما تخلى عنه القطاع العام

ليتولاه القطاع الخاص أخيرا ونعلم مثلا أن هذا المقاول قد سافر الى الصعيد وأحضر معه وعلى نفقته ١٠٠ رجل اذن فهو يعلم من هم والعلاقة بينهم علاقة وطيدة ومباشرة دون حلقات اتصال ادارية معقدة بينما فى ظل القطاع العام الذى يتولى حوالى ٩٠ ٪ من عمليات الشحن والتفريغ نجد أن نسبة عالية من العينة التى أجرى عليها البحث الميدانى لا تعرف شيئا عن مجلس ادارة الشركات التى تتولى هذا العمل وأكثر من ٩٠ ٪ منهم لم يذهب الى المبنى الذى يوجد فيه المديرين ومجلس الادارة فضلا عن أن نسبة عالية جدا منهم لا تعرف هذا المبنى أصلا بل ان نسبة عالية جدا لا تعرف شىء عن رئيس مجلس الادارة سوى الاسم ولا تعرفه شخصيا بينما لا تعرف عن المديرين شيئا بالمرة ولا حتى الاسم . وهذا الكلام كله واقع فى الشركة التى تحتكر عمليات الشحن والتفريغ على مستوى الميناء - هذا فى نفس الوقت الذى نجد المقاول فى ظل القطاع الخاص ينزل الى موقـــع العمل ويعيش فيه ليل نهار . وقد ارتدى الجلباب الذى يرتديه الحمالون وزيهم الاصلى . ويكفى ان يقول كما رأيت (مشجعا) « أيه يا أولاد شدوا حيلكم عايزين نخلص المركب دى الليلة . فيه مكافأة زينة إذا خلصناها . شدوا حيلكم » ثم ينظر الى أحد الكتبة الذى يرافقه عادة قائلا : « اسمع يا واد يافلان تنزل على نصار تجيب لنا الغداء حالا ايه يارجالة انزل معاكم الشغل ويهم بخلع جلبابه وإذا باصوات الجميع « لا يا معلم احنا كفاية » وفى دقائق يشتعل العمل وترتفع حرارته . وتنتفض الاجساد وكأنها حيل خدرها الكوكايين فلا تدرى انها تعطى من الجهد فوق ما تطيق)

هذه هى الرقابة والاشراف فى ظل القطاع الخاص . حيث لا حاجة بالمرة لمعدلات نمطية تقاس على أساسها الانتاجية . ولكن فعالة الرقابة والاشراف فى القطاع الخاص لا تعنى ان هذا القطاع كاف أو مؤثر فى رفع كفاءة الميناء ككل

اذ ان القطاع العام هو الذى يمتص العمل كله تقريبا فى عمليات الشحن والتفريغ (بجانب أن قولى هذا لا يمكن ان يعنى ان القطاع الخاص يجب ان يعود ليحل محل القطاع العام) .

واذا كنا قد عرضنا لنمط الرقابة والاشراف فى ظل القطاع الخاص ذلك النوع من الرقابة والاشراف الذى لم يكن ليؤدى الى ازمات تكدس ابان فترة سيطرة القطاع الخاص وقبل نشأة القطاع العام بالنسبة لعمليات الشحن والتفريغ ولكن إذا استعرضنا الرقابة والاشراف فى القطاع العام (وهذا سيحدث تفصيليا فى النسق السياسى) فإن كل ما يمكننا الآن قوله هو ان هـــذه الرقابة والاشراف ليست مجدية على الاطلاق وذلك إذا وجدت رقابة أصلا . ذلك ان أساليب الاتصال مقطوعة تماما بين الحمالين والادارة . وان ممثلى الادارة الذين هم على اتصال بالعمال من الحمالين ليسوا عناصر رقابة صالحة وأنهم يمثلون العمال أكثر مما يمثلون الادارة .

ثالثا . عدم وجود معدلات نمطية تصلح كحوافز انتاجية حقيقية :

ويعتبر عدم وجود معدلات نمطية صالحة كحوافز انتاجية ـ أحد العوامل المسئولة عن نقص الكفاية الانتاجية والمهارة بين الحمالين ومن ثم يسهم فى خلق مشكلة التكدس . ويمكن أن ندلل على عدم وجودها إذا نظرنا الى الجدول لتالى:

جدول يبين المعدلات النمطية بالقطاع العام (صادرات وواردات)

نوع البضائع	المعدل القياسي للشركة	المعدل القياسي للهيئة	المعدل الغالب في القطاع العام ١٩٦٨
بضائع الصب الواردة			
- أتربة :			
الفحم الحجرى	٧٠	٢٠٠	لا يوجد
الفحم الكوك	٤٠	٢٠٠	١٢٥
الفحم الناعم	١٠٠	٢٠٠	لا يوجد
البريت	٢٢٠	٢٠٠	٢٠٧ر١
الكبريت	١٠٠	٢ ٠	١٧٩ر٩
تراب حديد	١٣٠	٢٠٠	لا يوجد
٢ - الأسمدة			
سلفات	٢ ٠	٢٠٠	١٨٦ر١
السوبر - يوريا	٥٠	٢٠٠	١٨٢ر٦
نترات الجير	٢٥٠	٢٠٠	٢١٣ر٥
٣ - الخردة	٤٠	٤٠	٤٢
٤ - أسمنت	١٥٠	١٥٠	-
بضائع الصب الصادرة			
أتربة : ملح الطعام	١٥٠	١٥	لا يوجد
البريت المحروق	٥٠	١٥٠	لا يوجد
فحم بترولى	٧٠	١٥٠	٢٠٢ر٥

تابع الجـــدول

معدلات النمطية بالقطاع العام (صـادرات وواردات)

نوع البضـائع	المعدل القياسى الشركة	المعدل القياسى للهيئة	المعدل الغالب فى القطاع العام ١٩٦٨
أسمـــدة :			
نومـاس	٢٥٠	٢٠٠	١٨٤
فوسفـات	١٥٠	١٥٠	١٩٢
أسمنت صادر	٢٠٠	٢٠٠	١٩٨
اخشـــاب:			
ملهوى	٩٠	١١٠	٨٢ر٨
بيـاض	٧٥	١١٠	٦١ر٨
ســـويد	١٠٠	١١٠	٧١ر٢
كونتر	٧٥	١١٠	٧١ر٥
زان	٧٥	١١٠	٤٤
باركيه	٦٠	١١٠	لا يوجد
كفل شجر	٧٥	١١٠	٦٤ر١

ومن الجدول يتضح أنه حيث ان الحالين يتعاملون مع أنواع متنوعة وعديدة من البضائع . ولكل منها خصائصها ومميزاتها الخاصة التى تدخل فى تحديد معدل الشحن والتفريغ النمطى . فقد تم وضع معدلات نمطية لكل نوع من أنواع

البضائع على أساس ما ينتجه « البرت » المكون من سبعة عمال وذلك فى كل ٧ ساعات عمل . ويكفى القاء نظرة الى الجدول الذى يحدد هذه المعدلات التى عملت فى ظلها الميناء فى ١٩٦٨ حيث لم تجر دراسة لوضع معدلات جديدة منذ ذلك التاريخ . ليتضح ان هناك فروقا كبيرة بين المعدلات النمطية للشركة (القطاع العام) ومعدلات الهيئة التى تشرف على تلك الشركة من ناحية وبين كل من المعدل النمطى من ناحية والمعدل الفعلى الغالب من ناحية أخرى وذلك واضح فى معظم المعدلات الواردة بالجدول السابق ولهذا دوره الكبير فى تخفيض الكفاية الانتاجية عموما .

فإذا كان المعدل النمطى معناه متوسط عدد الاطنان الذى يقوم (البرت) المكون من سبعة حمالين بشحنة أو تفريغه فى كل ٧ ساعات عمل (بحيث يمكن اتخاذ هذا المتوسط أساسا لحساب كمية الانتاج وذلك فى مدى زمنى معين وفى ضوء عدد البروت الذى يقوم بالعمل) فان هذا المعدل يصبح معوقا أمام الكفاية الانتاجية إذا كان — موضوعا بطريقة غير سليمة كأن يكون أكثر بكثير من المعدل الفعلى (المحقق والممكن تحقيقه فى ظل ظروف العمل المتاحة) أو أقل كثيرا عن هذا المعدل .

ففى ظل معدل نمطى أكبر بكثير من الممكن تحقيقه فإن عبئا كبيرا يقع على العامل فإن ذلك المعدل يضطر العامل أن يبذل جهدا فوق طاقته . ولقد كانت فكرة المعدل النمطى المرتفع بما لها من آثار سيئة على صحة العامل أحد الأسباب التى جعلت أصحاب المدخل الانسانى فى علم الادارة يهاجمون مدخل الادارة العلمية الذى ابتكره « فريدريك تيلر » حيث كان هذا المدخل يضع المعدلات النمطية الانتاجية دون اعتبار لظروف العمل وانسانية العامل بحيث يجعل منه آلة صرفة .

هذا إذا كان المعدل النمطى المحدد لقياس انتاجية العامل فى اليوم أكبر من أن

يمكن للعامل تحقيقه فى ظل ظروف العمل المتاحة وظروف العامل كانسان . أما إذا كان هذا المعدل محدد برقم أقل من امكانية العامل فى ظل هذه الظروف . فان المعدل يعتبر فى هذه الحالة معوقا امام تحقيق انتاجية مرتفعة بل ودافعا الى تخفيض الانتاجية .

إذ ما هو الشيء الذى يدفع العامل لتحقيق انتاجية أكبر من تلك التى وضعت له كمعدل انتاجى مطلوب منه تحقيقه ؟

ان معدلا نمطيا معقولا يراعى امكانيات العامل وانسانيته وظروف العمل المتاحة هو الذى يمكن ان يزيد من الانتاجية بما يهيئه من انتاجية معقولة يمكن ان يحققها العامل النشيط بسهولة ويسر وفى نفس الوقت يسعى العامل غير النشيط بل والمتكاسل الى تحقيقها لأنها تمثل الحجم الواجب عليه انتاجه والمعتاد ان يبلغه العامل العادى .

وازاء الدور الهام الذى يلعبه المعدل النمطى من ناحية . وازاء ما يوضحه الجدول السابق من فروق كثيرة بين معدل الانتاج الفعلى للبرت . وبين المعدل النمطى له والمحدد فى شركات القطاع العام . بحيث نجد ان المعدل الفعلى أكبر من المعدل النمطى بفارق كبير . إذ يبلغ المعدل الفعلى ٣ أضعاف المعدل النمطى فى حالة الفحم البترولى (حيث المعدل الفعلى ٢٠٢٫٥ بينما النمطى ٧٠ طن) وكذلك الأمر فى حالة الكبريت . وحالة الفحم الكوك ايضا فإن هذه المعدلات بوضعها الحالى لا تعمل على زيادة الانتاجية بقدر ما تعمل على تخفيضها .

كذلك فإنه رغم مافى الكثير من هذه المعدلات من عيوب . فإن فكرة تطبيق معدلات نمطية لا تطبق أصلا فى أغلب الأحيان . ولايقاس على أساسها الانتاجية سواء للحمال الواحد أو للبرت رغم ما لتطبيق المعدلات النمطية من أثر حاسم

كحافز انتاجى تقدر على أساسه العديد من المسائل المتصلة بالانتاج والتخطيط وتقدير حجم العمالة اللازمة للعمل وما الى ذلك .

وإذا تركنا ما يوضحه الجدول من وجود فروق كبيرة بين المعدل النمطى من ناحية والمعدل الفعلى من ناحية أخرى فى شركات القطاع العام . وتناولنا المعدل القياسى (النمطى) المحدد لكل من شركات الشحن والتفريغ من ناحية . وفى هيئة الميناء (وزارة النقل البحرى حاليا) والتى تشرف على هذه الشركة من ناحية أخرى . اتضح ان ثمة فروقا كبيرة ايضا بين هذين المعدلين النمطين ايضا ولهذا ايضا دوره الكبير فيما يتصل بالانتاجية عامة ومشكلة التكدس خاصة ذلك ان المعدل النمطى هنا وفى حالة اختلافه بين الشركات وهى جهات تنفيذ العمل سواء قطاع عام أو خاص وبين وزارة النقل البحرى أو هيئة الميناء وهى الجهة المشرفة على هذه الشركات إنما يعنى غياب المعيار الذى يمكن أن تتم المحاسبة وتحديد المسئولية من خلاله — فعدم وجود معدل نمطى واحد تلتزم به الشركات هذه أمام الوزارة المشرفة على الميناء بحيث يعتبر عدم تحقيقه دليلا على التقصير يصبح له أهمية واضحة للغاية إذا قلنا ان هذه الشركات التنفيذية لم يوجه اليها أية مسئولية بشأن وقوع أزمة التكدس . وكان رد القائمون على شركات الشحن والتفريغ هو القاء المسئولية على عاتق عمليات السحب وان هذه العمليات لا تتم بالسرعة المواتية وان جهات الاستيراد تترك بضائعها بالارصفة والساحات مما كان سببا فى أزمة التكدس . بل قال الكثير منهم أنهم يقومون بالفعل بتحقيق المعدلات النمطية المطلوبة وأكثر منها .

ولا شك ان هذا القول لا يصمد كثيرا أمام ما سبق أن أوضحناه من حقائق عن تعدد المعدلات النمطية ومن ثم فأى المعدلات النمطية تلك التى حققوها ...

بل واين هى هذه المعدلات وكيف تم وضعها . ولماذا هى مختلفة بين الشركات من ناحية والهيئة المشرفة عليها من ناحية أخرى . وهل يصلح معدلا وضعته الشركات لنفسها ليصبح معتدا به خاصة إذا اختلف عن معدلات جهة الاشراف على هذه الشركة .

وثمة نقطة أخرى . ذلك ان المعدلات النمطية على العموم سواء بالشركات أو بالوزارة لم تراع رقم الكروة نفسها إذ أنه لا يوجد معدلا نمطيا لكل كروة كما هو مفروض حيث يجب ان يرتبط كل كروة من كراوى العامل فى نفس يوم العمل بمعدل نمطى خاص بها . فحيث ان العامل من الحمالين قد يعمل ٦ كراوى فى اليوم الواحد إذ يعمل من الساعة ٨ صباحا الى ٨ من صباح اليوم التالى . فتحتسب له ٦ أيام عمل (٦ كراوى) وليس من المعقول ان يطلب من الحمال أو من البرت (أى مجموعة العمال) ان يعطى معدلا نمطيا واحدا ومتساويا فى كل كروة من هذه الكراوى الستة وذلك لسببين :

الأول : هو ان عدد الساعات يتناقص فعلا فى الكراوى المتأخرة عنه فى الكراوى المتقدمة ويكفى ان نعلم ان الكروة الأولى مدتها ٨ ساعات بينما مدة الكروة الاخيرة ساعتين فقط .

والثانى : ان عنصر التعب له أثره فى هذا الصدد فلا يمكن ان تكون انتاجية الساعة من ساعات الكروة الأولى مماثلة لانتاجيتها فى الكروة الثانية أو الثالثة .

على أن ثمة عامل آخر يضاف الى ما سبق من عوامل تعمل على خفض الكفاية الانتاجية فى مجتمع الحمالين ايضا . إذ كثيرا ما تلعب عـــدم المرونة الادارية دورا فى هذا ونسوق هذه الواقعة للتدليل على ذلك . علما بأنها واقعة متكررة .

فى الأسبوع الأول من شهر فبراير ١٩٧٦ وأثناء أزمة التكدس طلب بعض مستوردى الأخشاب أن تدخل العربات الكارو (التى تنقل الأخشاب من الجمرك الى خارج الدائرة الجمركية) مباشرة تحت الباخرة على الرصيف لتتلقى الكميات المفرغة من على ظهر الباخرة مباشرة بدلا من القائها على الرصيف لفترة طويلة حتى تحضر السيارات والمعدات التابعة للشركة المفرغة لتقوم بنقل هذه الاخشاب . ولكن هذا الطلب قوبل بالرفض من جانب الشركة المفرغة ، رغم أنه يعمل على اتاحة الفرصة لتفريغ البواخر التى كانت متعطلة بسبب عدم وجود أرصفة خالية يمكن تفريغها عليها . ورغم أن هذا الرفض من شأنه ان يعمل على استمرارها متعطلة بدعوى وجود تكدس . ولعله من الصدف البحتة ان يمر مسئول كبير فى هذا الوقت ويشكو له المقاولون أصحاب العربات الكارو — التى كانت قد احضرت فعلا — وكذا المستورد لحصة الخشب هذه . فيستجيب لطلبهم ويتم التفريغ بالقاء الأخشاب على العربات مباشرة ويتم تجنب تعطل باخرة كان من المؤكد تعطلها ومن ثم مزيدا من التكدس .

أما عن : الحوافز الانتاجية :

سبق أن أوضحنا أنه لا يوجد معدلات نمطية واضحة وصحيحة فى عمليات الشحن والتفريغ بالميناء ومن ثم لا وجود لنظام الأجر على أساس الانتاج . وإنما يصرف الأجر بأساس الزمن . وفى نفس الوقت فثمة حوافز يتم صرفها للحمالين المجدين . واقد كانت هذه الحوافز دائما مصدر شكوى من الحمالين إذ تصرف لبعضهم دون الآخر . وفى ظل عدم وجود معدل نمطى محدد ومعلن فإن الكثيرين من الحمالين يشكون أنهم يستحقون مكافآت مثلهم مثل الآخرين .

وبجانب عدم وجود وضوح الاسس التى تصرف بمقتضاها هذه الحوافز بحيث

تعطى تأثيرها المطلوب فى رفع الانتاجية بخلق مجال للتنافس بين الحمالين أساسه الانتاج فإن نسبة المبالغ التى تصرف كحافز إذا نظرنا الى المنصرف منها فى شهرى أكتوبر ١٩٧٥ ، سبتمبر ١٩٧٥ من باب المثال لوجدنا انها تعادل فى الشهر الاول ٨ر ٪ من إجمالى المبالغ المنصرفة كأجور للحمالين فى هذا الشهر . ولوجدناها تعادل ٤ر١ ٪ فى شهر سبتمبر أى ان المبالغ المنصرفة كحوافز انتاجية للحمالين تعادل ٢ ٪ فقط من إجمالى الأجور فى هذين الشهرين وهى نسبة لا يمكن ان تشكل حافزا بل أنها لا تتفق مع ما أعلنه وزير النقل البحرى من اطلاق الحوافز المادية للحمالين وذلك على أثر قيام أزمة التكدس . ومن هذا يمكن القول أنه لا وجود بالمعنى الحقيقى للحوافز الانتاجية المؤثرة بجانب ان توزيع القدر اليسير الموجود منها لا يتم طبقا لقاعدة موضوعية فى ظل غياب المعدل النمطى الصحيح . هذا عن الحافز الايجابى ومدى فعاليته وتواجده . فماذا عن الحافز السلبى : الحقيقة اننا سبق أن أوضحنا ان نظام الكراوى نفسه يتكفل بايجاد حافزا سلبيا إذ أنه كما سبق القول يعتبر من أهم العوامل التى تساعد وتدفع دفعا الى أن يقوم الحالون بتثبيت انتاجيتهم عند الحد الأدنى لها . حيث ان هناك علاقة عكسية بين مصلحة الحمال من حيث عدد الكراوى المحتسبة له من ناحية وبين ارتفاع انتاجيته من ناحية أخرى فى ظل هذا النظام . ذلك أنه إذا عمل على مضاعفة الانتاج واستحق المكافأة الهدمية فى ظل ما سبق فانه سيحصل على ٢ ٪ من أجره . بينما لو تباطأ فى العمل أكثر فأكثر فان الكروة ستنتهى وسيدخل فى الكروة الثانية . وبذلك فإنه سيحصل مقابل التباطؤ على ١٠٠ ٪ زيادة فرق أجره على أقل تقدير . ألا يوضح هذا أن نظام العمل نفسه هو أكبر خطر على هدف العمل وأكبر سبب لأزمة التكدس الظاهر والخفى .

رابعا : الاعتماد الكلى على العنصر البشرى ،

قال أحد المهتمين بشئون الموانى والنقل البحرى فى مصر ان: « موانئنا متخلفة تخلفا يجعلها أقرب الى موانى القرن ١٩ منها الى موانى زماننا الحالى (١) ذلك أنه فى الوقت الذى تعمل فيه موانى العالم على أحداث تغيرات وتجديدات فى الاساليب المتبعة فى الشحن والتفريغ وذلك باحلال المكنة محل العنصر البشرى فى معظم هذه العمليات . فإن أسلوبنا لازال هو الاسلوب التقليدى المعتمد على قيام الانسان بمعظم هذه العمليات . وقد شكل نقص استخدام الآلة واحلالها محل العنصر البشرى عائقا كبيرا أمام امكانية رفع كفاءة الميناء . هذا ولا تعانى عمليات الشحن والتفريغ من نقص الميكنة فقط بل وايضاً فإن فكرة استخدام الخـــبراء المتخصصون فى هذه العمليات من تلك الدول الأكثر تقدما فيها هو أمر مستبعد تماما ولا يوجد فى الميناء خبير واحد فى عمليات الشحن والتفريغ يجمع بين معرفة أصول الادارة أكاديميا وبين الخبرة فى هذه العمليات ويشغل مركزا مؤثرا بالفعل فى هذا المجال كذلك لم يحدث أن أرسل فريق من العاملين بعمليات الشحن والتفريغ الى موانى العالم المتقـدمة للدراسة وعاد هؤلاء ليوضحوا أفـكارهم عما رأوه ثم تقييم امكانية تطبيقه .

وعلى العموم فإن الاعتماد على العنصر البشر يعتبر أكثر وضوحا إذا نظرنا إلى بند الأجور المدفوعة للحمالين والذى بلغ فى شهر أكتوبر ١٩٧٥ (١٦٠ ألف جنيه) تقريبا بينما الأجور التى صرفت اليهم فى الشهر فى عام ١٩٦٩ بلغت (٦٠ ألف جنيه) فى المتوسط .

---

(١) سمير فهمى ، افكار فى شئون الموانى والنقل البحرى ، طبعة أولى ، دار المعارف ١٩٦٩ ص ١٩٩ .

وهنا يجب ان نشير إلى ان نقص استخدام الميكنة وتزايد استخدام العنصر البشرى يضيف عبئا كبيرا أمام زيادة الانتاجية ويعمل على نقصها مما يجعل الميناء أكثر تخلفا . وإذا كنا قد اوضحنا ان العنصر البشرى هو العنصر الأساسى الذى يقوم عليه العمل فى الميناء فثمة نقطة هامة ترتبط بما نحن بصدده تلك هى سوء تشغيل هذا العنصر وعدم مراعاة عنصر التعب فى تشغيل الحمالين (إذ أنه من العوامل المؤثرة فى انتاجية العامل عموما عدد الساعات التى يعمل خلالها هذا العامل) فبينما نجد ان العمل موسمى ونجد بعض الحمالين يواجه البطالة لبعض أيام قد تطول نجد ان البعض يعمل ٢٤ ساعة فى اليوم والبعض يعمل ١٦ ساعة لمدد طويلة . متتالية . وبغض النظر عن أن فى هذا سوء استغلال واستخدام لا موال القطاع العام وأرهاق للحمال فإن انتاجية الحمال تأخذ فى التناقص بتزايد ساعات العمل - طبقا لقوانين تناقص الغلة وهى قوانين مستقرة فى علم الاقتصاد . بحيث أنه ينتج فى ساعات الكروة الأولى أكبر مما ينتج فى الثانية وانتاجه فى الساعة فى الكروة الثانية أكبر من الثالثة وهكذا . ومن ثم فإن عدم مراعاة عنصر التعب فى تشغيل العنصر البشرى واحلال حمال جديد بعد فترة معقولة من بدء العمل بدلا من ترك الحمال يعمل ٢٤ ساعة أو ١٦ ساعة أو حتى ١٢ ساعة - وهو النظام المعمول به الآن - يعتبر من العوامل التى تقلل من الكفاية الانتاجية والانتاج ومن ثم حدوث أزمة التكدس وتخلف الميناء . ذلك ان عدم مراعاة عنصر التعب بالنسبة للعنصر البشرى فى مجال الشحن والتفريغ مع نظام العمل بالكراوى هو فى الحقيقة ضد كل مداخل علم الادارة الذى ركز على مراعاة عنصر التعب بحيث كان مراعاته هو أحد العناصر الهامة التى ركز عليها المدخل الإنسانى فى هذا العلم فى حربه العنيفة على مدرسة الادارة العلمية التى كان هدفها هو خدمة أصحاب العمل على حساب العامل وذلك باستهدافهم أعلى انتاجية ممكنة فى أقل وقت ممكن وتشغيل العامل باعتباره

آلة . ومن العجيب ان نظام العمل فى مجال الشحن والتفريغ ضد كل من المدخلين فى نفس الوقت فالحمال هنا يتعرض للتعب والمشقة حين يعمل فوق ١٢ ساعة فى المتوسط . وهذا ضد المدخل الإنسانى فى علم الإدارة وفى نفس الوقت فإن الحمال هنا قليل الانتاجية إذا نسبت انتاجيته إلى زمن الإداء . وهذا ضد مدخل الإدارة العلمية .

وفى ضوء هذه الظروف فإنه رغم الإعلان عن انتهاء مشكلة التكدس منذ ٢٠ / ٦ / ٧٥ على صفحات الجرائد . فإن التكدس قد عاد ثانية - بل أنه لم ينتهى أصلا ولا يزال .

هذا واختتم هذا العرض لمشكلة الكفاية الإنتاجية بالاشارة إلى ان القطاع العام كان يحتكر كل عمليات الشحن والتفريغ بميناء الإسكندرية تقريبا حيث صدر القرار رقم ١٣٨ فى عام ١٩٦٤ الذى حدد نشاط القطاع الخاص فى هذا المجال فى أضيق الحدود بحيث قضى بتحديد نشاط القطاع الخاص فى القيام بشحن أو تفريغ الشحنات التى لا تزيد عن ١٠٠٠ طن إلا أنه حدث ان تخلى القطاع العام عن عمليات الشحن وتفريغ المواد التموينية فى سنة ١٩٦٩ . ثم تخلى عن عمليات الصب (وهى العمليات المتصلة بتفريغ السماد والفحم والمواد الحارقة والكيماوية وغيرها) للقطاع الخاص فى ١٩٧٤ . وكان السبب الذى أعلن عندئذ ان القطاع العام قد تخلى عن هذه العمليات للقطاع الخاص لأنها تسبب خسائر للقطاع العام . ومن العجيب ان القطاع الخاص بدأ يقوم بهذه العمليات دون أن يطلب زيادة أسعار تفريغ الطن منها عن الثمن الذى كان القطاع العام يتعامل به . ورغم ان منطق الأمور كان يفترض ان يحقق القطاع الخاص خسارة فى هذه العمليات مثلما حدث بالنسبة للقطاع العام الذى يملك ادارات أكبر وميكنة أكبر وامكانيات

أضخم . ولكن الذى يحدث هو العكس إذ أن القطاع الخاص يحقق أرباحا خيالية فى هذه العمليات وإلا ما استمر فى تنفيذها بالطبع ولعل نجاحه فى تحقيق هذه الأرباح إنما يرجع إلى الإستغلال الأمثل لعنصر العمل ورفع الكفاية الإنتاجية بين حماليه إلى أقصى حد مستطاع .

وهكذا نكون قد استعرضنا مشكلة التكدس وأسبابها ومن خلالها تعرضنا تفصيليا للنشاط الإقتصادى للحمالين ومجال عملهم وربطنا بين هذا النشاط ربطا مباشرا وبين أهم مشكلة تحدث فى الميناء وهى مشكلة التكدس باستعراض الجوانب التى ترتبط بهذه المشكلة بالذات من مجالات هذا النشاط وأثرها فى هذه المشكلة . ولقد عمدنا إلى ان نستعرض النشاط الإقتصادى للحمالين وما يتميز به من سمات خاصة من خلال هذه المشكلة باعتبارها المحصلة الأساسية التى ينصب فيها نشاطهم سواء أكانوا هم المسئولين عنها أو أنهم عامل من عواملها أو حتى أنها كنتاج لمجموعة مؤثرات فإن لها علاقتها بمجال العمل فى هذا القطاع .

ونرجو ان يكون فى توضيحاتنا السابقة لخصائص النشاط الإقتصادى للحمالين من خلال هذه المشكلة ما هو صورة موضحة لهذا النشاط وسماته ومزاياه تمهيدا للانتقال من وصف النشاط الإقتصادى للحمالين وأهم ما يتميز به عملهم إلى التركيز على باقى جوانب النسق الإقتصادى لهم فيما بعد .

ثالثا : دراسة أبواب الدخل والنفقات في مجتمع الحمالين

(١) الدخل في مجتمع الحمالين

نعنى بالدخل ذلك المعنى الإقتصادى لهذا المصطلح وهو إجمالى أجر الحمال من عمله بعمليات الشحن والتفريغ ثم ما يمكن ان يضاف إلى هذا الأجر من أية مصادر اخرى بشرط انتظام هذه المصادر واستمرارها بحيث يجوز لنا اعتبارها مكونا حقيقيا من مكونات دخل الحمال .

ان المصدر الحقيقى للدخل فى مجتمع الحمالين أو على الأقل بالنسبة للغالبية الساحقة منهم إنما يدره عملهم بعمليات الشحن والتفريغ بالمدينة . ذلك أنه اتضح أن الدخول من المصادر الاخرى ليست بالقيمة المؤثرة أو بالانتظام الذى يعتمد عليه مثل أجر العمل بالميناء . وإن كان هناك بعض الدخول من الزراعة مثلا فان هذه الدخول بالذات تعتبر قيمتها الإجتماعية أهم من قيمتها الإقتصادية فى مجتمع الحمالين كما سيتضح فيما بعد . كذلك هناك بعض الدخول العينية المتمثلة فى الهدايا التى ترد من الصعيد بانتظام بالنسبة للبعض خاصة أولئك الذين تركوا ابناءهم وزوجاتهم بالقرى . وهم يمثلون نسبة كبيرة كما سنرى فيما بعد . وكذلك فثمة مساهمات من جانب الابناء إلا أنه اتضح أنها أقل من ان تذكر كمصدر للدخل بالمعنى الإقتصادى . بل وسوف يبدو فيما بعد كيف ان البحث الميدانى يوضح ان ما يسهم به الحمالون أنفسهم كأبناء بالنسبة لآبائهم أكبر بكثير جدا عما يحصلون عليه من ابنائهم هم أنفسهم ومن ثم فإن هذا يشكل بند انفاق فى ميزانية الحمالين أكثر منه بندا للدخل .

ولعله من الأفضل أن نتناول دخل الحمالين المنتظم والمؤكد وهو أجرهم من العمل بالميناء تفصيليا ، بأعتبار ان التغير فى دخلهم بالمقارنة مع هذا الدخل قبل هجرتهم من الريف إلى المدينة كان هو التغير العميق الذى تتابعت خلفه حلقات من التغير المتلاحق وباعتبار ان نمط الحياة فى هذا المجتمع إنما ينتظم وفق ما يدره العمل - أولا وأخيرا - من أجر فى الإسكندرية . كما ان الباعث الإقتصادى قد لعب دورا هاما فى بواعث هجرة الحمالين إلى المدينة (وسوف يبدو هذا واضحا فى تناول عوامل هجرة الحمالين) ذلك أنه قد وضح أيضا ان باعث الهجرة هنا لم يكن واحدا بل شبكة متفاعلة من العوامل لم تكن لتتم الهجرة لو أن أحدهما قد تخلف عن التواجد .

ان الحمالين الذين هاجروا من الريف بدوافع عديدة أهمها وابرزها الجانب الإقتصادى كانوا يعملون قبل هجرتهم بالزراعة ومن ثم كان الدخل السائد بينهم هو ذلك الدخل الذى يسود بين العمال الزراعيين وهو دخل منخفض على العموم بالمقارنة بالدخول فى المدينة . وذلك قول مسلم به حيث ان فرص العمل أكبر وأكثر تعـــددا ومستوى الأجر أعلى وأكثر تنوعا . وأكثر ثباتا واستقرارا بالمقارنة بالعمل الزراعى .

ولا نستطيع الآن ان نفيض فى هذه النقطة قبل ان نستعرض حجم الأجور المنصرفة للحمالين وخصائصها وهل هى دائمة أم موسمية متزايدة أم متناقصة على مدار السنة ذلك ان العمل الذى يعمل فى مجاله الحمالون عمل غير منتظم يرتبط بورود : البواخر الى الميناء تلك البواخر التى تشكل مجال العمل وحقله أمام الحمالين . فهل العمل هنا منتظم . وهل الدخول هنا مضمونة . ثم هل هى موسمية أم أنها غير مؤكدة وغير دائمة . وما علاقة ذلك بالدافع الإقتصادى للهجرة

بالإسكندرية بالنسبة لهؤلاء الحمالين والذى قلنا أنه العامل الهام فى هجرتهم اليها . وما أثر ذلك على حياتهم .

على أى الأحوال فقد حددنا مفهوم الدخل هنا بأنه ذلك المفهوم الإقتصادى للدخل على مستوى الفرد حيث ان الفرد قد يحصل على دخل فى صورة أجر مقابل بيعه لخدمات عمله أو فى صورة فائدة مقابل اقراضه مالا أو فى صورة ريع مقابل تأجيره لمبنى أو أرض زراعية يملكها أو فى صورة ربح يحقق من تجارة يقوم بها أو فى صورة معاش يتقاضاه على أكبر سنه أو فى صورة إعانة يأخذها من الحكومة أو من إحدى الهيئات تعويضا عن بطالة أو اسبب آخر (١) .

وهنا نتابع الدخل من عنصر العمل أى من عنصر إشتغال الحمالين بالشحن والتفريغ باستعراض ما يلى :

الحقيقة اننا عندما أردنا ان نختبر موسمية الدخول فى مجتمع الحمالين ومقداره فقد وجدنا لزاما علينا ان نقوم بعملية تحليل طويلة ومجهده للارقام التى حصلنا عليها عن الأجور وكان صوب اعيننا ان نختبرها من حيث التذبذب الموسمى ولكى نحدد حجمها وكمها بالنسبة للحمال الواحد . ولكى نكون واقعيين وصادقين وخوفا من أثر الموسمية التى كانت تشكل احتمالا يفرض نفسه دائما للناظر لمجال عمل الحمالين وإذا كانت موسمية العمل فى هذا القطاع إنما تعنى عدم انتظام الدخول بين الحمالين حيث أنها تعنى توافر فرص العمل أمام الحمالين فى فترة من الفترات ثم تناقصها فى فترة اخرى وهنا فإن مقياس الدخل الشهرى يصبح

(١) صبحى تادرس قريصة ، عبد الرحمن يسرى ، مقدمة فى علم الاقتصاد (فى الإقتصاد التجميعى) دار الجامعات المصرية ١٩٧٢ ص ٣٠٩ .

أمرا صعبا إلا إذا قسنا تردده بين التغير والثبات وخلال مدة عام كامل على الأقل بحيث نغطى بذلك فترة المواسم كلها إذ كانت ثمة مواسم فعلا . ونغطى فترة ما قبل وما بعد المواسم .

ولهذا فضلنا ان نقوم بتجميع البيانات عن مختلف فئات الحمالين كل على حدة ووفق نوعياتهم التخصصية فى عمليات الشحن والتفريغ من حيث هم مثبتين (أى دائمين) أو ظهورات (أو مؤقتين) توضيحا للفروق التى توجد بينهم ونجد ان ذلك يعطينا إمكانية تناول الموضوع والعلاقات بينهم بطريقة أكثر دقة خاصة وان إختلاف الدخول بين هذه الفئات له تأثيره الكبير على البناء الاجتماعى فى هذا المجتمع . وهذا فى الواقع هو هدفنا الحقيق . وعموما فإن استعراضنا للنقاط السابقة يبدأ باستعراض الجداول الأربعة التالية حيث سنعتبرها هى الجداول المحتوية على بيانات بالغة الأهمية ومنها سنشتق نتائجنا كلها . وهذه الجداول الأربعة منصبة على عمال البضائع العامة والأخشاب (١) .

(١) الجدول الأول : وهو يوضح متوسط أجر الحمال الواحد بالفئات المختلفة من الحمالين بالبضائع العامة خلال العام ١٩٧٤ .

(٢) الجدول الثانى : يمثل عدد الحمالين بالبضائع العامة خلال عام ٩٧٠ .

---

(١) فضلنا ان نتابع هاتين المجموعتين كمثال للمستوى العام للدخل وذلك لتوافر البيانات عنهم بطريقة أوضح وأكثر صدقا من ناحية . ومن ناحية اخرى فهاتين المجموعتين تمثلان الأغلبية الساحقة من الحمالين إذ ان عمال الصب والتموين يبلغ عددهم أقل من ٥٠٠ عامل بينما البضائع والخشب حوالى ٢٧٠٠ حمال .

(٣) الجدول الثالث : ويوضح متوسط أجر الحمال الواحد بالفئات المختلفة بين الحمالين العاملين بعمليات حمل الأخشاب .

(٤) الجدول الرابع ويوضح عدد الحمالين خلال عام ١٩٧٤ فى الفئات المختلفة (انظر الجداول الأربعة الخاصة بأجور الحمالين عن عام كامل بالملحق رقم (٣)) .

ومن هذه الجداول الأربعة والموضحة فيما بعد (والتى قام الباحث باعدادها من واقع ما توصل اليه من بيانات تفصيلية فى هذا الشأن) يتضح ما يلى :

أولا : بصدد موسمية العمل وارتباطه بموسمية الدخل وتذبذبها .

لقد فضلنا قياس مدى انتظام دخول بين الحمالين من مدخلين وذلك وصولا لدقة أكبر . لقد أصبح أمامنا متوسط أجر الحمال الواحد خلال ١٢ شهرا وذلك فى الفئات المختلفة وكذلك أصبح لدينا أيضا ومن الجداول المتاحة أعداد الحمالين خلال اثنى عشرة شهرا أيضا .

وإذا نظرنا إلى الجدول رقم (١ ، ٣) والخاصين بمتوسط الاجر بين هؤلاء الحمالين فى نوعيهما سواء دائمين أو مؤقتين وفى مختلف المهن التى يعمل بها هؤلاء الحمالين اتضح لنا ان :

(١) ان أجر المعلم ٧٦ جنيها (ستة وسبعون جنيها) وهو بلاشك أجر مرتفع ومن العجيب ان يقيم المعلم ويسكن وظيفيا على الفئة الوظيفية (الدرجة) الثامنة فى القطاع العام ونعلم أن أول مربوط هـــذه الدرجة (١٥ جنيها) وتنتهى بـ (٢٠ جنيها) أن هذا المتوسط المرتفع جداً بالقياس إلى متوسط الأجور فى مصر كان له أثره البالغ فى التشكيل الخاص لمجموعة المعلمين كما سنوضح فيما بعد عند استعراضنا لدور الفسق الإقتصادى فى البناء الإجتماعى لهذا المجتمع .

كما نرى أيضا من استعراضنا لمتوسط أجر المعلم من الجدول الأول ـ معلم البضاعة العامة ـ أنه لا موسمية تذكر فى هذا الدخل . فلا تذبذب يذكر يطرأ على هذا الأجر بحيث يعرض حياة هذه الفئة للتغيرات الفصلية ذلك ان معامل التشتت ليس كبيرا بين أكثر الشهور انخفاضا واعلاها بالاضافة إلى أن الدخل يدور حول محور ٦٥ ، ٧٥ جنيها تقريبا فى أغلب الشهور وان أقل الشهور أجرا هو ٥٣ جنيها تقريبا وهو شهر واحد فقط وهو شاذ بينها باقى الأشهر الاحدى عشرة فأقلها أجراً ٦٤ جنيها .

وكذلك الحال إذا نظرنا إلى متوسط أجر المعلم فى عمليات الأخشاب إذ ان دخله يبلغ متوسطه ٨٢ر٥ جنيها بحد أدنى ٦١ جنيها على طول مدار السنة وبحد اقصى مبلغ ١٤٨ر٣ جنيها . كذلك فان أجر المعلم بفرع الأخشاب يكاد ينتظم طول السنة حول متوسط بين ٧٠ ، ٨٠ جنيها بذبذبة ليست كبيرة (انظر الجدول رقم (٤)) .

ولعل هذه الأرقام تنفى تماما فترة الموسمية بين هذه الفئة وتؤكد انتظام الدخل بين أفرادها وتظهر الذبذبة فى صالحهم فى الغالب .

هذا أما عن المعلمين المؤقتين وهم المعلمين غير المثبتين فى القطاع العام والتى تشمل فئتهم كل من المعلمين الظهرات والموسميين . والحقيقة أنه لا يوجد فرق بينهما اطلاقا (الظهرات ، الموسمى) أكثر من مجرد التسمية وذلك من حيث امكانية الحصول على أجازات اعتيادية أو عارضة أو امكانية العلاج على حساب العمل فكلاهما لا يتمتع بهذا الحـــق عكس الدائم . إلا ان ثمة فرق من حيث التقدير الإجتماعى البحت كما سيتضح فيما بعد . وما يهمنا الآن هو ان نوضح أن متوسط الأجر بينهم على التوالى ٢٣ ، ٦١ جنيها . وعموما فهاتين الفئتين قليلة

العدد وغير مؤثرة فى مهنة المعلمين على وجه العموم . وتخرج من الاتجاه الحقيقى لهذه الفئة أو أنهم هم أنفسهم من المعلمين الدائمين بعد ان أحيلوا إلى التقاعد لبلوغهم سن المعاش .

(٢) ان متوسط أجر الحكاك هو ٣٦ جنيها شهريا للدائم منهم ، ٢٨ جنيها للظهورات ، ١٩ جنيها للموسمى . ولعله واضح ان انتظام العمل بالنسبة للفئات المختلفة يكون ارتباطا عكسيا مع النوعيات التالية : دائم - ظهورات - ثم اخيرا الموسمى بين الحمالين فى مجال البضائع العامة ولا يعكس الجدول الأول تذبذبا كبيرا فى دخول هذه الفئة وذلك على طول مدار السنة . ومتوسط أجر الحكاك بفرع الخشب هو ٤٨ جنيها شهريا تقريبا ولا يعكس أيضا الجدول الثالث تذبذبا كبيرا فى دخول هذه الفئة مما يجعل الموسمية هنا غير موجودة بالمعنى الحقيقى لكلمة الموسمية من حيث أثرها على الدخول وان كنا نجد أثرا للموسمية فى تذبذب عدد الحكاكه الموسميين بالذات الذين يبلغ عددهم ٢ فقط فى شهر يناير وكذا فى شهر فبراير ونوفمبر وديسمبر فى البضائع العامة . بينما لا نجد موسميين ولا ظهورات بين معظم الخشابه بالمرة إلا بالنسبة لحمالى الرصيف ولعل أسباب هذه النقطة ستصبح واضحة فى دراستنا للنسق القرابى وأثره فى هذا المجتمع .

(٣) بالنسبة لفئة الوناشة :

إذا استعرضنا الجداول أيضا اتضح لنا من جدولى الأجور ومتوسطاتها على مدار السنة (والذى قمنا باعداده بانفسنا بعد ان قمنا بحصر الأجور المنصرفة لكل فئة مهنية وذلك خلال السنة الكاملة ١٩٧٥ ثم منها حسبنا متوسط الأجر للحمال الواحد فى كل فئة على حدة) .

ان فئة الوناشة يتراوح أجرها بين المتوسطات الشهرية التالية طوال السنة

٣٢ جنيها للمشوت ، ٢٧ جنيها للطهرات ، ٢١ جنيها للموسمى بالبضاعة العامة . وكذا نجد متوسطها فى الأخشاب يبلغ ٣٤ جنيها ، ٢٧ جنيها . هـــذا وإذا استعرضنا الجدولين الخاصين بتذبذبات الأجور الشهرية على طول مدار السنة فاننا نجد ان الجدولين لا يعكسان تذبذبا منتظما بحيث يمكن ان نقول بأن أشهرا معينة تمثل موسم عمل واخرى لا تمثل موسم عمل وتمثل موسم بطالة . ويكفى ان نقول ان مدى التباين بين الحد الادنى الذى بلغ ٢٥ جنيهـا فى شهر واحد فقط وبين المتوسط الشهرى على طول مدار السنة الذى بلغ ٣٢ جنيها كان ٧ جنيهـات فقط بالنسبة للبضائع العامة . وكذلك كان الحـد الأدنى بالنسبة للحمالين بفروع الأخشاب من الوقاشة ٢٧ جنيها وكان المتوسط الشهرى طوال السنة هو ٣٤ جنيها وهنا فإن معدل التباين كما يتضح هو ايضا ٧ جنيهات أى انهما بالنسبة للمشتين على العموم لا يبلغان ٢٥ ٪ من المتوسط الشهرى . وهذا التذبذب فى متوسط الدخل لا يقع فى فترات محددة منتظمة كما يوضح الجدول مما يجعل القول بموسمية منتظمة أمر غير سليم . ونكتفى بهذه الأمثلة الثلاثة التى سقناها فى توضيح عـدم وقوع الموسميـة بمعنى واضح على تذبذب الدخـل وعلى مـــدار السنة الكاملة . وبعد هذه الأمثلة نستطيـع الآن على العموم ومن مراجعة هـذه الجداول الأربعة ان نوجز أهم خصائص الدخل (الأجر) والتى يعكسها جدولى الأجور ومتوسطاتها وعلى مدار سنة كاملة .

(١) ان مدى التباين والاختـلاف فى متوسط الاجر الشهرى وخـلال سنة كاملة لا يعكس تذبذبا موسميـا واضحـا فى دخول الحمالين الشهرية بحيث يمكن منها ان نقول بأثر الموسميـة الواضح على الدخول فى هـذا المجتمع . إذ ان معنى الموسمية بالمعنى الحقيقى إنما ينصرف إلى القول بأنه يوجـد عمـل فى فترة ما من السنة ثم لا يوجد بالمرة أو لا يكاد يوجد فترة أخرى . وهذا مالا تعكسه الأرقام

الممثلة للاجور المنصرفة للحمالين والتى عمدنا إلى إعدادها عن سنة كاملة بحثا عن الموسمية فى فصول هذه السنة أو أشهرها ولكن لم نجد لها هذا الاثر .

(٢) ان المتوسط العام للدخول كما يعكسه هذين الجدولين متوسط عال جدا ويمكن لنا ان نثبت ونزيد هذه النقطة توضيحا إذا نظرنا إلى الجدول التالى الذى يعكس المتوسط الشهرى لدخول الحمالين وفقا لمهنهم المختلفة (١) من ناحية ووفقا لكونهم دائمين أو ظهورات أو موسميين .

جدول رقم ٥

جدول يبين متوسط الدخول الشهرية لفئات الحمالين وفق مهنهم ونوعيتهم بالجنيه

المهن	حالى البضائع			حالى الأخشاب		
	مثبت	ظهرات	موسمى	مثبت	ظهرات	موسمى
معلم	٧٦	٣٣	٦١	٨٣	-	-
هكاك	٣٦	٢٨	١٩	٤٨	-	-
وناش	٣٢	٢٧	٢١	٣٤	٢٧	-
عنبرجية	٣٠	٢٤	١٩	٣٦	٣١	٢٠
قطانة	٢٩	٢٦	٢٧	٣٢	-	-
عامل رصيف	-	-	-	٤٤	٢٧	٢١
ريس برت	-	-	-	٥٦	-	-

(١) تم التوصل إلى هذا الجدول بقسمة إجمالى كل عامود فى جدولى الأجور السابقين على ١٢ .

ان نظرة لهذا الجدول توضح ان الدخول عموما بين الحمالين ـ سواء اكانوا مثبتين (دائمين) أو مؤقتين (ظهورات) وموسميين ـ مرتفعة بشكل كبير وان هذه الأجور تسير تنازليا وفق الفئات المختلفة متخذة الترتيب التالى: معلم ـ ريس برت ـ هكاك ـ وناش ـ عنبرجى ـ قطان ـ عامل رصيف .

ولا شك اننا إذا قارنا هذا المستوى العام من الدخل بمستواه فى الريف — منطقة هجرة هؤلاء الحمالين ـ لاتضح لنا كم هو مرتفع . بل أنه وبالتأكيد مرتفع بالمقارنة مع فئات الأجور بين غالبية عمال الصناعة وعمـــال الخدمات وغيرها بالمدينة ذاتها . ولعل دليلنا على إرتفاع المتوسط الذى يعكسه هذا الجدول حتى عن فئات عدد كبير من عمال الصناعة والخدمات بالمدينة بل وفى مصر كلها . هو صدور قانون برفع الأجور للعاملين فى الدولة اخيرا بحيث يصبح الحـد الادنى ١٢ جنيها والذى استفاد منه عدد كبير من العمال فى مصر . ولا شك ان هذا يعكس مدى انخفاض أجور هؤلاء العمال بالمقارنة بعمال مجتمعنا محل البحث.

(٣) اننا نلاحظ أنه بجانب ارتباط المتوسط الشهرى للاجر بالنسبة للحمال من حيث هو معلم أو هكاك أو وناش ... الخ إذ يسهل ملاحظة تصاعد هـذا المتوسط كما سبق ان أوضحنا بالنسبة للتخصص المهنى والتوزيع على هذه المهن فى داخل مجتمع الحمالين . فاننـا نلاحظ ايضا ان هـذا المتوسط يرتبط كذلك ارتباطا عكسيا فى الترتيب وذلك على النحو التالى : ان الحمالين الدائمين (المثبتين) أعلى أجرا من غيرهم يليهم الحمالين الظهورات فالموسميين . وهـذا حكم عام : يوضحه الجدول ما عدا فئة المعلمين والقطانة حيث يزيد متوسط الحمال الموسمى عنه فى حالة الظهورات .

(٤) ان نظرة الى الجدولين الخـاصين بالاجور (الأول والثانى) تعكس

ظاهرة بالغة الأهمية وهى عدم ارتباط متوسطات الدخول للفئة الواحدة بموسمية عددة بحيث تزيد فى موسم وتنخفض بانتهائه حيث لا يبدو لهـذه الموسمية أثر كبير خلال أشهر السنة المختلفة وذلك بالنظر إلى جميع (المثبتين أو الدائمين) فى جميع تخصصاتهم المهنية . وان كانت الجـداول تعكس شيئـا من هـذا فى شهرى فبراير وسبتمبر ١٩٧٥ . فإن هـــذين الشهرين متباعدين ولا يمكن ان نتخيل موسما يأخذ هذا الشكل ولهذا فاننا نفضل ان نعزى انخفاض الأجور فيهما بالنسبة للمثبتين إلى الصدفة البحتة .

إذن اليس للموسمية أى أثر فى مجال عمل الحمالين طالما أننا نقول ان أثرهـا ليس كبيرا بالنسبة للمثبتين منهم وطالما لا انعكس جداول الأجور تذبذبا واضحا خلال السنة وخلال فترات معينـة تصلح لأن تشكل قاعدة لمـا نسميه بالتـأثير الموسمى للعمل .

ولكن الحقيقة أننا إنما نجد أثر الموسمية هذه واضح بشكل مختلف فإن أثر هذه الموسمية يبدو أكثر ما يبدو فى تشغيل عدد أكبر من الحمالين المؤقتين إذ أننا نجد أن عدد هؤلاء يزداد فى مواسم معينة ثم يأخذ فى التناقص فى مواسم معينة وليس أثرها متصلا بعدد الحمالين الموسميين فقط ولكن أثر الموسمية قد يوجـد بدرجة ليست كبيرة ايضا فى دخل هذه الفئة من الحمالين فقط . أما عن أثر موسمية العمل فى دخول الحمالين المثبتين أو فى عددهم فلا أثر لها يذكر تقريبا . وإذا كانت غالبية الحمالين هم من المثبتين وعلى هـــذا يمكننا القول بأن غالبية الحمالين قد نجحوا فى تكييف العمل بحيث يضمنوا دخلا دائما بغض النظر عن وفرة فرص العمل أو قلتها .

وبعد ان تعرضنا لذلك الجزء من الدخل والمتعلق بالاجر الذى يحصل عليه

الحمالون من عملهم فى عمليات الشحن والتفريغ وبعد ان عالجناه من حيث الكم على مستوى المجتمع ككل واستخرجنا المتوسطات الشهرية وغير ذلك فى محاولة لتحديد أهم ما يتميز به الأجر فى هذا المجتمع من حيث مستواه العام . تذبذبه طوال عام كامل ثم مدى ارتباط هذا التذبذب بمواسم معينة للعمل من عـــدمه من ناحية وارتباط هذا التذبذب بالوظيفة التى يشغلها الحمال فى سلم العمل (معلم - ونش - هكاك ... الخ) من ناحية أخرى وكذلك بكونه مثبتا أو مؤقتا من ناحية ثالثة .

بقى الآن ان نستعرض الدخل فى معناه الكلى من وجهة نظر الحمالين أنفسهم وهنا نعالج فيما يلى جميع مصادر الدخل من واقع الاستمارات التى صممت فى البحث الميدانى الذى قمنا به فى عينه من ٢٠٠ حمال . كما سبق وأن أوضحنا عند تعرضنا لطريقة اختيار العينة فى هذا البحث .

وأول ما نجده جديرا بالتسجيل هو مالا حظناه من أن كثيرا من الحمالين يبالغون كثيرا فى أبواب نفقاتهم ويقللون كثيرا من دخولهم . ويكفى ان نسجل فيما يلى تحليلا للاستبيان بصدد معالجة الدخول والأرقام التى أدلى بها المبحوثون فى هذا الصدد . وحتى نستطيع ان نتخيل هذا الموقف من الحمالين بصدد دخولهم ومستوى هذه الدخول : نعالج البيانات الواردة فى جدول (٦) عن ما يقوله الحمالون عن دخلهم من العمل (الاجر) .

جدول رقم (٦)

يوضح فئات الأجور (لأقرب جنيه) فى مجتمع الحمالين

كما أدلى بها المبحوثون فى البحث الميدانى

النوع	أقل من ١٥ جنيه	أقل من ٢٠ جنيه	أقل من ٢٥ جنيه	أقل من ٣٠ جنيه	أقل من ٣٥ جنيه	أقل من ٤٠ جنيه	أقل من ٤٥ جنيه	أقل من ٥٠ جنيه	أقل من ٥٥ جنيه	المجموع
ظهرات	-	١٤	٨	١٢	١	—	—	—	--	٣٥
موسميين	١	٤	١٦	٦	٨	—		—		٣٥
مجموع المؤقتين	١	١٨	٢٤	١٨	٩	—				٧٠
دائمين (مثبتين)	—	٢١	٣٤	٤٠	٢١	٦	٤	١	٣	١٣٠
المجموع الكلى للعينة	١	٣٩	٥٨	٥٨	٣٠	٦	٤	١	٣	٢٠٠

وبنظرة الى هذا الجدول يتبين لنا ـ ملاحظات بالغة الأهمية وذلك إذا عملنا على ربطها بما ورد فى الجدول رقم (٥) .

فاننا نرى ان خانة الحمالين الظهرات فى هذا الجدول المستخرج من الأرقام الرسمية وعن مدة سنة كاملة يوضح ان متوسط أجر الحمال المؤقت بنوعيه

(الموسمى - والظهرات) أكبر كثير من ذلك حتى في حالة أدنى الفئات فضلا عن أعلاها ونفس هذه الظاهرة وهى ظاهرة انخفاض الاجور من العمل عندما نعمل على الحصول عليها من المبحوثين عن واقعها الذى نحصـــل عليه بالرجوع إلى السجلات الرسمية وجهات تشغيلهم نجدها أيضا فى حالة الحمالين الدائمين

إذ بينما يعكس الجدول رقم (٥) حقيقة أن أكثر أجور الحمالين الدائمين انخفاضا يكون متوسطه الشهرى ٧٦ جنيها للعلم ٣٠ جنيها للمكاك ٢٠ جنيها للوناس و ٣ جنيها للعتبرجى ، ٢٩ جنيها للقطان فى البطائح العامة - أى بين الحمالين الذين يعملون فى تناول البطائح العامة بينما يزيد عن ذلك بالنسبة لبقية المهن وذلك بين الحمالين الذين يتناولون عمليات الأخشاب فى نفس الوقت ومع توافر البيانات التامة الصدق من واقع السجلات رسمية نجد أنه فى الجدول رقم (   ) عددا من الحمالين يصل عددهم إلى ٥٥ من الحمالين الدائمين (فى العينة التى يبلغ عدد الحمالين المثبتين بها ١٠٠ حمالا) يوضحون أن أجورهم أقل من ٢٥ جنيها وكذلك نجد أن ٧٦ منهم يوضحون أن دخلهم أقل من ٣٠ جنيها .

ولعلنا نكون الآن قد أوضحنا تماما إلى أى حد يعمد المبحوثين إلى تخفيض البند الأساسى من دخولهم وهو أجر العمل عندما يدلون بهذه البيانات باستمارة البحث الميدانى ولعل هذه هى أحد الملاحظات المنهجية الهامة التى اضطرت الباحث أن يعمد عند بحث هذه النقطة وماماثلها مما يحتمل إلا يكون معيار الصدق واضحا فيه إلى متابعة الأمر ما استطاع كما سيصبح ذلك واضحا فى دراسة الملكية ومرات السفر إلى القرية وما إلى ذلك .

هذا ولعل السبب الرئيسى من وجهة نظرنا فى عمل المبحوثين على تخفيض

دخولهم من الواقع من ناحيـــة وفى المبالغة فى بنود انفاقهم من جانب آخر إنما يرجع إلى مايلى :

(١) أن كثيرا من الحمالين لايهمهم إجمالى الدخل دائما وإنما يتحدث عن الصافى ومهما كانت الاحوال فهو لايهتم بأن مايخصم منه إنما يعود عليه فى شكل خدمات صحية أو غيره وانها توجه لخدمة أغراض قومية أو أغراض حمايته فى شيخوخته من المعاش . ان كل مايهمه هو مايحصل عليه من مبالغ صافية خاصة وأن الكثيرين منهم يرتبط بقريته الأصلية كما سيتضح فيما بعد بروابط انتمائية تجعله يشعر بأهمية الدخل الحالى ليتولى تأمين مستقبله بطريقته الخاصة فى شراء أرض أو تقديم العون الأهل فى الصعيد حتى يكون ذلك فى حسابهم مستقبلا خاصة وأن التواكل من صفاتهم المستقرة والكثير منهم غير راضين عن المعاش ونظام المعاشات ويستبعد الفترة الباقيـة على بلوغه سن المعاش حتى كبار السن من الحمالين وإجابته هنا هى عبارة واحدة تعكس هذا كله إذا يرد عندما تتحدث معه عن أن هذه الخصومات سترد إليه عندما يحال التقاعد فيرد قائلا (يوه .. موت ياحمار ...) .

هذا بجانب أن الكثير منهم لايميل لذكر دخله الحقيقى خوفا من الحسد من ناحية وظنا منه أن سؤاله عن دخله يرتبط بتوزيع مساعدات أو معونة من نوع ما ومهما قيل له فان هذا الظن يظل مسيطرا عليه تماما . ومن ثم فهو يقلل من هذا الدخل رغبة منه فى أن يحصل على نصيب أكبر من هذه المساعدات .

وتلعب الأمية وارتفاع نسبتها دورا خطيرا فى هذا الصدد كما تلعب دورا خطيرا فى حياة هذا المجتمع على العموم . وعلى العموم فانه مهما قيـــل من تباين الأجور بين فئات الحمالين وفق نوع العمل الذى يمارسه الحمال من ناحية ووفق ما إذا كان دائما أو مؤقتا فانه بلا شك (كما توضح الأرقام السابقة حتى تلك التى

أدلى بها المبحوثون رغم انهم يعمـــدون لتخفيضها كثيرا) أنه من الواضح أرتفاع الأجر عموما وهو المصدر الأساسى للدخول وأن كان البعض ما يضاف إليه من مصادر أخرى .

هذا عن دخول الحمالين من العمل فى عمليات الشحن والتفريغ وإلى جانب هذا الجزء من الدخل والذى أوضحنا إلى أى حد هو مرتفع سواء بالمقارنة بدخلهم باعتبارهم مهاجرين من الريف كانوا يعيشون عند مستوى منخفض جدا عندما كانوا يعملون بالزراعة قبل هجرتهم أو بالمقارنة دخل العمال المماثلين فى المدينة نفسها - عمال الصناعة والخدمات بالمدينة والحقيقة أن الارتفاع الكبير فى هذا المصدر من مصادر الدخول كان له أكبر الأثر فى كل من النسق القرابى والنسق السامى من ناحية . كما كان له أكبر الأثر فى زيادة مسئولية الحمالين الاقتصادية تجاه أهليهم وأقاربهم إلا أنه على العموم ومع أرتفاع الدخل بين أفراد هذا المجتمع فانه لم يكن دافعا للحمالين سواء الدائمين أو المؤقتين عـــلى أهمال ما يزيد من انتمائيتهم ويؤكدها ويؤكد استمرارها مع قراهم بالريف ذلك أننا نجد أن الحمالين الدائمين قد تزايد مسئوليتهم نحو أهلهم فى نفس الوقت نجد الكثيرين منهم عمد إلى شراء ما استطاع من أرض زراعية بأسمه الشخصى وعمد البعض منهم إلى بناء دار خاصة به فى القرية وذلك بجانب نصيبه فى دار أبيه التى آلت إليه بعـــد وفاة والده أو ستئول إليه عندئذ . إذ أن الحمال يعمل عموما (وبعد أن توفرت النقود معه فى المدينة) على شراء دارا خاصة به حتى تبدو شخصيته مستقلة فى القرية . ويقوم (بفتح دار) هناك بجانب مالاشقائه ومالوالده من عقارات .

وعلى العموم فانه إذا كنا قد قلنا بتزايد الدخل من العمل بالنسبة للحمال وذلك بعد هجرته إلى المدينة وتمشيا مع المعنى الاقتصادى للدخل على مستوى الفرد وهذا

المعنى الذى فضلنا إتباعه وان كان فى ذلك أوسع من المعنى الذى أشار إليه « فيرث » عندما قال « أن العمل يقصد به النشاط الذى يبذل للحصول على الدخل »(١) إذ أننا فى المعنى الاقتصادى نوسع الدخل بحيث يشمل مصدر العمل أو نصيب العمل من الدخل بجانب كل مامن شأنه أن يزيد من القوة الشرائية للحمال ولعل هذا يجعلنا ندرس النقاط التالية :

أولا : ما يتلقاه الحمالون من موارد تزيد من دخولهم وذلك من مواطنهم الأصلية سواء من أقاربهم أو من ممتلكات خاصة مملوكة لهم فانه قد اتضح من البحث الميدانى ومن مشاركة الحمالين فى حياتهم الخاصة وحياتهم أثناء العمل أن عددا كبيرا من الحمالين يتلقى من هذه الموارد مايزيد من دخله . والموارد التى يتلقاها الحمال من موطنه الأصلى يمكن تقسيمها إلى موارد عينية أو سلعية وموارد نقدية ذلك أن ما يتلقاه بعض الحمالين هـــو فى شكل موارد سلعية أكثر منه فى صورة موارد نقدية على أن هذه الموارد عموما يسير حجم ما يتلقاه الحمال منهـا عكسيا مع تزايد مدة بقـاء الحمال بالاسكندرية وكذا مع عـدد مرات تردده وأرتباطه بموطنه الأصلى .

ذلك أن الحمالين الموسميين الذين يتاح لهم فرصة الارتباط الأشد والاوثق بقراهم الأصلية حيث تمكنهم ظروفهم وطبيعة أرتباطهم بالعمل (تلك العلاقة التى يستطيع معها الحمال الموسمى أن يغيب عن عمله مددا قـد تطول أو تقصر ثم يعود إلى عمله دون التعرض للفصل من هذا العمل فى حالة اشتغاله فى القطاع العام . أما بالنسبة للقطاع الخاص فهو يستطيع أن يسافر إلى قريته متى شاء ومن ثم فهو

---

(١) د . / أحمد أبو زيد ـ البناء الاجتماعى ـ الانساق ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ اسكندرية (طبعة ثانية) ص (٩١) .

أيضا أكثر أرتباطا بقريته الأصليـة) من أن يحتفظوا بدرجه عالية من الانتماء لهذه القرى .

هؤلاء الحمالون الموسميون يتلقون من هذه الموارد الكثير حيث يسافرون بمعدل مرة واحدة كل شهرين تقريبا . وكذلك الحال بالنسبة للحمالين الذين يعملون بالقطاع الخاص أيضا . ويحضر هؤلاء من القرى بعد زيارتهم لها ومعهم (زواده) كبيرة يتعيشون منها لفترة طويلة كما يحضر الحمال من هؤلاء عنـد انتهاء زيارته للقرية بعض الهدايا أو حتى بعض (الزوادات) لمن يعيش معه من الحمالين الموسميين أو أولئك بالقطاع الخاص أو حتى المثبتين الذين يتركون أبناءهم وزوجاتهم بالقرية وهم نسبة كبيرة وصلت إلى ٣١ ٪ تقريبا من الحمالين .

هذا وتتكون (الزوادة) عادة من الخبز والجبن واللحم سواء دواجن أو غيرها والفاشى (وهو خبز شديد الجفاف من دقيق القمح مضافا إليه اللبن ومادة الكركم لتحيل لونه إلى اللون الاصفر) وبالنسبة للكثير من الحمالين تشكل هـذه المواد السلعية مصدرا كبيرا من مصادر استهلاكهم بالمدينة . ويعتمدون اعتمادا كبيرا على هذه (الزوادات) وان كان دور هذه (الزوادات) فى الحد من الاستهلاك والمنفق عليه بالمدينة قد تقلص كثيرا فى السنوات الأخيرة إلا أن هذا ليس معناه أنها لم تعد تلعب دورا هاما حيث لاحظت أن عددا كبيرا من الحمالين المتزوجين والذين تركوا زوجاتهم وأولادهم بالقرية يعتمدون بشكل كبير عليها وهؤلاء عادة مايتكيفون مع السفر شهريا لقراهم الأصلية .

وليس هؤلاء المتزوجون الذين تركوا ابناءهم وزوجاتهم فى الاسكندرية بالفئة القليلة بل أنهم عدد كبير فبالنسبة لهذه النقطة وبعد محاولات عـديدة للتأكد من هذه البيانات منها مثلا انى قمت بالحصول على جميع أسماء الحمالين بفرع الأخشاب

وعرضناها على أكثر من دليل من المرشدين بهذا الفرع وهم من الذين يعملون به منذ إنشائه ومن نفس بلدة الحمالين به وهى قرية تزة التى ينتمى إليها أكثر من ٩٥٪ من حمال هذا الفرع فى القطاع العام الذى يحتكر هذه العمليات على مستوى الميناء كله ونفس هذا الاجراء قمت به بالنسبة لباقى الحمالين فى هذا الفرع فاتضح مايلى : (ذكرت هنا فرعا واحدا فقط حيث اننا هنا نريد أن نعطى مثالا يوضح ما نحن بصدده إذ أن باقى ماتغطيه هذه النقطة مكان الفـرق القرابى)

اتضح أن من بين عدد الحمالين العاملين بعمليات الأخشاب والبالغ عددهم فى فترة اجراء البحث ٤٩٧ حمالا . بلغ عدد الحمالين الذين تركوا أبناءهم وزوجاتهم بالقرية ١٥٣ حمالا وذلك بنسبة ٣١٪ علما بأن الغالبية الساحقة من عمال هذا الفرع قد مضى على عملهم كحمالين ٢٠ سنة فى المتوسط كما اتضح فى البحث الميدانى . وعلما أيضا بأن الغالبية الساحقة من عمال هذا الفرع من الحمالين المثبتين الذين كان من المتوقع أن تقل نسبة الذين استمر علاقاتهم بموطنهم الأصلى منهم فما بال الأمر بالنسبة للحمالين المؤقتين الذين أثبت البحث الميدانى أن علاقتهم بقراهم الأصلية أقوى بكثير من الحمالين الدائمين أو المثبتين خاصة الموسميين منهم . ولعل توقعنا الكائن بأن الحمالين المؤقتين يرتبطون أكثر بقراهم الأصلية بالمقارنة بالحمالين الدائمين إنما يبرره من الحمال الموسمى إذا ماتغيب عن العمل شهر أو شهرين أو حتى عام كامل فإن تغيبه هذا لا يتسبب فى فصله من العمل بحيث يستطيع أن يعود للعمل بمجرد أن يعود بينما الحمال المثبت يتم فصله من العمل فى حالة غيابه أكثر من ١٥ يوما ولقد وجدنا أن واقع المجتمع يؤكد ذلك فعلا فالموسمى يسافر إلى قريته فى فترات متقاربة جدا ويعتمد فى معيشة بدرجة كبيرة عـــلى مايرد إليه من (زوادات) أو مايقوم هو باحضاره منها فى زياراته المتكررة للقرية .

وهذا عن النوع الاول من المواد السلعية التى ترد إلى بعض الحمالين وتشكل مصدرا هاما يحد من أنفاقهم على بند الاستهلاك ومن ثم يزيد من فعالية دخولهم فى المدينة أما عن النوع الثانى من الموارد السلعية فهو أقل أهمية ويكون فى شكل هدايا ترسل بعض المعلمين والهكاكه وغيرهم ممن يسافرون كثيرا إلى القرية وهذا النوع لايشكل جانبا هاما من الناحية الاقتصاديه البحتة وإنما يحقق دورا إجتماعيا حيث يعمل على استمرار الروابط بين أولئك الحمالين الذين لا يسافرون كثيرا للقرية وقريتهم الأصلية وأقاربهم بها فهو رمز لاستمرار هذه العلاقة .

ثانيا : أما عن الموارد النقدية الأخرى التى يتلقاها الحمالين وتزيد من دخولهم فقد لاحظنا أن المبحوثين يعمدون إلى عدم ذكر مايرد إليهم من ممتلكاتهم بالقرية ويقللون من ذكر ملكيتهم الزراعية وهى تغل عليهم موارد نقدية (أراضى أو مواشى) أو غير ذلك . كما سيتضح فى دراستنا للملكية فى هذا المجتمع . وعلى العموم فقد وجدنا عددا قليلا جدا من المبحوثين يصرح بما يرد إليه فى شكل نقدى من القرية . إذ لم نجد سوى حالة واحدة ذكرت أنها تتسلم ٨٠/٧٠ جنيها فى كل سنة ترسل إليه من الصعيد من ممتلكاته هناك . وحالة أخرى ذكر المبحوث فيها أن أخاه المقيم بالقرية يرسل إليه ٧ جنيهات كل شهر مساهمة فى اعالة أمه والتى تقيم بالاسكندرية مع ابنها الحمال وزوجته وأولاده .

ولعل تفسير ذلك أى تفسير قلة ما يرد للحمالين بل ندرته من موارد نقدية من القرية إنما مرجعه أن الحمالين الذين يملكون أرضا زراعية هم فى الغالب من الحمالين الذين تركوا زوجاتهم وأولادهم بالقرية وهم يشكلون نسبة كبيرة بلا شك ويتركون ماتغله الأرض لأسرهم هذه كما أننا علمنا أن نسبة من الحمالين المالكين للأرض الزراعية يرد إليها الايجار التى تؤجر به هذه الأرض بالاسكندرية خاصة

وان عددا كبيرا من هؤلاء الملاك يعمد إلى تأجير هذه الأرض حتى ولو لاقاربه وأهله وأشقائه .

وبالرغم من صغر حجم الملكية الزراعية إلا أننا نفضل ان نفرد لها فصلا خاصا بها فيما بعد .

ثالثا : مايتلقاه الحمال من موارد من ابنائهم وذويهم الذين يعيشون بالاسكندرية بصفة معونة ، بصدد هذه النقطة اسوق البيانات التالية :ـ

لقد اتضح أن عدد الحمالين الذين يتلقون معونات اقتصادية من أبنائهم أو اخواتهم المقيمين بالاسكندرية ضئيل للغاية . إذ اتضح أن عددهم ٩ حالات فقط من عينة البحث وذلك بنسبة ٤٫٥٪ حيث أن العينة كانت ٢٠٠ حالة .

جدول رقم (٧) تحليلى بالمعونات المقدمة للحمالين
من ذويهم بالاسكندرية فى شكل نقدى (عدد الحالات ٩)

رقم الحالة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
مبلغ المعونة	٤	٥	٥	٦	٧	٧٫٥	١٠	١٢	١٥

هذا واتضح إن أكبر مبلغا يتلقاه حمال من ابنائه هؤلاء هو ١٥ جنيه وأقله ٤ جنيهات وتتراوح حالات الآخريات بين هذين المبلغين هذا ومن هذه الحالات التى تقدم معونة ماديه للحمالين ٧ حالات يقوم الابناء بتقديم هذا العون المادى لابائهم الحمالين وهناك حالة واحدة يساعد الاخوة فيها شقيقهم وهم يعملون معه بنفس العمل حمالين ايضا .

وحالة واحدة يقدم ابن زوجة أحد الحمالين مساعدة لزوج أمه ـ وهنا نحن بصدد دراسة كل ما هو ممثلا لجانب من الدخل بالنسبة للحمالين لنشير إلى أن ثمة ٢٥ حمالا يملكون بيوتا بالاسكندرية وهؤلاء يتسلمون ايجارات هذه البيوت إلا اننا نجدر ايضا أن نلاحظ اننا بزيارة هذه المنازل اتضح ان منها ٧ بيوت يشغلها مالكيها فقط وهى عبارة عن كشك محاط بسور خارجى من الصفيح . اما الباقى ١٨ بيتا فهى تتراوح بين دورين أو ثلاثة أدوار فقط يسكنها عادة بناء بلد الحمال .

الملكيـة :

فى متابعة للموارد ومصادر الدخل ذلك الدخـــل الذى يعتبر عموما المحدد الحقيقى للحالة الاقتصادية تلك الحالة التى (تحدد إلى حد كبير بدورها مستوى التعلم الذى يتلقاه الفرد وكذا مجال المهنة المفتوح أمامه)[1] نجد من الضرورى أن نتعرض للملكية ونصف كل ما يتصل بها فى هذا القطاع وداخل هذا المجتمع وكان من المفروض أن تكون الملكية الزراعية هنا مصدرا للدخل ولعلنا لهذا نوهنا فى هذا التقديم إليها باعتبارها كذلك إلا اننا سنرى أن لها وظيفة أخرى أهم فى الواقع من وظيفتها كمصدر من مصادر الدخل إذ انها بعد أن كانت فى حياة القروى المهاجر وقبل هجرته هى المصدر الأول والأخير لدخله سواء أكان مالكا لها أو حتى أجيرا فيها . وجدناها بعد الهجرة تتحول إلى لتحقيق المكانة الاجتماعية ورفعة المركز الاجتماعى أولا ـ وأخيرا بغض النظر عن دورها الاقتصادى ووجدنا دورها الاقتصادى يتوارى وتتقلص أهمية بشكل ملفت للنظر . كما وجدناها

---

(1) Ginsberg. «Sociology of Modern Knowlo dge. The Hono University. Library. 1974. P. 161.

تتخذ الصورة التي تؤمن مستقبل العامل بعد انتهاء مدة عمله في حالة إذا ما قرر العودة للقرية خاصة وأنه قد أصبح أن أغلب العاملين قد قرروا أنهم سيعودون للقرية بعد انتهاء سن العمل بالمدينة أو بمجرد عدم قدرتهم عليه وبعضهم يترك ذلك حسب الظروف والظروف في نظرهم ترتبط بإمكانية العمل في القطاع الخاص أو حتى الاستمرار في العمل في القطاع العام بعد سن الستين وإلا فهو سيعود ويفضل تماما أن يعود إلى قريته .

وإذا كانت ثمة تعريفات عـــديدة للملكية تزخر بها كتب الاجتماع والانثروبولوجيا فان المهم في كل هذه التعريفات هو أنه يمكن تحديد نظام الملكية في نقطتين أساسيتين الأولى : هي أن الملكية تفترض وجود حقوق للمالك على ممتلكاته تتعلق بالاستعمال وحرية التصرف عن طريق أهدائها أو بيعها أو حتى تدميرها (١) . وأن كانت هذه الحقوق ذاتها إنما يحصل عليها المالك وفق قواعد اجتماعية معينة فمثلا يعطى « بواس » مثالا يوضح إلى أي حد يكون التصرف في الملكية مسايرا لضوابط اجتماعية معينة . إذ يذكر انه (إذا اصطاد أحد الرجال من بين صيادي الاسكيمو فقمة Seool فانها تكون ملكا له ويقوم هو وأفراد أسرته بأكل لحمها ولكن إذا كانت هناك مجاعة بالقرية فإنه يجب أن يعطى كل أسرة بالمجتمع جزءا من اللحم والدهن) (٢) وإلى جانب وجود الحق للمالك على ما يملك فانه في كل نظام للملكية لابد من توافر ثلاثة أركان هامة هي : المالك -

---

(١) د . / أحمد أبو زيد . . . البناء الاجتماعي . . الانساق - الهيئة المصرية العامة للكتاب ص (١٣١) . الطبعة الثانية .

(٢) د . /علي محمود اسلام الفار .. الانثروبولوجيا الاجتماعية - جزء أول - الشركة القومية للتوزيع ١٩٦٨ ص (٤٦) .

والممتلكات ثم العلاقة التى تقوم بينها. وكل دراسة جادة لهذا النظام فى أى مجتمع لابد أن تتوخى تبين هذه الأركان الثلاثة بوضوح وحيث ترتبط الهجرة بنظام الملكية بحيث أن تغير نظام الملكية قد يتضمن وقوع ظاهرة من القرية أو قبول مهاجرين جدد بها (١) فإن علينا أن نبحث أولا ماهية الملكيات وأثر الهجرة عليها وعلى حقوق المالك المهاجر. ثم من هو المالك من أفراد هذا المجتمع. وكان فى ذاكرتنا ان أفراد هذا المجتمع هم مهاجرين من الريف وسبق أن عملوا بالزراعة ولا زال الكثير منهم يعمل بها بجانب العمل الحالى بالمدينة وان مصدر رزقهم كانت قبل الهجرة هى الأرض الزراعية وانها تشكل أحد الأركان الرئيسية فى دوافعهم للهجرة من القرية إلى المدينة. فمن أهم أسباب الهجرة. أما نقص الأرض الزراعية عن أن تفى باحتياجات المهاجر أو عدم امتلاكه لها على الأطلاق. أو حتى يحضر إلى المدينة فى فترة يقل فيها طلب الأرض الزراعية على عنصر العمل فيحضر إلى المدينة لبيع عمله مقابل الأجر بل وكثيرا ما حضر المهاجر فى مجتمع الحمالين وفى باله أن يعمل على شراء مزيدا من الأرض لو استطاع. إذن فقد كانت الأرض وحيازتها نقطة أساسية ومن ثم كان لابد أن تشكل النقطة الأولى فى بحثنا بصدد الملكية ثم لابد لنا بعد ذلك ان نتذكر أن ثمة ممتكات أخرى مثل العقارات وهى تشكل أهمية بالغه بالنسبة للمهاجر فالمهاجر يحرص تماما على أن يبقى فى ملكيته (إدراة) فى القرية. وحتى إذا كان لايفكر فى أن يسافر إلى هناك ثانية فهو لايبيعها إذ أن بيعها يعتبر من أهم المآخذ الاجتماعية عليه بالاضافة إلى أن

---

(1) Cyril· S. Belshaw. «Traditional Exchange and modern Markets. Prentice – Hall, Inc. Englewood Cliffs N. J· 1955 p. 143.

العاطفة الملحة لدى المهاجر والمتصلة برغبته فى أن يستمر احساسه بالانتماء للقرية موجودا أو أن يظل بها شيئا مملوكا له وكذلك تطرقنا إلى صور الملكية التى نشأت بالمدينة بالنسبة للمهاجرين وحاولنا حصر وتحديد اشكالها وطبعا وليس بالمدينة ملكية سوى الملكية العقارية وعموما فاننا نعالج ذلك فيما يلى :

أولا : ملكية الأراضى الزراعية .

ثانيا : الملكيات الأخرى .

أولا : ملكية الاراضى الزراعية :

ومصر تعانى من انفجار سكانى سبق توضيحه فى هـــذه الرسالة فى معالجتنا للهجرة الداخلية وفى وقت زاد سكان مصر فيه عام ١٩٧٥ زيادة كبيرة وصلت إلى ٦٠٫/ بالمقارنة بسكان ١٩٥٢ كما ورد على لسان المسئولين عن الاحصاء بجريدة الجمهورية فى ١٩٧٥/١١/٢٧ ، نجد أن المساحة الصالحة للزراعة آخذ فى التناقص . فبعد أن كانت ٦٠٠٩٣٠٠٠ عام ٩٥٢ (١) وبعد محاولة زيادتها بمشروعات التوسع الرأسى والأفقى بعد الثورة من خـــلال برنامج استصلاح الأراضى الذى بدأ فى ١٩٦٠ وبعد أن وصلت فى عام ١٩٧٢ إلى ٧٦٥٩٠٠٠ فدان(٢) إذ بها الآن آخـــذة فى التناقص لحساب المبانى حيث تحولت كثير من الأراضى الزراعية فى الفترات الأخيرة إلى مبانى تحت وطأة النسبة الكبيرة التى يزداد بها سكان مصر والتى وصلت إلى ٢٫٢٪ سنويا وهى نسبة يتضاعف السكان

---

(١) نادية حليم سليمان .. التنمية الزراعية والنمو السكانى .. مقالة فى المجلة الاجتماعية القومية . المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية يناير ١٩٧٢ ص (١٤٠) .

(٢) نفس المرجع .. ص (١٣٣) .

على أساسها كل ٣٠ سنة (١) بينما نجـــد أن هذه النسبة فى ١٫٧٪ العالم فى مجموعة (٢)

إن هذا كله (تزايد السكان بنسبة كبيرة جدا جانب ثبات الرقعة الزراعية بل بتناقصها) كان للملكية الأثر فى انقاص نصيب الفرد من الملكية الزراعية خاصة وأننا نعلم أن نسبة التزايد المكانى (الزيادة الطبيعية) إنما تكون أعلى فى الريف منها فى المدن ومن ثم كان تزايد عدد أفراد الأسرة على الأرض الزراعيـة التى تمتلكها وتناقص نصيب الفرد الواحد منها بالتالى سببا هاما فى هجرة الحمالين .

إلا أن هذا لاينفى أن منهم من ظل مالكا لرقعة من الأرض الزراعية قلت أو زادت فإن ملكية الأرض الزراعية شىء له أهميته بين أفراد هذا المجتمع المهاجر. رغم تناقص دورها الاقتصادى كمصدر للدخل والمعيشه . وقد تلاحظ لنا بصدد الملكية الزراعية ان أمامنا طريقتان الأولى : هى متابعة هذا النسق من خـــلال الاستبيان الذى أجرى فى البحث الميدانى . وهنا اتضح لنا ما جعل من الضرورى ان نقوم بجانب متابعة الموضوع من واقع الاستبيان بمتابعة هذه النقطة عن طريق مرشدين موثوق بهم وأن ندرس الملكية على مستوى الحمالين الذين ينتمون الى قرى معينة بالكامل عن طريق هؤلاء المرشدين فى محاولة للوصول إلى أدق بيانات عن هذه النقطـة . ذلك أننا لاحظنا أنه قد تسرب الينا بعض الشك فى صحـة ما يدلى به المبحوثون عند سؤالهم عن ملكيتهم من الأراضى أو العقارات وخاصة

---

(١) د. / على الجريتلى . . السكان والمـوارد الاقتصادية فى مصر ـ مكتبه النهضة المصرية ـ ١٩٦٥ .

(٢) حسنين عبد الله . . السكان و موارد الثروة فى مصر ـ ص (٣٢) لم يذكر سنة النشر أو عنوان الناشر .

تلك الممتلكات التى توجد فى القرية . وهنا كان علينـــا أن نختار من ندرس حـ ازتهم الملكية من خلال الرجوع إليهم وإلى المرشدين للتأكد مما يدلون به من بيانات .

وقد اخترنا جميع العاملين بفرع الاخشاب وعـددهم ٤٨٠ حمالا لأسباب سيأتى ذكرها بعد قليل ـ وهم جميعا ينتمون إلى محافظة سوهاج وقد نزحـوا فى اجمالهم من ٤ قرى هى :-

ـ قرية دير الجنادلة ـ ويطلق عليهم زملاءهم فى العمل أسم « الدوايرة » وعدد هؤلاء ٤ حمالين فقط .

ـ قرية شندويل) ويدعون بالشنادوة ـ وعدد ابنائهم فى هذا المجتمع ١٥ حمالا وتتبع محافظه أسيوط اداريا .

ـ قرية بنها وهى احدى قرى سوهاج ويسمون البنهاوية أو البناهوة وعدد ابنائها فى هذا الفرع ٨ فقط .

ـ قرية نزه وعدد الحمالين الذين يعملون بالأخشاب والذين هاجروا من نزه هذه بلغ ٤٥٣ عن جميع الحمالين العاملين بالاخشاب (٤٨٠) .

وباختيارنا جميع العاملين بفرع معين نكون قد اخذنا عينة وفق نوع البضائع التى يتناولونها شحنا وتفريغا . وهذا الأساس هو أساس تقسيم الحمالين إلى عاملين البضائع العامه ـ اخشاب ... الخ كما سبق أن أشرنا . أى انه كان أحد أسس توزيع الحمالين على العمل كما سيرد فى تناولنا لتقسيم العمل والتخصص ثم عمدنا ايضا إلى أن نتناول هذه النقطه على أساس مستوى منطقة الطرد بغض النظر عن المهنة أو نوع المادة (وهنا كان من الملاحظات الهامة أو وجـــدنا ان ثمة

ارتباطا طرديا وتاما تقريبا بين منطقة الطرد والعمل فى تناول بضائع معينة)
وعموما فقد اخذنا على هذا المستوى أو هذا المعيار (منطقة الطرد) من بين مجتمع
الحمالين فى عمليات شحن الاقطان والذى تقوم بشحنه وتتخصص فى ذلك فعلا
ابناء ٣ قرى فقط هى ابناء قرية موش ـ قرية الرياينة وقرية كوم سفحت . وقد
اخترنا ابناء قرية الرياينة جميعا .

كذلك أخذنا من بين الحمالين الذين يعملون بالبضائع العامة والتى يعمل بها
أبناء قرى عديدة من محافظتى أسيوط وسوهاج (اخذنا جميع ابناء قرية العطوز).

هذا وقد كان اختيارنا هذا مبنيا على أسس هامة وعوامل ساعدت فى امكانية
الدراسة لقد كان اختيارنا مثلا :

(١) لجميع العاملين فى عمليات الأخشاب من الحمالين . أن عددهم محدودا إلى
حد ما ٤٨٠ حمالا ثم انهم ينتمون إلى قرية واحدة فى غالبيتهم الساحقة إذ نجد
(٤٥٢) منهم من قرية نزه والباقين معروف تماما عددهم وقراهم الأصلية إلى
الدرجة التى ينادى أحدهم باسم قريته وليس باسمه فى مجتمع الحمالين فى هذا الفرع.

(٢) كذلك كان اختيارنا هذا والموضح فيما سبق إنما دافعه معرفتنا الوثيقة
والتامة بأكثر من دليل ممتاز وعلى معرفة وثيقة بكل دقائق الحياة من أبناء كل قرية
تم اختيارها وكذلك فإنه بالنسبة لهؤلاء المرشدون راعينا ان يكونوا على علاقة
وصداقة تامة مع جميع الحمالين ذات القرية المختاره وان يكونوا أهل ثقة فى
نظر الحمالين ومحبوبون منهم ومطلعون على حياتهم الخاصة من ناحية ومشاركون
لهم فى عملهم من ناحية أخرى وهذه النقط جميعها أمكننا أن نوفرها فى مرشدى
البلاد التى تم اختيارنا لها .

(٣) إن حجم القرى المختار من حيث عدد الحمالين توخينا أن يكون معروفا

تماما والذين اتخذناهم دليلا ومرشدا فى هذا الشأن فعدد أبناء قرية الربانية هو ٣٩ حالا بالحصر الكامل ويعملون فى عملية القطن وإن كانوا ليسوا وحدهم العاملين بها . وكذلك الحال بين ابناء قرية المعمور الذى بلغ عدد ٢٩ حالا على وجه التحديد وكذلك الحال بالنسبة للحمالين من ابناء نوه وغيرها من حمالى الأخشاب ومع انهم يبلغون ٤٨٠ حمالا من ٤ قرى كما سبق أن أوضحنا إلا أنه أمكن دراسة نظام الملكية على مستواهم جميعا كل على حدة وذلك لانحصار عددهم واسماءهم فى سجلات اتاحت لنا الظروف أمكانية متابعتهم على مستواها .

كما كان اختيارنا ايضا مرتبطا على وجه العموم بل وملتزما وجود سجلات مدون بها أسماء هؤلاء الحمالين المنتمين لقرى معينة على التحديد حتى يمكن متابعتهم على مستوى المرشدين وذلك بعرض أسماء هؤلاء الحمالين واحدا واحدا على هؤلاء المرشدين الذين لم يكن من الممكن أن نطلب منهم تذكر جميع ابناء قريتهم . فكنا نذكر أسم الحال من واقع السجل ونطلب منه تحديد إذا ما كان هذا من قريته أم لا . وعندئذ ينطلق المرشد وحده فى ذكر كل شىء عن أبناء قريته وكنا ندونها ثم نعرض نفس الأسماء على مرشد آخر من نفس القرية تأكيدا للحقائق . هذا عن اختيارنا للحمالين الذين تابعنا عليهم دراسة نسق الملكية الزراعية وغيرها من أنواع الملكية وعن الطريقة التى كنا نتابع بها هذا النسق . وعموما فقد أوضحت دراستنا هذه بعد جدولتها وتصنيفها الحقائق الجدولة فيما يلى :

جدول رقم (٨) يوضح توزيع الملكية الزراعية (جدول أ ملكية)

حجم الملكية الزراعية	بين اجمالى العينة من اجمالى الأخشاب ٤٨ ٤ قرى عدد الملاك	بين اجمالى ابناء قرية العمور وعددهم ٢٩ جمالا عدد الملاك	بين ابناء قرية الربانية واجمالى عددهم ٣١ جمالا عدد الملاك
١ - حمالون يملكون أقل من ٦ قراريط	١	٣	٢
٢ - حمالون يملكون من ٦ إلى ١٢ قيراط	٢٠	١	٧
٣ - حمالون يملكون من ١٢ إلى ١٨ قيراط	٢٦	٢	٦
٤ - حمالون يملكون من ١٨ إلى فدان واحد	١٢		١
٥ - حمالون يملكون من فدان إلى فدان ونصف	٢٢	٢	—
٦ - حمالون يملكون من فدان ونصف إلى فدانين	٦	١	٣
٧ - حمالون يملكون من فدانين إلى ثلاثة	٢	٣	٢
٨ - حمالون يملكون من ٣ ف إلى ٤ ف	٢	—	
الاجمالى (اجمالى مالكى الأرض الزراعية)	٩١	١٢	٢١

وبالنظرة إلى هذا الجدول توضح أن ٩١ حمالا من حمالى الأخشاب البالغ عددهم ٤٨٠ حمالا أى بنسبة ١٩ ٪ تقريبا لازالت تحتفظ بملكية زراعية ، رغم أنه قد وضح لنا من خلال البحث أن متوسط مدة بقاء الحمالين بالاسكندرية هو ٢٠ سنة فأكثر .

هذا وقد اتضح لنا أن هناك ١٨ حالة من بين الحالات الواحد والتسعين التى تحتفظ بملكية زراعية قد قامت بشراء هذه الأرض بعد هجرتها إلى الاسكندرية أو قامت باضافة أراضى جديدة إلى ما تمتلكه عن طريق القيام بشراء هذه الأراضى أثناء اشتغالها بعمليات الشحن والتفريغ أى أنه قد اتضح أن ٢٠ ٪ من الملاك من الحمالين إنما قاموا بشراء ما يملكون بعد هجرتهم للمدينة .

هذا وإذا استعرضنا الملكية بين المهاجرين من أبناء قرية « العمور » وهى تتبع محافظة سوهاج وجدنا أن من بين المهاجرين منها والذين يعملون بعمليات شحن وتفريغ البضائع العامة والبالغ عددهم ٢٩ حمالا . نجد منهم ١٢ شخصا يملك أرضا زراعية . وهكذا يشكل ملاك الأراضى الزراعية من هذه القرية من الحمالين نسبة عالية وصلت إلى ٤١ ٪ من أبنائها من الحمالين الذين هاجروا منها إلى المدينة منذ فترات طويلة . هذا وبلغ عدد الذين اشتروا أرضا زراعية بعد أن هاجروا إلى الاسكندرية ٦ شخصا بنسبة ٥٠ ٪ من الملاك كذلك إذا استعرضنا نسبة الحمالين الذين لازالوا يحتفظون بملكية زراعية بقريتهم التى نزحوا منها وذلك من حمالى قرية الرايبة والبالغ عدد الحمالين المهاجرين منها ٣١ حمالا وهى تتبع إداريا محافظة سوهاج لاتضح عدة حقائق هامة أيضا . إذ يتضح ان هناك ٢١ حمالا يمتلكون أرضا زراعية بين أبناء هذه القرية أى بنسبة ٦٨ ٪ منهم هذا وقد اتضح أيضا أن هناك ٦ حالات أيضا قد قامت بشراء ما تمتلك من هذه الأرض الزراعية بعد الهجرة أى بنسبة ٣٠ ٪ تقريبا .

والآن بعد أن استعرضنا هذه الحقائق التى توضح أن أرقام الملكية السابقة بين الثلاث مجتمعات التى تم اختيارها للبحث إنما تدل على أن نسب ملاك الأرض الزراعية هى : (١٩٪ ، ١٠,٤٪ ، ٦٨٪) . ولعل تفسير هذا التفاوت فى توزيع نسب الملكية الزراعية من هذه القرى إنما هو طبيعة العمل من حيث توافره واستمراره بحيث لايتعرض العمال للبطالة فى فترات طويلة من الزمن من ناحية . وكذا تزايد نسبة العمال المثبتين (الدائمين) فى القرية بالمقارنة ببقيه القرى . حيث يعمل هاتين المقطتين على الاصماف النسبى لدرجة الاسهامية للقرية وهذا مانجده فى تفسير التفاوت فى هذه النسبة الممثلة للتفاوت فى ملكية الأرض الزراعية القرية المهاجرين من العمال (وان كانت هاتين النقطتين لم تعمل بالطبع على إلغاء أثر الانتماء للقرية كما سنرى فيما بعد) فمثلا فى فرع الأخشاب نجد ان عدد العمال الدائمين أى الذين يعملون باستمرار أكبر منهم بين أبناء قرية الريانية والعمور ومن ثم فانهم أكثر اطمئنانا على مستقبلهم ويتقاضون عن فترة البطالة فى حالة عدم وجود عمل اجرا بحد أدنى ١٢ جنيها كتعويض بطالة بينما العكس نجده بين أبناء قرية العمور وان كان أقل بدرجة من تلك الدرجة التى نجدها بها بين أبناء قرية الريانية . هذا وماتريد أن نركز عليه الآن هو الاشارة إلى أنه قد ثبت من هذا البحث الذى أجرى فى عينه بلغ عددها ٥٤٠ عاملا ومن واقع أقوال المرشدين وبعد محاولة التأكد منها فقد تبين أن المتوسط العام لعدد ملاك الأرض الزراعية فى هذه العينة كلها هو ٤٢٪ (١)

---

(١) أحتسب هذا المعدل على أساس العملية التالية :

$$\frac{٩ ٪ + ٤١ + ٦٨}{٣} = ٤٢ ٪ \text{ تقريبا}$$

هذا عن النتائج التى توصل إليها الباحث بعد أن ركز على محاولة التعرف على عدد الملاك وقيمة ما يملكون من الأرض الزراعية وذلك من واقع اقوال المرشدين على مجموع حالات بلغت ٥٤٠ حالة .

أما إذا نظرنا إلى النتائج التى يعطيها البحث الميدانى (الاستبيان) والذى أجرى على ٢٠٠ حالة والتى يبينها الجدول (ملكية ب) التالى : -

جدول رقم (٩)

(يبين توزيع الملكية الزراعية من واقع استبيان البحث الميدانى)

(جدول ملكية ب)

حجم الملكية الزراعية	عدد المالكين من الحمالين
- حمالون يملكون أقل من ٦ قراريط	٢٠
- حمالون يملكون من ٦ إلى ١٢ قراريط	١٨
- حمالون يملكون من ١٢ الى ١٨ قيراط	١٨
- حمالون يملكون من ١٨ إلى فدان واحد	١
- حمالون يملكون من فدان واحد إلى فدان ونصف	٩
- حمالون يملكون من فدان ونصف إلى ٢ فدان	٢
- حمالون يملكون من ٢ فدان إلى ٣ أفدنة	١
- حمالون يملكون من ٣ أفدنة إلى ٤ أفدنة	١
- حمالون يملكون من ٤ أفدنة إلى ٥ أفدنة	٢
- حمالون يملكون من ٥ فدادين إلى ٦ فدادين	٦
- حمالون يملكون من ٦ فدادين إلى ٧ فدادين	—
- حمالون يملكون من ٧ فدادين إلى ٨ فدادين	١
- حمالون يملكون من ٨ فدادين إلى ٩ فدادين	—
- حمالون يملكون من ٩ فدادين إلى ١٠ فدادين	١
الاجمـــالى	٧٩

والجدول (ملكية ب) أما وضح الملكية على مستوى العينة المختارة والتى تعكس المجتمع ككل وقد تم الحصول على بياناته من واقع استبيان البحث الميدانى. وقد بلغ عدد ملاك الأراضى الزراعية ٧٩ حالة من العينة المختارة والبالغ عددها ٢٠٠ أى أن نسبة عدد الملاك إلى العينة المختارة كلها بلغت ٤٠ ٪ تقريبا .

وإذا كان هذا الجدول انما يبين توزيع ملكية الأراضى الزراعية على المجتمع ككل فانه من حيث الدلالة يختلف بالطبع عن الجدول السابق (جدول ملكية أ) الذى عكس نسبة الملكية على مستوى حمالين من قرى معينة من ناحية . وعلى مستوى التخصص فى تناول مواد معينة من ناحية أخرى ، وعلى مستوى مهن معينة من ناحية ثالثة حيث أن أبناء قرية « العمور » فى الجدول الأول وعددهم ٢٩ حمالا انما هم من الحمالين الذين يعملون بمنتهى الونش والحكاك فقط . ومن ناحية أخرى فقد كان القصد الأساسى لهذين المدخلين هـــو أن يكون الجدول (ملكيتنا) اختيار لما ورد من تفريغ الاستبيان بشأن الملكية.

والحقيقة أنه قد ثبت أن معامل الصدق كان عاليا للغاية فى اعطاء المعلومات والبيانات من جانب الحمالين

إذ أننا نجد ان نسبة الملكية بين الحمالين بالجدول الأول (ملكية أ) ٤٢ ٪ و بلغت فى الجدول الثانى (ملكية ب) ٤٠ ٪ فقط وهذا الفارق وقدره ٢ ٪ فقط لا يعتبر ذو قيمـــة بالمرة وهكذا يمكن القول أن كل من العينتين الأصلية والتجريبية قد أعطت نفس النتائج تقريبا بصدد حصر ملكية الحمالين ، ولهذا فان الباحث يفضل عدم تناول ما جاء بالجدول الثانى من بيانات بالتعليق مكتفيا بما علق به عن ما جاء بالجدول الأول (أ ملكية)

ثانيا : ملكية العقارات

وتشكل ملكية العقارات الشكل الثانى من انماط الملكية بين المبحوثين وقد تبين للباحث أن ثمـة حقائق هامة بشأن ملكية العقارات فى مجتمع المهاجرين من الحمالين ـ أن الحمالين يعمدون إلى أن تستمر ملكيتهم لبيوت خاصة بهم فى قراهم الأصلية مهما طال بهم الأمد بالاسكندرية ويعتقد الباحث أن هذهالحقيقة تتواجد بين جميع المهاجرين فى مجتمع المدينة أيضا . ذلك أن المهاجر من الحمالين إنما يكون بين حالتين فهو أما أن يكون قد هاجر إلى المدينة بعد أن انفصل عن بيت العائلة بدار مستقلة به يسكنها هو وزوجته وأولاده حالوجود الأولاد . وأما أنيكون قد هاجر وترك زوجته ، وأولاده فى بيت أبيه حيث لادار خاصة به ومملوكة له بالقرية أو يكون قد هاجر إلى الاسكندرية دون أن يكون متزوجا أصلا ويقيم ببيت أبيه .

وعموما فان الحمال الذى يحضر إلى الاسكندرية يظل مشدودا بشدة إلى قريته الأصلية . فاذا كان لادار له فانه يعمد جهد طاقته إلى بناء دار خاصة به فىالقرية (يسافر عليها) كلما هم بزيارة أهله بالصعيد . وقد قابلت عشرات الحالات من أولئك الذين اشتروا أرضا وأقاموا عليها بيوتا خاصة بهم فى القرية بعد أن حضروا إلىالاسكندرية وعملوا لعد سنوات . ولا رابط بين ترك الحمال لزوجته وأبنائه بالقرية وبين أهتمام كل منهم بتملك دارا خاصة به فسواء أكانت الزوجة والأولاد بالاسكندرية أو باقين بالقرية فان من أهم مايضعه المهاجر نصب عينيه هو أنيكون له دارا خاصة به فىالقرية أما أولئكالذين حضروا إلى الاسكندرية ولهم دارا خاصة بهم فى القرية فهؤلاء يحافظون عليها ويزورون القرية كل سنة عادة لاصلاح ماتلف منها إذا لم يكن لهم أرضا زراعية .

وعلى العموم فإن أول ما يهتم به الحمال هو أن يظل مالكا لدار خاصة به فى القرية سواء كان قد حضر إلى الاسكندرية وهو مالك لهذه الدار أم لا . ولهذا فكثيرا ما وجدت حمالين قد ملكوا دارا خاصة بهم وأصبحوا ملاك لاجزاء كبيرة من دور ذويهم الذين أتوا وتركوا لهم ميراثا فى دورهم . وتعتبر ملكية الدار بالقرية امرا حيويا وبالغ الأهمية من وجهة النظر الاجتماعية فعدم ملكية الدار تجعـــل الشخص شخصا (ضائعا) بتعبيرهم الناس بمعنى أنه لايملك أى شىء ولا حتى دار فى البلد وتنقطع كل صلته بها لايجد فى نفسه الشجاعة للسفر اليها .

هذا عن ملكية العقار بالبلدة الاصلية أما عن ملكية العقارات والمبانى بالاسكندرية فقد وجد الباحث ان هتمام الحمالين بهذه النقطة ليس كبيرا . ولايتجه الحمال على العموم لاستغلال أمواله فى ملكية بيت بالاسكندرية عادة بما يتجه بها إلى القرية فى العادة ليشترى دارا أو يشارك فى زراعة أو يشترى بقرة أو جاموسة ليستفيد من نتاجها أو يشترى مزيدا من الأرض الزراعية .

ومع ذلك فقد وجد الباحث فى دراسته للملكية أنه من بين حمالى الاخشاب البالغ عددهم ٤٨٠ حمالا مثلا يوجد ٢٥ حالة تملك بيوتا بالاسكندرية ولاشك أن هذه نسبة ضئيلة لاتذكر خاصة وأنه قد اتضح أن من هؤلاء ٦ حالات أو ٧ حالات قامت ببناء هـذه البيوت من الصفيح والخيش والطوب على أراضى الحكومة أى اخذوها بدون أدنى مقابل عندما تهدمت بيوتهم بالاسكندرية والتى كانوا يسكنون بها .

وهكذا فإن نسبة مالكى البيوت بالمدينة من هؤلاء الحمالين ليست كبيرة . إذ تبلغ البيوت المملوكة بالفعل ١٨ بيتا . هذا وقد اتضح ايضا ان من هـــذه

الحالات الثمانية عشرة يوجد ٧ حالات تجمع بين ملكية عقار بالاسكندرية والملكية الزراعية بالقرية .

ولا تعتبر ملكية العقارات أو البيوت بالاسكندرية معيار هاما للمكانة الاجتماعية على وجه العموم كما هو الحال فى ملكية الأرض الزراعية التى تجعل لصاحبها مركزا خاصا وتجعله (لا يعمل حمالا بالمدينة) بحكم الحاجة بقدر ما يعمل زيادة لدخله . بينما يستطيع أن يعود إلى بلده ويمكنه الحياة هناك . وهذه نقطة بالغة الأهمية فى اضفاء مركزا خاصا على المهاجر من الحمالين بالمدينة .

هذه هى أهم أشكال الملكية أو أهم الأشياء المملوكة فى هذا المجتمع على ان ثمة أشياء أخرى تنصب عليها الملكية أيضا حيث وجدنا مثلا أن :

ـ حمالا من حمالى الاخشاب يملك ٥ فدادين فى القرية . ويملك فى نفس الوقت نصف فرن بالاسكندرية .

ـ حمال آخر يملك ٤ قراريط بالقرية . ويملك عددا من النخيل لم يرد ذكره خوفا من الحسد وقال بلاش العدد (خليها تسلم) .

ـ حمال ثالث يملك ٥ أفدنة وطاحونة بالقرية .

ـ حمال رابع يملك ٥ أفدنة وحديقة فواكه .

ـ حمال خامس يملك نصف فرن فقط بالاسكندرية .

هذا وبجانب الطاحونة والحديقة ونصف الفرن ومجموعة النخيل وإذا كانت هذه ممتلكات ليست منتشرة فى المجتمع بل هى محددة بعدد من الحمالين كما سنرى . إلا أن هناك شكل آخر من أشكال الملكية ينتشر بين الحمالين ذلك ان نسبة لا تقل عن ٧٠٪ من مالكى الأرض الزراعية يملكون جاموسة أو بقرة . والبعض يملك جاموسة

وبقرة وحمار . وهناك من يملك جملا وهم حالتين فقط . والجاموسة والبقرة من أهم الأشياء التى يحرص على اقتنائها الفلاح المصرى عموما والتى نجد العمال يذكرها بمجرد محاولته أخذ مكانة عن اقرانه بل يسارع العمال الآخرين بان فلان دمه وحط عنده بقرة ولا ... وقد قابل الباحث ... حالة تعيش على هذه البقرة بمعنى انها تترك أولادها وهما وزوجها ... ترعى البقرة بالقرية مع أنهم لا يملكون أرضا زراعية فيقومون بتأجير مساحة من الأرض ازراعتها برسيم لخدمة البقرة انتظارا لما تدره هذه البقرة .

كذلك يذكر لى بعض المبحوثين انهم يهتمون بتربية الأغنام وذلك لما تعطيه من لبن يقومون ببيعه ايضا .

هذا عرض سريع لما تنصب عليه الملكية فى هذا المجتمع . إلا أننا نستطيع ان نعاود التأكيد على أن أهم اشكالها على الاطلاق هو ملكية الأرض الزراعية من ناحية . كما أن أكثرها تواجدا وعمومية هى ملكية الدور أو البيوت الخاصة بأسرة العمال فى قريته الأصلية .

ثالثا : والآن نناقش نقطة أخرى هامة وهى اشكال السلوك المتصل بتلك الملكية وممارسة الحقوق الخاصة بالنسبة لها . ونبـــدأ بنظرة إلى اشكال ممارسة الحقوق بالنسبة لملكية الأرض الزراعية .

إن نظرة إلى ماسبق من أرقام حول ملكية الأفراد المهاجرين بالنسبة للارض توضح لنا حقائق عديدة .

فبجانب المحاولة المستمرة من جانب العمال وهو المهاجر إلى المدينة منذ سنوات فاقت العشرين سنـة فى أن يحتفظ بأرض آبائه وأجداده مها قلت . ورغم أن

قيمتها الاقتصادية لم تعد تدر دخـــلا كبيرا . فالأرض وكما قال أستاذنا أحمد أبو زيد فى المجتمعات التقليدية تعطى قيمة اجتماعية واقتصادية لانجد لها مثيلا فى مجتمعات الرعى أو القنص أو الصيد (١). ولهذا نجد أن الحمال لايهتم كثيرا لما تدره الأرض ولا تدخل فى حساباته ذلك الكم البحث كمصدر من المصادر الاقتصادية فى محاولته الاحتفاظ بها . بل انه لايربط ابدا بين دخل ما يملك من أرض وبين تساؤله هل يحتفظ بها أم لا . ولا يطرأ هذا الخاطر بذهنه قط .

إن الارض أرض آبائه وأجداده وانها قطعة منه فى الواقع وهى الوسيلة التى تضفى عليه شخصيا مكانته الاجتماعية سواء فى المدينة أو القرية .

ذلك أنه فى المدينة إنما يعيش فى مجتمع القرية ذاته إذ أنه يعمل مع نفس أهل بلدته وبين أقاربه والذين لازال معيار التفاضل بينهم هو ملكية الأرض الزراعية بالقرية . انهم يعرفون أحدهم الآخر جيدا . ويعرف كل منهم مايملك الآخر فى القرية . ومن ثم فان المكانة الاجتماعية فى المدينة وكذا المكانة الاقتصادية لنا شأنها وإلى حـــد بعيد ملكية الأرض والمركز الاجتماعى والعائلة بالقرية .

ان الذى أبقى للارض هذه الاهمية هو أن الحمال لازال يعيش وسط نفس المجتمع المنتمى الى قريته الاصلية والذى يعرفه جيدا . ويعرف أصله وفصله كما يقولون . ولهذا وجدنا انه بين ابناء القرية الواحدة يتفاضل الأفراد من الحمالين والمقيمين بالمدينة فيما بينهم على أساس من الثروة بالقرية والتى أساسها هو الأرض

---

(١) د. / أحمد أبو زيد ... البناء الاجتماعى .. (الانساق) .. الهيئة المصرية العامة للكتاب (الطبعة الثانية) ص١٥٦ .

الزراعية أما بين القرى بعضها وبعض فإن العامل الاقتصادى يختفى بل ويختفى الفرد كلية وتظهر بدلا منه القرية ذاتها فى مواجهة الأخرى . ذلك أن الحمالين من ابناء قرية الصوامعة مثلا لايعرفون ما يملكه حمال من حمالى قرية النزة وإنما يعرفون ان ابناء نزه عددهم كثيرون واقوياء ولا يقبلون أن يعتدى على أحدهم وهكذا .

وهكذا تظل الأرض تلعب دورا هاما فى حياة الحمال الذى يملكها بالقرية دورا يرتبط بمكانته بين أقرانه بالمدينة من الحمالين . والحقيقة ان المكانة التى يكتسبها كثير من الأفراد بالاسكندرية إنما ترتبط بما يملكونه بقراهم الأصلية من ثروات بجانب هذا فإن الأرض الزراعية مهما قلت انما هى ركيزة أمان وضمان للمستقبل بالنسبة للحمال . أن طبيعة العمل الشاق ومعدل الاصابات فى العمل عاليه جدا . أنه حمل مثقلات وبقاء فى جو مفتوح أمام الامواج ليلا ونهارا بالاضافة إلى أن متوسط عمر الحمالين كما سيتضح فيما بعد عال جدا إذ يبلغ ٤٠/٥ ، سنةولهذا كله فالحمال يدخل فى حسابه إنه عندما يعود إلى قريته سيصبح عالة على الناس إذا لم يكن له مورد رزق، انها الأرض مهما قلت ـ سند الأمان فى الشيخوخة وعند التعطل ـ كذلك فإن ملكية قطعه من الأرض مهما قلت هى الوسيلة الوحيدة للابقاء على مركز الحمال كزوج وأب داخل أسرته ذاتها . انها تضفى عليه أهمية وتجعل ابناءه يعملون له كل الحساب . لاتجعله عالة عليهم .

لهذا كله كانت الأرض هى أساس المكانة الاجتماعية من ناحية وهى ذاتها المحدد للحالة الاقتصادية وتلك بدورها ذات دور خطير فى الحياة السياسية وهذا المجتمع ولهذا وجدنا الحمال لايعمل على أن يبيع أرضا آلت إليه بأية صورة وتحت أى ظروف .

وأن أهم صورة من صور حصول الحال على الأرض الزراعية هى الوراثة - كما ستوضح بيانات البحث الميدانى فيما بعد - ذلك ان الحالين يشكلون مجتمعا يلعب فيه النسق القرابى دورا بالغ الأهمية للغاية بحيث يصبح مقبولا تماما أن تترتب الحقوق والواجبات على أساس من القرابة . وهذا ماسوف يتضح فى ثنايا هذه الرسالة ، انه حيث يوجد مجتمعا قرابيا فان الحقوق والواجبات على أساس من القرابة تكون أكثر قبولا عنها فى مجتمعات أخرى (١) ولهذا وجدنا أن أهم مصدر لهذه الأرض هى الوراثة التى يلعب فيها النسق القرابى الدور الأول . فقد أتضح ان الجانب المتصل بالنسق القرابى يلعب الدور الأول فى تحديد السلوك الذى يتم بشأنه التصرف فى الأرض . ذلك أنه رغم أن الشريعة الاسلامية تحدد الوراثة وتنظمها هنا . وأن نصيبها من تركة الأب يؤول إلى الابن وكذا أيضا يؤول إلى الابنة وأن كانت تحدد نصيبا بنصف الذكر لقوله تعالى يوصيكم الله فى أولادكم (للذكر مثل حظ الانثيين) (سورة النساء أية ١٠) إلا ان الأمر هنا يأخذ طابعا آخر ولعله السائد فى الريف المصرى عموما - ذلك أنه ومع أن أحكام الشريعة تسرى أملا إلا أن القروى كثيرا مايخالف أحكامها وكذا الحال بالمدينة فى شأن مايتم بملكيته بالذات . إذ كثيرا مانجد أن فكرة الوصية تلعب دورا هاما وتخالف هذه الشريعة . فكثيرا ما يقوم المرء بكتابه الوصية التى تخالف أحكام هذه الشريعة وإذا لم يتم عمل وصية تخالف أحكام الشريعة ومن ثم تؤول للانثى نصيبها من الميراث وهنا فاننا نجد نمط الزواج السائد بين الحالين وهو (زواج الأقارب)

---

(1) Lorraine Baricè : Traditional groups and new Economic Opportunities in rural Yugoslavia in 6 Themes in Economic Anthropology .. Tavistock Rubliction. London. 1967. P. (267).

يلعب دوره فى أن يحمل هـــذه الأنثى تتزوج قريبا لها حتى لا تخرج الأرض خارج العائلة .

وإذا ماتقدم أحد الحمالين ليتزوج بفتاه من القرية سواء أكانت هذه مقيمة مع أبيها بالاسكندرية أو بالقرية فان معيار مايملك يجب أن يكون متكافئا مع ماتملكه الفتاه فى المستقبل أى نصيبها من ثروة أبيها . هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى وهى الأهم فانه إذا كانت الفتاة من أسرة تملك أرضا وسيؤول إليها أى شىء منها فان أباها يطلب ثمن الأرض هذه ضمن المهر . إذ يرتفع المهر جداً فى هذه الحالة وسنتعرض لهذه النقطة تفصيليا فيما بعد إلا أننا أردنا عموما أن نوضح هنا هذه الحقيقة . ولعله لم يكن من قبيل الصدفة اذن أن نجد أنه من بين ٩١ حمالا من حمالى قرية نزه والذين يعملون بحمل الأخشاب نجد من بينهم ١٨ حالة فقط قد قامت بشراء هـذه الأرض بنسبة ٢٠ ٪ بينما نجد ٨٠ ٪ منهم قد آلت إليه الأرض بالوراثة وكذلك نجد أن ٧٠ ٪ من الحمالين من أبناء قرية الريباينة التى يعمل ابناءها حمالى أقطان قد آلت إليها ماتملك أيضا عن طريق الوراثة .

هذا أما عن عمليات الشراء فان الحمال ونظراً لاهميـــة الأرض فى الحياة الاجتماعية ودورها فى نسيج المجتمع كله سواء بالمدينة أو بالقرية فاننا نجد الحمال يبذل جهده كله فى أن يحصل على أرض زراعية مااستطاع سواء أكان عنده أرضا أم لا . فانه يعمل على شراء مايمكن شراءه من أرض زراعية . وتعتبر الأرض الزراعيـة أهم حقول استثمار الفائض من دخل الحمال . هذا الفائض الذى كثيرا مايكون كبيرا على حساب الضروريات ذاتها ولعلنا هنا قد أشرنا ان نسب شراء الأرض فى القرى التى درسنا فيها الملكية تفصيليا بلغت ٢٠ ٪ بين حمالى قرية نزه ، ٣٠ ٪ بين حمالى قرية الريباينة ، ٤٠ ٪ من أبناء قرية العمور وذلك إذا نسبت

الأرض التى تم شراءها لحساب الحمالين بعد هجرتهم إلى المدينة إلى اجمالى عدد الملاك من كل قرية وأن عملية شراء هذه إنما تكون لحساب الحمال نفسه وبأسمه وليس باسم والده الذى قد يكون حيا ويقوم الأب بنفسه بتشجيع أبنائه على شراء هذه الأراضى . فأحد الحمالين رغم أن أبنائه وزوجته معه بالاسكندرية وكذا جميع أخواته يعملون هنا بالاسكندرية بنفس العمل قد دخـــلوا فى تنافس هو وأشقائه فى أرسال نقود لأبيهم فيقوم بشراء أرض زراعية لحساب كل منهم على حدة وليس بأسم الوالد نفسه .

هذا ولا تشكل الوراثة والشراء فقط وسائل الحصول على الأرض الزراعية . بل إننا نجد الحمال أمعانا فى إظهار أهميـة الأرض ودورها الهام فى نسيج البناء الاجتماعى كله من وجهة نظرنا وتأكيدا لمكانته الاجتماعية فى مجتمعى القريةوالمدينة فان بعض الحمالين يعمدون إلى القيام بتأجير أرض زراعية لحسابه وتزرع هـذه لحسابه بواسطة ابنائه وزوجته او غيرهم كما يتضح فيما بعد . وهنا إذا نظرنا إلى من يقوم بتأجير ارض زراعية لحسابه من بين ابناء قرية واحدة نتخذها كمثال لهذه الوسيلة أحد الوسائل المتبعة للحصول على الأرض الزراعية لوجدنا مثلا أن من بين أبناء قرية « الربايتة » من الحمالين بالاسكندرية والمالكين لأرض زراعية وعددهم ٢١ حمالا من بين جميع ابناءها من الحمالين البالغ عددهم ٣١ حمالا يبلغ عدد من حصل على الأرض بواسطة الايجار ١٠ عشرة حالات قاموا بتأجير أرضا زراعية بجانب ماقد يكونوا مالكية بالوراثة أى أن نسبة من حصل على أرضه أو جزء من الأرض التى يزرعها بهذه الوسيلة ٤٨ ٪ تقريبا حيث نجد البعض يجمع بين وراثة قطعة من الأرض ويقوم بتأجير قطعة أخرى .

كذلك يقوم البعض من حمالى الاسكندرية بقبول رهن أراضى الفلاحين

لحسابه فيقوم بإقراضهم برهن الأرض ويقوم هو بفلاحتها وإن كنت لم أقابل سوى حالة واحدة فى الواقع .

هذه الوسائل الأربعة : الوراثة ـ الشراء ـ الايجار ـ الرهن إذن هى الوسائل التى نجد الحمالين من مالكى أو حائزى الأرض الزراعية قد التزموها للحصول على مافى حيازتهم من أرض زراعية .

والآن بعد ان عالجنا وسائل الحصول على الأرض وحيازتها فما هى وسائل التصرف فى هـذه الأرض . أقصد ماهو الاسلوب الذى تصرف به الحمالين فى ما فى حيازتهم من أرض سواء تلك التى آلت إليهم بالوراثة أو بالشراء أو بالرهن أو بالايجار .

الحقيقة أن العديد من الحمالين يعمل بالزراعة ولازال يعمل مزارعا حتى الآن ولهذا فان اول الحقائق عن تصرف الحمالين من مالكى الارض الزراعية هو ان يقوم الحمال نفسه بزراعتها وذلك بالسفر شخصيا إلى القرية لعمل مايلزم للأرض وذلك فى مواسم العمل الزراعى وهـــؤلاء عادة ما يتركون زوجاتهم وأبناءهم بالقرية . وسوف نتعرض لهذه النقطة بتفصيل تام فى دراستنا للنسق القرابى والانتمائية .

أما البعض الآخر فانه يقوم بإيجار مافى حيازته للاخرين . والحقيقة أن هذه العملية تكاد أن تكون محدودة إلا فى اطار الأقارب حيث أنه كثيرا ما يرفض المرء من الحمالين أن يؤجر أرضا للغرباء حيث يخشى من أن الغريب يستولى على الارض ولا يتركها عندما يحتاجها صاحبها . حيث أن قوانين إيجار الأرض الزراعية الآن مثلها مثل المساكن يصعب إنهاء عقـد إيجارها ، بها الايجار للقريب تجعل لأثر الالتزام القرابى أثر كبيرا فى طمأنة الحمال على أرضه وكثيرا ماكانت هذه النقطة أى

الاختلاف حول الأرض سببا فى كثير من المعارك والمشاجرات بين الحمالين الأقارب رغم هذا وكثيرا ما قابلت من انقطع عن السفر إلى القرية وقاطع أهله وأقاربه تماما بسبب الخلاف حول الأرض .

هذا وثمة ملاحظة حول عملية تقسيم الأرض بعد موت صاحبها بين الورثة أو بيعها أنه من الصعب جدا أن تجد حمالا يطالب من أقاربه من الورثة أن يعطوه نصيبه الخاص به من الأرض وغيرها . ذلك ان الأرض تظل ملكية جماعية ويظل من يعمل بها من اخوته متخصصون فى الزراعة ويظل الحمال بالاسكندرية وهو على علم بان له نصيبه الخاص من الميراث لكنه لايطالب ابدا بالنصيب الخاص به امعانا فى ترابط العائلة . فإذا طالب الحمال أن يأخذ نصيبه الخاص به أو أن يبيع هذا النصيب فانه يصبح محل انتقادا شديدا ذلك أنه عادة ما يرتبط تماسك الأسرة بمدى ترابطهم على قطعة الأرض التى آلت إليهم مهما صغرت وعدم المطالبة من أى واحد من الورثة بأن توزع الميراث بين الورثة . ولهذا قلنا انه كثيرا ما كان الخلاف حول هذه النقطة سببا فى مشاجرات بين المهاجرين وذويهم .

هذا وعلى العموم فان فكرة بيع الحمال لما يملك من أرض أو فكرة ان يترك ما فى حيازته بالايجار أو غيره . هى فكرة ليست محل نقاش أو تفكير انها فكرة مبعدة تماما فبيع الأرض أو ترك ما فى الحيازة يعتبر من أهم ما يجعل الحمال يهبط من مكانته الرفيعة اجتماعيا إلى مرتبة (الضياع) حيث يسمى الحمالين من لايملك ارضا وخاصة الذى يملكها أو تكون فى حيازته ويتنازل عنها لأى سبب باته (ضايع) .

هذا وثمة قليل من الحمالين يتركون أرضهم تماما أقصد نصيبهم من أرض آبائهم وما يؤول من الوراثة لاقاربهم تركا تاما كأن يترك احدهم أرضه لأمه

وشقيقاته غير المتزوجات دون أن يأخذ منها أى شىء إلا أنه مع ذلك لا يبيعها لهم ولا يؤجرها لهم . وتظـــل اسما ملكا له وهذه الظاهرة تزيد من مكانة الحمال الاجتماعية بشكل ملفت للنظر إذ يبدو هنا انه انما تصرف وفق قيم الالتزام القرابى المثاليه تلك التى تجعل المرء ملتزما تجاه أهله وأسرته من الناحية الاقتصادية التزاما تاما بجانب أنه من حيث هو مالك لقطعه من الأرض فان هـذا يظل ساريا . وقد قابلت فى قرية الرياينة ٤ حالات من هذا النوع ومن بين ملاكها وحائزى الأرض منها البالغ عددهم ٢١ حالة . أى بنسبة ١١٪ من عدد الملاك منها .

هذا وبعد هذه المعالجة الملكية وحيازة الأرض الزراعية بقى الآن ان ننظر نظرة سريعه إلا ما يتم من سلوك وتصرف فى الممتلكات الاخرى وقلنا انها اما عقارات أو حيوانات أو غيرها .

ونختصر فى عرض هذه النقطة فنقول ان ملكية البيت لكل حمال بالقرية واستمرار هذه الملكيه تعتبر من أهم مكونات حياة هذا المهاجر بالمدينة والقرية . إن الحمال لا يبيع أبدا داره وهى بنفس لاهمية بل تزيد بالمقارنة بملكية وحيازة الأرض الزراعية وهذا فإنه ايضا تعتبر عملية بيع حمال أو مهاجر لداره أمراً شديد الوقع على نفسه إن الحمال يعتبر نفسه من نفس القرية طالما له دارا فيها. أما إذا باع داره فالأمر يختلف أنه يصبح ضيفا فى قريته . وهو بهذا يصبح من وجهة نظر الحمالين غريبا عن البلد فدار الحمال هو أساس انتماؤه إذن للقرية وهـذه الانتمائية لا يمكن قطعها والقضاء عليها كما سيتضح فى دراستنا للانتمائية والوطن غالى كما يقولون حينما يشيرون إلى قريتهم .

وعلى هذا فلا بيع أبدا للدار بالنسبة للمهاجر . ولم يجد الباحث فعلا سوى ٣ حالات باعت دورها وكانوا من قرية الرياينة وكان هناك أسبابا خلف اقدامهم على هذه العملية .

ـ فأحدهم باع داره بعد أن قام بقتل صهره وخاف على حياته من الثأر .

ـ والآخر باع داره بعد أن نزلت به نازله وتشاجر مع أهله وأقاربه واراد بهذا الاجراء أن يظهر أنه غير مستعد للدخول مع أقاربه فى علاقة . لقد أراد أن ينهى حتى أرتباطه بالقرية فى ثورة غضبيه مع عائلته .

أما الثالث فلم يبيع الدار بل انتزعت منه وصودرت حكوميا بعد أن وجد أن والده صاحب الدار كان يتاجر بالمخدرات وصودرت ثروته بما فيها الدار .

وعلى هذا فان بيع الدار يعتبر محنة ونقيصة مابعدها نقيصة بالمعايير الاجتماعية أن المرء هو جزء من نسيج بناء القرية بما له بها من دار أو دار وأرض .

ولعله تأكيدا لهذه البيانات والمعلومات فان نسبة كبيرة جدا تسافر سنويا إلى القرية لدورهم وبيوتهم . وحتى أولئك الذين يقولون بأنهم لن يعودوا للقرية بعد المعاش وإنتهاء خدمتهم قد فوجىء الباحث بحرصهم على ابقاء دارا خاص بهم للطوارىء وليسافر إليها فى المحن أو الكوارث أو موت قريب له .

هذا وليس بيع العقارات (الدور) فقط هو أمر مستبعد تماما بسبب انخفاض المكانة الاجتماعيـة . بل أن المشاركة فى الحياة الاجتماعية بالمدينة وتلك المتصلة بالقرية تصبح أقل فى حالة بيع المرء لداره . فالشخص الذى يبيع داره لايجد الجرأة على السفر إلى القرية فى المناسبات وأن سافر فانه يسرع بالعوده . كذلك لايحضر إليه كثير من الزوار من القرية إذ ترتبط عملية التزاور بأن يكون ثمة مصالح ولو قليلة . كما ان زوار القرية الى الاسكندرية إنما يعطون المرء مكانته بما يعرفونه عن ممتلكاته بالقرية ذاتها ويعنى بيع الدار أنه قد أصبح ضائعا لايملك مايقتات به ومايعيش عليه .

وعليه فان المرء لايبيع داره بل وجدنا الكثير منهم يلجأ إلى شراء قطعة من الأرض بالقرية واقامة مسكن خاص به تأكيدا لذاتيته وأظهارا أن هجرته كانت لصالحه وأنه بالاسكندرية فى وضع اقتصادى ممتاز وليست عملية البيع فقط هى التى لانجدها بل اننا لانجد عملية تأجير بيوت المهاجرين لاحد . فمهما طالت إقامة المهاجر بالمدينة فهو لايؤجر داره لأى شخص أنها مفتوحة لأمه أو أبيه ولكنها لاتؤجر لأحد . وتعادل عملية التأجير هذه عملية البيع وقال لى كثيرون أنه لو أجر داره لقالوا عنه (يوه .. يعنى مش لاقى يأكل قوم يأجر داره) .

وعموما لانجد بيعا لأى شىء مما يؤول للحمال أو لما يملكه إلا بيع نتاج الحيوان من عجول أو صغار الأغنام فعلى الرغم من أن ماتدره الأرض الزراعية ليس كافيا لإعاشة الحمال وعلى الرغم من صغـــر حجم الملكية والحيازة ذاتها كما سبق وأوضحنا . ومع أن كثير من الحمالين أوضحوا ان المرء يلزمه لكى يعيش بالقرية معيشه مرضية وطيبه فدانين ورغم أنهم يمتلكون أصغر من ذلك إلا أن الارض - كما سبق وأن أوضحنا - ليس قيمتها فيما تدره بل قيمتها فى وجودها ذاته وملكيتها نفسها . ان ملكيتها تضفى أهمية اجتماعيـة وتعطى انطباعا بالغنى وتزيد من أواصر روابط القرابة وتعزز درجة الانتمائية للقرية وتجعل للحمال المهاجر تواجدا فى قريته رغم غيابه عنها وهو مايطلبه الحمال والمهاجر على العموم . خاصة وان الجميع من الحمالين حتى أولئك الذين قالوا انهم لايحسون بالغربة فى الاسكندرية إنما يحسون بانهم قرويون (كما سيتضح فيما بعد) ويعيشون على هذا الأساس .

ثانيا : النفقات

بقى الآن ان نستعرض بنود النفقات فى ميزانية الحمالين . بعد أن استعرضنا مصادر الدخل ومن خلالها درسنا نقاط عديدة ـ كما رأينا ـ وعموما فان أهم أبواب الانفاق هى باختصار شديد مايلى :

أولا : الانفاق على المسكن :

يجدر أولا ان نشير إلى نقطة هامة ترتبط بتلك الأحياء من المدينة والتى يأوى إليها المهاجرون من الحمالين .

أن الحمالين (وباعتبارهم مهاجرون من الريف للعمل بالاسكندرية) موزعون فى مناطق وأحياء تحيط مباشرة بالمبناء (منطقة عملهم) فهم موزعون فى مناطق وأحياء تقترب كثيرا من محل أعمالهم . ويسكن كل الحمالون تقريبا فى أحياء متخلفة كما أوضحنا فى تناولنا لهذه النقطة فى معالجة النسق القرابى ولما كان مقصدنا هنا فقط تناول الانفاق على المسكن فاننا نكتفى بالنظر الى هذا الجدول والتعليق على ما ورد به .

جدول (١٠) يمثل الانفاق على المسكن فى مجتمع الحمالين

فئة الايجار	العــــدد	النسبة المئوية
حمالون لايدفعون ايجارا بالمرة	٦ (١)	٣ ٪
حمالون يدفعون ايجارا أقل من جنيه واحد	٩ر	٢٩ر٥ ٪
« « « « « جنيهين	٧٧	٣٨ر٥ ٪
« « « « « ٣ جنيهات	٤٧	٢١ر٥ ٪
« « « « « ٤ «	٩	٠٤ر٥ ٪
« « « « « ٥ «	١	٠ر٥ ٪
« « « « « ٦ «	١	ر ٥ ٪
الجملة	٢٠٠	١٠٠ ٪

وإذا استعرضنا هذا الجدول من وجهة نظر مايتم به المجتمع المدروس بمجتمع الحمالين من شدة تماسك من ناحية . وانقسامية واضحة ومحدودة من ناحية أخرى. شدة تماسك على مستوى القرية الواحدة وانقسام واضح وشديد أيضا على مستوى القرى الأخرى . وكذا انقسام وانفصال تام عن مجتمع المدينة . كما أوضحنا فى معالجة النسق القرابى . أتضح لنا الآتى : ـ

(١) من الحمالين الذين لايدفعون ايجارا نجد :

- ٣ حالات يسكنون فى ملك خاص بهم باسكندرية
- ٢ حالتين ، فى الكرنتينا وهى أرض ملك حكومة
- ١ يسكن مع عائلته .

ـ أن متوسط الانفاق على المسكن فى ميزانية الحمالين صغير ومنخفض جدا بالمقارنة مع مانعرفه من أرتفاع الايجار بالمدينة على العموم ولعلنا نشير هنا الى أن هذا الجدول يعكس هذه الحقيقة بوضوح تام اذ يكفى أن نجد ان من الحمالين عدد قدره ١٤٢ حمالا (من اجمالى العينة البالغ ٢٠٠ حالة) يدفع أقل من جنيهين فى الايجار الشهرى للمسكن بنسبة ٧١٪ من مجتمع الحمالين وكذا نجد ان ٩٧٪ من هذا المجتمع ينفق أقل من ٤ جنيهات فى هذا الصدد .

فما هو تبرير انخفاض المنفق على المسكن ان تبريره هـــو ان الحمال لازال يعيش طبقا لنمط الحياة فى القرية ذلك النمط الذى لايوجد فيه انفاق على المسكن حيث الدار ملكا للقروى (وإذا لم تكن ملكا له فايجارها رخيص جدا لايشكل جزءا فى بنود الانفاق) بينما يمثل الغذاء البند الرئيسى والأكبر فى ميزانيته وهذا سيبدوا واضحا تماما فى تناولنا للمنفق على الغذاء فيما بعد ومن ثم فالحمال يعيش بنفس نمط معيشته بالقرية يكفيه أضيق المساكن وأقل الحجرات وأبسط الأثاث ولا وسائل حديثه ولايقبل أن يستعملها أنه قروى بالمدينة انه يعيش مع أهل قريته والجميع يعيشون بنفس الطريقة مهما كان دخلهم عاليا . والأساس فى المكانة التى يحتلها الفرد من الحمالين ليس هو نمط الحياة التى يحياها ومدى تمدينه وتوفير وسائل الحياة المادية الحديثة عنده . ومايتفقه على مسكنه ونظافته وغير ذلك . بل أن مكانه الفرد الاجتماعية بالمجتمع الذى يعيش داخله فى المدينة تحدده نفس معايير القرية . فالعائلة والأصل(الانتساب لأسرة كبيرة) ومايملكه من ثروات ممثلة فى ماعنده من أرض زراعية أو ما أشبه هى الأساس فى هذه المكانة وما أبعدها عن المسكن بالمدينة . ولعل سلوك الحمال طبقا لنمط الحياة القروى الذى درج عليه لايصبح مستغربا فى ضوء ما سيتضح فيما بعد من شـــدة درجة الانتمائية لدى الحمالين لقراهم الأصلية .

هذا والقلة القليلة جدا من الحمالين يهتم بان يكون هناك كثيرا من الاثاث مما يجعل الغالبية الساحقة من الحمالين يسكنون حجرة واحدة ومعه أسرته التى قد تكون من ٧ أو ٨ أو حتى ١٠ أفراد وكثيرا منهم يعيشون فى مسكن مشترك من حجرة واحدة أو كذلك فيعيش فى حجرة واحدة ٥ أو ٦ حمالين معا تاركين ابناءهم بالقرية ونكتفى هنا بهذه الحقائق الى أن نعالجها فيم بعد حيث ان هدفنا الآن هو توضيح المنفق على المسكن فقط .

ثانيا : الانفاق على المأكل :

لعل عرضنا للمنفق على المأكل من ميزانية الحمالين من الافضل أن نبـــدأه بعرض الجدول التالى :

جدول رقم (١١) يوضح المنفق على المأكل بمجتمع الحمالين

الفئـــة	التـكرار	النسبة المئوية
أكثر من ٥ وأقل من ٧ جنيهات شهريا	٤٧	٢٣ر٥٪
أقل من ١٠ جنيهات شهريا	٤١	٢٠ر٥٪
أقل من ١٥ جنيها شهريا	٥٥	٢٧ر٥٪
» » ٢٠ » »	٢١	١٠ر٥٪
» » ٢٥ » »	١٨	٩٪
» » ٣٠ » »	١٣	٦ر٥٪
» » ٣٥ » »	١	ر٥٪
» » ٤٠ » »	صفر	صفر
» » ٤٥ » »	١	ر٥٪
الجمـــلة	١٩٧(١)	٩٨ر٥٪

إن استعراض هذا الجدول يوضح عدة حقائق أهمها ما يلى :ـ

ـ إن المنفق على بناء الغذاء بين الحمالين كبير جداً متصاعد بشكل كبير ويكفى أن نشير أن نسبة ١٥٪ من هذا المجتمع تنفق على بند الغذاء ٢٥ جنيها شهريا

(١) إجمالى العينة ٢٠٠ منهم ١٩٧ موضح المنفق بالجدول وهناك ٣ حالات أخرى .

بيانها : ـ ٢ لا تعرفون كم الانفاق على المأكل حتى ولو بالتقريب .

١ يعيش مع عائلته ولا ينفق على المأكل .

ولا شك أن هذا المبلغ يعتبر كبيرا سواء بالمقارنة بما كانوا ينفقونه على الغذاء قبل الهجرة هم أنفسهم . أو بما ينفقه القروى فى الريف المصرى حاليا . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فانه كبير ايضا بالمقارنة بعدد كبير من العمال فى المدينة وفى مصر عموما خاصة فى ضوء القرار الأخير الذى صدر برفع مرتباتهم الى اثنى عشرة جنيها .

اذ أن نظرة الى هـــذا الجدول توضح أن نسبة تصل الى ٦٦٪ من مجتمع الحمالين تنفق على الغذاء وحده (دون المكيفات مبلغ ينحصر بين ١٠ ، ١٥ جنيهـا) .

ومن الطريف أننا اذا تناولنا هذا الغذاء والعادات المتصلة به فاننا نجـد ان مايتناوله الحمالون من الغذاء يمكن تقسيمه من حيث النوع الى أنواع تسير مع الحالة الاجتماعية للحمال نفسه فهناك الحمال العازب والذى يسكن مع مجموعة من العـزاب أو المتزوج الذى ترك زوجته وأولاده بالقرية ويسكن ايضا مع مجموعة مماثلة أو مع مجموعة من العزاب (وهذا النـوع من الحمالين ليس قليل العدد) والغذاء بين هؤلاء انما يتكون على العموم من (الفول المدمس والبصل الأخضر أو الجاف والمش والجبن القديم الفلافل والعدس) ، يأكلها فى محل عمله . اذ نادرا مايتناول وجبات الطعام فى الحجرة أو الكشك الذى يقيم فيه . وكثيرا ما نجد الحمال يجلس على الرصيف بجوار عربة الطعام (وهى عربات تبيع الاطعمة للحمالين وتتواجد أمام أبواب الجمرك وداخله) وقد تناول رغيفين أو ثلاثة وكمية من البصـــل ويتراص الحمالون أثناء الطعام متجاورون ولكن كل منهم يأكل وحده ويتكرر نفس المنظر فى وجبة الغذاء أما فى وجبة العشاء فعادة ما يتناولونها فى حجراتهم أو بالمقاهى .

هذا ويتناول هؤلاء العزاب وجبه من اللحم أسبوعيا ويكون تناولها مع

بعضهم البعض وهم يقررون تناول اللحم فى اليوم الذى يتصادف أن يكون جميع شاغلى الحجرة أو الكشك بلا عمل حيث يكون عملهم فى اليوم السابق قد استمر ٢٤ ساعة حتى الصباح . وهنا لا يعملون فى اليوم التالى فيكونوا . بدون عمل فيه . ويقوم ساكنى الغرفة الواحدة عندئذ بشراء كيلو من اللحم ويقومون بطهيه بالطريقة التى اعتادوها بالقرية أى أنه يقوم بغلى الماء وسلق اللحم الذى تم تقطيعه إلى قطع بأحجام متساوية وبعدد المشتركين فى دفع ثمن اللحم . وبعد ان تسلق اللحم تستخرج منه (الشوربة) وتوضع مع كمية من البصل المخروط وبعض الزيت وتترك حتى يتم طهى البصل ثم يجلسون متجاورون وقد وضعت الحلة (التى اسودت تماما من الخارج بأثر دخان البابور) على الأرض ويبدأون فى تناول الطعام ثم يتم تقاسم الثمن بعد ذلك .

هذا عن النوع الأول من الحمالين وهم العزاب منهم وتاركى زوجاتهم وأطفالهم بالقرية وماهية الأطعمة التى يتناولونها عادة والحقيقة أنه نادرا جدا ما يتناول هذه الفئة أية أنواع أخرى بخلاف ما سبق ولا تكاد تختلف طريقة طعامهم عما سبق فى الغالب .

اما النوع الثانى من الحمالين فانهم المتزوجون من الحمالين المصطحبون زوجاتهم معهم وابنائهم بالمدينة فان هؤلاء عادة ما يكون ما يتناولونه متنوعا أكثر ومسايرا أبناء المدينة من حيث النوع إلى حد كبير (الجداول واردة فى تناولنا للنسق القرابى تفصيليا) فالسمك الذى لم يكونوا يعرفونه الا مقليا فى القرية أصبحوا الآن يعرفونه مشويا وهو غير معروف بالقرى التى هاجروا منها ونفس الشىء بالنسبة لتناول المكرونة فهى غير مستساغه بالقرية وغير موجوده وكذا بالنسبة لكثير من الخضروات فمثلا السبانخ والبازلاء والقرع وغيرها كلها أنواع لم تكن منتشرة أو شائعة بالمرة فى القرية .

إلا أنه فى مجتمع الحمالين لازالت معظم الخضروات ومعظم الوجبات تطهى بنفس الطريقة التى اعتادوها بالقرية - انهم لازالوا فى أسلوب معيشتهم قرويون إلى أبعد حد فى تمسكهم بطرائق الطبخ والغسيل والملابس وما الى ذلك . واذكر هنا بعض أنواع الطهى التى نجدها فى هذا المجتمع ولا نجد لها مثيلا بمجتمع المدينة والتى تعكس ما ذهبنا من أنهم لازالوا قرويون فى أسلوب معيشتهم .

فهناك مثلا طبخة البرانى :-

ويتم طهيها بأن توضع ثمرات البامية كاملة فى ماء مغلى وتترك حتى يتم سلقها ثم يضاف لها (الطشة) - (والطشة هى سمن بلدى وثوم وضعا معا على النار فترة) ثم تضاف الطشه هذه الى البامية وماءها المغلى .

وكذلك هناك طبخة الويكا ويتم طبخها بنفس الطريقة السابقة الا أن ثمرة البامية تهرك أولا بقطعة من الخشب يسمونها المفراك وبعد ان تهرك جيدا تضاف الماء المغلى .

ومن العادات الغذائية فى هذا المجتمع انهم لايستخدمون الا السمن البلدى فى طهى معظم الأطعمة وان كان البعض منهم قد بدأ يستخدم السمن الصناعى والزيت فى تلك الاطعمة التى لن تقدم الى الضيوف . واستخدام الزيت يعتبر من الأعمال المعيبة وموضع نقد خاصة وانها ترتبط بفكرة الكرم والبخل وهى فكرة لها خطرها البالغ فى مواضع الاشخاص داخل هذا المجتمع كما سيتضح فى مناقشتنا العادات فى هذا المجتمع فيما بعد . ولاشك ان هذا انما رده الى عاداتها التى ألفوها فى عاداتهم الغذائية فى قراهم التى نزحوا منها .

وفى متابعة لتناول الغذاء نجدنا ايضا (ومن الطبيعى) ان نتناول بالدراسة

المنفق على المكيفات بين ابناء هذا المجتمع ، فهل يشكل المنفق على المكيفات جانبا هاما من جوانب الانفاق - ويوضح الجدول التالى هذه النقطة .

جدول رقم (١٢) يوضح المنفق على المكيفات فى مجتمع الحمالين

الفئـــة (بالقرش)	التكرار	النسبة المئوية
حمالون ينفقون ٢٠ فأقل على المكيفات يوميا	٨٢	٤١
« « ٣٠ « « « «	٨٠	٤٠
« « ٤٠ « « « «	٢٠	١٠
« « ٥٠ « « « «	٨	٤
« « أكثر من ٥٠ قرش على المكيفات يوميا	٣ (١)	١ر٥
« ولا ينفقون على المكيفات	٧	٣ر٥
الجملـــة	٢٠٠	١٠٠

ويعكس هذا الجدول نسبا عالية تعكس ارتفاعا فى المنفق على المكيفات ولعل ارتفاع معدلات المنفق على المكيفات فى هذا المجتمع انما يرتبط بعادات منتشرة بين الحمالين ولها علاقة بالمكانة الاجتماعية التى يحتلها الشخص فعادة الكرم وتقديم السجاير والشاى للاصدقاء تعتبر أحد المحكات الأساسية التى ترتبط بها هذه المكانة

---

(١) من هؤلاء الثلاثة واحد ينفق ٦٠ قرشا يوميا على المكيفات وآخر ينفق عليها جنيها والثالث ينفق جنيهين فى اليوم الواحد حيث أنه كان يتاجر بالمخدرات واعتاد - تعاطيها حاليا .

وعادة الكرم الذى يتخذ صورة الاسراف لها أهميتها . إذ ما أن يقترب منك الحمال ليوجه سؤالا مهما كان تافها شراه وجهه لموظف أو زميل أو غيره حتى تمتد يده إليه بعلبة السجاير وسرعان مايطلب الشاى أو القهوة . وان احدهم ليجلس بالمقهى فيدفع مبلغا كبيرا لاصدقائه ومعارفه . ولهذا نجد الكثير من الحريصين منهم على النقود لايجلسوا على المقهى مطلقا هربا من عادة الكرم هذه والتى تعتبر معيارا اجتماعيا له أهميته ، ولا شك ان ارتفاع المنفق على المكيفات هنا انما يرتبط فعلا بارتفاع دخول الحمالين ايضا على أننى أود الاشارة إلى أنه كثيرا من الحمالين لايدخن السجاير وإنما يدخن المعسل وهو أرخص بكثير من السجاير . ولكن الحقيقة ان اختيار المعسل ايضا انما يتمشى مع طول الفترة التى يقضيها الحمال بالمقهى والتى تمتد إلى خمسة أو حتى ستة ساعات متصلة . ولعل هذه الملحوظة توضح إلى أى حد يسرف أفراد هـــذا المجتمع فى تناول المكيفات كما أنه من الملاحظات الهامة ان مشروب الشاى الذى يتناوله الحمالون (وهم لايشربون سوى الشاى إذ نادرا ما يشرب أحدهم مشروب القهوة) إنما يعد بحيث يكون ثقيلا جدا وأسود جدا إذا يترك على النار يغلى فترة طويلة ويعتبر تقديمه بهذه الطريقة فى المنازل تعبيرا عن الاعتزاز بالضيف والمبالغة فى اكرامه وان نظرة الى الأرقام الواردة بالجدول انما توضح ان تغيرا كبيرا قد طرأ على دخول الحمالين بالمقارنة به فى قراهم الأصلية اذ لايمكن أن تنتظر ان نجد مثـــل هذا الاسراف فى الانفاق على المكيفات بالريف رغم ما هو معروف عن اسرافهم فى هـذا الصدد بالقرية ايضا .

ولعل تبرير ارتفاع هذه المعدلات فى مجتمع الحمالين انما يتطلب نظـرة الى طبيعة وقت الفراغ الذى يقضيه الحمالين مع بعضهم البعض . فالحمالون يقضون

كل هذا الوقت مع بعضهم البعض ذلك خارج العمل . فهم فى الوقت القليل الذى يتاح له كوقت فراغ حيث يعمل الكثير منهم ١٦ ساعة يوميا فى حالة وجود بواخر واحيانا يعملون ٢٤ ساعة يوميا إلا أنه فى هذه الحالة يحق له أن لايعمل فى اليوم التالى . كذلك فهو فى أيام اخرى لايجد العمل وذلك عندما تقل البواخر التى تحمل البضائع التى تخصص فيها ومع ان البعض يعمل عندئذ فى تخصص آخر (إلا أن هذا قليل الحدوث على أية حال) .

وفى مجتمع تسوده الامية ويندر فيــه الاهتمام بالاذاعة ووسائل التسلية الأخرى كلها مثل السينما أو التليفزيون وغيره . إذ لايذهب أى من أعضاء هـذا المجتمع إلى السينما مثلا . كذلك يندر أن يهتم احدهم بالتليفزيون ذلك إذا وجـد هذا التليفزيون أصلا علما بان المقاهى التى يجلسون عليها لايهتم أصحابها بوسائل تسلية معينة سـواء راديو أو تليفزيون فالمقهى ليست مـكان للترويح وقضاء الفراغ بل هى تلعب دورا اجتماعيا أولا وأخيرا . ولعل هذا سيصبح أكثر وضوحا فى تناولنا للباب المتصل بالعادات .

وعموما فانه فى مجتمع كهذا يعمل افراده على الترابط أكثر والتماسك الاجتماعى فى مواجهة القرى الأخرى داخـــل نفس المجتمع . ومن ثم فان وقت الفراغ كله يقضى بالمقهى ووقت الفراغ هنا يعنى كل الوقت فالحمال أما فى العمل مع زملائه أو فى المقهى ولعل هذا سر ارتفاع المنفق على المكيفات. بل ان هناك مبالغ كبيرة جدا يدفعها الـكثير من الحمالين فى عادة تناول المخدرات خاصة الأفيون وكذا الخمور ورغم أن الكثيرين من أفراد هذا المجتمع يتداولون هذه المواد إلا أنهم كانوا يحجمون تماما عن ذكر هذا رغم ان المرشدين اكدوا دائما على انتشار

تناولها و ٧٠٪ من أفراد هذا المجتمع يتعاطون هذه المواد وذلك حسب اجماع المرشدين (حيث قام من كل قرية عدد من المرشدين بتقدير هؤلاء واستخرج متوسط لكل قرية طبق أقوال مرشديها ثم استخرج متوسط لجميع القرى الثمانية عشرة بمجمع المتوسطات وايجاد متوسط لها جميعا) . وقد تأكد للباحث أن هناك ٣ حالات من أفراد هذا المجتمع كانوا يقومون ببيع المخدرات للحمالين . ويعرف الباحث أكثر من عشرة أشخاص يشربون الخمور و كثير ما يأتى احدهم الى مكاتب الموظفين وهو مخمور تماما .

رابعا : الانفاق على الملابس

لعله من الأفضل ان نبدأ بجدول يوضح المنفق على الملبس فى مجتمع الدراسة قبل الخوض فى تفاصيل هذا البند من ميزانية الحمالين .

(جدول رقم ١٣ يوضح المنفق على الملبس)

المنفق على الملبس سنويا (بالجنيه)	التكرار	النسبة ٪
أقل من ١٠ جنيهات	٦٣	٥ر٣١
« « ١٥ «	٣٣	٥ر١٦
« « ٢٠ «	٣٥	٥ر١٧
« « ٢٥ «	١٤	٧
« « ٣٠ «	٢	٦
« « ٣٥ «	٤	٧
« « ٤٠ «	٦	٣
« « ٤٥ «	١	٥ر ٪
« « ٥٠ «	٦	٣
« « ٥٥ «	صفر	صفر
« « ٦٠ «	٦	٣
« « ٦٥ «	١	٥ر ٪
« « ٧٠ «	٣	٥ر١
« « ٧٥ «	١	٥ر ٪
حمالون لا ينفقون على الملابس مبالغ سنوية (لم يشتروا ملابس منذ عدة سنوات)	٥	٥ر٢
الجملة	٢٠٠	١٠٠ ٪

هذا الجدول يوضح عدة ملاحظات يجب تناولها بالتوضيح إلا ان ثمة ملاحظات هامة يجب الاشارة إليها فيما يتصل بالكساء والملبس قبل ان نتناول الجدول بالتعليق .

وأول الحقائق الواجب توضيحها والتى كشفها البحث الميدانى بهذا الصدد هى أن الحمالين يرسلون الهدايا إلى قراهم التى هاجروا منها وان فى مقدمة هذه الهدايا الكساوى كما يسميها الحمالون . فالملابس فى العادة ليست موضع اهتمام كبير بين أفراد مجتمع الحمالين المقيمين بالاسكندرية إذ يكفى الحمال جلباب واحد وصديرى فى خارج العمل وداخل العمل يعتمد الحمالون على ما يصرف لهم من ملابس من جانب الشركات التى يعملون بها أو يشترون بنطلونا مستعملا من سوق الجمعه وفوقه جاكت مشترى من نفس المكان . هذا ويتكون ملبس الحمال على العموم من:

— يلبس الحمال سروالا طويلا من قماش رخيص .

— يلبس فانلة طويلة ذات اكمام طويلة . وذات أزرار عند العنق أو يقوم بتفصيل قميص من القماش بنفس صورة الفانلة مقفول وبفتحة مستديرة عند العنق وبأكمام طويلة . ويصل هذا القميص أو تلك الفانلة الى ركبتى الحمال وهذا هو الملبس الداخلى للحمال .

يلبس الحمال فوق هذا صديرى عادة من نفس لون الجلباب اما عن الملابس الخارجية فهى : جلباب من الكستور أو من القماش العادى الرخيص عادة .

— يلبس فوق هذا كله (وذلك فى حالة اهتمام الحمال بمظهره وهذه حالات نادرة الا فى الافراح والمناسبات) جلباب من الصوف .

— فى حالة الافراح يحرص الحمال على ان يلبس جلبابا من الصوف .

— يضع الجمال فوق رأسه طاقية يلف حولها شال على شكل (عمة) .

وأولئك الذين يلبسون الزى الافرنجى (البدلة) خارج العمل ويداومون على لبس القميص والبنطلون العادى يحرصون ايضا على ان يكون لديهم الزى القروى السابق وصفه . وعموما فان نسبة من يلبسون الزى الافرنجى قليلون للغاية فالكل يحرص حرصا شديدا على ان يظل (صعيديا) .

ويجد الكثير منهم فى تغيير ملابسه من الجلباب الى الزى الافرنكى عيبا شديدا قال لى أحدهم أنا ما أحبش أهل بلدى يقولوا (أهه عمل أفندى) وقال آخر فى هذا الصدد (لا أنا ألبس أفندى أنا أحب لما أروح فى أى مكان يعرف الكل انى صعيدى وانى مش أفندى لانى لو لبست افندى يمكن ما يعرفوش الناس انى انا صعيدى) وكأن كونه صعيدى هو ميزة فى حد ذاتها حيث عندما سألته عن الأسباب التى تجعله الحا فى ان يعرف الآخرين أنه صعيدى فى أى مكان يذهب اليه لم يقدم أى تبرير أكثر من انه إنما يريد ذلك لأنه معروف أن الصعيدى حر وجد

وقال لى آخر : (انا ما ألبس أفندى . انا لمــا ألبس (البنش) بتاعى ده ماحدش يسألنى عن عنوان أو يقول لى انت بتقرأ ولا لا . وكمان ما ابقاش مكسوف لما أقول انى مش باعرف أقرأ . إنما أعمل أفندى وحد يقول ليه خد أقرأ دى أقول له ايه) .

وهكذا فان الزى الريفى لا زال ملزما يحافظ عليه الحماون ليس فقط بالنسبة لاشخاصهم بل وبالنسبة لزوجاتهم ايضا فان زى المرأة لا زال هو نفسه الذى كانت ترتديه بالقرية .

— جلباب طويل أسود للمناسبات يكون عادة من الحرير . ولا مانع من

ان يكون من نوع آخر ولكن يجب ان يكون قاتما . انما الا إذا كانت هذه صغيرة السن .

ــ لا زال الخلخال شائع بين النساء .

ــ تستخدم المسوة الذهب بكميات كبيرة فى شكل غوايش وحلقان والحلق الذى يلبسنه من نفس النوع الذى ترتديه المقيمات بالقرية . حلق دائرى فى حجم قطعة من الخمسة قروش المعدنية . ويكون عادة مسنن فى محيط الدائرى الخارجى ويتصل محيطه الخارجى بالمركز باسلاك ذهبية سميكة نسبيا .

ــ ويستخدمن ايضا الكردان أو العقد .

ــ ولا زالت بعضهن يلبسن الاملور الفضيــــة والخلخال الفضى وان كانت الاساور الذهبية هى الغالبة .

والملابس الداخليـة للمرأة لا زالت كما هى ايضا سروال طويـل من القماش العادى الملون وعادة ما يكون من لون واحد ـ يعلوه قميص كالجلباب تماما وطويل الى ما تحت الركبة ورقبته على شكل الرقم سبعة وبنصف كم عادة .

يعلوه جلباب من القماش العادى والذى يكون مشجرا عادة حيث لا يميلون اطلاقا الى المقلم من القماش .

وتعتبر الملابس (الكساوى) من أهم الهدايا التى يرسلها الحمال من المدينة الى أهله وذويه وأقاربه ويعتبر من المهم جدا أرسال الكساوى الى والد الحمال وأشقائه من المقيمون بالقرية . وأحسن الهدايا هنا هى (المقطـع) وهو نوع من القماش المخطط الرخيص أو جلباب من صوف الفرسكا هو نوع رخيص من الصوف . ويعتاد الحمالون أرسال الكساوى كل سنة وأحيانا فى السنة مرتين .

ويعتبر سفر الحمال لزيارة أقاربه فى القرية يعتبر ذلك من المناسبات التى لابد فيها من أن يأخذ الحمال معه الكساوى لاقاربه .

هذا وأود الاشارة الى ان الصوف الذى يرتديه الحمالون هنا بالاسكندرية عادة ما يكون من نفس النوع (الفرسكا) .

وليس هناك اهتمام فى الواقع بملابس الأطفال والابناء الصغار بل يلبسون عادة اللبس الافرنكى مثلهم مثل أبناء المدينة من أطفال نفس الحى وهذا نفضل معالجته فى تناولنا للأسرة .

هذه الملاحظات جميعها قد سقناها لكى يصبح واضحا ان المنفق على الملابس لا يمثل هنا فقط ما يرتديه الحمال وأولاده وزوجته إذا تواجدوا معه فى المدينة ولكن ايضا الهدايا التى يرسلها من الكساوى لعائلته وأقاربه بالريف حيث أوضحنا ان هناك الجلباب يعتبر هدية يتبادلها الانسان مع اقاربه وذويه وهى الهدية المثالية .

وبعد ان أوضحنا هذه الحقائق لنلق الآن نظرة الى الجدول الذى يوضح ان نسبة كبيرة من الحمالين تقدر بحوالى ٣١٫٥ ٪ تنفق أقل من ١٠ جنيهات (عشرة جنيهات) على الملبس سنويا وهذه نسبة كبيرة بلا شك تنفق انفاقا منخفضا فى بند الملابس خاصة مع ما أشرنا اليه من ارتفاع الدخل عموما بين الحمالين . كذلك يتضح مدى انخفاض المنفق على الملابس خاصة إذا ما نظرنا اليه فى ضوء مقارنته مع المنفق على الغذاء والمكيفات وكذلك إذا تذكرنا ان نسبة كبيرة من المنفق على الملبس إنما يكون فى شكل هدايا .

ولا شك ان هذه النقطة وهى ان الاهتمام بالغذاء أكبر بكثير من الاهتمام

بالملبس يصبح وا حدا تماما إذا قارنا بين المنفق عليهما من الجدولين الخاصين بهما كل على حدة حيث نجد ان نسبة تبلغ ٧٢,٥ ٪ تنفق أقل من جنيهين اثنين على الملبس شهريا أو أقل من ٢٥ جنيها فى السنة ولا شك أن هذا المبلغ يتضح ضآلته التامة إذ ربطناها بحجم الأسرة الكبيرة عموما فى مجتمع الحالين . ونكتفى بهذا القدر تاركين للمستزيد من التفاصيل استنتاجها من الجدول نفسه ولا داعى لمحاولة تكرار الحقائق واجمالها من أرقام بجدولة الى كلمات .

خامسا : المنفق على التعليم :

الحقيقة ان المنفق على التعليم فى هذا المجتمع قليل جدا بحيث لا يشكل بندا له أهمية فى ميزانية الحالين وحياتهم الاقتصادية ولعل ذلك يتمشى مع تفشى نسبة الامية بشكل خطير بين ابناء هذا المجتمع من الحالين . ومن ثم أطفالهم على وجه العموم ولعل جدول المنفق على التعليم يوضح ما ذهبنا اليه .

جدول رقم : (المنفق على التعليم فى ميزانية الحالين)

الفئـــة	التكرار	النسبة المئوية
المنفق أقل من جنيه شهريا	٢	١٠,٥
المنفق أقل من جنيهين شهريا	٦	٣ ٪
المنفق أقل من ثلاثة جنيهات شهريا	٣	,٥ ٪
المنفق أقل من أربعة جنيهات شهريا	١	١ ٪
المنفق أقل من خمسة جنيهات شهريا	صفر	صفر
المنفق أقل من ستة جنيهات شهريا	١	,٠٥ ٪
حالون لا ينفقون شيئا على التعليم	١٦٢	٨١ ٪
اجمـــالى	٢٠٠	١٠٠ ٪

ولعله من الغريب هنا ان نجد أنهم لا يحرصون على تعليم الابنـاء . فالعلم شيء ثانوى فى حياة المجتمع . ولعل توارث المهنة فى مجتمع الحمالين(بحيث ان أبن الحمال يعمل حمالا عادة) لعل هذا يلعب دوره فى عدم الاهتمام بالتعـليم كذلك لعل ترك الكثيرين من الحمالين لابنائه فى القرية وزوجته خاصة وان هنـاك نسبة كبيرة من الحمالين تفعل ذلك . تلعب ايضا دورا مماثلا . كذلك لعل عدم تعليم البنات وهى شبه قاعدة متبعه فى هذا المجتمع كما سيتضح فيما بعد تسهم ايضا هنـا . ولعل هذه العوامل مجتمعة هى السبب فيما يعكسه الجدول من انخفـاض كبير فى المنفق على التعليم ويكفى دلالة على ذلك ن نجـــد ان ٨١ ٪ من أفراد المجتمع لا ينفقون على التعليم أية نفقات .

هذا وصف مختصر لأهم ما يمكن تناوله فى الحياة الاقتصادية للحمالين من حيث الدخل والانفاق .

ثالثا : التعاون الاقتصادى فى مجتمع الحمالين :

ثمة عمليات اقتصادية عديدة تأخذ مكانها بين الحمالين . وان كنا سنتناولهـا بالتفصيل فى دراسة الاتمائية والنسق القرابى الا اننا نكتفى بالاشاره اليها الآن : متناولين ما هو أكثر ارتباطا منها بالنسق الاقتصادى .

فالحمالون كما اسلفنا يمكنون فى مناطق واحياء تحيط بالمينـاء تماما فى شكل جماعات من قرى معينة بحيث يتوزع ابناء كل قرية فى حى بعينه وفى منطقة بعينها من هذا الحى وهذه الاحياء هى : كرموز وكوم الشقافة والمنشية وميناء البصل خاصة شياختى الورديان والقبارى شرق وغرب . ولهذه الظاهرة أثرها فى ان الغالبية الساحقة منهم لا تركب مواصلات . حيث يتركزون تماما فى هذه الأحياء والجدول التالى يوضح هذه النقطة .

الفئـــة	العـــدد	النسبة
حمالون يركبون مواصلات	٤٣	٢١٫٥ ٪
حمالون لا يركبون مواصلات	١٥٧	٧٨٫٥ ٪
المجمـــوع	٢٠٠	١٠٠ ٪

وليس تركزهم فى هذه الاحياء مرجعه ان الحمالين يجدون بها مساكن متاحه. ذلك انه قد وضح ان كل من : اللبان وكرموز . والمنشية هى مناطق طرد . وذلك فى الفصل الأول وانما مرجع هـــذا التركز هو اصرار الحمال على ان يسكن مع اقاربه وأهل بلده حتى انه فى بعض الاحيان يسكن ٧ حمالا فى حجرة واحدة أو كشك واحد بجانب ان الحمال يكيف حياته تماما وفى ايجاد مسكن هنا فى هذه الأحياء بالذات ان وجد مسكنا متاحا بها احضر زوجته وأولاده من القرية الى المدينة والا فانه يسكن مع عزاب مهما بلغ عددهم فى الحجرة الواحدة أو الكشك ويترك أولاده وزوجته بالقرية . المهم ان يسكن فى نفس الحى ونفس المنطقة التى يسكنها أبناء قريته من الحمالين . هـذا بالاضافة الى ان قيمة النقود نفسها قد ارتفعت كثيرا ولها أهميتها الخاصة مما يدفع الكثيرين من اولئك الذين يسكنون بعيدا نسبيا الى الذهاب لاعمالهم سيرا على الاقدام . لقد اعتادوا هذا عندما كانوا يتركون بيوتهم فى الصباح المبكر فى طريقهم الى حقولهم الذى يعملون بها سواء أكانت ملكا لهم أو يعملون كأجراء فيها . وعلى ايه حالة فان تركز ابناء القرية الواحدة فى مكان واحد فى حى بعينه قد جعل ابناء هذا المجتمع من الحمالين

أكثر تماسكا . ولهذا وجدنا كثيرا من العمليات الاقتصادية تأخذ مكانها فى هذا المجتمع . فمثلا وجدناهم يتعاونون فى الأزمات المالية باحساس من الالتزام . الا ان التعاون فى المناسبات السارة أكبر بكثير من المشاركة بينهم فى المشاكل المالية التى تواجه أحدهم ويكفى نظرة لهذا الجدول لنتبين هذه النقطة .

(جدول يبين الاستدانه فى مجتمع الحمالين)

الفئـــة	العـــدد	النسبة المئوية
حمالون يستدينون	٥٤	٢٧ ٪
حمالون لا يستدينون	١٤٦	٧٣ ٪
المجمـــوع	٢٠٠	١٠٠ ٪

ولعل تفسير قلة استدانة الحمال انما يرجع الى ارتفاع دخـــله على وجه العموم . ولكن لعله يوضح أكثر ان المشاركة باقراض النقود قليله الحدوث نسبيا . بينما نجد المشاركة فى المناسبات السارة كالافراح وطهارة الابناء التى تتم عادة باحتفالات كبيرة وكذا اقامة الليالى الذكر أو الخاتمة أو الطبال الصعيدى وغيرها . تلعب دورا كبيرا فى تمكين صاحب المناسبة من احيائها بل ان كثيرا من الحالين إنما يضع ضمن حلباته فى هذه المناسبات وزنا كبيرا لما يتوقعه من أهل بلده واقامة من مشاركة فى التكاليف كما أن الهديه والهبة تلعب دورا كبيرا فى حياة المجتمع . وعلى أية حالة فسيتم تناول هذا جميعه فى دراستنا للنسق القرابى . حيث أنها وان كانت اقتصادية الصورة الا أنها ذات دلالة اجتماعية أكبر من دلالتها

الاقتصادية مما يجعلنا نفضل تأجيلها الآن . الا اننا هنا يجب ان نؤكد ان أهل القرية الواحدة يتبادلون الهدايا فى المناسبات الاجتماعية وفق تنظيم عرفى ملزم . ذلك (ان هذه الهدايا والهبـــات والمساعدات وان كانت حرة الاعطاء فهى ملزمة الرد) (١) .

هذا بالاضافة ان بعضها يتكرر بانتظام ومع تواتر الأحداث الاجتماعية مثل حالات الموت والزواج وحالات اقامة ليالى القرآن أو الذكر . أو غـير ذلك . بينما البعض الاخر من المساعدات إنما تقدم دون ان توجد فكرة الرد هذه بل يكمن خلفها دافع أهم ، وأقوى من توقع ردها ففى حالات الثأر مثلا والمشاجرات بين القرى بعضها وبعض وغير ذلك . فان الحمالين من ابنـــاء القرية الواحدة إنما يسارعون بتقديم مبالغ - أية مبالغ تطلب منهم بغض النظر عن قيمتها مهما قلت أو كثرت - وذلك تأكيدا للتضامن الاجتماعى وتماسك ابناء القرية الواحدة فى شكلة كتلة واحدة فى بناء مجتمع الحمالين ذلك المجتمع المكون من عدة قرى متمايزة فيما بينها . وهنا فان فكرة (اقتصادية) الهبة أو العطاء غير موجودة حيث لا يعطى الحمـ ل ما يعطيه بتوقع الرد ولعلنا هنا نستطيع ان نقول فقط نتيجة هامة جدا .

- ذلك ان دائرة التعاون الاقتصادى تضيق فى المناسبات الخاصة بحيث يتعاون - الاصدقاء فقط من ابناء القرية الواحدة فى الأفراح والليالى والمناسبات السارة تعاونا يأخذ شكل الهـدايا . وكذلك حالات المرض وهذه هى الهـدايا الملزمة الرد والمتوقعة الرد .

---

(1) Melville. F. HERKOFITS. "Cultural Anthropology" Knopf. New Yor. 1955. P. 210.

تتسع دائرة التعاون هذه ويصبح على مستوى القرية بغض النظر عن امكانية الرد أو توقعه بالمرة وذلك فى حالات الموت . والثأر . وغير ذلك . ولعلنا سنضطر الى تفصيل هذا الأمر فى مناقشتنا للنسق القرابى .

ولعلنا نستطيع الآن ان نصنف اشكال العمليات الاقتصادية والتبادل عموما أهل مجتمع الجمالين مراعين نقطتين . النقطة الأولى : هو أثر شكل التبادل فى البناء الاجتماعى . هذا من ناحية . ومراعين ايضا فكرة « مالينوسكى » عندما ناقش المعاملات الاقتصادية فى مجتمع « التروبرياند » منطلقا من التمييز بين هذه الاشكال على أساس من مبدأ دفع المقابل ومدى تعادل أو تماثل السلع والخدمات التى تؤلف عناصر التبادل . وهنا يمكن ان نجد ان للهدايا دورا كبيرا ذلك اننا فى مجتمع شديد الانتماء للقرية التى هاجر منها مما جعـــل الهدية دورا هاما . عكس دورها فى المجتمع الصناعى حيث يقل دور الهدية كشكل من أشكال التبادل بالمقارنة بالمجتمع البدائى ثم الريفى ذلك (ان عملية التهادى أقل أهمية فى المجتمع الصناعى)(١) فان تمسك الجمالين بالنمط الريفى فى علاقاتهم وحياتهم قد أوجد للهدية دورا — اجتماعيا هاما يمكن ان نتبين أهميته من متابعة دور الهدية فى هذا المجتمع كما يلى :

(١) هدية تعمل على تقويم الروابط الاسرية :

وهذه الهدية الهدف منها تقوية الروابط الاسرية ومن أمثلتها ما أشار اليه « مالينوسكى » على أنه الهدية الخالصه Pure Gifts التى لا يتلقى مقدمها ردا عنها

---

(1) Raymond Firth Themes in Economi Anthroplology. A. General Comment in 6 themes in Economic Inthropology. Tavistock Publication Limited. London. 1967 P. 17.

ولا ينتظر ذلك . وهى ممثلة فى مجتمع الحالين فيما يرسله الحمالون الى آبائهم وقراهم من كساوى ومعونات نقدية ومن هذا النوع ايضا من الهدايا تلك الهدايا التى تقدمها الأسرة فى حالة زواج الابن أو الابنة مثل « الصباحية » التى ترسلها أسرة العروس رفعا لشأنها وكذلك من أمثلتها الهدايا التى يقدمها العريس فى المناسبات المختلفة لأسرة العروس قبل الدخول بها تعبيرا عن القبول والموافقة وتوطيد لعلاقات أسرية قادمة .

(٢) هدايا تعمل على استمرار التماسك على مستوى المجتمع ككل :

ومن أمثلتها ما يحدث ففى حالة الموت بالذات بين أهالى القرية الواحدة . إذ عندما يموت أحدهم فان اقاربه العاصبين يتلقون من أبناء القرية من الحمالين مبالغ نقدية كبيرة لكنهم يردونها بعد الموت بيوم أو بيومين على الأكثر . وذلك لأنهم لم يكونوا فى حاجة حقيقية اليها . ولكنهم لم يكونوا ليرفضوها . إذ أن تقديمها دليل على ما يحمله مقدميها من مودة واخلاص مما يجعل العلاقات الاجتماعية بين الأسر تستمر قوية . بل تزداد قوة أكثر فى مثل هذه المواقف . كما ان ردها الفورى هو محاولة من أقارب المتوفى العاصبين لاظهار غناهم وقدرتهم المادية مما يحفظ لهم مكانتهم .

(٣) عمليات التصاوية تعمل على تقوية الروابط الاجتماعية على مستوى المجتمع ·

وأظهار وحدته . وتماسكه ومن أمثلتها ما يحدث فى حالات المشاجرات بين القرى ذلك ان هذه العمليات من التعاون وان كانت تعمل ظاهريا لتأكيد انقسام المجتمع الى وحدات قروية . حيث تقوم القرية بتكليف محامى للدفاع عن القاتل . وكذا تقوم باعالة الأسرة التى كان يعولها . الا ان هذا السلوك من جانب القرية (وان كان يأخذ صورة تعاون القرية الجماعى فى المراحل الأولى فقط من

وقوع الحادثة) إنما يعمل على توحيدها وجمع شملها . وكذا الحال بالنسبة لقرية القتيل التى تصر على ان تتعاون ماديا كلها لارسال الجثة أو الجثث لتدفن فى القرية واعالة أسرة المتوفى وهكذا .

ومن أمثلة هذه العمليات ايضا المساعدات المتخذة شكل قروض وطبعا يلتزم آخذ القرض بالرد وعادة لا يتم الاتفاق على موعد الرد وعادة فالموعد الذى يجب فيه الرد هو موعد صرف الحال المستدين لاجره من العمل وقد أوضحنا ان نسبة ٧٣ ٪ من الحمالين المستدين بينما يستدين ٢٧ ٪ منهم .

وهناك علاقات معينة مع مجتمع المدينة تختلف عن العلاقات والعمليات الإقتصادية السابقة ولكنها تتخذ الطابع الإقتصادى البحت وأهم أمثلة العمليات .

١ – عمليات التعامل بالاجل :

وهى تلك العمليات التى تقع عندما يقوم الحال بشراء ما يحتاج اليه من محلات بيع الطعام والبقالة والسجاير على الحساب . وذلك أنه يقوم بالسداد عند صرف مرتبه . ومن أمثلتها ايضا تعامله مع بائعات الملابس والأقمشة التى يشتريها ايضا على الحساب ليرسل منها الهدايا للقرية .

٢ — عمليات الاقتراض النقدى :

من مجتمع الاسكندرية سواء من أبناء القرى الاخرى الذين يعملون بنفس العمل — حمالين . أو من بنك ناصر أو من الجهات الإدارية التى يتبعونها كالاقراض من شركات القطاع العام التى يعملون بها .

وقد وجدنا ان نسبة كبيرة من أولئك الذين يقترضون لايحبذون الاقتراض من الأهل والأقارب وأهل البلد (الحمالين من نفس القرية) وذلك لأن هذه

النقطة كثيرا ما تشهر حول المستدين الأقوال وتنقص من مكانته الاجتماعية فالكثيرين من أولئك قال لى انه لا يحب ان يستدين من أهل بلدته خوفا من (المعايرة) هذا بجانب ان الدائن فى هذه الحالة يتحدث بين ابناء بلده دائما ان له نقودا عند فلان وعند فلان . الى أخره . فيكتسب مكانة أكبر على حساب أولئك المدينين وهو ما لا يحب الحمال ان يتجه لغيره حيث ان المكانة الاجتماعية والتنافس عليها فى المدينة أمر واضح جلى فى هذا المجتمع .

تقسيم العمل والتخصص

ان تقسيم العمل بالمعنى الدقيق للكلمة إنما يظهر فى المجتمعات المتطورة وبخاصة ان المجتمعات الصناعية . بل أنه اصبح نظاما لازما للصناعة ويرتبط بها ارتباطا قويا فى الأذهان لدرجة ان الكثيرين ينكرون على الشعوب البدائية والبسيطة أية معرفة بأى نظام لتقسيم العمل . ويدور نظام تقسيم العمل فى المجتمع الحديث المتقدم ليس فقط حول توزع المهن والأعمال فحسب . وإنما يتناول ايضا التفاوت والتفاضل فى المجتمع والادوار الاجتماعية المختلفة التى يحتلها أعضاء المجتمع تبعا لمقدراتهم الخاصة . وليس فقط بحسب الخصائص الطبيعية كالقوى الجسمانية أو الجنس أو السن أو الحالة المدنية .

فكأن المقصود بتقسيم العمل هنا اذن هو توزيع الادوار المختلفة على أشخاص مختلفين بطريقة تكفل آخر الأمر تحقيق هدف واحد متكامل ومحدد حيث ان كل تقسيم للعمل يرتكز على خطه لتنسيق الأعمال الجزئية المختلفة التى تساعد على انجاز

عملية واحدة متكاملة (١) .

وازاء مجتمع يقوم بعمل معين . بل وبعملية واحدة وعكسها هى شحن البواخر أو : تفريغها تتناول تقسيم العمل متابعين هذه العملية من حيث توزيع الادوار المختلفة على الحمالين .

ان نوع العملية التى تمثل مجال عمل الحمالين عملية بسيطة بطبيعتها ومن ثم فان التخصص هنا لم يبلغ تلك الدرجة من الدقة ومن ثم لم تصبح الناحية الفنية التى يتضمنها دور العامل مجهولة بالنسبة للعمال الآخرين بل ان العمليـــة الإنتاجية ككل واضحه تماما فى ذهن كل حمال مهما كان دوره فى هذه العملية . فكل حمال يدرك تماما دوره فى اتمام تحميل باخرة أو تفريغها مهما كان دوره فى هذه العملية ومن ثم فان قدرات أى منهم فى تخصصه الشخصى هو محل تقييم من الباقيين .

هذا ويمكن متابعة تقسيم العمل هنا على أساس متابعة عملية الشحن أو التفريغ ومراحلها ثم تمييز المهن المختلفة التى تشترك فى اتمامها .

هذا وعلى أساس من تقسيم العمل باساس التمييز بين أصحاب المهن المختلفة الذين يشتركون فى اتمام عملية الشحن أو النفريغ يمكن تمييز المراحل التالية فى هذه العملية علما بأن كل مرحلة من هذه المراحل ارتبطت بمهنة معينة .

( ) ان أية عملية شحن أو تفريغ إنما تنقسم أساسا الى عمليات تجرى على الأرصفة ثم على ظهر الباخرة (فأى عملية شحن مثلا تمر فيها البضائع بمرحلة على

---

(١) د أحمد أبو زيد . البناء الاجتماعى — الإنساق — الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة الثانية ٢١٥ / ٢١٧ .

الرصيف حيث تنسق البضائع فى كميات معقولة يتم تصبينها أى وضعها بين الحبال السلكية فى شكل متوازن ثم ترفع بواسطة الونش الى ظهر الباخرة حيث تجرى عملية تستيفها : بالعنابر) وعلى أساس من مكان تناول البضائع قسم العمل الى عمال فوق وعمال تحت . وعمال فوق هم الذين يتعاملون مع الشحنة عندما تصل الى ظهر الباخرة فقط وعمال تحت هم الذين يتعاملون معها على الأرصفة ولا يعمل واحد من عمال فوق مع عمال تحت مهما كانت الأسباب فان ذلك يعتبر انقاصا من وضعه كما ان سلك الترقى فى عمال تحت يكون فى نفس المستوى . وهكذا فى عمال فوق . ويحتل عمال فوق على العموم مكانة اجتماعية أفضل من عمال تحت .

(٢) المرحلة الأولى : فى عملية شحن أى بضائع (عملية التفريغ هى نفس المراحل التى سوف نذكرها ولكنها تكون عكسية) هى ورود البضائع المراد تصديرها ووضعها على الأرصفة وهنا يبدأ عمل الحمالين .

وفى هذه المرحلة يكون عمل عمال الرصيف الذين يتناولون البضائع بالأعداد لرفعها على ظهر الباخرة . وسبق توضيح عملهم تفصيليـــا . وفى هذه المرحلة المرتبطة بعمال الرصيف يشرف عليهم (معلم رصيف) معلم منهم ايضا اشرافه فى اطار عملهم فقط .

(٢) المرحلة الثانية : هى مرحلة رفع الطرد من على الرصيف الى ظهر الباخرة وهنا يشترك فى هذه المرحلة فئتان من مهنة الحمالين هما فئة الهكاك والوناش وسبق ايضا عرض عملهما بتفصيل كامل . وعموما فالهكاك يحدد باشارات للوناش (ومكانهما على ظهر الباخرة) كيفية رفع الطرود ويقوم الوناش بذلك تحت اشراف الهكاك .

(٣) التي تتم وتشطيب الطرود داخل مخازن الباخرة، وهنا يقوم العاملون بجهينة المتبرجين بهذا العمل [illegible] هذه المرحلة [illegible]

(٤) بجانب هذه الخطوات التنفيذية فثمة اشراف على العملية كلها بجميع مراحلها التي يقوم بها العمال [illegible] الاشراف منوط بكل العمال من (محررين) فهم الحاضرون [illegible] يشرفون على [illegible] و (فوقية) فهم الذين يشرفون على عمالهم

وهذا التقسيم لمراحل العمل تقسيم قاطع تماما لعمل غير متداخل ومتمايز وكل فئة مسئولة عن مرحلتها فقط. ولا تتدخل أبدا فى عمل يتجاوز مرحلتها وهذا التقسيم بلا شك لا يتضمن توزيع العمال على مراحل العملية فقط بل أنه يرتبط بتحديد المكانة الاجتماعية للعمال [illegible] عمال (فوق) [illegible] من ذلك الذى يحتله عمال (تحت) [illegible] فإن عمال (فوق) فى التقسيم [illegible] فى سلم [illegible] يبدأ بالمتبرجين يليه [illegible] وهكذا الحال فى عمال تحت بحيث يحظى كل منهم بقدر متفاوت من الاحترام والتقدير فى الحياة الاجتماعية ولعل هذا أحد العوامل التى جعلت عمال (فوق) لا يقبلون أبدا أن يعملوا مع عمال (تحت) مهما كانت الأحوال.

هذا عن تقسيم العمل على وجه العموم فى ضوء مراحل العملية التى يقوم بها العمال [illegible] على أن ثمة نوع من التخصص [illegible] بنوع المادة [illegible] التى يتناولها العمال فى [illegible] فإذا كانت هذه المادة خشب [illegible] [illegible] إنما تمر بنفس المراحل السابقة [illegible] :

كيف تم تخصص عدد من الحمالين ليتناولوا عمليات الخشب وآخرين ليتناولوا عمليات القطن وغير ذلك . وبأى الطرق تم توزيع الحمالين على مجالات العمل المختلفة هذه .

أن نظرة لواقع العمل فى مجال الشحن والتفريغ وطريقة توزيع الحمالين على مجال عملياته المختلفة على أساس من نوع المادة التى يتم تناولها بالشحن أو بالتفريغ لتوضح أن الأساس الانتمائى والنسق القرابى قد لعبا دورا بالغ الاهمية فى هذا . ولازالت لهما السيادة فى هذا الصدد .

وذلك نجده فيما هو واضح من أن ابناء نزه يعملون بعمليات الأخشاب فقط ولا يعملون سوى بهذه العملية . وكذلك نجد أن أهالى قرية الرياينة جميعا يعملون بعملية شحن وتفريغ الأقطان فقط . ومن الطريف أنه عندما أراد القطاع العام أن يعين حمالين جدد فى عمليات شحن الاقطان فانه طلب من قيادات قرية الرياينة أن يقوموا هم باحضار أبنائهم أو حتى أقاربهم من القرية ليتم تعيينهم فى هـذه العمليـة .

ونفس الحال نجده أيضا فى أن جميع ابناء قرية موس . وكوم اسفحت يعملون أيضا بالقطن . فقط .

وهذا التوزيع المنصب على أن كل مهاجرى قرية بعينها إنما يعملون جميعا فى ذات النوع من البضائع شحنا وتفريغا . ومع انه لم يكن مقصودا من القطاع العام . إلا أنه لم يكن يتم عشوائيا ومن قبيل الصدفة . وليس متروكا بلا ضوابط بل أن أهالى قرية من القرى المتخصصة فى عملية الخشب أو عملية القطن يصعب جدا أن يدخل بينهم حمال جديد ، لاينتمى إلى نفس القرية ومرجع ذلك مايلى :-

(أ) ان التدريب نفسه بالنسبة للحمالين الجدد الذى سبق أن أوضحناه أنه

على وجه العموم إنما يتم فى مجتمع الحمالين بواسطة الاحتكاك و علم الحمال الحديد من الحمالين القدامى ومن ثم فان اولئك الحمالين القدامى إنما يعملون على عدم تقديم العون لأى حمال جديد ينضم إليهم دون ان يكون من ابناء قريتهم أو قريبا لأحدهم . هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى فان الحمال الجديد إذ لم ينسحب بمجرد احساسه بعدم الرغبة فى التعاون معه و تدريبه من أبناء هذه القرية فى حالة عدم انتمائه إليها فانهم يبدأوا فى مضايقته فى العمل نفسه فيحملونه فوق مايطيق ولامانع من تعريض حياته للخطر والموت وذلك أن الحمال غير المدرب من السهل جدا أن يتعرض للموت تحت شكة أو بأن يسقط فى عنبر الباخرة العميق جدا. وهذا النوع من الضغط قد حدث فى عشرات المرات (١) وليس معنى هذا أنه لايوجد بين أهالى القرية المتخصصون فى عملية بضائع معينة (خشب - قطن - ... الخ) أشخاصا من قرية أخرى إلا أن هؤلاء يشكلون نسبة لا تذكر ويكفى مثلا اننا وجدنا بفرع الخشب الذى يقوم بالعمل به ٤ قرى والبالغ عدد حماليه فى اجمالهم ٤٨٠ حمالا . وهذه القرى هى قرى (شندويل - بنها - دير الجنادلة - نزه) وجدنا أن قرية نزه وحدها تسيطر تماما على هذا الفرع بحيث أن

---

(١) من ذلك ان أحد المسئولين قد عين أحد أقاربه وكان هذا الحمال الجديد قروى من الوجه البحرى أى فلاح (وكلمة فلاح فى حد ذاتها تجعل المرء يشعر بالغربة فى هذا المجتمع ذلك ان ابناء هذا المجتمع كلهم من الصعايدة ويشعرون باستعلاء تجاه أبناء الوجه البحرى) وعموما فان هذا الحمال الفلاح لم يستطع ان يستمر فى العمل اكثر من أسبوع واحد سارع بعده بترك العمل بل سارع بترك المدينة كلها وذلك بعد ان كاد يلقى حتفه فى أحد عنابر الباخرة الأولى التى بدأ عليها حياته كحمال. حيث تركوه دون تنبيه لمواطن الخطر لعدم رغبتهم فى استمرار فلاح بينهم .

[illegible] مهاجر كل [illegible] بينهما و[illegible] القرى الثلاث [illegible] يكون المهاجرين [illegible] الذين يعملون [illegible] الى [illegible] الخشب) ٢٧ [illegible] فقط .

ان هذا التقسيم الانتمائى والمرتبط بوجود عنصر القرابة بشكل واضح (حيث تتكون كل قرية من مجموعة عائلات محددة عادة كما سنرى فيما بعد) كان هو السبب خلف ما قابلت من حالات عديدة فى فرع معـــين يشعر أصحابها بأنهم أقلية مستضعفة وتبذل قصارى جهدها للانتقال من هذا الفرع إلى آخر يسيطر عليه أبناء قريتهم إلى الحد الذى يقوم أحدهم بترك العمل تماما فى حالة عدم الاستجابة لطلبه فى أن ينتقل للعمل مع أبناء قريته .

وهذا التوزيع المستند إلى أسس الانتمائية لقرية معينة بعينها بحيث تتخصص كل قرية فى عمليات معينة و[illegible] يصعب جدا ان ينضم إلى تخصص قرية معينة شخص من خارج هذه القرية . وإن كان من الممكن أن تجد عدة قرى تتخصص فى نفس العملية إلا أنها تتعامل على أساس من الانتمائية أيضا بحيث تصبح قرية كاملة فى مواجهة قرية كاملة فى نفس العملية (ولن نعطى التفاصيل هنا ونفضل معالجتها فى النسق القرابى عند تناوله) .

[illegible] (ب) [illegible] المكانية [illegible] العوامل التى [illegible] على [illegible] [illegible] إذ [illegible] العاملين بكل فرع متخصص فى مادة أو سلعة بعينها (مثل فرع العصب أو فرع الأخشاب أو فرع التموين ... الخ) إنما يسكنون جميعا بيوتا فى مناطق قريبة من الساحات والأرصفة المخصصة لهم عليها تناول بضائعهم [illegible] مثلا فان أرصفة الأخشاب نجدها فى [illegible] جميع أهالى [illegible] فى الاقطان يكون على أرصفة أخرى بعيدة تماما عن الخشب [illegible]

بمنطقة قريبة من هذه الأرصفة وهى كوم الشقافة والبان :

وهكذا فإن التوزيع الجغرافى المتباعد نسبيا للتخصصات فى مجال العمل وفق مواقع البعض قد عمل على تمركز توزيع العمال من الحمالين على هذه التخصصات بأساس انتمائى وقرابى . بل وكان أيضا عاملا هاما فى ارتباط توزيع الحمالين على أحياء معينة حيث يوجد الموظف [illegible] القرى المتخصصين فى عمليات معينة [illegible] تخصصها [illegible] بالإقامة فى أحياء معينة

وقد عزز هذا أيضا ما يعمد إليه أهالى كل قرية من محاولة التقارب والتماسك والتجمع [illegible] بالإضافة إلى ما وجد ويوجد دائما بين القرى المختلفة من عداوات وثأر .

ولعل هذا هو السبب الذى من أجله يعيب كثير من المتفهمين لهذه الحقائق ما يقوم عليه القطاع العام حاليا من تعيينات لا يراعى فيها هذه الاعتبارات بالدقة الكافية حيث يرون أن مراعاتها يجب أن تكون تامة طالما لم توضع خطة معينة للتقليل من درجة الانتمائية القوية بين الحمالين

وعموما فإنه انطلاقا من [illegible] عنصرى القرابة والانتماء كأساس لتوزيع التخصص فإننا وجدنا التخصص فى العمل يتخذ الشكل التالى (من باب المثال لا الحصر)

[illegible] القطن . وكذلك الحال فى :

- قرية نزه - شندويل وبنها ودير الجادلة التي تتخصص في تناول الأخشاب

- قرية ابنوب والغنايم والصوامعة وتتخصص في تناول البضائع العامة .. بل وان قرية الغنايم بالكامل تتخصص في شحن وتفريغ البضائع المعبأة بأجولة فقط. حيث أنهم عمال جوال .

هذا ومن الملاحظ أن أبناء كل قرية خاصة عندما يكون عدد مهاجريها أقلية بالنسبة لعدد العاملين في نفس التخصص فانهم يسارعون بالانطواء تحت لواء القرية الأكبر لحمايتها (كأن نجد أبناء قرى شندويل مثلا وهي من القرى الضعيفة التي تعمل بالأخشاب تنطوى تحت لواء قرية نزه التي تعمل بنفس العمل ولكنها الأقوى والأكثر عددا) .

إلا ان محاولة القرية الضعيفة التقرب من القرية المسيطرة على النشاط إنما هو من باب التخوف من المتاعب إذا واجهتها حيث أنها تعاني الكثير إذا حدث واعترض على مالا يرضى هذه القرية القوية . ومهما طال الوقت بهذه القلة في ممارسة العمل في نفس التخصص فانها لاتنسى انها قلة تعمل مع كثرة أقوى كما لاينسى أبناء القرية الأقوى أن هذه القلة دخيلة عليهم وانهم إنما يتحملونها برضاهم وبأساس من تنازلات عديدة في مجال العمل والحياة الاجتماعية من جانب هذه القلة .

ولعل من هذا القبيل أننا نجد أحد الحمالين (وقد اتخذته مرشدا إلى في هذا البحث ويدعى متولى) وهو فلاح من المنوفية يعمل في فرع الخشب ويقول عم متولى (الذى يتفانى في قضاء الحاجات الخاصة لأهالى نزه الشخصية وكذا يسعى دائما لانهاء مشاكلها مع الادارة بعد أن يبذل أقصى الجهود ليتقرب من بعض الموظفين ذوى التأثير في مجالات العمل) يقول: أنه لولا خدماته هذه ما استطاع أن يستمر أبدا بين هؤلاء النزاويين .

والحقيقة انى نادرا ما رأيت أحد هؤلاء النزازوة الذين يسكنون بالورديان يحضر إلى الادارة وهى فى اللبان لحل مشكلة خاصة بالعمل إلا ومعه عم متولى هذا بل وكثيرا مايحضر عم متولى وحده ومعه عشرات الطلبات كل منها خاصة بحمامل من بين حمالى قرية نزه ليعمل على حلها وقد تعامل معى أنا شخصيا فى مشاكل لا حصر لها من هذا النوع بل وكثيرا ما رأيته هو نفسه يقوم بصرف أجور عشرات من هؤلاء الحمالين ويخرج من جيبه أختامهم يوقع بها فى كشوف الصرف ويقوم بتوصيل هذه الأجور لاصحابها حيث أنه محل ثقة مطلقة . كما ان هناك أشخاصا آخرين غير (عم متولى) يقومون بنفس الدور على مستوى الفروع الأخرى . ومن هؤلاء (حمدان) وهو فلاح أيضا من دمنهور يعمل مع ابناء قرية ابنوب والصوامعة ويقوم بنفس دور عم متولى بالنسبة لهما .

والحقيقة الواجبة الذكر هنا هو أنه رغم أن التوزيع على العمل إنما يلتزم بدرجة تكاد أن تكون تامة بالأساس الانتمائى لقرية بعينها فانه أيضا إنما يساير الانتماء القرابى حيث غالبا مايكون اهالى القرية الواحدة أقارب خاصة كما سيتضح فيما بعد فان الحمال يعرف شجرته العائلية حتى الجد الثامن والتاسع أحيانا مما يجعل معظم المنتمين لقرية واحدة هم أقارب سواء قرب عصب أو قرب فوقانى على حد تعبيرهم أى قرابة من بعيد . أو تربطهم علاقات المصاهرة والزواج فيما بينهم على العموم إذ نادرا مايتزوج أحد الحمالين من خارج قريته ولعل هـذا يجعلنا نقول ان تقسيم العمل هنا كان يساير تماما الانتمائية والقرابة بدرجة تكاد ان تكون تامة .

والآن بعد أن تناولنا النسق الاقتصادى للحمالين تفصيليا . وبعد ان ركزنا على النشاط الانتاجى ومصادر الدخل الاساسية وبنود الانفاق واشكال التعاون الاقتصادى ثم توزيع العمل والتخصص .

[illegible] في امتداد النقاط [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ـ ان النشاط الانتاجي للحمالين هو الآن أوسع وأكثر تنوعا منه فى الريف من ناحية ومنه فى المدينة من ناحية أخرى . ذلك أن مصدر الدخل قد أصبح أوسع فلم يعد العمل الزراعى وحده هو مصدر الدخل كما كان فى القرية قبل الهجرة . كذلك فهو ليس معتمداً فقط على العمل طرف شركة او وزارة او غيره كما هو الحال فى عمال الصناعة والخدمات بالمدينة فحيث ان الحمالين يتمتعون بامكانية التحرك والسفر الى قراهم ومن هنا وجدنا نسبة كبيرة منهم تجمع بين العمل فى الميناء والعمل الزراعى ووجدنا البعض الآخر يستعيض عن تواجده الشخصى لمتابعة أرضه بترك زوجته وأولاده بالقرية للقيام بهذا الدور . وعلى أية حال فان العمل بالميناء هو المصدر الأساسى للدخول الآن .

[illegible]

[illegible] القرية [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] القرية [illegible]

بالاسكندرية . كما أنه من ناحية أخرى زادت المسئوليات الاقتصادية [illegible]

[illegible] بالقرية [illegible] أصبح

[illegible]

أكبر وهذه النقطة ستتضح أكثر فى تناولنا [illegible]

إلا أن تنوع مصادر الدخل بالنسبة لعدد كبير من العمال الذين قد أفلتوا من سيطرة الضبط الخاضع له سواء بالمدينة أو بالقرية. فإن وجود القرية يقلل من سلطة المدينة والعكس صحيح، وذلك بتعدد الجانب الاقتصادي من حياة العمال. إلا أن هذه النقطة تتوازن مع تزايد مدة بقاء العمال بالمدينة، فكلما كانت مدة بقائه بالمدينة أكبر وكلما كان ارتباطه بمصدر رزقه بها ارتباطا دائما (عامل مثبت) كلما أصبح أكثر انضباطا وخضوعا.

وإذا تناولنا بنود النفقات في ميزانية العمال فإنه بلا شك زاد جانب الدخل ومن ثم زاد جانب الإنفاق بكل بنوده بالمقارنة بالنفقات على بنود الميزانية بالقرية ولا شك أن ذلك مرجعه [illegible] إلى أن الطعام بالمدينة أصبح أكثر تنوعا وأغلى ثمنا وكذلك أصبح إيجار المسكن يحتل مكانه في أبواب الإنفاق وهو ما لم يكن موجودا بالقرية [illegible] الكرم في سبيل الاحتفاظ بمكانته الاجتماعية [illegible] الكبير أصبح [illegible] المكانة [illegible] الاجتماعية وذلك [illegible] الاقتصادية. إلا أننا نستطيع أن نقول [illegible] المكانية [illegible] في تحديد مكانة [illegible] المدينة [illegible] في المدينة [illegible] الذين يشتغلون [illegible] بالقرية [illegible] الإنفاق [illegible] بالقرية [illegible] والنقود خاصة وإن [illegible]

المعايير التى على أساسها ترتفع المكانة الاجتماعية للحمال . ولا يختلف الأمر بالنسبة للمقارنة مع سكان المدينة فالحمال دخله أكبر من كثير من عمال المدينة . بل ويزيد دخله عن كثير من الفئات المتوسطة بالمدينة ومع ذلك فان انفاق الحمال على جوانب الاستهلاك من مأكل وملبس ومكيفات وغير ذلك أكبر من مثيلها فى المدينة . بينما يقل المنفق عنده على الملبس والمسكن عن المنفق عليهما بين ساكنى المدينة . ولعل ذلك يعتبر عاكسا ممتازا لقولنا أن حياة الحمال وأسلوب معيشته لازالت قروية رغم تغير البيئة التى يعيش فيها فلازال مشدودا للقرية باهتمامات اجتماعية والتزامات اقتصادية وما الى ذلك . ولعل العامل الحاسم فى استمرار قروية الحمال أنه إنما يعيش وسط مجتمع من القرويين ومن نفس قريته فلا يجد أية غضاضة فى استمرار ذلك الأسلوب فى ملبسه ومأكله ومشربه ولهجته ومسكنه وما إلى ذلك .

هذا أما عن التعاون الاقتصادى فى مجتمع الحمالين فقد أصبح أكثر تنوعا وأن أصبح نقديا على وجه العموم . كما أصبحت عملياته أكثر اتساعا من حيث من تشمل من الافراد وان كان هذا التعاون ينتهى خارج دائرة أبناء القرية الواحدة التى ينتمى إليها الحمال . ولعل عمق التعاون بين أبناء القرية الواحدة وإتساعه ليشمل كل أفرادها أو أكثرهم قد جعلت مجتمع الحمالين منقسما إلى عدة قرى متمايزة واضحة بالمدينة وفى نفس الوقت قللت تماما من اشكال التعاون مع مجتمع المدينة الذى أصبح دوره فى حياة الحمال مجرد مكان يأوى الحمال دون أن يرتبط به بأى شكل. ومن ثم لاتتخذ علاقات الجيرة أى دور إذا ماكان هؤلاء الجيران من خارج القرية التى ينتمى إليها الحمال . كما لا نجد أى شكل من أشكال التعاون الاقتصادى مع ابناء المدينة . وان وجدناه فهو قليل جدا ولا يأخذ غير صور الشراء والبيع فقط. وإذا كان بعضه يتم بالاجل فان أكثره يكون الدفع فيه فوريا وتنقطع علاقة المشترى من الحمالين بالبائع من ابناء المدينة بمجرد انتهاء عملية الشراء .

ولا شك أن هجرة الحمالين إلى المدينة قد لعبت دورا هاما فى دور الزوج والزوجة فى المجال الاقتصادى على أثر تغيرات أحدثتها هذه الهجرة . ذلك أن دور المرأة قد أصبح أكبر فى الريف على أثر هجرة زوجها إلى المدينة وأصبحت هى وأقاربها تلعب الدور الأساسى فى ما يملكه زوجها . بينما وجدنا أن دور المرأة الاقتصادى يختفى ويتلاشى فى المدينة فالزوجات اللاتى أصطحبن أزواجهن إلى المدينة وكذلك الأبناء البنات اختفى تماما دورهم فى المجال الاقتصادى ولم يعودوا يكونون : مصدرا من مصادر دخل الأسرة بعد ان كانوا يسهمون بالعمل الزراعى. كذلك إختفى بدرجة كبيرة دور الأبناء الاقتصادى . وعمـــوما فان الهجرة قد قللت من دور المرأة الاقتصادى بالذات وان زادت من دورها بالنسبة للجوانب الاجتماعية خاصة جوانب تربية الأبناء وكذا ادارة البيت . كما سيتضح ذلك فى دراستنا للنسق القرابى .

الفصل الثالث

النسق القرابى والانتمائية

ان النسق القرابى هو نسق اجتماعى وانه فى الواقع ليصعب فهم هذا النسق فى ذاته بعيدا عن الانساق الأخرى الداخلة فى تكوين البناء الاجتماعى الكلى . حيث يعتبر النسق القرابى عاملا من أهم عوامل هذا البناء ومن هنا وجدنا العلماء المحدثين فى دراستهم لانساق القرابة ينظرون إليه بوساطة على أنه صورة [illegible] التنظيم الاجتماعى وأنه [illegible] فى [illegible] القرابة [illegible] روابط القرابة وعليه فقد وجدناهم [illegible] لانساق القرابة [illegible] بتحليل [illegible] إلى مكوناته وتتبع العلاقات المتبادلة بينه وبين بقية الانساق التى تشترك معه فى تكوين البناء الاجتماعى باعتبار ان القرابة مزيج من روابط الدم والالتزامات الاقتصادية والحقوق والواجبات الاجتماعية والسياسية والشعائر الدينية والمعايير الخلقية ودراسة القرابة تقتضى منا الاهتمام بكل هذه الأمور .

[illegible] النسق القرابى [illegible] النسق القرابى [illegible] العميق الذى [illegible] النسق القرابى [illegible] البناء الاجتماعى [illegible] العلاقات المتبادلة [illegible] المكونة له . وبين الانساق الاجتماعية الأخرى على وجه العموم .

[illegible] النسق القرابى [illegible] على النحو التالى :

(١) دور النسق القرابى والانتمائية المكانية فى مجتمع الحمالين

(٢) الحياة العائليـة :

أ ـ تقـديم .

ب ـ وصف المسكن .

جـ ـ العلاقات العائلية .

(٣) الزواج .

أولا : دور النسق القرابى والانتمائية المكانية فى مجتمع الحمالين

سبق أن أشرنا إلى أن للنسق القرابى والانتمائية أكبر الأثر فى حياة هذا المجتمع ولعل هذا يصبح واضحا إذا استعرضنا النقاط التالية : ـ

ان مجتمع الحمالين هو مجتمع من المهاجرين وقد أوضح البحث الميدانى الذى أجرى على عينة من هذا المجتمع ان مناطق الطرد التى هاجـــر منها الحمالون إلى الاسكندرية تكاد أن تنحصر فى محافظتى سوهاج وأسيوط وحدهما تقريبا ويشكل الحمالون فى مجموعهم مجموعات منفصلة تماما عن بعضها البعض فى الحياة الاجتماعية وان كانت قد تشترك أحيانا فى النشاط الاقتصادى . إلا ان الحمالين وأن سنحت لهم الفرص بالاحتكاك أحيانا فى مجال العمل باعتبارهم يعملون جميعا بمهنـة واحدة وهى شحن وتفريغ البواخر إلا انهم يعيشون فى ثلاثة مستويات محددة تحديدا تاما ويتفاعلون على أساس مختلفة داخل هذه المستويات الثلاثة فى حياتهم الاجتماعية .

ـ فالحامل هو أولا من عائلة معينـة بين ابناء قريته من الحمالين بالمدينـة وهذا هو المستوى الأول .

— ثانيا هو من قرية معينة ازاء ابناء القرى الأخرى من الحمالين . وهذا هو المستوى الثانى .

— ثالثا فهو مهاجر من الريف وهو قروى مهاجر من مجتمع الحمالين المكون من قرويين مهاجرين وهذا هو المستوى الثالث .

وإذا كنا قد قلنا ان الحمالين يتفاعلون فى ثلاثة مستويات هى التفاعل على مستوى العائلة الواحدة بالمدينة . ثم التفاعل على مستوى القرية (منطقة الطرد) ثم التفاعل مع مجتمع المدينة .

فان العلاقات داخل مجتمع الحمالين تساير هذه المستويات من حيث درجة العمق التى تكون عليها . بحيث تكون فى أعمق مستوياتها فى المستوى الأول ثم أقل عمقا فى المستوى الثانى ثم سطحية فى المستوى الثالث .

هذا وكانت المعايير التى أخذها الباحث فى الاعتبار فى قياس عمق العلاقات هى المعايير التالية :-

(١) سعة دائرة العلاقة : أى عدد الأفراد المكونين لها . وهنا تتباين العلاقة من حيث من تضم من أفراد طبقا للمستويات الثلاثة السابقة فهى أشمل بين أفراد المستوى الأول بحيث تضمهم جميعا من ناحية . كما ان علاقة الأفراد فى هذا المستوى تتسم بأنها علاقة مباشرة . بينما تكون أضيق من حيث من تضم فى المستوى الثانى حيث ان الحمال ليس على علاقة مباشرة مع جميع ابناء القرى من الحمالين وإنما علاقته المباشرة تكون مع عدد منهم فقط . اما العلاقة فى المستوى الثالث فانها أقل من المستويين السابقين حيث ان نسبة من يكون الحمال على علاقة بهم من أفراد هذا المستوى تكون أقل .

انه (٢) [illegible] العلاقات [illegible] الحياة
المختلفة اقتصادية واجتماعية وسياسية ومدى وضوح الالتزامات والحقوق المتبادلة
بين أطرافها . ففي المستوى الأول مثلا نجد أن العلاقة بين الحمالين تكون شاملة
بحيث يكون الحمال مرتبطا بعلاقات متنوعة مع أفراد هذا المستوى فهو يرتبط بهم
بعلاقات سياسية واجتماعية واقتصادية في نفس الوقت وثمة حقوق والتزامات
واضحة بين الحمال وأفراد هذا المستوى . وتختلف هذه الالتزامات والحقوق
المتبادلة (كما سيتضح فيما بعد) بينما نجد أن العلاقات في المستوى الثاني لا تنسحب
على كل هذه النواحي بنفس العمق والشمول ، بينما نجد أن العلاقة في المستوى
الثالث لا تمتد إلى معظم هذه النواحي .

فكأننا هنا أخذنا كمعيار في قياس عمق العلاقات بين الحمالين مدى سعة هذه العلاقة
من حيث من تضم من الأفراد وشمولها من حيث ما تنسحب عليه من نواحي الحياة
المختلفة وفي ضوء هذا فان الملاحظة المباشرة بجانب نتائج البحث الميداني توضح
أن دائرة علاقة الحمالين هي علاقة واسعة تماما بحيث تغطي جميع أفراد المستوى
الأول وتمتد الى كل الأفراد الذين يمثلون هذا المستوى والمقيمين بمدينة
الإسكندرية . [illegible] العلاقة على هذا المستوى [illegible] لكل أفراده .
بل انها علاقة [illegible] العلاقة [illegible] كافة أنواع [illegible]
اقتصادية [illegible]
[illegible] على هذا المستوى .

[illegible] المستوى الثاني الذي [illegible]
[illegible]
[illegible] علاقة [illegible] هذه [illegible]
سطحية إلى حد ما . فهي عموما علاقات أقل عمقا وأقل [illegible] انه [illegible]

أما المستوى الثالث الذى يتفاعل فيه الحمالون ويعيشون حياتهم بداخله فهو مستوى علاقات المهاجر بأبناء المدينة . وبمجتمع المدينة . وهذا المستوى لايكاد موجودا تقريبا لا من حيث السعة ولا من حيث العمق . فنادرا ما دخل الحمال فى صداقة أو حتى علاقة جيرة مع أبناء المدينة بالمنطقة التى أواه بهذه الجيرة .

وإذا كانت هذه الحقائق هى ما وجدناه فى دراستنا لمجتمع الحمالين فما هى الأسباب التى أدت إليها ثم ما هى الصورة العامة التى يرتبط على أساسها الحمالون داخل هذه المستويات

الحقيقة أننا اوضحنا أن مجتمع الحمالين هو مجموعه من المهاجرين جاءوا من قرى معينة ومحدودة العدد للعمل بالمدينة واستقروا بعمل واحد وإن البناء الاجتماعى لهذا المجتمع يأخذ شكلا ثلاثيا من العلاقات الثابتة بين ثلاثة اطراف . فمجتمع الحمالين هو مجموعة من القرى يجتمع ابناؤها بالمدينة ويسكن أبناء كل قرية من هذه القرى فى منطقة سكنية معينة وهم يحاولون أولا أن يتجاوروا فى المسكن على أساس من القرابة العاصبة بحيث يسكن الحمال مع قريب له أو اقارب فى نفس المسكن أو فى المسكن المجاور . وفى حالة الاضطرار فإنه يعمل على السكنى فى نفس المنطقة التى يسكنها ابناء القرية ولعل مما يجعل الحمال يقبل السكنى فى بيت يبعد بعض الشىء عن أقاربه العاصبين بالذات ـ هو أنه سيسكن مع أبناء القرية ذاتها فى نفس المنطقة تلك القرية التى ثبت ان ثمة روابط قرابية تربط بين أفرادها تصل إلى ٩٣,٥٪ (١) وبنفس الطريقة يعملون على التجمع فى مجال معين من مجالات

---

(١) ثبت فى البحث الميدانى إن عدد الأفراد الذين تربط بينهم علاقات قرابة فى مجتمع الحمالين قد بلغ نسبتها ٩٣,٥٪ من إجمالى أفراد المجتمع وسيتضح هذا فيما بعد

الشحن والتفريغ بحيث يتجمعون فى فن معين من أخشاب مثـــلا أو أقطان .. ويتوارثون العمل فيه أبا عن جد كما يقولون . ولا يقبلون ان ينفسهم فى العمل به أى شخص من أبناء القرى الأخرى رغم أن هذه المهن جميعا هى فى نطاق الشحن والتفريغ أى اطار عملهم كحمالين . وهذا يجعل أبناء كل قرية أكثر تماسكا وتمايزا فى مواجهة القرى الأخرى التى تعمل بنفس عمليات الشحن والتفريغ والتى تعمل بمهن أخرى أو حتى تعمل بذات المهنة إلا أنها ايضا فى هذه الحالة تتمايز تماما كما سنرى فيما بعد .

هذه القرى تتفاعل مع بعضها البعض باعتبارها وحـدات متمايزة مستقلة عن احداها الأخرى تفاعلا عدوانيا أو تعاونيا حسبما تحكم الظروف . أما المدينة فإنها مجرد سوق يشترى منه الحمال مايحتاج إليه ويبيع فيه عنصر عمله ويدخر بها مايحتاجه مستقبلا لكى يرسله إلى ابنائه بالقرية أو يشترى به أرضا أو يدخره حتى يعود للقريه. إن العلاقة بين مجتمع الحمالين ومجتمع المدينة هى علاقة هامشية بحيث يعيش كل من هذين المجتمعين على هامش الاخر .

هذه هى الصورة العامة لهذا المجتمع . لزم ان تصبح واضحة قبل الدخول فى تفاصيل الموضوع . فنحن أمام ظروف عملت كلها على ان يصبح نسق القرابة من ناحية والانتمائية من ناحية أخرى هما العامل الحاسم فى تشكيل المجتمع الذى نحن بصدده ذلك اننا أمام جماعات تضم كل منها مهاجرين من قرية معينة تربط بين الغالبية الساحقة منهم روابط قرابية وتعمل كل جماعة فى متناول نوع واحد من البضائع شحنا أو تفريغا وتمكن فى منطقه معينـة تتجاور فى مساكنها وتشترك بجميع أفرادها فى المناسبات المحتلفة على مستوى القرية كلها .

وإذا كنا فى تناول تقسيم العمل والتخصص قد أوضحنا أن جمع ابناء قرية

لزه - والبالغ عددهم ٥٢ ؛ شخصا - يعملون معا فى عمليات حمـل الاخشاب وتفريغها ويسكنون بمنطقة اورديان فى عدة شوارع متجاورة . وكذا وجدنا جميع ابناء قرية الربايبة ايضا يسكنون حى اللبان (النجمع القديم) وهى منطقة محدودة جـــدا . ويعملون كذلك فى نحن الاقطان . ويتخصصون فى تناول الاقطان . وكذلك فأبناء قرية الشوركه . وكذا قرية كوم سفحت . ايضا يعملون فى مجموعهم فى عمليات القطن . ويسكنون جميعا بمنطقة كوم الشقافة فى شارع واحد تقريبا . وكذلك نجد أن جميع ابناء قرية ابنوب وعددهم يصل إلى حوالى ١٥٠٠ أو اكثر يعملون جميعا بالبضائع العامة وحدهـا . وكذلك وجدنا جميع ابناء قرية موشى والغنايم يعملون فى عمليات شحن وتفريغ البضائع المعبأة بأجولة . وهكذا .

فإن التخصص أو توزيع أبناء كل قرية على ذات المهنة إنما مرجعه إلى العهد الذى ساد فيه القطاع الخاص فى هذا المجال من العمل حيث ان القطاع العام قد نشأ فى عام ١٩٦٢ . فى هذا القطاع قبل ١٩٦٣ كان الذين يقومون بعمليات الشحن والتفريغ هم مجمـــوعة من المقاولين من الوجه القبلى ومن نفس القرى السابق ذكرها . وفى ذلك العهد كان مقاولى القطاع الخاص يتنافسون تنافسا عنيفـا (وهـــذه الحالة لازالت مستمرة بالنسبة لتلك الرسائل الواردة أو الصادرة من البضائع التى لازال القطاع الخاص يتولاها حتى الآن والتى تقل عن ١٠٠٠ طن) . وكان هذا التنافس كثيرا ما يؤدى إلى وقوع معـارك عنيفة بين أحد المقاولين ومنافسه . ومن هنا كان كل مقاول يعمل على أن يحضر معه رجال من الحمالين كلهم من أبناء قريته ومن أقاربه وهؤلاء يصبحون عماله وكذا يصبحون المدافعون عنه بحكم قرابتهم له . أو بحكم انهم من قريته .

وهكذا كان نظام العمل نفسه وعلاقات العمل وطبيعته هي العامل الحاسم في أن يتوزع أبناء كل قرية في عملية معينة . أو كل مجموعة قرى في تناول نفس المادة (كما وجدنا مثـــلا ان جميع أبناء الرواينة والكومية والشوكة في تناول الاقطان وشحنها) وظل الامر كذلك حتى جاء القطاع العام وانتقلت اليه عمليات الشحن والتفريغ فانتقل بذلك أبناء كل قرية كما هم وبنفس تخصصهم إلى القطاع العام . ولم يحدث بالنسبة لهم ولعلاقاتهم ما يغير في أحوالهم ومن تضامنهم وتماسكهم هذا التضامن الذي لايتجلى فقط على مستوى مجتمعهم بالمدينة . بل أنه يتجلى بشدة ايضا في حالة وفود مهاجرون جدد من الأقارب أو من أبناء القرية من غير الأرقاب ذلك أن المهاجر الجديد القادم إلى المدينة يسلك مستندا إلى هذا التضامن . إذ أن المهاجرين يأتون إلى المدينة دون أن يحملوا أية نقود تذكر (١) وبمجرد أن يصلوا إلى المدينة فانهم يسألون عن مقهى قريتهم - حيث يطلق أسم القرية عادة على مقهى واحد على الأقل - وهو عادة يسأل أولئك الذين يرتدون الجلباب من البائعين في المحطة . ويقـول كل من تناولت معه هذه المسألة انه اذا وصـل إلى المقهى فلا بد أن يجـد هناك شخصا يعـرفه أو من بين أقاربه . أو حتى من أبناء القرية . الذين سيدلونه على اقاربه أو يتولون هم أنفسهم أمره ، إذ يرى المهاجـر الجديد ان الاهتمام بامره والحاقه بالعمل وايجاد المأوى له هو واجب على أقاربه

---

(١) ذكر لي بعض الحمالين أنه عندما قدم إلى الاسكندرية كان يحمل في جيبه ٤ قروش فقط وان والدته في القرية اقترضت له ثمن تذكرة القطار إلى المدينة . كما أن هناك من ذكر انه حضر إلى الاسكندرية هاربا ولايحمل أية نقـود أو أمتعـة أو طعام .

أن يهيئوه له . وكذا على أهل البلد فى حالة عدم وجود أقارب(١) . وسيتضح فيما بعد أن واقع الحياة فى هذا المجتمع يؤيد هذا التوقع - ولا يهتم الحمال المقيم بالمدينة بما يلاقيه من متاعب فى سبيل ايجاد العمل للقادم من القرية (سواء كان من أقاربه أو من غيرهم) فى نفس عمليات الشحن والتفريغ ولا يهتم بان هذا القادم سيشاركه مسكنه ذلك أن هناك مقابل هام سيحصل عليه وهو ارتفاع مكانته الاجتماعية فى القرية والمدينة بشكل متصاعد مع تصاعد عدد من يقوم معهم بهذا الدور . وهذا هو مايهتم به الحمال كثيرا . ويعش الحمال الجديد مع مجموعة من الحمالين العزاب فى نفس الحى الذى يسكن به أبناء قريته وفى نفس البيوت التى يسكنونها حتى يجد غرفة قريبة مع مجموعة أقل عددا من العزاب وإن لم يجد فإنه يستمر معهم مهما طالت مدة بقاؤه بالمدينة وهكذا ومع استمرار توافد المهاجرون من القرى المختلفة وجدناهم يتوزعون على ذات الاحياء بل وعلى ذات الشوارع والحوارى والمنازل أيضا .

وهذا التجمع فى منازل معينة متقاربة وفى نفس الشوارع ونفس الحى إنما ترتبط بطبيعة العلاقات الاجتماعية الثابتة بين مجموعة القرى التى تشكل مجتمع الحمالين والتى تقوم أساسا على أساس من علاقات القوة . إن القرية الأكبر عدد أو الأكثر التحاما وتماسكا يتمتع ابناؤها بقدر كبير من الحماية والأمان فى مواجهة ما بين هذه القرية وبين باقى القرى من عداوات ودم . وثأر وغير ذلك ، هو موجود دائما فى هذا المجتمع . وليس هذا فحسب بل ان أبناء هذه القرية ومن واقع وزنهم الكبير فى البناء الاجتماعى للمجتمع كله يتمتع ابناؤها بنصيب أكبر من العمل ومن ثم قدر أوفر من الدخل.

---

(٢) قال كثير من الحمالية فى هذا الصدد : (أنا ملزوم من بلدياتى - ش همه أهل بلدى ... لازم يشغلونى ويسكنون معاهم) .

وعلى العموم فإن الحمالين إنما هاجروا كما قلنا من محافظتى أسيوط وسوهاج فى غالبيتهم العظمى ولا يعمل بينهم فى عمليات الشحن والتفريغ سوى نسبة لا تذكر من أبناء الاسكندرية أو غيرها من المحافظات الأخرى والجدول التالى يوضح ذلك .

(جدول يبين مناطق الطرد للعينة)

منطقة الطرد	العـــدد	النسبة المئوية
محافظة سوهاج	١٤٢	٧١ ٪
محافظة أسيوط	٤٢	٢١ ٪
محافظات أخرى	١٦	٨ ٪
الجملة	٢٠٠	١٠٠

ورغم أن الغالبية تتوزع بين محافظتى سوهاج وأسيوط فثمة قرى معينة تأخذ نصيب الأسد من هذه الغالبية وتشكل مجتمعا متمايزا عن باقى القرى من ناحية وعن مجتمع الاسكندرية من ناحية أخرى . وعلى أى حال فإن متابعة هذه النقطة ليس مكانها هنا وإن كنا سنتناولها فى الدعم السياسى حيث سنتابع تفصيليا توزع مجتمع الحمالين إلى مهاجرين من قرى معينة بالذات وأثر هـــذا التوزع . إلا أن ماقصدناه هنا هو محاولة اظهار ما يرتبط به العمال من روابط الانتماء لقرية معينة والقرابة وقد أشرنا انه ثبت أن عدد من تربطهم روابط القرابة من أبناء كل قرية من الحمالين لمغ ٩٠.٥٪ ولعل مما يؤكد ارتباطهم هذا أننا نجد أن نسبـة الإثنين وتسعون بالمائة التى تنتمى إلى محافظتى سوهاج واسيوط . إنما تنتمى ايضا

إلى قرى معينة ومحدودة العدد . ويكفى ان نجـــد ان ابناء قرية اينوب مثلا يبلغ عددهم أكثر من ألف حمال ـ وكذا ابناء قرية نزه يبلغ عددهم حوالى ٥٠٠ أو ٥٠٠ حمال والغنايم ٤٠٠ حمال ... الخ .

وإن كان الحمالون يرتبطون على الأساس من الانتماء لقرية معينة تكاد تحـدد الدائرة الواسعة التى يتحرك خلالها فى المدينة بحيث يمكن أن يصادق ابناءها ويتعامل معهم ماديا وفكريا ويجالسهم فى المقهى حيث نجد ان لكل قرية مقهاهـا الخاص بها .

فإن الحمالين يرتبطون بالتزامات معينة تجاه بعضهم البعض فابناء القرية الواحدة عليهم التزامات المشاركة فى مناسبات الأفراح والموت وإقامة الليالى للقرآن الكريم أو للذكر بالتواجد والتعاون المادى . وإن كان هذا التعاون يصبح أكثر وأكبر الزاما بين الاقارب كما سيتضح فيما بعد .

وكثيرا ما تستغل هذه المناسبات خاصة الأفراح وليالى الذكر والقرآن الكريم لاظهار التفاف أبناء القرية الواحدة حـول بعضهم البعض وتماسكهم وذلك تجاه باقى قرى الحمالين وايضا تجاه أبناء الحى الذى يسكنه أبناء هذه القرية سواء كانوا من قرى أخرى أو من الاسكندرية نفسها . وإذا تركنا تلك الدائرة دائرة أبناء القرية الواحدة . فإننا نجـد أن ابناء كل قرية هم فى الواقع أقارب فى غالبيتهم كما أوضحنا . وهذا ينقلنا إلى الدائرة الاضيق عن الدائرة السابقة تلك الدائرة التى يتفاعل فيها الحمال ويدور فى فلكها وهى دائرة العائلة التى ينتمى إليها الحمال . وإن نظرة إلى أبناء كل قرية من الحمالين على حدة لتوضح ان عمق دائرة التعامل والتفاعل والالتزام تزداد وتصبح أكثر عمقا داخل العائلة الواحدة بالمدينة . وعلى أية حال فإذا نظرنا مثلا إلى حمالى قرية أولاد اسماعيـل أو حمالى قرية بنى زيد

وجدنا ان ن م ده القريه ينظر كل حال إلى زميله لحال من تلك القرية عل أنه قريب له وفكرة القرابة هنا تأخذ شكلين . فمع ان اسم القرية نفسه قد يوضح مثلا انتمائهم جميعا إلى نفس البدنة فى أحد اجدادها القدامى (اسماعيل) ذلك (إن الجماعات القرابية الكبيرة عادة ماتسمى بالبدنه)(١) .

إلا انهم عادة ما يقولون عن أحدهم إن فلانا قريب قرب فوقانى وهم يقصدون بهذا أنه قريب فى الجد البعيد نسبيا ويقولون عن آخر أنه قريب قرب عصب يقصدون أنه من أقاربهم العاصبين وفى حديثهم العادى بأنهم يقصدون بالقريب العاصب نفس ما نقصده من قولنا (إن المقصود بالاقارب العاصبين أو أفراد العصبة الأشخاص الذين يرتبطون بعضهم ببعض بروابط القرابة عن طريق الذكور) (٢)

هذا وسنتناول هذه النقطة تفصيليا بعد قليل إلا ان ما يهمنا الآن ونحن نعرض لدور النسق القرابى فى مجتمع الحاير هو اظهار الأثر الكبير الذى لعبه هذا النسق فى البناء الاجتماعى لهذا المجتمع خاصة وأنه قد اتضح ان من بين العينة البالغ عددها ٢ حالة وجد أن هناك ٨٧ حالة بنسبة ٥ر٣ ٪ من أفرادها تربطهم روابط قرابية ببعضهم البعض ومن نستطيع أن نجزم أن عمق وفاعليه هذا الأثر قد ظهر فى حلق درجة تفاعل أعمق وأوضح وأكثر تركيزا على مستوى الاقارب وفى دائرة عدة تتألف من الأقارب العاصبين والاصهار أو الأقارب ذوى الارحام وذلك على مستوى كل عائلة وجوده بالمدينة بحيث يمكن لنا

( ) د أحمد أبو زيد ... البناء الاجتماعى - مدخل لدراسة المجتمع .. الانساق - الطبعة الثانية - الهيئة المصرية العامه للكتاب ص١٠ .

(٢) المرجع السابق ص٢٩ .

بوضوح أن نلمس درجتين من التعاون والتماسك الاجتماعى فى الحياة اليومية العادية. هما درجة عميقة وواضحة وملزمة وذلك فى دائرة الأقارب العاصبين بالمعنى الذى يعنيه الحمال نفسه. بحيث اتضح لنا أنه يعنى بهـــذه الكلمة الاقتصار فقط على الأقارب والعصب بالمعنى العلمى كما سبق وهم الاقارب فى خط الذكور. وهـذه الدرجة العميقة من التعاون والتماسك تمتد ايضا إلى الاصهار وأقارب ذوى الرحم أو ذوى الارحام.

إلا أن هذه الدرجة تأخذ فى الضعف النسبى على مستوى القرية ككل خاصة على مستوى العلاقات والالتزامات ذات الصبغة الاقتصادية. وإن كانت أقوى وأوضح فيما يتصل بجوانب النسق السياسى وهنا تظهر الدرجة الثانية من التعاون والتماسك.

ولعله من الضرورى هنا ان نوضح ان درجة التماسك والتعاون تتجلى بقـوة بين أفراد العائلة الواحدة من الأقارب. والأصهار. وذلك لاننا وإذا كنـا قد قلنا ان مجتمع الحمالين هو مجموعة قرى متمايزة وينقسم هذا المجتمع بينها تقسيما واضحا تاما ويعزز هذا التقسيم كما قلنا ان التخصص فى عمليات الشحن والتفريغ يتمشى تماما مع تقسيم هذا المجتمع إلى مجموعة قرى فإن كل قرية تنقسم داخليـا إلى مجموعة من العائلات. معروفة ويتمايز أبناءها داخليا أى داخل مجتمع القرية الواحدة. بحيث تزداد مكانه الفرد علوا وارتفاعا بمدى ما لعائلته من قوة وعـدد وقدرة اقتصادية. وهنا نجد أن كل شخص فى مجتمع الحمالين يعرف إلى أى عائلة ينتمى ويفاخر تماما بها فى حالة تفوقها فى هذه النقاط.

هذا وتتفاعل مجموعة القرى التى ينتمى إليها الحمالين تفاعلا يختفى فيه الفـــرد تماما. وكذا تختفى فيه العائلات المكونة لمجتمع كل قرية على حـدة وتصبح القرية

وحده تماما كما لو كانت شخصية حقيقية وليست معنوية (وسنرى كيفية هذا تفصيليا فى عرضنا للنسق السياسى) .

هذا ويكاد مجتمع المدينة أن يشكل مجالا مكانيا للعمل فحسب بحيث أنه يندر أن نرى تفاعلا حقيقيا بين أبناء هذه القرى وبين مجتمع المدينة فالحمال يعيش فى الحى الذى يسكنه معزولا عن الجيران إلا من أبناء قريته بينهم يعمل ويرتزق فى الميناء . ومعهم يسكن ويعيش فى نفس الحجرة غالبا أو فى نفس البيت والحى . ومعهم يقضى الفراغ فى المقهى ومعهم وبهم يكتسب شخصيته وتواجده عندما يتفاعل مع أبناء القرى الأخرى أو مجتمع المدينة (حيث يتعامل مع هؤلاء على أنه من قرية معينة لها وضعها فى مركز القوة وحجمها وهذا سيتضح فى تناول النسق السياسى) . ومن ثم فقد أوضح لى المئات من الحمالين انهم لا يعرفون اين هى محطة الرمل هذه . واين يوجد محرم بك أو حتى طريق الحرية أو الكورنيش انهم لايخرجون إلا فى حدود العمل والمقهى ولهذا فإن تفاعلهم مع مجتمع المدينة يكاد أن يختفى تماما فالاسكندرية مكان للعمل لا يأبه الحمال بما يدور فيه ولا يهتم بشىء عنه . إنه فى غربة وعائد إلى بلدته يوما فلماذا يهتم وحتى إذا كان ان يعود لقريته فإنه يعيش بين مهاجريها فى المدينة ولا يفكر قط فى الخروج من بينهم والتواجد حيث لايوجدون .

ويكتفى الباحث بهذه النقاط حول دور النسق القرابى والانتمائية المكانية فى مجتمع الحمالين والذى حاول فيه أن يوضح كيف ان الروابط والعلاقات البنائية داخل هذا المجتمع تصطبغ بالنسق القرابى والانتمائية . فهم ينقسمون إلى مجموعات متمايزة على أساس قرابى وانتمائى ثم هم ينقسمون داخل نفس هذه المجموعات إلى عائلات ضخمة متمايزة عائلات كبيرة متشعبة (بحيث تشمل ٩٣٫٥٪ من مهاجرى

القريه الواحـدة) . ثم هم يتفاعلون كقرى فيما بينهم وليس كأفراد وذلك على مستوى التعامل مع أبناء القرى المختلفة ويتعاملون كعائلات داخل القرية الوحدة. ثم أخيرا هم يتعاملون مع مجتمع المدينة كمهاجرين غرباء يتمايزون عنـــه ولا يرتبطون به لأنهم صعايدة مهما طالت بهم الاقامة بالمدينة وهم إلى عـودة لقراهم وهذا أمل الغالبيـة الساحقة منهم . وهم لايرضون بديلا عن عاداتهم الريفية السابقة على الهجرة . سواء فى أسلوب المعيشة من مسلك ومأكل وملبس وقيم ولهجة . وهم لم يأخذوا من المدينة الكثير حتى فى الجوانب المادية من ثقافتها. وهكذا فمجتمع الحمالين هو مجتمع شديد التماسك بالمقارنة من مجتمع المدينة وذلك على مستوى القرية الواحدة . وواضح الانقسام على مستوى القرى المختلفة التى ينتمى إليها الحمالون وشديد التغاير والانفصال على مستوى المقارنة مع مجتمع المدينة وان ـ دراستنا للحياة العائلية والزواج ستوضح هذا بطريقة أوضح .

هذا وبعـــد أن اوضحنا بشكل اجمالى تلك التأثيرات التى يمارسها النسق القرابى ودور هذا النسق والانتمائية على وجه العموم فى البناء الاجتماعى للحمالين نستطيع الآن وفيما يلى نتناول نقاط عديدة وأساسية توضح هذا الأثر وتوضح إلى أى حد يمتد النسق القرابى بتأثيره القوى فى حياة الأفراد فى هذا المجتمع من ناحية . وفى حياة المجتمع ككل من ناحية أخـرى وبحيث نستطيع ان نعتبر أثره الواسع المدى هو السبب المباشر فى تميز هذا المجتمع وتماسكه وهو السبب الأساسى الذى بتأثيره أخذ مجتمع الحمالين شكله البنائى السابق الاشارة إليه . فكيف يعمل النسق القرابى فى تشكيل هذا المجتمع أنه من الممكن ان نجده يعمل بطرق عديدة ويبدو تأثيره المباشر فى أشكال عديدة إلا أنه من الممكن أن نقول أنه يعمل فى ظل مبدأين هامين :ـ

أولا : كيفية عمله فى تشكيل نمط حياة المهاجر من أفراد هذه المجتمع فى المدينة.
ثانيا : كيفية عمله فى استمرار شد المهاجر للقرية واستمرار احساسه بالقروية ومن ثم عدم اندماجه فى مجتمع المدينة .

اولا النسق القرابى وحياة الحمالين بالمدينة :

إن الحمالين ورغم ما يجدونه فى المدينة من مزايا عديدة كالعمل المريح نسبيا والاجر المرتفع والمواصلات السهلة والاضاءة الكهربائية وغير ذلك إلا أن المهاجر على اية حال لازال يفضل قريته ويشعر نحوها بالحنين وتمثل العودة للقرية حلم لدى الكثيرين من الحمالين الذين يجدون ان الصورة فقط هى التى اضطرتهم إن يحضروا للدينة ولعل هذا الحنين يماثل ماذهبت إليه مونيكا هنتر من (انها عندما قامت بحصر أمانى البوندو المقيمين فى المدينة وجدت أن الكثيرين يركزون على رغبة العودة لبلادهم)(١) وإن كان لهذا أسبابه مثل ترك الزوجة والأولاد فى القرية أو الاحساس بأن دخله عند الاستغناء عن خدماته الذى يكفيه فى المدينة والاحساس بأنه فى القرية يمكن للشخص الكبير فى السن أن يجد من يعطف عليه . حيث أنه فى القرية يعرف أحدهم الآخر تماما المعرفة .

وعلى أية حال فإن الباحث يستطيع أن يؤكد ان نمط الحياة والعادات والتقاليد وغير ذلك إنما ينتظم فى المدينة عاكسا درجة تأثير بالغة العمق من جانب النسق القرابى ولعله من الأفضل متابعة حياة الحمال بالمدينة وكيف تنتظم اظهار لأثر هذا النسق وتوضيحا لدوره ونتابع ذلك فى النقاط المرحلية التالية :

---

(1) M. Hunter· ·Reaction to cönqnest. Oxford University Press. London. 1964. P. 435.

(١) النسق القرابى والانتمائية والهجرة . وهنا ندرس دورهما كدافع للهجرة من القرية من ناحية ثم دوره فى اختيار منطقة الجذب .

(٢) النسق القرابى والانتمائية ودورهما فى العمل واختيار الحمال لعمله وعدم بحثه عن عمل سوى ذلك العمل الذى يعمل فيه أهل بلده وأقاربه وتمسكه به وكذا اعتبارهما معيارا يزيد أو ينقص من مزايا العمل .

(٣) دوره فى اتاحة المسكن الذى يرتضيه المهاجر وتحديد الحى الذى يأوى إليه.

(٤) دوره فى ايقاعات حياة المهاجر بالمدينة من تزاور وقضاء الفراغ وحل المشاكل التى تواجه المهاجر على وجه العموم ، وتحديد دائرة المعارف ونوعيه العلاقة بالجيران إلى غير ذلك . والنظرة التى تحكم المفاضلة بين الحالين .

ونتناول بشيء من التفصيل النقاط الأربعة السابقة كما يلى :-

(١) إذا أردنا متابعة أثر النسق القرابى والانتمائية فى الهجرة . فسوف يتضح لنا عدم عفوية الهجـرة . وأنها إنما تنتظم فى ذهن المهاجر (ومن أولئك الذين يعملون حاليا بعمليات الشحن والتفريغ فى المدينة) وفق محددات قاطعة يلعب فيها نسق القرابة والانتمائية دورا أعلى بكثير من حيث إذا قورن بدور الدافع الاقتصادى البحت وهنا نستطيع أن نناقش هذه النقطة إذا تابعنا أسباب الهجرة على العموم فى هذا المجتمع بالذات وذلك كمدخل لدور النسق القرابى مقارنا بباقى دوافع الهجرة عنـد الحمال . وعموما فإن عملية الهجرة فى ذهن الحمال تمر منذ بدء تفكيره فى الهجرة من حيث المبدأ بنقاط محددة يمكننا متابعتها إذا بحثنا الأسباب التى جعلت فكرة الهجرة تطرأ على ذهن المهاجر من الحمالين وذلك أثناء وجوده بالقرية وقبل أقدامه الفعلى على الهجرة .

وقد اوضح البحث الميدانى عدة حقائق هامة بصدد هذه النقطة . وإذا كنا قد أعطينا للاستمارة اهتماما كبيرا إلا أنها لم تكن المحور الذى ركزنا حوله فى بحثنا بل كانت أداة مساعدة فى الواقع . ونستطيع أن نستخلص من البحث الميدانى حقائق هامه يمكن توضيحها بالجدول التالى :

(جدول يوضح أسباب الهجرة كما أوضحها المبحوثون)

دافع الهجرة	العدد	النسبة المئوية
- عدم كفاية الموارد بالقرية	٨٤	٤٢ ٪
- سهولة العمل بالاسكندرية	١٤	٧ ٪
- تقليد (زى أهل بلدى)	٤١	٢٠ر٥ ٪
- خلاف عائلى	٢١	١٠ر٥ ٪
- الفشل فى التعليم بالقرية	٥	٢ر٥ ٪
- دا ـــع	٣	١ر٥ ٪
- كان فى زيارة لأهل بلده أو أقاربه وبقى بالمدينة	٥	٢ر٥ ٪
- جاء مع قريب له كان فى زيارة للقرية واقنعه بالهجرة للمدينة .	١٢	٦ ٪
- أخـــرى .	٧	٣ر٥ ٪
- من مواليد الاسكندرية .	٨	٤ ٪
الجملـــة	٢٠٠	١٠٠ ٪

ونظرة إلى هذا الجدول توضح مدى تأثير النسق القرابى فى الهجرة ويمكن توضيح ذلك إذا قلنا أن عدم كفاية الموارد كان من بين أسباب الهجرة ونسبة الذين قالوا بها ٤٠,٢٪ من إجمالى العينة وان للنسق القرابى تأثيره البالغ هنا فإن الكثيرين من المهاجرين قد قرروا الهجرة عندما وجدوا ان ما يملكه الوالد من أرض زراعية محدود وأن عدد الأبناء الذين هو واحد منهم كبير. وعندئذ يقرر احدهم أن (يبحر) أى يتجه بحرى على حد تعبيرهم. ومعنى ذلك أنه يهاجر للاسكندرية بحثا عن عمل. وقد قابلنا العديد من الحالين الذين هاجروا للاسكندرية بهذه الطريقة فها هو أحدهم يقول لى (أحنا ٨ أخوات وماعندناش غير حتة أرض صغيرة عشان كده أنا بحرت) وآخر يقول لى: (أنا سبت قطعة الأرض الصغيرة اللى عندنا لاخويا وجيت).

وعموما فإن الذى يتجه إلى الهجرة فى هذه الحالة هو الأصغر عادة حيث يكون الأكبر متحملا مسئوليه أكبر تجاه العائلة فى القرية. وايضا فإن من الملاحظ أن الهجرة إنما تتصاعد معدلاتها مع تضخم حجم العائلة وتزايد عدد أفرادها إذ يحدث عندئذ أن نجد فائضا فى الأيدى العاملة. ومن ثم تنشأ فكرة الهجرة. والحقيقة أن المهاجر هنا إنما يسعى لتخفيف العبء عن العائلة من ناحية ويسعى إلى رفع مكانته الاجتماعية الذاتية من ناحية أخرى خاصة وان جميع هذه الأسباب لا يشكل أحداها سببا وحيدا للهجرة بل انها أسباب متداخلة تماما. بحيث لا يمكن لنا أن نقول ان احداها كان السبب الوحيد للهجرة إلا أننا حاولنا بتصنيفها فقط ان نبرز أنها تشكل مزيجا مترابطا كليا يلعب فيه النسق القرابى دورا هاما بجانب النسق الاقتصادى.

هذا ويجب أن نشير أن القروى عندما يهاجر فإنه يخضع لمجموعة مترابطة

من الأسباب ولا يخضع مطلقا لسبب واحد ويمكن لنا ان نقسم هذه الدوافع إلى المجموعات التالية :

المجموعة الأولى : هي تلك الحالات التي كان عدم كفاية الموارد أظهر أسبابها وكان كل من عامل التقليد للاقارب وأهل القرية الذين سبق أن هاجروا للمدينة وكذا سهولة العمل بالمـــدينة (والذى اوضحه هؤلاء الذين سبقوا للهجرة فى زياراتهم للقرية والتى يقومون بها دوريا للمدينة) هما العاملين الذين شجعا المهاجر على اخراج فكرة الهجرة إلى حيز الوجود والتنفيذ . والا فهل يعقل ان نجد احدهم يقول أنه قرر الهجرة عندما ماتت جاموسته . ان لم تكن فكرة الهجرة موجودة أصلا حيث يرى من يأتى من الاسكندرية يوميا وعليه دلائل النعمة وبحيث كان موت الجاموسة هو القشة التى قصت ظهر البعير .

أما المجموعة الثانية : فهى تلك المجموعة التى كان عامل التقليد فى الهجرة هو العـامل الحاسم والاسبق فى دفعهم نحو الهجرة . وهؤلاء بلغت نسبتهم المئوية ٢٠,٥ ٪ من اجمالى العينة المختارة والحقيقة ان هذا العامل إنما يتواجد فى القرى التى ينزح منها كثير من المهاجرين على وجه العموم وعامل التقليد هنا قد يكون تقليد لباقى أهل القرية أو تقليد للاقارب . إلا أنه يمكن لنا عموما أن نقول أننا إذا نظرنا إلى عامل التقليد هذا وجدنا ان الهجرة فى كثير من القرى قد أصبحت سلوكا اجتماعيا منظما فعلا أكثر من كونها متأثرة بالدافع الإقتصادى

وسبق أن اوضحنا ان عامل التقليد يلعب دورا هاما فى اخراج فكرة الهجرة التى تتواجد بدافع عدم كفاية الموارد بالنسبة للمهاجر من مجرد فكرة يوجدها نقص الإمكانيات المادية إلى حقيقة واقعة وعلى هذا فان عامل التقليد فضلا عن اسهامه بجانب نقص الإمكانيات الإقتصادية فى الحالة الأولى فهو فى الحـالة الثانية

يلعب دورا حاسما فى خلق فكرة الهجرة لدى الكثيرين ممن يمكنهم الحياة بطريقة لا بأس بها فى القرية . الا أنهم عنـــدما ينظرون الى الأثر الايجابى عى من سبق وهاجر الى المدينة عند عودتهم الى القرية وما وصح عليهم من ثراء خاصة أننا قلنا أن الكثيرين من هؤلاء المهاجرين يعمدون إلى شراء ارضا زراعية جديدة أو جاموسة أو دارا خاصة بهم وهنـا فان القروى خاصة الشبـاب منهم يشعرون ومهما كانـ ظروفهم المادية مقبولة بالقرية بأن المدينـة وسيلة متاحة لارتفاع مراكزهم الاجتماعية وكسب مزيد من الاحترام العائلى أمام والديهم وذويهم وقد قابل الباحث العديد من الحالات افاد الحال فيها بهذا المعنى .

ويريد الباحث ان ينتهى هنا الى ان عامل التقليد يرتبط إلى حد بعيد بنسق القرابة إذ يغلب كما سنرى فيما بعد ان يكون هذا الشخص الذى سبقه أحد أفراد عائلتـه إلى الهجرة هو الاسبق للهجرة بمجرد اتاحة الفرصة ومن أمثلة ذلك ان كثير من الحمالين يتواجد بالمدينة تاركا ابناءه بالقرية للاهتمام بمصالحه وارضـه هنـاك ثم عندما يخرج على المعاش يرسل إلى ابنـه الذى يحضر للعمل بالمدينة ويعود الاب للقرية أنه نوع من التبادل للمراكز التى يحتلها كل منهم فى ادوارهم الإقتصادية .
بل وفى كثير من الحالات يترك الابنـاء القرى فى المواسم التى لا يكون العمل فى الأرض (سواء كانت الأرض الزراعية ملكا لهم أو هم اجراء بهـــا) متاحا .
ويحضرون إلى المدينة للعمل بضعـة أشهر مع ذويهم وآبائهم ثم لا يلبثوا ان يعودوا للقرية وكثيرا ما يعتبر هـذا نوع من التدريب والأعداد للهجرة الدائمة للمدينة عندما يحين دوره ولعلنـا نلمح تجسيدا لقولنا بأن الهجرة تتخذ نمط السلوك الإجتماعى فى بعض العائلات فى القرى إذا نظرنا إلى الجدول لنجد ان هناك حالات قد أفادت انها جاءت الى الإسكندرية (دلع) والمقصود بهذا التعبير الذى سجلته كما هو على السنتهم أنهم فى حالة اقتصادية عالية وأن أحدا من أقاربهم لم يحضر

المدينة لأنهم ليسوا فى حاجة الى هذا وأنهم من عليه القوم بالقرية إلا أنهم اتوا الى المدينة من باب (الدلع) ومجرد الرغبة فى الخروج على نمط الحياة فى القرية الى المدينة . ولعل هذه النقطة تشدنا الى ما لاحظناه من ان الحالين يقولون ان هجرتهم الى الإسكندرية هى نقطة ضدهم فى مجتمع القرية أحيانا وذلك من أهل القرية الأشد غنى . والأكثر جاها الذين ينظرون إلى المهاجرين باعتبارهم فقراء إذ لو استطاعوا ان يعيشوا بالقرية ولو ان عندهم ما يكفيهم ما هاجروا . ولعل هذا ايضا يصبح واضحا إذا قلنا ان العائلات الغنية فى القرى ترفض رفضا تاما (ولا زالت الى حد كبير) ان تزوج احدى بناتها لمهاجر اعتبار ان الهجرة دليل على عدم الغنى والاهم انها دلالة على عدم (الاصل) (١) حتى وان كان هذا المهاجر قد اصبح لديه ثروة لا بأس بها . ولعل هذا هو السبب فى قول بعض المبحوثين يقول لى (انا بس من عيلتى اللى تغربت . كلهم كويسين انا بس اللى طلعت خايب وضيعت نفسى وبعدين جيت على هنا) .

أما المجموعة الثالثة : من الدوافع للهجرة فهى تلك التى ترتبط بوقوع خلاف عائلى ونستطيع ان نقول ان هذه المجموعة تشمل الخلاف العائلى الذى وجده الباحث متعدد الأسباب ويفضل الباحث أولا ان يوضح أنه سيضم الفشل فى التعليم ضمن هذه المجموعة . ذلك أنه يعتبر ان الفشل فى التعليم هو فشل من جانب الفرد فى تحقيق ما كانت تتوقعه منه العائلة فى مجال التعليم ومن ثم يصبح مركزه الاجتماعى داخل العائلة مهتزا ويصبح فى حاجة لتحقيق ذاته بطريقة أخرى خاصة وان عدد الذين هاجروا للمدينة لأسباب أن يتصدرها فشلهم فى التعليم إنما هاجروا

---

(١) قلة الاصل أو عدم الاصل يقصدون بها ان المرء لا ينتسب الى عائلة كبيرة وغنية بقريته .

بعد ان اصر الآباء على استمرارهم فى التعليم ولم يكونوا هؤلاء يرغبون فى ذلك. ومن ثم فقد هربوا الى المدينة . لكن الى المدينة التى يعرفون ان لهم بها أقارب أو أهل بلده والتى يعرفون أنه من السهل فيها ايجاد العمل والتى سمعوا قبلا ان العمل بها سهل نسبيا عن الزراعة وان الأجر فيها مرتفع حيث يجد ن من يعود من المدينة يبدو عليه الثراء . والحقيقة ان المدينة من هذه الزاوية كانت سببا بلا شك فى انصراف كثير من ابناء الحمالين عن التعليم وكانت سببا ايضا و ان كثير ايضا من ان الحمالين لايهتموا كثيرا بمتابعة تعليم آبائهم فالعمل متاح وهو وراثى والأجر مرتفع ومن وجهة نظرهم فهو غيرمجهد فلماذا التعليم ويعتبر الفشل فى التعليم إلى الخلاف العائلى نجد ان هنـــاك نسبة وصلت الى ٣ ٪ من مجموع العينة قد هاجرت للمدينة بدوافع يتصدرها الخلاف العائلى لكن ما هى الخلافات العائلية التى ادلى بها المبحوثون والى أى حد يمكن ان نفسر لنا هذه الأسباب ذاتها دلائل بنائية فى مجتمعنا محل الدراسة .

أنه بالاضافة الى السبب السابق لحدوث الخلافات العائلية وهو فشل الحمال فى التعليم ابان فترة أقامته بالقرية فيها قبل الهجرة .

ومن الأسباب الاخرى التى خلقت خلافا عائليا :

— هو وقوع الطلاق بين والدى الحمال . وقد قابل الباحث ثلاث حالات كان انفصال الأب فيها عن الأم سببا فى هجرة الحمال وان كان كما قلنا ليس هو السبب الوحيد ولكنه كان على الأقل السبب الذى يتصدر مجموعة الأسباب التى هاجر من أجلها الحمال تاركا بلده .

— كذلك فقد كان سبب الخلافات المستمرة بين الحمال وزوجته سببا فى

هجرته إلى المدينة فى حالين من بين المبحوثين قالا انهما اتجها للهجرة الى المدينة بعد ان ضاقت بهم الدنيا للخلاف الدائم بينهما وبين زوجتيهما .

كذلك قال خمسة من المبحوثين أنهم هاجروا بعد افتعال معركة مع آبائهم وذلك بعد ان قال له بعض زملائه ممن سبقوه بالهجرة الى المدينة أنه ممكن له الهجرة إذا عمل خلاف مع أبوه واتخذ هذا الخلاف سببا للهجرة . ولعل هذا فى حد ذاته يعكس مدى الخضوع لسلطة الأب وصعوبة الخروج عن أوامره وافتعال الأسباب التى تعطى مبررا أمام الآخرين لذلك .

- وهناك أربعة من الحالين قالوا ان سبب هجرتهم الى المدينة أنهم ضيعوا نصيبهم من الميراث الذى ورثوه من آبائهم واصبح كل منهم خالى الوفاض لأنه كا يقولون (كان شاب وماشى وحش) ومن ثم وجد نفسه مفلسا ووجد اشقائه لا يقبلون ان يعاونوه لسوء تصرفه فهاجر إلى المدينة .

- لذلك كان الاختلاف مع الأخوة بسبب الوارث بعد وفاة الوالد ايضا أهم الأسباب التى أرجع اليها بعض المهاجرين هجرتهم وعدد هؤلاء أربعة من الحالين .

كذلك كان الهرب الثأر وخوف التعرض للقتل دافعا لهجرة البعض إلى المدينة حيث قالت أكثر من حالة أنهم جاءوا إلى المدينة هربا من الثأر وان الصعيد كله (عراك) .

بل قال البعض (حالتين) أنهم جاءوا إلى المدينة هربا من زوجة ابيهما وسوء معاملتهما لهما بعد ان توفيت أمهما وتزوج أبويهما بزوجة جديدة . بل قابلت حالة جاء الحـال فيها إلى الإسكندرية هربا من الخضوع لوالده الذى أراد تزويجه بفتاة لم يكن الحال يريد الزواج بها .

هذه هي أهم أسباب المرتبطة بالنسق القرابي بطريقة مباشرة والتي تصدرت أسباب الهجرة لدى المهاجر في ١٣ ٪ من جملة العينة التي أجريت عليها الدراسة

هذا أما المجموعة الرابعة من الأسباب : فهي تلك الأسباب التي جاءت عفوا بحيث تقع فيها الهجرة بطريقة عفوية غير مقصودة وإنما تهيء الظروف لوقوعها وها إذا نظرنا الى البيانات الواردة بالجدول وإذا استعنا بما جمعناه من معلومات في هذا الصدد لوجدنا ان نسبة من هاجر بهذه الطريقة قد وصلت الى ٨٫٥ ٪ من جملة العينة وبلغ عدد الحالات التي هاجرت بطريقة عفوية ١٧ حالة .

وكان منها ٥ حالات جاء فيها القروي من قريته في زيارة لأقارب له بالإسكندرية. جاء بقصد الزيارة فعلا ولم يكن ينوي الهجرة أو يفكر فيها على الأقل في الوقت الذي كان فيه في زيارة أقاربه بالمدينة . والذي حدث هو أنهم عندما جاءوا لزيارة أقاربهم بالمدينة راقتهم الأمور وجذبتهم المدينة . ومن ثم فقد بقوا في المدينة وبدأت منذ ذلك اليوم فترة هجرتهم للمدينة . ولا أجد داعيا لأن أقول ان النسق القرابي هنا هو سيد الموقف تماما وان كان ليس هو السبب الوحيد بلا شك.

هذا بينما وجدنا ١٢ حالة من اجمالي الحالات جاءت ايضا إلى المدينة واصبحت ايضا مهاجرة دون أن يكون وقت هجرتهم محددا له ذلك الوقت الذي وقعت فيه فعلا . بحيث ان الهجرة هنا ايضا كالنوع السابق إنما وقعت اتفاقا وعفوا ذلك ان هؤلاء الاثنا عشر من المهاجرين كان سبب هجرتهم المباشر هو ان أحد أقاربهم من أولئك الذين سبقوهم الى الهجرة كان قد ذهب في زيارة الى القرية . وعند انتهاء زيارته للقرية اصطحب معه أحد أقاربه ليلحقه بالعمل بالمدينة ومنذ اصطحابه معه الى المدينة بدأت فعلا فترة هجرته الى المدينة ولعل أهم الأسباب التي رأيتها خلف هذا النوع من الهجرة العفوية كانت :

رأى أحد المهاجرين عندما ذهب لزيارة شقيقه بالقرية أن ابن شقيقه قد أصبح يافعا وكبيرا وان الحاجة اليه فى القرية ليست ملحة فطلب من والده ان يرسله معه الى المدينة فوافق هذا فورا .

كذلك قال بعض الحمالين يقومون باستدعاء اقاربهم عندما يجدون فرصة العمل وذلك بارسال خطابات يحضر على اثرها الحمال ويبدأ بذلك هجرته وقد قابلت ثلاثة حالات جاءت بهذه الطريقة

هذا ويمكن ان نضيف الى هذه المجموعة هجرة البعض بعد ان يكون قد أتى من القرية للعلاج ولكنه لا يعود لقريته بعد أن يشفى بل يستخرجون له سركى ويبدأ العمل ويبدأ هجرته بذلك احدث العدوى وايضا يبدو فى هذا النوع من الهجرة الأثر الكبير للذوق القروى

والآن بعد ان أوضحنا دور الذوق القروى فى حدوث ظاهرة الهجرة باعتباره طاردا من القرية فى حالة زيادة عدد أفراد الاسرة عن الموارد المتاحة لهم هنا . فاننا ايضا نستطيع القول أن له اليد الطولى ايضا فى تقرير مكان الهجرة الذى يهاجر اليه المهاجر ففى مجتمعنا محل الدراسه كان المهاجر يفكر أول ما يفكر فى ان يذهب مهاجرا إذا توافرت اسباب الطرد وهى عدم كفاية الموارد بالقرية وكذا الخلافات العائلية أو عامل التقنيد أو الفشل فى التعليم فانه إذا توافرت هذه الاسباب الطاردة أصبح يفكر فى مكان الجذب بل وكثيرا ما كان مكان الجذب للهجرة وتوافره فى نظر المهاجر أسبق من تنبه المهاجر لاسباب الطرد قبل الهجرة بحيث كان تواجد منطقة يتوفر فيها الاسباب الجاذبة للقروى (وهو فى قريته قبل الهجرة) هو نفسه السبب الذى من أجله يتنبه المهاجر الى وجود أسباب طاردة فى القرية فهو مثلا لا يحس أو يشعر بانخفاض المستوى الذى يحياه اقتصاديا

إلا إذا رأى من سبقه بالهجرة يعود وقد بدت عليه علامات الخيرات والنعمة وسمع منه عن توفر العمل بالمدينة وتوفر السكن والحماية وارتفاع الأجر. وهذه هي الأسباب الجاذبة في نظرنا . وهنا نناقش نقطة أخرى وهي لماذا اختار المهاجر الإسكندرية عند هجرته وارتباط ذلك بالنسق القرابي بالذات إذ أننا نرى ان له الدور الأكبر في هذا ايضا . حيث ان المهاجر عندما تختمر في ذهنه فكرة الهجرة فانها تختمر في الواقع ومعها مكان المهجر أو منطقة الجذب ويكون المحدد الحقيقي لهذه المنطقة هو المكان الذى يوجد فيه بعض أقارب المهاجر نفسه والذين سبقوه بالهجرة الى هذه المنطقة . وقد قال لى العديد من المهاجرين أنهم إنما اختاروا الاسكندرية بسبب : تواجد أهل قريتهم وأقاربهم بها وسبق ان أشرنا ان اكثر أهل القرية الواحدة يرتبطون بشكل أو بآخر بدرجة من درجات القرابة ويندر الا تجد نوعا من علاقات القرابة أو المصاهرة بينهم ونظرة الى الجدول التالى توضح الدور الحاسم للنسق القرابى فى تقرير منطقة الجذب أمام المهاجر .

(جدول يوضح أسباب اختيار المهاجر لمدينة الإسكندرية ليهاجر اليها)

سبب اختيارها	العدد	النسبة المئوية
— بها أقاربى أو أهل بلدى	١٩١	٩٥ر٥ ٪
— مولود بها	٧	٣ر٥ ٪
— جاءها بحكم الصدفة	٢	١ ٪
الجملة	٢٠٠	١٠٠

والحقيقة ان هذا الجدول إنما ينطبق بكل الوضوح بان اختيار المهاجر

الاسكندرية إنما كان أولا وأخيرا لما فيها من عامل جذب له كل الأهمية فى هـذا الاختيار ويكون أن نجد ٥ر٩٥٪ من إجمالى العينة إنما قصد الاسكندرية لوجود أهل البلد والأقارب بالمدينة ممن سبقوه إلى الهجرة ولنا هنا ملاحظة هامه . ذلك أنها إنما تعكس مدى الترابط بين أبناء القرية الواحدة وتماسكهم بحيث يكفى أن يكون ثمة مهاجر من قرية معينة ليصبح هذا المهاجر نواة لهجرة جديدة متتابعة من ذات منطقة الطرد التى وفد منها هذا المهاجر وإلى ذات منطقة الجذب ليس من حيث هى مدينة بل من حيث المنطقة بالمعنى الضيق جدا بحيث يأتى المهاجر إلى ذات المدينة . وإلى ذات الحى الذى سبقه إليها مهاجرين من قريته اما أولئك الذين جاءوا بالصدفة المحضة إلى المدينة فهم حالتين منهم حالة واحدة خرج فيها المهاجر من القرية وذهب إلى محطة السكة الحديد وكان فى نيته الاتجاه إلى القاهرة. وبينما هو واقف فى المحطة إذ بجماعة من ذات القرية مسافرة ، فسألهم (انتم رايحين ؟ فقالوا له احنا رايحين الاسكندرية . فقال لهم خدونى معكم . وجاء معهم إلى الاسكندرية)

أما الآخر فقد كان بالقرية ووجد أمامه فرأه مجموعة من الأشخاص (جايين الاسكندرية . فانتهزها فرصة وجاء معهم) .

ولاشك ان طلب الأمان والحماية والطمأنينة فى مواجهة الغربة التى يجدها المهاجر فى ترك قريته وذويه انما هى التى دفعت هاتين الحالتين بالاضافة إلى ٩ حالة الأخرى التى اتجهت للمدينة وجود أقاربهم وأهل بلدهم بها . إلى أن يفضلوا مدينة الاسكندرية بحيث تمثل هذه المدينة بالنسبه للمهاجرين هؤلاء المهجر المفضل لوجود أهل القرية بها . ولعل هذا هو السبب الذى وجدنا معه ان المهاجرين لم يسبق لهم أن هاجروا الا الى الاسكندرية فقط وهنا فقد أوضح البحث الميدانى أن

هناك ٩٢، حالا من بين المائى حمال الذين كانوا عينة البحث الميدانى كانت الاسكندرية هى مهجرهم ومنطقة الجذب التى اتجهوا اليها مباشرة من القرية بحيث لم يعملوا بأية بلدة أخرى بخلاف الاسكندرية . واوضح البحث ان هناك حالتين اثنتين قد عملا ببلاد أخرى غير جمهورية مصر العربية - ليبيا - وقد تبين ان هاتين الحالتين هما ايضا من أولئك الذين هاجروا الى الاسكندرية أولا وكانت مقصدهم الأول فى الهجرة ثم بعد أن عملوا بها فترة من الزمن واتتهم الفرصة للذهاب الى ليبيا . ثم عادوا بعد عام إلى العمل بالشحن والتفريغ فى وسط أهليهم وأهـــل قريتهم ايضا ومن ثم يستطيع الباحث ضمهما الى الحالات التى لم تعمل بأى بلد سوى الاسكندرية داخل الجمهورية . بحيث يصبح هناك ١٩٤ حالة لم تعمل إلا بالاسكندرية فلواستبعدنا منهم٧ حالات هم أولئك الذين ولدوا بالاسكندرية. وان كانوا من أصل ينتمى لنفس القرى بحيث أنهم أبناء حمالين من نفس مناطق الطرد ايضا فإنه يبقى ٨٧ مهاجر بنسبة ٩٣٫٥ ٪ من العينة قد هاجرت من القرية مباشرة الى هـــذه المدينة بل والى نفس العمل . ايضا حيث أثبت البحث الميدانى أنه لا يوجد نسبة تذكر من الحمالين سبق لهم ان عملوا بمهنة غير الزراعة قبل الالتحاق بالعمل كحمالين بالميناء .

ويمثل الجدول التالى الحقائق السابقة .

جـــدول

(يوضح إذا ما كان الحمالين قد عملوا ببلدة غير الاسكندرية من عدمه)

النـــوع	العـدد	النسبة المئوية
- حمالون لم يعملوا سوى بمدينة الاسكندرية	١٩٢	٩٦ ٪
- حمالون عملوا ببلدان اخرى قبل العمل بالاسكندرية	٨	٤ ٪
الجـــملة	٢٠٠	١٠٠ ٪

ولعلنا نستطيع ان نربط بين هذه الحقائق من ناحية وبين جـذب الاقارب الذين سبقوا الهجرة للمدينة لذويهم فى القرية بحيث يهاجرون الى المدينة التى سبقهم اليها هؤلاء وبحيث يصبح وجود الأقارب هو الذى يعطى هذه المدينة افضليتها كمركز جذب لأبناء هذه القرية . ذلك اننا إذا بحثنا عن عدد أولئك الحمالين الذين تربطهم علاقات قرابة سيتضح لنا ايضا ما يؤيد ماذهبنا اليـــه من دور النسق القرابى فى الهجرة - ونفضل ترك هذه النقطة لنعالجها فى مناقشتنا للحياة العائلية فى هذا المجتمع .

(٢) الانتمائية والنسق القرابى والعمل بالمدينة :

يمكن لنا متابعة هذه النقطة فى ضوء استعراض ما توصل اليه البحث الميدانى من نقاط عديدة . لقد اتفقنا كما سبق ان المهاجر يختار منطقة الهجرة التى يوجد بها اقاربه أو أهل بلده ليهاجر اليها عادة . ذلك ان المهاجر عندما يصل الى المدينة فإن

أقاربه أو بلدياته سيسعون فورا لالحاقه بالعمل . خاصة وأن هؤلاء يلتزمون بالانفاق عليه طالما لم يجد عملا .

وقد تكفلت ظروف العمل بالحفاظ على تمايز مجتمع الحمالين عن مجتمع المدينة وعملت على تزايد التماسك بين أفراده . ذلك أنه فضلا عن أنهم يعيشون فى شكل مجموعات تنظيم وفى منطقة الطرد من ناحية . فانهم يعملون بنفس العمل وبالتالى فان هذا (يفرض (١) على الشخص منهم انماطا من السلوك قد تتمايز وتختلف عن الانماط الشائعة فى المجتمع) وهذا الامتهان لذات المهن بالنسبة للجماعة المهاجرين من الحمالين يضاف اليه ايضا أنهم يسكنون مناطق معينة ومحـــددة بالذات « وتمركز اعضاء جماعة عرقية معينة من الجماعات قد يعنى تمايز وانفصال مصالح تلك الجماعة عن المصالح العامة فى المجتمع الكلى . وارتباط تلك المصالح أساسا بوضع المهنة ذاتها ومستقبلها » (٢) .

وإذا درسنا النظرة الى العمل فى المدينة والنظرة الى المهنة التى يمتهنها المهاجر فى داخل الدائرة الجمركية . اتضح لنا ذلك الدور البالغ الأهمية الذى تلعبه الانتمائية والقرابة

ان المهاجر من الحمالين لا يقدم الى المدينة باحثا عن مجرد العمل بغض النظر عن ماهية العمل . وتسوقه الصدفة المحضة الى مجال الشحن والتفريغ . فقد ثبت ان المهاجر منهم إنما يقوم بالهجرة من القرية قاصدا الجمرك وقاصدا عمليات الشحن

---

(١) محمد عبده محجوب ، الهجرة والتغير البنائى فى المجتمع الكويتى ، وكالة المطبوعات بالكويت ص ٢٠٤ .

(٢) نفس المرجع ص ٢٠٢ .

والتفريغ بالذات حيث يعمل مع اقاربه أو حتى أهل بلده الذين سبقوه بالهجرة ولهذا فقد ثبت ان حوالى ٩٥ ٪ من الحمالين إنما هاجروا بقصد العمل فى الشحن والتفريغ كحمالين . وان مهنتهم السابقة على ذلك مباشرة هى الزراعة . هذا ويلتحق المهاجر الجديد بالعمل كحمال عن طريق أقاربه أو أهل بلده . الذين يسعون جاهدين لالحاقه به . بل وكثيرا ما قابلت حمالين قدموا الى المدينة على أثر تلقى خطابا باستدعائهم الى المدينة من ذويهم من الحمالين قاموا بارساله بمجرد رؤية فرصة سانحة لتشغيلهم ورغم ان هذا يحمل الحمال كثيرا حيث يقوم بتوفير المسكن بجانب السعى لالحاق من يستدعيه بالعمل إلا أنه عادة ما يقبل هـــذه التضحيات لما تدره عليه من ارتفاع فى مكانته وعلو اسمه ومركزه بين ابناء القرية فى المدينة . وكذا من علو مكانته فى القرية فهو يعيش الآن فى المدينة وفى حاجة لمكانة عالية بها . وهو غدا عائدا للقرية زائرا أو مستقرا بعد المعاش .

وعموما إذا كان الاقارب وأحيانا أهل القرية من الحمالين هم الذين يقومون بالحاق المهاجر بالعمل فان وجودهم ذاته فى هذا العمل يعتبر من أهم مزاياه من وجهة نظر المهاجر . وذلك أنه قد اتضح من متابعة الاستبيان ان أحد مزايا العمل بل أهم ميزة يجدها المهاجر فى عمله بالشحن والتفريغ . رغم أنه عمل شاق على العموم . هو وجود أقاربه أو أهل بلده بهذا العمل بغض النظر عن أرتفاع الأجر فيه . فقد اتضح ان وجود الأقارب وأهل البلد أسبق فى نظر المهاجر من الاهتمام بقيمة الأجر . إذا اتضح من استطلاع رأى المبحوثين فى هذا الصدد أنه يوجد عددا كبيرا من المبحوثين بلغ ٧٩ حالة بمعدل ٣٩٫٥ ٪ من اجمالى العينة البالغ عددها ٢٠٠ حمال ترى ان أهم ميزة فى هذا العمل هو انهم يعملون فيه مع أقاربهم وأهل بلدهم . ومن الغريب اننا نجد ايضا أن نسبة تعادل ١٦ ٪ من

اجمالى العينة ترى ان هذا العمل (متعب) علما بأنهم كانوا يعملون بالزراعة قبل التحاقهم بالعمل كحمالين . وهنا نجد ان نسبة قدرها ٢١٫٥ ٪ ترى ان أهم مزايا هذا العمل هو الحرية التى يتمتع بها الحمال حيث يستطيع ان يعمل فى أى وقت يشاء فيه ان يعمل . وفى نفس الوقت فان عمله بعيدا عن دائرة الخضوع المباشر لرقابة ادارية بالمعنى الحقيقى للرقابة .

هذا وقد استطلعنا مدى استعداد الحمال لقبول العمل باحدى مرافق المدينة بعيدا عن عمليات الشحن والتفريغ وإذ بالاجابة بالرفض فمهما كان هذا العمل البديل متميزا بأجر أعلى عن عملهم الحالى فهم يفضلون عملهم حيث قال الكثيرون انهم هنا (مع صعايدة زينا مش مع أفندية . احنا قرايب وبلديات وحتى بتوع البلاد التانية (يقصد القرى) اللى بيشتغلوا معانا برضه صعايده زينا) وقد أكدت نسبة بلغت ٩٠٫٥ ٪ من اجمالى العينة أنها لا تقبل تغيير عملها الحالى مهما زاد أجر هذا العمل عن عملهم الحالى . بينما اجاب بالايجاب على هذا التساؤل نسبة ٩٫٥ ٪ فقط وكلهم من الشباب الصغير الموسمى غير المثبت . ولعل هذا مرجعه ان هذه النسبة تمثل مجموعة من الشباب حديثى بهذا العمل وموسمى بحيث لا يشعر بالاستقرار فى العمل وامكانية الاستغناء عنه أمر قائم دائما . ولعل تمسك الغالبية الساحقة بتواجد أبناء قريته وأقاربه فى العمل الذى يعمل به هو أنه بذلك يحصل على الاحساس ببعض الأمان والحماية . وكذا يقلل هذا من أحساسه بالغربة فى نفس الوقت الذى نجد أنه عندما يعمل مع أقاربه وأهل بلده فانه يحتل مكانا فى النسق الاقتصادى الذى يدورون فيه أنه يستطيع عندئذ ان يقترض من أحدهم بسهولة فهم يعلمون عندئذ أنه يعمل معهم وأنه سيتقاضى مرتبه واجره يوم كذا أو يوم كذا وهو اليوم الذى يقومون فيه بتقاضى أجورهم . كذلك فانه يمر بنفس الظروف التى يمرون بها وعادة لا يقبل صاحب النقود اقراض

أحدا إلا إذا ضمن أن يرد إليه دينه . وهنا نجد عندهم مثلا شعبيا سائدا يقول (اللى عنده القمح لشحته الدقيق) إذ سيتحول القمح غـــذا إلى دقيق وسيرد إليهم مالهم .

(٣) الانتمائية والنسق القرابى وتوفير المسكن للمهاجر الحديث الهجرة

وهنا نبحث فى المسكن الذى يسكنه الحمال المهاجر عـــلى العموم . ثم ناقش كيف أن كل من المسكن والحى الذى يسكنه المهاجر إنما يلعب فيه القرابة والانتمائية دورا هاما وحاسما .

إذا تناولنا الأحيـاء التى يسكنها الحمالون وجب أولا أن نلاحظ أنه رغم الارتفاع الكبير للدخـــول بين الحمالين كما سبق أن أوضحنا فى دراستنا للنسق الاقتصادى فإن الحمالين على العموم يقطنون أحياء بعينها وهى تلك الأحياء التى تلتصق بدائرة الميناء وسبق أن أشرنا أنهم يقطنون فى كل من الأحياء التى يوضحها الجدول فيما يلى :ـ

الحى	العـــدد	النسبة المئوية
حمالون يسكنون حى اللبان	٦١	٣٠٫٥ ٪
« « « الورديان	٣٨	١٩ ٪
« « « كوم الشقافة	٣٠	١٥ ٪
« « « القبارى	٢٨	١٤ ٪
« « « كرموز	١٥	٧٫٥ ٪
« « « الجمرك	٥	٢٫٥ ٪
« « أحياء أخرى	٢٣	١١٫٥ ٪
الجمـــلة	٢٠٠	١٠٠

وهذه الأحياء فى اجمالها أحياء متخلفة ويعيش فيها الحمالون فى شكل مجموعات تأخذ شكل للتكتل المتماسك على أساس الانتماء لقرية واحدة والقرابة بحيث أن كل من هذه الأحياء إنما يتجمع فيه أبناء قرية بعينها أو أبناء عدة قرى فى شكل كتلة واحدة متقاربة المساكن وتسكن مع بعضها البعض فى ذات المسكن . ذلك أن المهاجر إنما يفضل السكنى مع أهل بلده وأقاربه أولئك الذين يسعون إلى ألحاقه بالعمل باذلين أقصى مايستطيعون من أجل ذلك . وتتميز هذه الأحياء بالتخلف بصفة عامة . فهى أحياء تضيق شوارعها وحواريها وتتقارب جـــدا وتضيق حجراتها وهى مظلمة غالبا . كذلك تملأ أزقتها وحواريها المحلات والورش عادة تلك التى تتخصص فى خدمة الميناء عادة وإذا أخذنا منطقة اللبان وحدها كمثال للمناطق التى يسكنها هؤلاء المهاجرون باعتبارها مأوى لأكبر عدد منهم إذ بلغ

عدد من يسكنها من اجمالى العينة ١٠ حالا كما يوضح الجدول وذلك بنسبة ٣٠ر٥ ٪ من العينة فانه وكما يقول الدكتور حسن الساعاتى واصفا الحى وسكانه (بانهم من الطبقات الفقيرة ويشتهر بعضهم بالمشاكسة والشجاعة وتحمل مشقات العمل والتقتير فى الانفاق وأبرز صفاته ضيق شوارعه وكثرة حاراته وأزقته وقدم مبانيه ووجود مناطق عدة متخلفة وعموما يتميز هـذا الحى بازدحامه الشديد) (١) .

هذا ويسكن عدد كبير من أبناء عدة قرى فى هذه المنطقة وكثيرا من بيوتها بدون مياه خاصة فى منطقتى عزبة رجب الطويل القديمة والجديدة وكذا بدون نور كهربائى ولازالت كثير من الأسر تقوم بغسل ملابسها فى أحواض تحيط بالحنفيات العامة التى توجد بالطرقات والشوارع (انظر الصورة رقم (١) فى ملحق الصور) وفى كثير من الحوارى الضيقة جدا توجد الاكشاك غير المجهزة بالمياه أو النور الكهربى أيضا .

ان رغبة الحمالين فى السكنى متجاورين تدفع الكثير من الحمالين إلى ان يعيشوا بحجرة واحدة فى شكل مجموعات من العزاب ذوى القرابة أو حتى البلديات ويشتركون فى الايجار الذى لايكون عاليا عادة ولهذا وجدنا أن أبناء كل قرية يسكنون جميعا فى نفس الحى . فمثلا يسكن فى الورديان كل أبناء قرية نزه البالغ عددهم قرابة الخمسمائة نسمة ويسكنون فى عدة شوارع متقاربة . وكذلك يسكن فى منطقة اللبان أبناء قرية أولاد اسماعيل فى شارع واحد تقريبا وفى نفس البيوت المتقاربة جداً فى نفس الحارة . وكذا الحال بين أبناء قرية الرياينة والصوامعة .

---

(١) د حسن الساعاتى .. التصنيع والعمران .. دار المعرفة — القاهرة ١٩٥٨ ص (٣٠٠) .

كما نجد ان ابناء قرى موشى وساحة سليم والغنايم يسكنون فى شارع كوم الشقافة وشارع الرحمة المتلاصقين وكذا يسكن ابناء قرية بنوب الحمام فى شارع البطارية فى حى المنشية وعدة حوارى مجاورة لها وتشترك هذه الأحياء فى نفس الصفات ولعله من الأفضل لنا ان نقول ان المناطق التى يسكنها المهاجرون يصفونها بنفس الصيغة فهم أساس ما يبدو عليها من تخلف فى الواقع وليست هى التى تتسم بالتخلف أصلا ذلك ان المهاجرين على العموم إنما يقنعون من المدينة بالاقامة فقط. ولهذا لا يهمهم يهتمون بطريقة الاقامة أو باتساع ما يسكنون به أو اضاءته أو بوجود مجارى أو حتى وجود المياه رغم ارتفاع الدخل الواضح بينهم

والآن فان رغبة المهاجر فى ان يظل على مقربة من المهاجرين من قريته (فهم زملاؤه فى العمل . وهم مصدر حماية له ومعهم لا يحس بأية غربة عن قريته ومنهم يتلقى أخبار القرية وأخبار عائلته يوميا تقريبا إذ تنتشر فى هذه الأحياء عشرات المقاهى وتختص كل مقهى قرية بعينها يجلس عليها ابناؤها وكثيرا ما يكون لكل قرية أكثر من مقهى . إلا اننا نادرا ما نجد مقهى تجمع بين أبناء قريتين إذ تفضل كل قرية ان يكون لها مقهى معين مهما قل عدد ابنائها بالمدينة والمقهى تعتبر ناديا اجتماعيا وهى محطة إرسال واستقبال القرية عليها يأتى قادم من القرية موزعا بتحيات الأهل بالقرية لكل واحد من الموجودين على حدة ويحضر الوسائل ردا على تلك التى اخذها بالأمس عندما اتجه لزيارة أهله بالقرية وغير ذلك) لهذا كله يفضل المهاجر ان يبقى فى ذات المنطقة التى يسكنها أقاربه وبلدياته. ولهذا تزدحم المساكن التى يشغلها الجمالين جدا . كما نرى عند حديثنا عن المساكن

وبصدد دور النسق القرابى بالنسبة لتوفير المسكن أمام المهاجر . فاننا نلاحظ أنه يرتبط تماما بما سبق أن قررناه من ان الجمالين يمثلون قدر الجهد على السكن

متجاورين جدا . أو معا على أساس قرابى وانتمائى . فقد ثبت مثلا من البحث الميدانى ان نسبة بلغت ٩٢,٥ ٪ (١٨٥ حمالا) من الحمالين تسكن مع أقارب لها بنفس الحى من ناحية ومن ناحية أخرى فان هذا كان هو أحد العوامل الحاسمة التى عملت على زيادة ازدحام الوحدة السكنية (غرفة أو كشك) فى هـــذا المجتمع ، ذلك ان الحمال عندما يحضر من القرية فانه يأتى قاصدا قريبا له يقيم عنده وإذا لم يجد مسكنا فانه يستمر مقيما عنده ثم يلتحق بمساكن العزاب من نفس القرية الذى يعيشون فى شكل مجموعات بين ٤ أفراد ١٠ أشخاص عادة فى نفس الحى . وللتفصيل فانه بمجرد ان يصل المهاجر الى المدينة فانه يأوى إلى منزل أحد أقاربه غالبا . وقد وجدنا من بين مجموع العينة البالغ ٢٠٠ أن عدد المهاجرين الذين أقاموا عند اقارب لهم عند وصولهم للمدينة قد بلغ كما يوضح الجدول التالى ١٥٩ شخصا بنسبة ٧٩,٥ ٪ ولعل هذا يوضح الى أي حد يلعب النسق القرابى بالذات دورا بالغ الحسم فى توفير السكن للحمال عنـــد بداية هجرته . ولا يعتبر ضيق المسكن بالنسبة للمقيم بالمدينة من المهاجرين عاملا معوقا فى هذا الشأن . فكثيرا ما يكون الرجل وأولاده وزوجته ومعهم شقيق الحمال القادم من القرية أو ابن عمه أو ابن خالته أو حتى احد ابناء القرية وبغض النظر عن عامل القرابة الذى يربطه بالحمال نفسه أو بزوجته ويقيم هذا مع الأسرة فى حجرة واحدة ضيقة جدا . وقد قابلت حالات عديدة - وجدت فيها المهاجر يقضى شهورا مع شقيقه المتزوج وزوجته وأولاده وكذا ابناء الاعمام، ويظل هذا مقيما مع قريبه بالمدينة حتى يجد مسكنا آخر . أو حتى يجد مجموعة من العزاب يقيم معها . وهنا غالبا ما يقاوم صاحب البيت هذه الفكرة ويتمسك بشدة بأن يستمر هذا فى الاقامة معه ومع أولاده . ثم يرضخ أخيرا .

ويوضح الجدول ايضا ان نسبة بلغت ٥ر١٠ ٪ من اجمالى العينة قد قدمت مهاجرة قاصدة بيوت (أهل بلد) أى مهاجرين سبقـــوا بالهجرة من بلدياتهم ولا تربطهم به علاقة قرابة . بينما بلغ عدد الذين سكـنوا مع غرباء عند قدومهم من القرية ٤ حالات فقط بنسبة ٢ ٪ ولا شك ان هـذا يعكس مدى ما للنسق القرابى من أثر واضح فى تسهيل الحياة منذ البداية أمام المهاجر فى المدينة

جدول (يوضح السكنى مع الاقارب أو غيرهم عند مجىء المهاجر للمدينة)

النـــوع	العدد	النسب المئوية لاجمالى العينة
ـ حمالون سكنوا مع اقارب لهم عند هجرتهم للمدينة	١٥٩	٥ر٧٩ ٪
ـ حمالون سكنوا مع أهل بلد لهم عند هجرتهم للمدينة	٢١	٥ر١٠ ٪
ـ حمالون سكنوا مع غرباء لهم عند هجرتهم للمدينة(١)	٤	٢ ٪
ـ حمالون سكنوا وحدهم عند هجرتهم للمدينة	١٣	٥ر٦ ٪
ـ حمالون ولدوا بالمدينة (٢)	٣	٥ر١ ٪
الجمـــلة	٢٠٠	١٠٠ ٪

(١) يلاحظ ان ٤ حمالين قالوا بالسكنى مع غرباء عنـد قدومهم للمدينة والغرباء هنا مقصود بهم انه ليسوا من قريتهم ولا اقارب لهم . ولكنهم ايضا حمالون مثلهم وهم مثلهم من الوجه القبلى ومن نفس المحافظة .

(٢) سبق أن تبين ان ٧ ولدوا بالاسكندرية . إذ اتضح هنا ان هناك ٤ منهم قضوا طفولتهم بالقرية وظلوا بها حتى بلغوا الشباب فجاءوا المدينة التى سبق ان ولدوا بها .

ويجدر بنا ان نلاحظ أنه بسبب هذه الظاهرة وهى ظاهرة تركز أبناء كل قرية بمنطقة بعينها ورغبة الحمالين فى السكنى مع بعضهم البعض فقد عمل هذا على تحديد الحراك السكانى بالنسبة لأفراد مجتمع الحمالين داخل نفس الحى ، بل وفى ذات الشوارع أو الحوارى تقريبا . ذلك ان الحمال وبعد مجيئه من القرية يظل يقيم كما قلنا مع أحد أقاربه لفترة طويلة وهذه الفترة لا تنتهى عادة إلا بعد الحاق المهاجر الجديد بالعمل بالميناء (والواقع ان الحاقه بالعمل لا يقتضى مرور فترة طويلة . إذ لا يلبث ان يلحقه أقاربه بعمل فى الميناء سواء حمالا بالقطاع العام أو الخاص) وذلك ليتوفر له الدخل اللازم والذى يستطيع به مواجهة الاقامة على نفقته الخاصة . كما انه فى حالة عدم امكان توفير عمل خلال فترة اقامة المهاجر الجديد مع قريبه أو احد ابناء قريته فانه يستطيع فى هذه الحالة ان يعود الى القرية ولعل هذا لا يتناقض مع ما وجدناه من معلومات يوضحها الجدول التالى :

النـــوع	العدد	النسبة المئوية
حمالون لم يغيروا مسكنهم بالمرة	٥١	٢٥٫٥ ٪
حمالون غيروا مسكنهم مرة واحدة	٤٠	٢٠ ٪
« « « مرتين	٣٢	١٦ ٪
« « « ثلاث مرات	٣١	١٥٫٥ ٪
« « « أربع مرات	١٢	٦ ٪
« « « خمس مرات	٢١	١٠٫٥ ٪
« « « ٦ مرات	٤	٣ ٪
« « « ٧ مرات	٣	١٫٥ ٪
« « « ٨ مرات	٢	١ ٪
« « « ٩ مرات	١	٠٫٥ ٪
« « « ١٠ مرات	٢	١ ٪
« « « أكثر من ذلك	١	٠٫٥ ٪
الجملة	٢٠٠	١٠٠ ٪

وكذا مع القول بأن (المنطقة المتخلفة التي يسكنها غرباء أو مهاجرون تتميز بالحركة الاجتماعية الشديدة وخصوصا من الناحية المكانية بعكس المنطقة التي تقوم على أساس عائلي فانها تتميز بالاستقرار)(١) ذلك أنه إذا كانت هـذه العبارة

(١) د. محمد عاطف غيث ، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي ، دار المعارف الاسكندرية ١٩٦٧ ص ١١١ .

تتطلق بالحراك المكانى الشديد . فان الحال الآن ومع ما نجده من أزمة مستحكمة فى الاسكان فى مدينة الاسكندرية . لم يعد كذلك الى حد بعيد . ولم يعد الحراك المكانى شديدا وان كان ثمة حراك إلا أنه قليل فى العادة . وإذا كان هذا الجدول يعكس حراكا مكانيا فانه لا يؤيد الزعم بالحراك المكانى الشديد . إذ اننا أمام مجتمع من المهاجرين ويتحرك الحمال من هذا المسكن الذى يسكن فيه بحجرة مع مجموعة من العزاب يتركهم إذا دب الخلاف بينهم حاملا ملابسه التى لا اكاد تذكر وبطانية من الصوف هى غطاؤه ويبدأ فى الانضمام لمجموعة أخرى . ولابد أنه واجد من يقبله من أهل قريته ويقص على أحد الحمالين أنهم كانوا أحد عشرة حمالا يقيمون فى غرفة بأحد المنازل ودب الخلاف بين أحدهم وبين صاحب المنزل الذى أقسم ليطلقن زوجته ما لم يتركوا الغرفة فورا (أقسم بالطلاق) . ويقص لى الحمال وكان هو أكبر الحمالين سنا . أنه قال لصاحب البيت (احنا حنعوز حالا ولا زعل وحلال ١٠ دقائق كان كل منا يحمل صرة فيها ملابسه وفيها غطاءه وخرجنا من البيت وقصد كل واحد منا أو كل اثنين الى المنازل التى يسكنها حمالون أقارب وأهل بلد وسرعان ما وجد كل منا لنفسه سكنا) وهكذا تم الانتقال من المسكن وايجاد مسكنا بديلا

ومع البساطة التى يجد بها الحمال الاعزب مسكنا جديدا . فان النسب الظاهرة بالجدول لا تعكس حراكا مكانيا كبيرا اذ نجد ان هناك نسبة تصل الى ٥٥ر٦٪ من المجتمع لم تغير مسكنها إلا مرة أو مرتان أو لم غير المسكن اطلاقا . ولا شك ان هذا ربما مرجعه إلى صعوبة ايجاد المسكن البديل فى حالة الحمال المتزوج الذى يعيش هو واسرته بالاسكندرية بل لقد اصبح الباحث مقتنعا تماما ان الكثيرين بل والكثيرين جدا من الحمالين إنما يعيش وحده بالمدينة تاركا زوجته وأولاده بالقرية بسبب عدم وجود المسكن الملائم بالمدينة . بل ولقد قابلت الكثير منهم

الحالين من اولئك الذين تركوا زوجاتهم وأولادهم بالقرية . وقال لى هؤلاء أن زوجاتهم وأولادهم كانوا معهم هنا بالمدينة وظلوا معهم فترة طويلة ثم اعادوهم الى القرية لعدم ملاءمة المسكن أو لتهدمه ولعدم وجود مسكن بديل . ويعتقد الباحث على أية حالة ان الحراك المكانى الشديد لم يعد يمثل ميزة ملازمة للاحياء المتخلفة بالمرة فى الوقت الحاضر ولعل هذا مرجعه فى نظرى ان مدينة الاسكندرية فضلا عن باقى المدن إنما تعانى من أزمة اسكان مستحكمة . فضلا عن أن المهاجر بصفة خاصة فى مجتمعنا إنما يتحرك فى حدود المنطقة والمساكن التى يسكنها أقاربه بالذات .

(٤) دور الانتمائية والنسق القرابى فى ايقاعات حياة المهاجر بالمدينة أو فى دورة حياته بها :

وإذا كان ما سبق قد أوضح كيف يلعب هذا النسق دوره البالغ فى كل من حدوث الهجرة . ثم اختيار منطقة الجذب ثم توافر العمل والمسكن وتحديد المنطقة التى يسكنها المهاجر تحديدا قاطعا تقريبا . بحيث يمكن ببساطة متناهية ان نقول أن الهجرة من الريف إلى المدن وعلى الأقل فى مجتمعنا - وان كان الباحث يعتقد انها كذلك على مستوى مدينة الاسكندرية بصفة عامة بل وربما على مستوى المدن الجاذبة للهجرة عامة فى مصر - ان نمط هذه الهجرة إنما هى هجرة قرابيـة بدرجة عالية للغاية . بمعنى انها تتشكل فى شتى نواحيها بالنسق القرابى أو الانتمائية على الأقل - ليس فى الجوانب التى سبق ان ناقشنا فحسب - بل ان ايقاعات حياة المهاجر بالمدينة ايضا إنما تنتظم الى حد كبير طبقا للنسق القرابى والانتمائية وذلك سيصبح واضحا إذا استعرضنا النقاط التالية .

متابعة لما انتهجناه من متابعة حياة المهاجر بالوصف المرحلى . فان المهاجر قد

وحتى الآن الى المدينة واتيح له مسكنا وسلم العمل كحمال بالميناء بعد أن سعى أقاربه او بلديانه بالحاقه بالعمل فان ايقاعات الحياة بالنسبة للمهاجر تكاد تنحصر انحصارا تاما فى أبناء قريته فى كل من :

ان معارف واصدقاء الحمال هم غالبا من أقاربه وابناء قريته وهؤلاء هم الذين يشكلون العنصر الهام بالنسبة له وان كان فى علاقته بابناء القرى الاخرى التى تعمل معه فى عمليات الشحن والتفريغ إنما يعايشهم معايشة ثانوية وذلك من خلال احتكاكه بهم فى العمل الذى أحيانا يجمع بين ابناء قرى مختلفة فى ذات العملية الواحدة من عمليات العمل شحنا أو تفريغا . وقد يعقد معهم معرفة أو صداقة إلا أنه يعيش فى المدينة موجها كل ولائه إلى أقاربه ثم أبناء قريته الأصلية. فالصداقة التى تربطه بابناء القرى الاخرى إنما تنتهى تماما بمجرد الخروج من الدائرة الحركية ومغادرة مكان العمل ومع ذلك فإنه قد ثبت من البحث ان نسبة بلغت أكثر من تسعين بالمائة من الحمالين إنما يعملون مع أقارب لهم بذات العمل مما يقلل كثيرا من احتكاك أبناء القرى المختلفة احتكاكا كبيرا ويمكنهم دائما من ان يقصروا احتكاكهم على ابناء قريتهم وأقاربهم . وليس الأمر كذلك فى داخل العمل فقط بل أنه فى الحياة الاجتماعية بالمدينة ايضا وكما سبق ان أوضحنا يعيش الحمالين فى شكل تكتلات على أساس قرابى وانتماء لقرية معينة لا تربطهم بأبناء القرى الاخرى إلا القليل من العلاقات وتعزيزا للترابط والتماسك بين أبناء القرية الواحدة فان أبناء القرية الواحدة يتزاورون بالمنازل كثيرا فقد وجد ان مهاجرا من قرية معينة لا يزور مهاجرا من قرية أخرى فى منزله إلا نادرا . بينما يتزاور أبناء القرية الواحدة كثيرا وان كانت معدلات التزاور تزداد بشكل ملفت بين الأقارب عنها بين غير الأقارب من ابناء القرية الواحدة وعلى أية حال فانه لتلخيص ما سبق يمكن ان نتناول ما يلى :

ان دائرة المعارف والصداقة بين الحمالين. وكما أوضحت العينة المبحوثة ميدانيا فضلا عن الملاحظة المباشرة والمشاركة . قد أوضحت ما يلي :

(جدول يوضح دائرة العلاقات فى مجتمع الحمالين)

النوع	العدد	النسبة
حمالون تنحصر صداقاتهم ومعارفهم مع اقاربهم واهل بلدهم	١٩٧	٨٩ر٥ ٪
حمالون يصادقون ابناء القرى الاخرى من الحمالين بجانب ابناء قراهم واقاربهم	٣٥	١٧ر٥ ٪
حمالون يصادقون ابناء الاسكندرية ولا يصادقون احدا من الحمالين	١٠	٥ ٪
الجملة (١)	—	—

ان هذا الجدول يوضح حقائق بالغة الأهمية . فمنه يتضح مدى ضيق العلاقة وعدم كثافتها بين أبناء هذا المجتمع وبين مجتمع المدينة من ناحية . إذ لانجد إلا ٥٪ فقط من أفراد مجتمع الحمالين يسمحون لانفسهم بالتعارف واتخاذ أصدقاء من الاسكندرية وإذا تذكرنا أن هناك ٧ من العينة هم من مواليد الاسكندرية وقضوا حياتهم كلها أو معظمها على الأقل بالاسكندرية . لاتضح لنا كم تضيق دائرة "روابط والعلاقات بين الحمالين وبين أبناء المدينة التى يعيشون بها

---

(١) الجملة هنا غير ممثلة لما يتضمنه الجدول من علاقات وذلك للتداخل فى دوائر العلاقات هذه .

فى نفس الوقت الذى نجد أن ٩٨٫٥ ٪ من أبناء هـذا المجتمع يحصرون صداقاتهم ومعارفهم فى أبناء قراهم وأقاربهم . بينما نجد ان نسبة ضئيـــلة تجمع بين ارتباطاتهم وصداقاتهم مع ابناء قراهم وكذا مع ابناء القرى الاخرى التى تعمل معهم فى نفس عمليات الشحن والتفريغ وهذه النسبة ضئيلة بلا شك وتعطى دلالة قاطعة على أنه رغم العمل المشترك . فان التكتل لا زال قائما على أساس من الانتمائية والقرابة .

ولعل هذا يشدنا إلى مناقشة نقطة هامة وهى أنه إذا كان التفاعل بين المهاجرين وأبناء المدينة أقل من ان يذكر . فان هذا ايضا إنما يمتد إلى علاقة الحمالين بجيرانهم فى المسكن وفى المنزل والمنازل المحيطة به . ذلك أننا نجد ان عددا كبيرا جـدا من الحمالين ليس لهم أية علاقة بجيرانهم طالما ان جيرانهم ليسوا من أبناء القرية التى نزحوا منها . وهنا فقد وجدنا ان العلاقات بين أبنـاء هذا المجتمع وبين مجتمع المدينة وكذا ان معرفتهم بجيرانهم كما يوضحها الجدولين التاليين — على ان محكات العلاقات الطيبة والسيئـة سيرد ذكرها فيما بعد .

جـدول

(يبين نوع العلاقة بين الحمالين وجيرانهم من غير ابناء قريتهم الأصلية)

النوع	العدد	النسبة المئوية
حمالون على علاقة طيبة مع جيرانهم	٣٩	١٩٫٥ ٪
حمالون على علاقة سيئة مع جيرانهم	٧	٣٫٥ ٪
حمالون ليس لهم أدنى علاقة مع جيرانهم	١٥٤	٧٧ ٪
الجمـــلة	٢٠٠	١٠٠ ٪

(جدول يوضح درجة معرفة الحمال بجيرانه من غير أبناء قريته)

النوع	العدد	النسبة المئوية
حمالون يعرفون جيرانهم معرفة وثيقة	١٩	٩ر٥ ٪
حمالون يعرفون جيرانهم معرفة سطحية	١٣٤	٦٧ ٪
حمالون لا يعرفون جيرانهم بالمرة	٤٥	٢٢ر٥ ٪
الجملة	٢٠٠	١٠٠ ٪

وليس من شك ان ما يعكسه هذين الجدولين إنما هو ذو دلالات مرتبطة بالبناء الاجتماعى لهذا المجتمع على وجه العموم .

فالمهاجر كما قلنا فى حاجة إلى الاحساس بالأمان والحماية والقوة وفى نفس الوقت هو فى حاجة إلى القضاء على الاحساس بالغربة الذى يشعر بها الكثيرين من أبناء هذا المجتمع . هذا على مستوى الفرد أما على مستوى كل قرية فهى تبذل ما استطاعت ليلتئم شمل أبناءها ويتقاربون ويتواصلون ويلتف بعضهم حول بعض . فذلك ذو أهمية فى رفع مكانة هذه القرية بين قرى الحمالين ومن ثم فان القرية تبتلع كل ايقاعات الحياة للمهاجر حتى يجرد علاقته بالجيران ومعرفته بهم فان انشغال الحمال بأبناء قريته من ناحية وكونه مشبعا تماما فى حياته الاجتماعية بهم لا يجعله يقبل كثيرا على انشاء علاقة أو حتى محاولة ايجاد معرفة وثيقة بغيرهم . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان الحمال يجد تشابها تاما بين نظام حياته وايقاعاتها من ناحية وبين ابناء قريته . هذا إذا قارن حياته بحياتهم فى المدينة .

وكذا فمعرفة كل منهم الآخر معرفة وثيقة إنما تبنى على أساس مكانة كل منهم فى القرية أصلا من ناحية أخرى ومن ثم فان نجاح أحدهم فى تحقيق ذلك لن يكون مصدرا للاحساس بالفخر بين أناس لا يعرفونه جيدا . ومن ثم فان تواجد أبناء كل قرية فى ذات المنطقة ومعرفة أحدهم بالآخر إنما تمكن ايضا الفرد نفسه من تحقيق ذاته بطريقة أكبر واسع . ولهذا كله لا نندهش عندما نجد أن الحمالين الذين يعرفون جيرانهم من غير أبناء قريتهم إنما تبلغ نسبتهم ٩ر٥ ./. من إجمالى المجتمع . اما الباقى فلا يعرف جيرانه سوى معرفة سطحية . مجرد انه يعرف جاره بالشكل فقط . ونادرا ما يعرف اسمه . بينما بلغ نسبة من لا يعرفون جيرانهم بالمرة ٢٢ر٥ ./. من هذا المجتمع .

وهنا فان الحمال بصدد جيرانه من غير أبناء قريته تأخذ علاقته بهم ثلاثة أشكال فهو أما على علاقة طيبة بهم بمعنى أنه ليس ثمة خلاف بينهم ولا مشاجرات وإنما العلاقات طيبة تسود بينهم وهؤلاء بلغ نسبتهم ١٩ر٥ ./. من العينة المبحوثة. بينما بلغ نسبة أولئك الذين على علاقات سيئة مع جيرانهم ويقع بين مشاجرات دائما بسبب الأطفال أو غير ذلك ٣ر٥ ./. . هذا وهناك النسبة الغالبة فى هذا المجتمع ٧٧ ./. منه ليس لها علاقة من أى نوع بجيرانهم وهذا فى الوقائع إنما مرجعه أنه حتى النساء زوجات الحمالين إنما يعمان ايضا على ان يدخلن فى علاقات مع أمثالهن من نفس القرية حتى ولو بعدت بيوتهن بعض الشىء (وهذا سنراه فى عرضنا حالا للنقطة التالية) فضلا عن الرجال .

وإذا انتقلنا لنقطة أخرى ترتبط تماما بما نحن بصدده الآن فإنه على العكس من العلاقات المقطوعة أو شبه المقطوعة بين الحمالين وجيرانهم من أبناء الإسكندرية

فاننا نجد فى العلاقات بين أبناء القرية الواحدة هى على أشد وأوثق ما تكون وذلك فى حياتهم وايقاعاتها بالمدينة .

ذلك أننا نجد ان الحالين يتقابلون ويعيشون معا ليلا ونهارا .فأنهم نهارا فى العمل المشترك وزوجاتهم فى تزاور دائم بينما الليل يقضونه معا فى التزاور بالمنازل أو بالمقاهى .

فقد اتضح من البحث ان الحالين إنما يقضون وقت الفراغ اما فى مقهى القرية أو بيوتهم الخاصة أو التزاور بالمنزل بينما يندر ندرة تامة ان نجد أحدهم قد ذهب الى السينما فهم لا يعرفون السينما ولا يحبون الذهاب اليها ومن العيب أن يفكر أحدهم فى هذا ولا يهتمون بأن يشاهدوا التليفزيون أو حتى سماع الاذاعة . ولهذا فان جميع المقاهى الخاصة بهم لا يوجد فيها تلفزيون . وبعضها به راديو إلا أنهم لا يعيرونه اهتماما ولا يستمعون اليه .

وقد اتضح من البحث الميدانى أنه من بين العينة البالغ تعدادها ٢٠٠ حال ثمة ١٢٨ حالة منها تتزاور بالمنازل وبانتظام وبغض النظر عن وجود مناسبات . وذلك مع أقاربهم الموجودين بالمدينة وذلك بنسبة ٦٩٪ من المجتمع الكلى وإذا تذكرنا ما سبق أن قلناه من ان مفهوم القرابة بالغ الاتساع عند أفراد هذا المجتمع الذين يحفظ المرء منهم سلسلة أجداده حتى الجد الثامن بل والتاسع أحيانا . فاننا نستطيع ان نستنتج أن التزاور مع الأقارب يتم على دائرة واسعة جدا هى دائرة ما يسميه الحمالون أنفسهم (بالقرب العصب .. والقرب فوقانى) تمييزا لدرجات القرابة داخل المجتمع ولاستطعنا مباشرة ان نستنتج ان مرات التزاور (وكما أوضحت مشاهداتى وملاحظاتى) على مستوى قرابة العصب تتعدد مراتها بحيث تكاد ان تكون يومية تقريبا . بينما تقل على مستوى الدائرة الاوسع وهى دائرة

القرابة غير العاصبة . وان كانت لا تنعدم طبعا بل كل ما قصدناه هو انها تصبح أقل من حيث التردد والتكرار خاصة وأنه قد اتضح أننا عندما بحثنا تزاور الوافدين من قرية معينة لبعضهم البعض فى المنازل اتضح ان عددهم ٧١ حالة بنسبة ٥ر٣٥ ٪ من العينة المختارة وذلك من غير الأقارب .

ولا يجب ان يتبادر الى الذهن ان هذه النسبة رغم أنها قليلة فعلا بالمقارنة مع نسبة التزاور بين الأقارب والبالغ قدرها ٦٩ ٪ إنما تدل على أن تماسك أبناء كل قرية على حدة هو تماسك ضعيف فى حدود هذه النسبة . إذ أننا نجد ان الحمالين يكتفون بالتقابل مع بعضهم البعض فى المقاهى الخاصة بقريتهم . فقد بلغ عدد أولئك الذين يتقابلون مع أبناء قراهم بالمقهى يوميا (١٧١) حمالا بنسبة ٥ر٨٥ ٪ حيث يقضون الساعات معا فى حديث حول القرية واخبارها . وحيث تجمع المقهى بين دورها كمكان للترويح . ومصدر لتلقى الأخبار عن القرية وعن الأهل الموجودين بها . وذلك من العائدين من القرية من أولئك الحمالين الذين كانوا فى زيارة القرية . تلك الزيارات التى لا تنتهى وحيث لا يعدم الحمال ان يجد يوميا تقريبا على المقهى شخصا قادما من القرية حاملا معه هدايا منها اليه أو حاملا تحيات وأخبار هذه القرية وأقاربه المقيمون بها . هذا ولعل الدور الذى تلعبه المقهى والوقت الطويل الذى يقضيه الحمالون مع بعضهم البعض وهم جلوسا بها . هو الذى يقلل معدل التزاور بينهم فى المنازل فقد قال لى الكثيرين (ليه نزور بعض فى البيوت . ما أهل بلدى معايا طول النهار فى الشغل وطول الليل فى المقهى) .

وليس هذا هو وحده الذى يقلل من حالات تزاور اهالى القرية الواحدة من غير الأقارب بالمنازل ، بل كما سنرى فيما بعد فانه ايضا من القواعد المعمول بها فى

هذا المجتمع ألا يقوم الحمال الأعزب وكذا الحمال المتزوج الذى ترك زوجته وأولاده بالقرية بزيارة الحمال المتزوج الموجود معه زوجته بالاسكندرية بمنزله. وقال لى الكثيرون أنهم يفعلون ذلك خوفا من القيل والقال .

كذلك من القواعد المعمول بها ان لا يقوم أحد المتزوجين والموجود معه أولاده وزوجته بزيارة العزاب فى بيوتهم ويكتفى بمقابلتهم بالمقهى. وذلك نظرا لأن منازل العزاب تكون عادة غير مجهزة بشىء وقذره ومظلمة على وجه العموم . وليس بها أى أثاث . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فهو يفعل ذلك ايضا حتى لا تكون زيارته لهم دعوة منه اليهم بطريقة غير مباشرة لزيارته بمنزله حيث زوجته .

هذا وقد وجد الباحث ان هناك بعض الحمالين لا يذهبون إلى المقهى وقد بلغ عدد هؤلاء ضئيل للغاية ١٤ ٪ من إجمالى العينة وهؤلاء يكتفون بالالتقاء بابناء قراهم فى (المجمع) والمجمع هذا هو مكان يلتقى فيه العاملين بعمليات الشحن والتفريغ ويجلسون به فى انتظار ان يصيبهم الدور للعمل . وعلى أية حال فقد وجد الباحث ان هناك ٥ حالات فقط أكد فيها أصحابها أنهم لا يجالسون أبناء قراهم وهذه قلة ٢ر٥ ٪ فقط من إجمالى العينـــة . أما الباقى ٩٧ر٥ ٪ فانهم يرتبطون ويلتقون يوميا ويقضون الفراغ معا والعمل معا . ويتزاورون بالمنازل .

هذا عن العلاقة بين غير الأقارب من حيث قضاء الفراغ والتزاور والعمل وغير ذلك . ولم يقابل الباحث سوى حالة واحدة فى مجتمع الحمالين دأب صاحبها على الذهاب الى السينما أسبوعيا .

وقد اتضح ان ما يحكم التزاور بالمنازل بين الأقارب هو فكرة الواجب

والضرورة وبحكم القرابة فمهما كان الوقت الذى يقضيه الحمالون والأقارب معا فى العمل أو فى المقهى فان ذلك لا يكفى إذ لابد من أن يقوموا بالتزاور بالمنازل فذلك دلالة على تماسك العائلة هذا التماسك الذى يعتبر فى حد ذاته أحد المعايير الهامة التى على أساسها تقيم العائلة داخل القرية بالمقارنة مع باقى العائلات الاخرى. فكلما كانت أكثر تماسكا واتحادا ارتفع شأنها وشأن الافراد المنتمين اليها . كما ان معوقات التزاور التى وجدناها فيما قبل والموجودة على مستوى العلاقة بين أبناء القرية الواحدة ممن لا تربطهم علاقات القرابة لا توجد بين الأقارب . بل ان بيوت الاقارب مفتـــوحة أمام بعضهم البعض فى أى وقت ومهما كانت الحالة الاجتماعية للحمال أعزبا أو متزوجا

ونستطيع ان نقول على وجه الاجمال ان النسق القرابى دورا حاسما فى تحديد دائرة علاقات الحمال بغيره سواء من أبناء المدينة أو باقى القرى من ناحية وبباقى أبناء قريته من ناحية أخرى . كذلك له الدور الحاسم ايضا فى رسم طريقة قضاء وقت الفراغ بل وتحديد مكانها حيث ان الحمال يقضى كل وقت فراغه على المقهى الخاص بقريته . كذلك فالعلاقات مع الجيران تكون سلبية تماما تقريبا ما لم يكن هذا الجار من أبناء قرية الحمال . وان كان له دورا حاسما ايضا فى جميع نواحى الحياة الاخرى . إلا أننا نفضل معالجة هذه النواحى فى وقتها كما سيرد فيما بعد . إذ اننا سنكتفى بما قدمنا وذلك أننا سنجد أثره واضحا تماما فى جميع ما نوقش فى هذه الرسالة من نقاط .

ثانيا :

ونناقش كيف عمل النسق القرابى والانتمائية فى استمرار شد المهاجر الى قريته . واستمرار السلوك والعادات والقيم القروية . ومن ثم عمل على عدم اندماج

الحمالين بمجتمع المدينة وبمعنى آخر فانه أعاق عملية التمثيل الثقافى Assimilation بل عمل على منع حدوثها . وذلك إذا أوضحنا ان التمثيل الثقافى يشير إلى عملية الاندماج التى يكتسب فيها الأشخاص والجماعات ذكريات ومشاعر واتجاهات الأشخاص أو الجماعات الاخرى عن طريق مشاركتهم تجربتهم وتاريخهم) وذلك طبقا لما يرى : Simpson Eaton (١) .

وإذا كان النسق الإقتصادى يلعب دورا فى هذا المضمار بحيث رأينا ان الحمال لا زال يحافظ على أن تظل له داره الخاصة به فى القرية ويعمل الكثيرون على أن تستمر فى حيازتهم قطعة من الأرض الزراعية مهما صغرت مساحتها فان ذلك فى الواقع هو نتيجة للدرجة الكبيرة التى يمارسها النسق القرابى والانتمائية على الحمال لكى يظل مشدودا الى القرية والممثلة فى نقاط عديدة تقع بانتظام فى حياة المهاجر ولعل منها عدة نقاط فقط يتفق تناولها مع ما وصلنا اليه الآن من الرسالة وهذه النقاط هى :

أولا : استمرار ارتباط المهاجر بقريته وذلك لوجود أقاربه هناك وكذا لمجىء أقاربه لزيارته بالمدينة وذهابه هــــو لزيارتهم بانتظام وارساله معونة مالية اليهم .

ثانيا : نتيجة لذلك فان الحمالين ورغم طول مدة بقائهم فى المدينة يستمر لدى الكثيرين منهم الاحساس بالغربة . ويبقى الكثير منهم واضعا فى نيته العودة

---

(١) د فاروق مصطفى اسماعيل . العلاقات الاجتماعية بين الجماعات العرقية ـ دراسة فى التكيف والتمثيل الثقافى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ اسكندرية ١٩٧٥ ص ٢٧٧ .

الي القرية وعدم البقاء بصفة دائمة بالمدينة مهما طالت اقامته بها . والآن نناقش هاتين النقطتين :

اولا :

وبصدد مناقشة هذه النقطة نحصر انتباهنا فى كثير من النقاط التى عملت على استمرار شد المهاجر من الريف الى المدينة وجعلته يعيش بالاسكندرية باحساس القروى مهما طال بهـــا بقاؤه . وإذا كنا بغض النظر الآن عن أسلوب المعيشة والعادات التى يسلك بمقتضاها فإن ذلك مرجعه هو ان هذه إنما نتيجة لاستمرار الاحساس بأنه قروى ما زال ونحن الآن بصدد الكشف عن العوامل التى جعلت هذا الاحساس يستمر رغم طول مدة بقاء المهاجر الى المدينـة وجعلهم يلتزمون ذات الأسلوب فى المعيشة والتعامل . وعلى أية حال فإنه من الأفضل ان نتناول بالعرض النقاط التالية وهى نتائج وعوامل فى نفس الوقت لحالة استمرار الاحساس بالإنتمائية القروية من ناحية وعدم الاندماج فى المدينة بطريقة كاملة . ذلك إذا كان ثمة اندماج بالمرة .

ان المهاجر الموجود بالمدينة يظل على اتصال بقريته بصفة دائمة فقد أوضح البحث الميدانى ان السواد الاعظم من الحمالين أقاربا موجودين بالقرية الأصلية . إذ وصل عدد الحمالين الذين قالوا بوجود أقارب لهم بالقرية ١٩٧ حمالا من بين المائتى حمالا الذين اتخذوا كعينة للبحث الميـــدانى وذلك بنسبة ٩٨,٥ ٪ من الحمالين وتمارس هذه النسبة المرتفعة مزيدا من الضغط لاستمرار ارتباط الحمال بقريته الأصلية خاصة إذا علمنا ان عددا كبيرا من الحمالين قد ترك زوجته وأولاده بالقرية . وإذا علمنا ان هذه القرابة هى قرابة عاصبة حيث ان النسبة السابقة تمثل علاقة قرابة فى خط الذكور بالنسبة للحمال فهى بين أبن أو ابنة أو

أب أو جد أو أخ أو عم أو عمة وهنا فثمة نقطة جديرة بالذكر ذلك أنه رغم وجود ٩٨٫٥ ٪ من الحمالين تربطهم قرابة عاصبة بأفراد يقيمون بمنطقة الطرد فإن مجرد وجود هؤلاء الأقارب لم يستتبعه ارتباط هؤلاء الحمالين جميعا (وبنفس الدرجة) بالقرية والشعور بالإنتماء لها ونذكر هنا شاهدا على ذلك فقد بلغ عدد الحمالين الذين قالوا بأنهم يحسون بأنهم غرباء فى المدينة ولا ينتمون اليها ١٤١ حمالا بنسبة ٧٠٫٥ ٪ ومن ثم فهناك ٢٨ ٪ من الحمالين الذين تربطهم قرابة عاصبة بأفراد موجودين بالقرية لا يحسون بأنهم غرباء فى المدينة

هذا وتؤكد البيانات التى يوضحها البحث الميدانى ان هناك تطابق شبه تام بين عدد من تركوا ابناءهم مع زوجاتهم بالقرية وبين من يحسون بالغربة فى المدينة والإنتماء للقرية . إذ بلغ نسبة من ترك أولاده بالقرية من إجمالى عدد الحمالين المتزوجين ٧٠٫٦ ٪ وهى نسبة قريبة جدا من النسبة السابق ذكرها لمن يحسون بالغربة (٧٠٫٥ ٪) من الحمالين فى المدينة .

ولعل لهذا دلالة هامة . هى ان شعور المهاجر بالإنتماء للقرية يكون أكبر إذا كان أبناؤه بها . ويقل فيما عدا ذلك حتى ولو كان له أقارب عاصبين بهـــا . (وسيتضح ذلك تفصيليا فيما بعد) وهنا نكتفى بأن نسوق هذه المعلومات المجدولة والتى توضح الى أى حد يستمر ارتباط الحمال بقريته من خلال استمرار قيامه بالسفر إلى قريته ورغم ما سيتضح فيما بعد من طول مدة بقاء المهاجر من الحمالين بالمدينة . إلا أن هذا لا يمنع من بقاء علاقات وروابط عميقة مما يجعلنا نقول بأن المهاجر له وجوده الاجتماعى بالقرية رغم هجرته الى المدينة وأنه يعمل جهد الطاقة على ألا يختفى من الصورة .

والجدول الآتى يوضح معدلات سفر المهاجر الى القرية .

قرين فترات معينة

النسبة ٪	العدد	النـــوع
١٩ ٪	٣٨	حالون لم يسافروا الى قريتهم منذ هجرتهم
٥ر ٪	١	حالون يسافرون الى قريتهم كل شهر واحد
٥ر١ ٪	٣	« « « « « شهرين
١٥ ٪	٣٠	« « « « « ثلاث شهور
٥ر٢٣ ٪	٤٧	« « « « « ستة أشهر
٥ر٣٥ ٪	٧١	« « « « « سنة
٥ر١١ ٪	٢٣	« « « « أكثر من سنة
٥ر٣ ٪	٧	« « فى حالات الطوارىء فقط
١٠٠ ٪	٢٠٠	الجملة .. ..

هذا الجدول يعكس بارتباطا قويا بالقرية ـ منطقة الطرد ـ إذ منه يتضح ان ٨١ ٪ من الحالين يسافرون الى القرية ويتواجدون بها فى أوقات مختلفة بينما هناك ١٩ ٪ من مجتمع الحـالين فقط لا يسافرون إلى قريتهم بالمرة . وإذا تذكرنا ان من بين هؤلاء الثمانية والثلاثين الذين لا يسافرون الى القرية ٧ من مواليد المدينة أصلا . وقد قال لى عدد منهم أنه لا يسافر لأن اخوته ووالديه موجودين معه بالمدينة وكذا زوجته . فاننا نستطيع ان نقول أن وجود الأقارب

العاصمين بالقرية له دوره الهام فى استمرار أرتباط المهاجر بها . إلا أن هذا الارتباط بالقرية والمتمثل فى وجود أقارب عاصمين للعمال وان كان ممثــــلا لالتزامات على العمال . وسوف نعرض له فيما بعد فإنه لايمثل جاذب متساوي الدرجة عى العمال فى سفره للقرية . إذ سيتضح حالا ان بقاء الزوجة بالذات بالقرية يلعب الدور الاساسى فى استمرار تردد المهاجر على القرية يليه بقاء أبناء المهاجر بها . يليه بقاء الوالدين أو احدهما . وعلى أية حالة فاننا بعد الرجوع بالسؤال على أولئك الذين لم يعودوا لزيارة القرية بعد الهجرة . أو عادوا مرة أو مرتين فقط وظلوا لسنوات طوال دون أن يقوموا بزيارتها اتضح ان ثمة أسباب هامة قد تشكل عاملا حاسما بالنسبة لهؤلاء .

فقد وجدنا مثلا ان هناك عددا منهم قد خرج غاضبا من أهله أو مطرودا منهم أو هاربا من الثأر . وقد قابلت ٤ حالات قالوا بهذه الأسباب .

كما ان البعض قال لى : لماذا أسافر البلد . ما دام بابعث لهم فلوس كل شهر وعايش كويس أسافر ليه . المهم انى ابعث لهم فلوس وخلاص) .

وهنا فقد وجد الباحث ان هناك عددا كبيرا جدا من العمال يرسل معونة مالية شهريا الى أقاربه الموجودين بالقرية وقد بلغ عدد هؤلاء من بين إجمالى العينة البالغ ٢٠٠ عددا قدره ١٢٤ عاملا بنسبة ٦٢٪ . ولاشك ان هذا العدد الكبير الذي يرسل معونات مالية شهرية الى أقاربه يكتفى قلة منه بهذه المعونة المالية ولا يسافر للقرية . فهو رغم عدم سفره إنما يتصل بالقرية بامكانياته الاقتصادية . بينما البقية تقوم بأرسال مبالغ شهرية لوالديه وأقاربه بالقرية . بالاضافة الى سفره اليها . وسوف نرى فيما بعد ان المعونات المالية لا ينظر اليها كمعونات أو مساعدات من جانب العمال . بل أنه ينظر اليها على أنها التزام وأنه

دين يؤديه . فقد قال لى الكثير منهم : (أمال . بعد ما قاموا بتربيتنا نسيبهم . انت عاوز الناس يقولوا علينا أيه ده دين علينا لهم) . هذا ويزداد المبلغ الذى يرسله الحمال الى القرية شهريا فى حالة تواجد زوجته وأبنائه بالقرية بالطبع زيادة كبيرة .

هذا ويكتفى بعض الحمالين بأن يأتى أقاربه وذويه لزيارته من القرية . فقد قال لى الكثيرين (أنا مش باسافر أزورهم لكن همه بييجوا يزوروونى) وهنا فقد وجدنا ان هناك عدد من العينة المبحوثة . أفاد بأنه يتلقى زوار من القرية خاصة من الأقارب قد بلغ ٧٠ حالا بنسبة ٣٩ ٪ وهى نسبة تكاد أن تقترب تماما مع نسبة الحمالين الذين لايقومون بالسفر الى قريتهم وعلى أية حالة فإنه من الثابت أن كثيرين من الحمالين الذين لا يسافرون الى القرية هم من بين اولئك الذين يتلقون زوار من أقاربهم من القرية على مدار السنة وعلى فترات قصيرة .

وان نظرة الى الجدول السابق لتوضح ان هناك ٦٦ ٪ (١) من مجتمع الحمالين إنما يقوم بالسفر الى القرية بطريقة منتظمة على مدار السنة وذلك على فترات زمنية منتظمة أقلها هو السفر للقرية بمعدل كل شهر مرة وتتدرج المدة فى الطول ولكن بشكل منتظم حتى نجد ان ٥ر ٠ ٪ منهم هى التى تسافر مره واحدة فى السنة و ٥ر٣ ٪ يسافر مرتين فى السنة ، ١٥ ٪ يسافر ٤ مرات كل سنة ، ٥ر ٪ من الحمالين يسافر ٦ مرات سنويا الى القرية . ولا شك ان هذا السفر المنتظم الى القرية هو أحد العوامل الحاسمة واستمرار تغاير هذا المجتمع عن مجتمع

(١) احتسبت هذه النسبة بجمع النسب المئوية المذكورة بالجدول والممثلة لحمالين يسافرون للقرية كل سنة أو أقل من سنة .

المدينة . كما أنه هو ذاته إنما كان نتيجة للضغوط التى يمارسها استمرار بقاء الاحساس بالإنتمائية للقرية بتأثير وجود الأقارب بها ووجود الزوجة والأولاد فى كثير من الأحيان بها . ولعلنا نكون قد أوضحنا الى أى حد يعمل النسق القرابى على استمرار شد المهاجر الى القرية . سواء بشده الى السفر للقرية بطريقة منتظمة وعلى فترات قصيرة . أو بقيام هذا النسق ذاته بالتواجد بالمدينة عن طريق قيام الأقارب بزيارة المهاجر بالمدينة وايضا يتم هذا على فترات منتظمة ايضا .

ثانيا :

إذا نظرنا الى مدة بقاء المهاجرين من الحمالين بالمدينة اتضح لنا البيانات المبينة بالجدول التالى :

(جدول يوضح مدة البقاء بالمدينة)

النـــوع	العدد	النسبة ٪
حمالون مدة بقائهم سنة فأقل	١٥	٧ر٥ ٪
« « « أقل من ٥ سنوات	١٦	٨ ٪
« « « من ٥ سنوات الى ١٠ سنوات	١٨	٩ ٪
« « « من ١٠ الى ١٥ سنة	٣٤	١٧ ٪
« « « من ١٥ الى ٢٠ سنة	٣٣	١٦ر٥ ٪
« « « من ٢٠ الى ٢٥ سنة	٢٤	١٢ ٪
« « « من ٢٥ الى ٣٠ سنة	١٧	٨ر٥ ٪
« « « من ٣٠ الى ٣٥ سنة	٢٣	١١ر٥ ٪
« « « أكثر من ٣٥ سنة	١٣	٦ر٥ ٪
الجملة	١٩٣ (١)	٩٦ر٥ ٪

(١) هناك ٧ من الحمالين ولدوا بالاسكندرية .

من هذا الجدول يتضح ان نسبة كبيرة قد قضت بالمدينة فترات طويلة . فاذا استبعدنا مثلا البنود ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من الجدول وهم أولئك الذين قضوا أقل من ٥ سنة بالمدينة والذى بلغ عددهم ٨٢ حمالا بنسبة تقل عن ٤٠ ٪ لاتضح لنا ان ٦٠ ٪ من هذا المجتمع من المهاجرين قد قضى فترات بالمدينة تزيد عن ١٥ سنة وهى نسبة كبيرة . وقد قضى أيضا نسبة كثيرة من الحمالين فترات فوق العشرين سنة بالمدينة ووصل نسبة هؤلاء الى ٣٨ ½ ٪ من هذا المجتمع . كما قضى عدد كبير من الحمالين بالمدينة فترات تراوحت بين ٢٥ عاما و ٣٥ عاما . وقد بلغ عدد هؤلاء ٥ حالة من بين إجمالى العينة بنسبة تزيد عن ٢٠ ٪ من المجتمع . هذا ونكتفى بهذه الملاحظات حول ما يوضحه الجدول .

وواضح من البيانات المتضمنة فى هذا الجدول ان المدة التى قضاها هؤلاء الحمالين بالمدينة هى مددا طويلة .

ومع ذلك ومع طول مدة البقاء بالمدينة فان الكثيرين من الحمالين يحسون بالغربة ولا زالوا يعيشون بنفس الأسلوب الذى اعتادوه بالقرية وبنفس العادات والقيم والأفكار وإذا بحثنا أسباب هذا الاحساس لدى المبحوثين فإنه سوف يكشف لنا عن نقطتين هامتين الأولى : هو أنه سوف يكشف عن أسباب عدم الاندماج فى المدينة على وجه العموم رغم طول مدة البقاء السابق توضيحها ودور النسق القرابى هنـــا بوجه خاص وكذلك فانه سوف يوضح كيف يرتبط هذا الاحساس باكتساب أو عدم اكتساب الصفات الحضرية . وهذه هى النقطة الثانية.

فمع طول مدة البقاء السابق توضيحها بالمدينة فإن الكثيرين من الحمالين يحس بالغربة بالمدينة . فقد وجد ان هناك ١٤ حمالا من بين مائتى حمال بنسبة ٧٠ ٪ لا يجدون فى المدينة بديلا عن القرية ولا يشعرون بالتكيف التام مع

المدينة حيث لا زال احساسهم بالغربة طاغيا عليهم ويشعرون بالمدينة لمجرد عدم وجود العمل المتاح بالأجر المماثل بالقرية والمدينة ما هى إلا محل عمل . ومع أننا سبق أن أوضحنا ان الكثيرين لهم أقارب عديدين بالمدينة ويعملون معهم بنفس العمل ومع ان الكثيرين ممن قالوا بعدم احساسهم بالغربة إنما قالوا ذلك بتأثيرات قرابية (وان كان ثمة عوامل أخرى سنوضحها فيما بعد) حيث قالوا بأنه يوجد فى الإسكندرية عديد من أقاربهم وقال البعض (أنا ولادى هنا . معايا عشان كده أنا مش حاسس بالغربة . وقال البعض أن ابنائى معى بالإسكندرية وأمى وأبى متوفيين . وعشان كده مش حاسس بالغربة) . هذا وإذا كان النسق القرابى هو الذى يكمن خلف الاحساس بالغربة لدى أولئك الذين قالوا بها وهم الأغلبية ٧٠ ½ ٪ فقد قال الكثيرون أنهم يحسون بالغربة لان (أهلينا وبلدياتنا هناك) وقال البعض (أصل أولادى وزوجتى فى البلد) وقال آخرون (أبويا وأمى هناك) . وعلى أيه حالة فانه يزداد الاحساس بالغربة حدة فى حالة ترك المهاجر لزوجته وأولاده بالقرية ويقل بعض الشيء فى حالة اصطحابهما وترك الوالدين أو احدهما بالقرية . بينما يقل ايضا عن ذلك المستوى فى حالة أصطحاب الوالدين أو أحدهما معه الى المدينة أو سبقتهما اياه اليها أو حتى وفاتهما وبقاء أقارب عصب كالاعمام بالقرية . أما إذا تواجد الأب والاعمام أو بعضهم معه فإن درجة الاحساس بالغربة تقل كثيرا . وان كانت تظل موجودة ايضا للاحساس بالحنين للقرية . ولأن البعض من أولئك الذين يشكون الغربة والاحساس العميق بها قد ربطوا بين الهجرة وبالاحساس بالغربة بطريقة أخرى . فقد قال لى البعض — (أنا بدام بره بلدى ابق غريب) كما قال البعض لى أنا (غريب من التعب اللى أنا فيه) . وقال البعض ايضا سببا ثالثا للاحساس بالغربة لدى بعضهم (أنا حاسس بالغربة عشان هنا مسئوليه إنما هناك فى البلد الواحد بيرمى المسئولية على

غيره بقصد الكبار من الأقارب) . كما ان البعض قد ربط بين الاحساس بالغربة وبين وجود أرض زراعية له فى القرية فقال (أهلى هناك وطينى هناك عشان كده الواحد حاسس بالغربة) .

كما أبدى البعض سببا طريفا فى استمرار الاحساس بالغربة ذلك أنه قال (أنا برضه صعيدى مش اسكندرانى) . وابطا بين القرية وبين الاحتفاظ بصعيديته . فكان الاحساس بأنه صعيدى يتعارض مع احساسه بالاستقرار وعدم الاحساس بالغربة . كما لم يكن غريبا ان يقول لى البعض أنه إنما يحس الغربة لأن الوطن غالى مشيرا بذلك الى القرية باعتبارها الوطن الذى ينتمى اليه .

وفى مواجهة هذه الأسباب العديدة للاحساس بالغربة فثمة أسباب عديدة ايضا ساقها الحالون الذين قالوا بأنهم لا يحسون فى أنفسهم (بالغربة) فى المدينة . فقد ربط البعض بين عدم احساسه بالغربة وبين أظهار درجة عالية من الوعى حيث قال لى البعض أنه لا يحس بالغربة لأن(الدولة كلها واحد) قاصدا أنه بالمدينة كما كان بالريف يحس بأنها بلده .

بينما ربط البعض بين عدم احساسه بالغربة وبين ما توفره المدينة من ظروف اقتصادية أفضل فقال(أنا هنا معايا فلوس إنما هناك فقر . هنا أكل عيش ومبسوط. ولكن أولئك كان دائما معهم زوجاتهم وأولادهم يقيمون بالمدينة) وعموما فقد شكل النسق القرابى أحد الركائز الهامة جدا فى الاحساس بالغربة سواء سلبيا أو ايجابيا كما سبق أن أوضحنا كما لعبت وتلعب الإنتمائية لقرية معينة نفس الدور حيث قال لى الكثيرون بأنهم هنا فى وسط(أهل بلدهم) وهذا يقلل كثيرا من احساسهم بالغربة . إلا أن وجود الأقارب العاصبين بالذات ووجود الزوجة والأولاد

كان العامل الحاسم فى تقليل الاحساس بالغربة وان لم يكن كافيا وحده للقضاء تماما على هذا الاحساس .

والحقيقة ان استعراض الأسباب التى أدلى بها المبحوثون لاحساسهم المستمر (بالغربة) فى المدينة قد أوضحت أن أهمها ما يلى :

(١) الفسق القرابى والإنتمائى .

(٢) بعض العوامل الإقتصادية .

(٣) يشكو بعض الحالين من طبيعـــة المدينة وعلاقات الناس بها تلك العلاقات المبنية على المادة فقط . وقال أحد هنا (يقصد باسكندرية) احنا فى بلد ماحدش فيها يعرف حد . إنما هناك فى القرية كل الناس يعرفوا بعض ويعرفوا أصل بعض ـــ البلد دى وحشة .

(٤) يشكو البعض من الاستقلال والفردية التى أصبح يتمتع بها بالمدينة فقد كان لها نتائج غير مرغوب بالنسبة له إذ ألقت عليه مسئولية أكبر . وأصبح عليه ان يواجه المشاكل خاصة الإقتصادية . الطابــع بفردية كبهرة بينما كان يلــق كل المشاكل على الكبار بالقرية .

والآن وبعد ان وضح ان عددا يمثل الغالبية العظمى من الحالين قد استمر معهم الاحساس بالغربة فى المدينة رغم طول مدة البقاء التى قضاها الحالون بالمدينة ولعل هذا الاحساس بالغربة واستمراره كان نتيجة لأن كثير من الحالين إنما يعيش فى المدينة وفى نيته العودة الى القرية بعـــد المعاش وبعد انتهاء المدة التى يستطيع فيها ان يعمل حالا بالمدينة . ولعله ايضا كان عاملا من عوامل هذه النية فى العودة ذاتها أو لعله سببا ونتيجة فى ذات الوقت . إذ من الصعب فى الواقع أن

نحدد دوره تماما إلا أننا نستطيع الآن ان نستعرض نقطة بالغة الأهمية ترتبط بكل ما سبق ارتباطا وثيقا . وترتبط هذه بمدى استعداد الحالين للبقاء بالمدينة بقاءا دائما . إذ وجه الباحث سؤالا بهذا المعنى للمبحوثين. وهل فى نيتهم ان يبقوا بالمدينة دوما أم أنهم ينوون العودة للقرية والاستقرار بها بعد فترة معينة مثلا عند خروجهم على المعاش أو عند تركهم العمل لأى سبب مثل عدم القدرة عليه مثلا أو غير ذلك .

ويمثل الجدول التالى هذه النقطه والاجابات عليها :

النـــوع	العدد	النسبة ٪
حمالون سيعودون للاستقرار بالقرية عنـــد توقفهم عن العمل (بسبب المعاش أو لعدم القدرة عليه أو غيره)	١٠٥	٥٢ ١/٢ ٪
حمالون يعتبرون أنفسهم مستقرون بالاسكندرية ولن يعودوا للقرية عندئذ	٧٥	٣٧ ١/٢ ٪
حمالون لم يحددوا موقفهم وقالوا ان ذلك وقف على الظروف (وحسب النصيب)	٢٠	١٠ ٪
الجـــملة	٢٠٠	١٠٠ ٪

ولا شك ان هذا الجدول يعكس ظاهرة بالغة الأهمية تشكل ظاهرة فريدة فى نوعها بالنسبة للمهاجرين الاخرين الذين يسكنون المدينة والقادمين من مجتمعات اخرى.

ذلك أنه رغم طول مدة البقاء بالمدينة بشكل كبير . كما رأينا . فان عـددا ضخما للغـاية بلا شك ٥٢١/٢ ٪ من المجتمع وهى نسبة كبيرة خاصة وأننا لم نستبعـد الحالات السبعة التى ولدت بالمدينة ذاتها والتى ترفع هذه النسبة الى حوالى ٥٥ ٪ من هذا المجتمع والحقيقة اننـا فى استطلاع الأسباب التى تقف خلف هذه النتيجة ارتفاع نسبة هجرة العودة التى نجدها هنـا وجدناها أسبـابا متعددة . إلا أننـا نستطيع أن نقول ان فى مقدمتها هو ما سقناه قبل الآن وأثناء حديثنـــا عن الاحساس بالغربة وأسبابه بحيث ان النسق القرابى والإنتمائية يلعب دوره الكبير هنا فى قرار المهاجر أن يبقى أو أن يعود الى القرية . وهو دور مشابه تماما لدوره بالنسبة لاحساس المهاجر بالغربة بحيث ان بقاء الوالدين أو أحدهما على قيد الحياة أو وجود الزوجة والأولاد بها يعتبران من العوامل الحاسمة فى عودة المهاجر الى القرية بحيث يصبح عودة المهاجر أمرا مؤكدا فى حالة بقـاء الزوجـة والأولاد بالقرية . ويصبح مؤكدا ايضا وان كان أقل تأكيدا فى حالة بقـاء الوالدين أو احدهما على قيد الحياة خاصة إذا كان الحمال ليس له أولاد يعملون بالمدينة . أو أن له أولاد ذكور ويعملون بالمدينة الا أنهم متزوجين ويعيشون مستقـلون عنـه . وهذا غالبا ما يكون واقعا بالفعل . وليس لوجود الابناء من البنـات وزن فى هذه الحالة . فسواء أكان له بنات سواء متزوجين أو غير متزوجين فغالبا ما يعود المهاجر الى القرية . فى هذه الحالة عند الاحالة الى المعاش أو عدم القدرة فى حالة وجود والديه او احدهما الى القرية وحتى إذا لم يكن الوالدين أحياء فانه يعود للقرية .

وللعامل الإقتصادى أهمية خاصة فى هذا الصدد فان بقاء الحمال مالكا لبيت فى القرية يعتبر من أشد النقـاط حسما فى قرار العودة . إذ ان الحمال الذى لا يملك دارا خاصة به أو بوالديه لا يجرؤ على العودة الى القرية . كما ان وجود قطعة من

الأرض فى القرية مملوكة للحمال أو لاحد والديه . أو لهما معا يعتبر ايضا من العوامل التى تجعل هجرة العودة للحمال من المدينة الى القرية امرا مؤكدا تماما بحيث غالبا ما يعود الحمال فى هذه الحالة الى قريته لكى يعمل فى أرضه . ولعل هذا هو السبب الذى من أجله وجدنا الكثيرين من الحمالين يعملون فعلا على زيادة ما يمتلكونه من أرض زراعية بقدر الامكان .

وليس العامل الإقتصادى (الذى يلعب دورا هاما فى هجرة العودة وذلك بجانب النسق القرابى) متمثلا فقط فى ملكية الأرض فقط فالكثير من الحمالين يعود لقريته دون ان يكون له مثل هذه الارض . ولكن يكفى الدار كما قلنا . فهى على الأقل توفر له قيمة الايجار الذى يضطر لدفعه فى المدينة . ويلاحظ أننا فى هذا الصدد إنما تناولنا دور ملكية الأرض الزراعية والدار من الناحية الإقتصادية فقط فى هجرة العودة . أما عن الأهمية والقيمة الاجتماعية لهما فقد سبق ان تناولناها فى دراستنا لنسق الملكية فى دراسة النسق الإقتصادى .

بل وهناك عاملا آخر يلعب دورا فى هجرة العودة هذه فكثيرا ما قال لى الحمالون أنهم سيعودون لأن الحياة أقل تكلفة بالمقارنة بالمدينة كما ان الناس أكثر رحمة والعلاقات أكثر قوة وتأثيرا والأقارب أكثر مسئولية نحو الضعيف منهم بحيث يستجيبون للمسن من الأقارب بل وان غير الأقارب يشعرون بالشخص المسن ويساعدونه دون انتظار مقابل مثلما يوجد فى المدينة .

وقد قال البعض أنه سيعود لكى يدفن فى القرية مع أبويه وقال آخر (الدفنة هنا سيئة) .

على ان هناك عوامل تحد من امكانية العودة للاستقرار فى القرية ابدا‌ها أولئك الذين قالوا بعدم العودة للقرية . ذلك ان البعض قال أنه سيبقى فى المدينة رغما عنه

حيث ان لديه أبناء يتعلمون بالمدارس فى المدينة ومعه زوجته فى المدينة . وقال الآخر أنا أبواى متوفيين وماليش حاجة هناك (فى القرية) وقال البعض الآخر (بناتى هنا متجوزين وابواى هنا أسافر ليه) .

على ان هناك نسبة بلغت ١٠ ٪ من الحمالين لم يستقر لها قرار وترك فكرة الاستمرار فى البقاء بالمدينة (بعد التوقف عن العمل عند بلوغ سن المعاش أو عند عدم القدرة على العمل) أو العودة للقرية للظروف . وهنا فقد اجاب الكثيرون عندما سألتهم عن ماهية الظروف التى يتركون لها اتخاذ قراراتهم هذه . فجاء الرد بعوامل اقتصادية وان كانت ذات طابع قرابى ايضا فقد قال لى الكثيرون أنهم سوف يرون ما يفعله معهم أولادهم من الحمالين الذين يعملون معهم بالمدينة. فاذا ما عالوهم بطريقة مرضية استمروا فى المدينة . وإلا عادوا الى القرية . بينما وجدت البعض ممن قالوا أنهم لايعرفون ماذا سيفعلون عند المعاش . ورغم ان بعضهم ممن أصبح على وشك الانتهاء من سن العمل إذ بقى عليه سته أشهر للاحالة للتقاعد . وهم فى حيرة لايدرون ماذا سيفعلون ويقولون ليس لدينا أية مصادر للرزق هنا (مافيش حاجة . ومش عارف أعمل أيه) .

والكثيرين من الحمالين قالوا أنهم سيأخذون مكافأة نهاية الخدمة فى حالة القطاع العام وسيعودون الى القرية ليعيشون منه لانهم هناك سيعرفون كيف يستغلونه حتى (بشراء جاموسة واعيش من جبنها) أما بالمدينة فان الحياة غالية وسرعان ما ينتهى هذا المبلغ فى ايجار المسكن والأسعار الغالية .

والآن وقد انتهينا من عرض الأسباب التى يعزى اليها الحمالون احساسهم بالغربة فان هذا الاحساس فى الواقع قد ترتب على أسباب هامة . وكان له نتائج

هامة ايضا . وهنا لا يمكن عزل الأسباب عن النتائج فهى مترابطة ومتداخلة بشكل كبير .

ذلك ان الحمال إذا كان يعزى احساسه بالغربة الى عوامل معينة الا ان ثمة عوامل ساعدت – بالاضافة الى ما سبق – على استمرار احساس المهاجر بالغربة وعدم اندماجه وعدم اندماج المجتمع ككل فى مجتمع المدينة . ويمكن ان نلخص أسباب عدم الاندماج فى مجتمع المدينة عموما على النحو التالى وذلك بالنسبة للحمالين :

(١) وضوح الاحساس بالذاتية والتغاير عن مجتمع المدينة .

ذلك ان الحمالين يشعرون بالاختلاف عن مجتمع المدينة فهم لم يندمجوا مع هذا المجتمع وظلت لهم لهجتهم الخاصة وعاداتهم وتقاليدهم فى الزواج وقيمهم وما الى وكذلك مما يوضحه البحث الميدانى فى هذه الموضوعات . وذلك فان العصبية للعائلة وللقرية قد عملت على استمرار هذا الاحساس بالذاتية حيث عملت على الحد من اتصالهم بمجتمع المدينة . هذا بجانب ان استمرار اتصالهم بالموطن الأصلى عن طريق السفر على فترات قصيرة ووجـــود مصالح لهم قد عمل على استمرار احساسهم بهذه الذاتية والانفصال عن مجتمع المدينة والاحساس بالذاتية كما قال : « روبرت بارك » (يثير الاستيطان الذاتى ولا يلبث ان يطفو على السطح فى صورة مشاعر واحاسيس شعورية واضحة واتجاهات تعكس الشعور بالغربة ومن ثم تنظر كل جماعة على أنها مغايرة للاخرى) (١) .

---

(١) د. فاروق مصطفى ، العلاقات الاجتماعية بين الجماعات العرقية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥ ص ٣٠١ .

(٢) ان التفاعل الإجتماعى بين مجتمع الحماالين ومجتمع المدينة تفاعل أقل من ان يعمل على اندماج مجتمع الحماالين فى مجتمع المدينة ذلك أننـا إذا نظرنـا إلى الزواج وجدناه زواج داخلى . وإذا نظرنا الى الجوار وجدنا الحمال لا يعطى أهمية إلا لجيرانه من الحماالين وعلاقاته بغيرهم سطحية تماما . كذلك فان الحمال يحصر صداقاته مع أبناء قريته من الحماالين دون أبناء المدينة .

(٣) ان التوزع المهنى للحماالين فى مجتمع المدينة واستقلالهم بنشاط اقتصادى معين لا يزاحمهم فيه أحد من أبناء المدينة قلل كثيرا من امكانية اندماجهم بها . ذلك ان التوزع المهنى ، يلعب دورا فى عملية التمثـــل والاندماج والانعزال الإجتماعى ، (١) وكان دور التوزع المهنى هنـا هو أنه لم يخلق مجـالا للتعاون والاحتكاك أو حتى الاتصال بين الحماالين وأبناء المدينة مما ساعد على وحدة المصلحة بين الحماالين ومن ثم وجود قدر من التعاون أكد وحدتهم وذاتيتهم

هذه العوامل الثلاثة عملت على عدم اندماج الحماالين والمدينة ورغم ما قيل من ان طول مدة البقاء فى المهجر (يعطى المزيد من الفرص للاحتكاك والاشتراك فى المناشط والمناسبات الإجتماعية المختلفة . كما يعطى تلك الجمـــاعات الوافدة من المهاجرين فرصة تفهم القيم والتقاليد التى تنظم المجتمع الأصلى) (٢) .

فإنه طول مدة اقامة الحماالين بالقرية لم تقم بهذا الدور بل ظل المجتمع المكون من جماعات متماسكة على أساس قرابى انتمائى كما هو متمايزا عن مجتمع المدينة فى القيم السائدة به والأفكار والاتجاهات والعادات والتقاليد وغير ذلك . ولهذا ل

( ) و(٢) د. محمد عبده محجوب ، الهجرة والتغير فى المجتمع الكويتى ، وكالة المطبوعات بالكويت ١٩٧٤ ، ص ٣٠٨ ، ٣٠٩ .

تفسير ذلك هو ان طول مدة الإقامة لم يكن من شأنها بالنسبة للحمالين اعطاء فرص للاحتكاك والاشتراك فى المناشط وتفهم عادات وتقاليد المجتمع الأصلى . ذلك ان جماعات الحمالين لا تتفاعل أصلا مع المدينة ومن ثم لا يوجد ما يدعو تفهمها لقيمها وعاداتها ان حياة الحمال مستغرقة بالكامل فى مجتمعه . أى مجتمع الحمالين بعاداته وتقاليده وقيمه وغير ذلك . وليس هناك فرصة لتقبل عادات وتقاليد المدينة أو حتى محاولة تفهمها كما ان الخروج عن عادات مجتمع الحمالين هو أمر يجد الكثير من المقاومة من الحمالين انفسهم حيث أنه من دواعى فخر الحمال أنه صعيدى . أى أنه يختلف عن غيره من أبناء المدينة بجانب أنه من دواعى فخره أنه من عائلة (فلان) ومن قرية (كذا) .

هذا ورغم ان عدد الحمالين حوالى ٤٠٠٠ حمال فقط . وهذا العدد القليل كان من شأنه اذابة هؤلاء الحمالين فى المدينة واندماجهم مع مجتمعها الا ان العوامل السابقة مجتمعة من ناحية (وحدة العمل - ووحدة منطقة الإقامة قلة التفاعل الإجتماعى مع مجتمع المدينة - وضوح الاحساس بالذاتية والتغاير عن مجتمع المدينة) قد عملت على ان يتمكن هذا المجتمع من ان يحتفظ بتمايزه . بجانب ان ثمة نقطة أخرى هامة ذلك ان قلة عدد الحمالين بالقياس الى مجتمع المدينة كان يمكن ان يكون لها دورها لو أن ثمة مواجهة أو منافسة بين مجتمع الحمالين من ناحية ، ومجتمع المدينة من ناحية . ولكن الحقيقة هى ان مجتمع المدينة لا يمثل جبهة معادية لمجتمع الحمالين بحيث يقاوم استمرار تمايزهم عنه . كما أنهم فى هذا التمايز لا يمثلون خطرا على هذا المجتمع . وليس هناك مجال للصراع بينهما .

وبعد أن أوضحنا العوامل التى حفظت مجتمع الحمالين من الاندماج فى مجتمع المدينة فان عدم اندماج جماعات الحمالين ذاتها فى مجتمع المدينة هى التى

مكنت الحمال ان يستمر ريفيا فى حياته فى المدينة . ذلك ، أن الحضرية وان كانت تحمل فى طياتها الإشارة إلى انبثاقها من المدن الا انها فى الواقع مجرد طريقة فى السلوك فحسب أنه سلوك له طريقته الخاصة وسماته التى تميزه عن غيره) (١) .
ولعل ما أشرنا اليه فيما سبق من الاثر العميق للروابط القرابية والعائلية . والمهنة فى العلاقات الإجتماعية فى هذا المجتمع لتوضح ان الحمال ليس حضريا رغم أنه يعيش بالمدينة منذ فترات طويلة . خاصة إذا أضفنا عدم استجابته للتغير فى سلوكه وقيمه . وكذا سيادة العلاقات الشخصية رغير العقلانية والمعتمدة على الاتصال المباشر . كما أن روابط الحمالين تقدم بالتعاون فى المجال الإقتصادى وفى جميع مجالات الحياة . كما سبق وأوضحنا فى تناولنا للنمو الإقتصادى وكما سيبدو فيما بعد فى متابعة الحياة العائلية حيث سيتضح دور العائلة الهام فى ايقاعات حياة المهاجر من الحمالين وفى عمليات الزواج واختيار الزوجة وما إلى ذلك وهنا نذكر ان « ويرث » قد اعتقد ان الحضرية كطريقة فى الحياة ذات نموذج يتميز بالعلمانية وروابط الجماعة الثانوية والتزايد فى الصغر للادوار والمعايير المستقرة التحديد ولهذا فان المدينة مكان يتميز بالعلاقات المتميعة والضعيفة (٢) .

وإذا كانت الدراسة الميدانية قد وضحت وستوضح عدم اكتساب الحمال للحضرية بالمعنى الذى يحدده « ويرث » فان عدم اندماج الحمالين ككل فى مجتمع المدينة قد هيء الفرصة للحمال ان يعيش قرويا فى المدينة ذلك أنه ليس فى حاجة

---

(١) د محمد عاطف غيث ، علم الاجتماع الحضرى ، دار الكتب الجامعية ، الإسكندرية ١٩٧٢ ص ٩٦ .

(٢) نفس المرجع ص ٦٢ .

للتكيف والاندماج فى مجتمع المدينة . أو لاكتساب الحضرية . ان مجتمع الحمالين يقدم للحمال مجالا يستطيع فيه ان يظل قرويا رغم وجوده الفيزيقى فى المدينة .

(٢) الحياة العائلية :

أنه من الصعوبة بمكان الفصل بين القرابة من ناحية والزواج والعائلة من ناحية أخرى . حين ندرس المجتمع التقليدى كما ان فهم نسق القرابة ان يتيسر للباحث إلا بتحليل نظام الزواج والعائلة فى المجتمع نظرا لان نسق القرابة يقوم فى أساسه على نوعين من العلاقات هما علاقات الدم وعلاقات المصاهرة وهما الموضوعان الأساسيان المتعلقان بالعائلة والزواج (١) .

وفى تناول الحياة العائلية بالدراسة نواجه الكثير من النقاط الواجب متابعتها تفصيليا خاصة وان الحياة العائلية فى مجتمع الحمالين تتداخل مع ملابسات عديدة وهامة تعطى تأثيرها على النمط الذى تنتظم وفقا له هذه الحياة العائلية .

وهنا سنجد ان الهجرة قد لعبت دورا كبيرا فى صور العائلة وأسلوب المعيشة داخلها وفى العلاقات التى تنتظم داخلها سواء بين الآباء والأبناء أو بين الأخوة بعضهم وبعض وبين الأخوة والأخوات وبين الأبناء وأعمامهم واخوالهم الخ.

هذا من ناحية . كما سنجد ان الانماط التى تتشكل بها الحياة العائلية قد لعبت دورا هاما فى تشكيل ليس السلوك والعلاقات داخل العائلة فحسب بل وايضا السلوك الاقتصادى ووسائل المعيشة والمسكن وغير ذلك .

---

(١) د. أحمد أبو زيد ، البناء الإجتماعى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية ص ٢٧٦ .

ويفضل الباحث تناول الحياة العائلية من خلال تناوله للانماط التي تنتظم وفقا لها العائلة في هذا المجتمع .

وطبقا لما أمامنا من ملاحظات بعد المشاركة التامة للحياة الاسرية لبعض الأفراد في هذا المجتمع وفي محاولة لاستخلاص ما نريد نجيب عن هذا التساؤل . ما هو النمط أو الانماط التي تتخذها الحياة العائلية بهذا المجتمع . وما هي التغيرات التي طرأت عليها بعد الهجرة للمدينة .

- ان لدينا الأسرة النواة (الأسرة الأولية) .
- ولدينا العائلة الممتدة . والعائلة المركبة .
- ولدينا العائلة المتصلة Joint Family

وان كنا نستطيع تناول العائلة النواة Nuclear Family دون أن نوجه مشاكل في دراستها . ذلك أنه لاخلاف على شكل وتكوين هذا النوع . فالأسرة هنا هي العائلة التي تتألف من الأبوين (الزوجين) والأولاد (الذكور والاناث) غير المتزوجين وهي الاساس الذي تقوم عليه الجماعات الزواجية أو المنزلية التي تتألف من أشخاص يعيشون في بيت أو مسكن واحد وتقوم بينهم علاقات وثيقة في حياتهم اليومية (١) .

وان كنا سنجد عامل الهجرة قد لعب دورا حاسما بين الأشخاص الذين يكونون هذا النمط الأسري .

---

(١) د. أحمد أبو زيد ، البناء الإجتماعي (الانساق) الهيئة العامة الكتاب ، الطبعة الثانية ص ٣١٢ .

. أما عن العائلة المتصلة Joint F.mily (فان النمط التقليدى لها هو تكونها من الرجل وزوجته وأطفالهم الصغار وابنائهما البالغون وزوجات هؤلاء الأبناء والأطفال الصغار لهؤلاء الابناء)(١) .

والعائلة المتصلة بهذا المعنى كانت محل جدل ولعل أوضح ما واجهنا فى هذا الموضوع هو ما وجدناه فى دراسة (م س. جور) فى دراسة عن التحضر والتغير فى العائلة . فقد ناقش نقطة هامة جاء فيها أننا قد نواجه الانماط التالية للعائلة المتصلة :

( ) النمط المكون من الاب وزوجته والابن وزوجته وأطفاله بالاضافة الى أبناء الاب وهم أخوة الابن المتزوج ولكنهم غير متزوجين . وهنا على أى الاحوال فاننا نجد ان الذكرين المتزوجين تربطهما علاقة بنوة Filial .

(٢) النمط الذى نجد فيه رجلان متزوجين تربطهما علاقة اخوة (Fraternal) بينما يكون ابويهما ليسا على قيد الحياة وهذين النمطين يتأثران تأثرا متباينا عند حدوث تغيرات فى البناء الإجتماعى . مثلا فان التحضر قد يؤثر على العائلة المتصلة بحيث يضعف العائلة المتصلة اتصالا اخويا The Fraternal Joint F.mily دون أن يؤثر تأثيرا يذكر فى العائلة المتصلة اتصالا بنويا (أى المرتبطة بأساس بنوى بحيث يوجد الاب والام ويوجد معهما الابن أو الابنـــاء المتزوجين من الذكور) .

The Filially related Joint Family .

ثم حاول د جور ، ان يؤكد ان الامر يصبح مثمرا إذا نظرنا الى العائلة

(1) M. S. Gore. Urbanization and Family Change. Popular Prakashan. Bombay. 1968 P. (4)

المتصلة بنظرة اخرى غير القول بأنها عائلات صغيرة تربطها علاقات القرابة وتعيش تحت سقف واحد وتتشارك الغذاء والملكية . قائلا أن هذا التصور إنما مصدره الفرض القائل بأن العائلة الصغيرة هي الوحدات التي منها تتكون العائلة المتصلة . ويقول ان العائلة المتصلة إنما تبدأ فعلا كعائلة صغيرة أولية أو نواة . وتتطور الى عائلة متصلة . عندما يتزوج الابن أو الأبناء . وإنما الاعتراض الهام هنا هو ان هذه النظرة الى العائلة المتصلة إنما تركز على العلاقات الزواجية بين الزوج والزوجة كمحور رئيسي في التحليل العائلي .

ويخلص على أية حال الى القول بأنه يصبح الأمر مثمرا أكثر وإذا نظرنا إلى العائلة المتصلة باعتبارها مجموعة تتألف من الذكور البالغين الشركاء في الميراث وأبنائهم الصغار وزوجاتهم وقد يكون معهم أبناء غير متزوجين للأب ايضا (١).

وأيما كان ما يراه الكاتب للسطور السابقة فإن ما ذهب اليه يمكن ان يفيد في الواقع في رسالتنا هذه . وسنرى فيما بعد ذلك . وتبسيطا لما ذهب اليه الكاتب فقد وضع رسما توضيحيا يوضح اشكال مختلفة للعائلة المتصلة :

(1) Ibid. P. 6-7.

إنماط العائلة المتصلة (Joint Family)

النمط الأول

النمط الثانى

الرجل — الزوجة

الابن — زوجه الابن

الطفل الاكبر

النمط الثالث

الرجل — الزوجة

الاطفال

اخو الرجل — زوجة اخو الرجل

الابناء الاطفال لاخو الرجل

الاخوة غير المتزوجين

الاخوات غير المتزوجات

أما العائلة الممتدة Extended Family

فانها استخدمت فى بحوث عديدة لتشير إلى (الجماعة التى تقيم فى مسكن واحد وتتكون من الزوج والزوجة وأولادهما الذكور والأناث غـــير المتزوجين والأولاد المتزوجين وأبنائهم وغيرهم من « الأقارب » كالعم أو العمة والأبنة الأرمل الذين يقيمون فى نفس المسكن ويعيشون حياة اجتماعية واقتصادية واحدة تحت أشراف رئيس العائلة) فقد قال محمد عاطف غيث أنه قد استخدم هذا التعريف للعائلة الممتدة وان كل من عمار فى قرية سلوا ودوبيه فى قرية « شامبريت » فى الهند . ويانج فى قرية تايتو فى الصين قد استخدموا اصطلاح العائلة الممتدة لتشير إلى نفس المعنى (١) .

ـ أما العائلة المركبة فتوجد حيث يوجد تعدد الزوجات Polygyny كما هو الحال فى كثير من المجتمعات البسيطة والمجتمع الاسلامى والمجتمعات الشرقية وهى تتألف من الرجل وزوجاته وأطفاله منهن . فليست هذه العائلة فى الحقيقة سوى عدد من العائلات البسيطة أو الأسر التى ترتبط معا لتؤلف وحدة قرابية نتيجة لوجود عنصر مشترك يربط بينها كلها وهو الزوج (٢) .

ولقد فضلنا أن نبدأ بهذه العجالة فى التعرف على الانماط التى تتخذها العائلة على وجه العموم . وذلك نظراً للدور الهام الذى تلعبه العائلة فى مجتمع الدراسة ولأننا سنتابع هذه الاشكال فى مجتمع الحالين .

---

(١) د / محمد عاطف غيث . التغير الاجتماعى فى المجتمع القروى . الدار القومية للطباعة والنشر اسكندرية ١٩٦٥ ص (٢١٩) .

(٢) د . / أحمد أبو زيد . البناء الاجتماعى ـ الانساق ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة الثانية ـ ص (٣١٤) .

فالمهاجر فى الواقع لا يجد العمل الذى يلتحق به فى المدينة عن طريق أبناء قريته الذين سبقوه للهجرة [1] فقط بل أنه فى الغالب إنما يجده عن طريق أقاربه وأبناء عائلته وكذلك يجد مسكنه وكذلك يجد الحماية . ويجد ملاذا يأوى إليه يخفف عنه جبروت الغربة الذى يحس بها . وقد سبق أن أوضحنا هذا كله فى حديثنا عن أثر النسق القرابى والانتمائية فى المهاجر وفى الهجرة وعلى أية حالة فان الأهمية التى تحتلها العائلة بأنماطها المختلفة فى حياة المهاجر فى المدينة وتكيفه لها أو أستمرار تمايزه عن سكانها وانتهاجه نهجا مختلفا فى أسلوب معيشته جعلها تستحق منا أن ندرسها ببعض التفاصيل خاصة وأن الهجرة كان لها دورها الهام فى التأثير على النسق القرابى وعلى العائلة وطريقة ترابطها ومعيشتها من ناحية بالإضافة إلى أننا أيضاً امام قول البعض (بأن نسق العائلة الممتدة يشكل نسقا شائعا فى المجتمعات المهاجرة حتى فى المجتمعات المتقدمة قبـــل تكامل المهاجرين فى الحياة مع الوطن الجديد) [2] .

والآن ماهى أنماط العائلة السائد فى مجتمعنا (مجتمع الحالين) وما مدى ماتعرضت له من تغيرات فى المدينة . أو حتى تلك التى بقيت فى الريف . فنحن نعلم أن الهجرة تؤثر على كل من المهاجرين من ناحيـة وكذا تؤثر فى الآخرين الذين يحتكون بهم [3] .

---

(1) Janete Abu Lughod. « Migrant Adjustment to citr Life. The American University in Cairs Rep int series N. 4 P. (30).

(2 Beter. B. The Economic of Underdeveleped Countries, The University of Chicago Press. 1966 P 63.

(3) Encyclopaedia of The Social Social Science. IX — X ... P. 422.

ونظرة إلى أنماط العائلة فى مجتمع الدراسة لتوضح حقائق هامة وعديدة . ذلك أننا أمام مجتمع من المهاجرين إرتبط بمنطقة جذب واحـــدة هى مدينة الاسكندرية وبمهنة واحدة هى عمليات الشحن والتفريغ وقدم من منطقة طرد واحدة هى الريف المصرى ومحافظتى سوهاج وأسيوط على التحديد . ومن مجموعة قرى بعينها من هاتين المحافظتين . ورغم ذلك فاننا أمام أشكال مختلفة للأسرة فى المدينة .

أن نظرة للأسرة وطريقة تكونها بالمدينة لتوضح حقائق هامة جـــداً . وتوضح الأثر البالغ الذى تركته الهجرة على مجتمع المهاجرين وخاصة فى الأسرة بجميع أنماطها .

ان نظرة إلى الأسرة فى هذا المجتمع توضح أن هناك عددا كبيرا من الأسر النواة قد طرأ عليها بعض التغيرات . فاذا كان القول بأن الأسرة هى التى تتألف من الابوين (الزوجين) والأولاد والاخوات غير المتزوجين وأنهم يعيشون فى بيت أو مسكن واحد وتقوم بينهم علاقات وثيقة فى حياتهم اليومية .

وإذا كان هذا قد جاء ليحدد هذه الأسرة النواة أو الأولية لتصبح واضحة التمييز فى مقابل العائلة الممتدة أو المركبة أو المتصلة . فان الهجرة قد لعبت دورا كبيرا فى الاخلال بفكرة المسكن الواحد والبيت المشترك فى الأسرة النواة . بل وأيضا لعبت دورا فى (العلاقات الوثيقة فى الحياة اليومية) وفى التركيب القرابى بصفة عامة فكيف كان ذلك ؟ .

ان الطريقة المثلى فى فى نظرنا لتناول هذا الموضوع البالغ التشعب والتعقيد هو أن نبدأ بجدولة بعض البيانات التى جمعناها وسنكتفى فقط بجدولة البيانات الرئيسية فى هذا الموضوع .

(جدول يعكس التركيب القرابى بمجتمع الحمالين)

	النــــوع	العدد	النسبة المئوية لاجمالى العينة
١	حمالون يعيشون فى المدينة بمفردهم (١)		
	(أ) عزاب لم يسبق لهم الزواج	٢٧	١٣٫٥ ٪
	(ب) حمالون متزوجون وتركوا زوجاتهم بالقرية .	٣٩	١٩٫٥ ٪
٢	أسر بدون أولاد بالمرة بغض النظر عن مكان الاقامة (بالقرية أو بالمدينة مع الحمال (الزوج) .	١٣	٦٫٥ ٪
٣	أسر مكونة من الزوج والزوجة والأولاد غير المتزوجين (بغض النظر عن مكان الاقامة أيضا) .	١٢٨	٦٤ ٪
٤	أسر مكونة من الزوجين والأولاد المتزوجين وغير المتزوجين (بالمدينة) .	٢	١ ٪
٥	أسر مكونة من الزوجة والابناء والأب والأم وأخوة الحمال (الزوج) (بالقرية) .	١٦	٨ ٪
٦	أسرة مكونة من شقيقين من الحمالين وزوجتيهما وأبنائهما		
	أ ـ بالقرية	١	٫٥ ٪
	ب ـ بالمدينة	٤	٢ ٪
٧	أسر تتكون من الزوج (الحمال وزوجاته فى حالة احتفاظه بزوجين فى العصمة)	٤	٢ ٪
٨	أسر تضم أقارب للزوج		
	أ ـ بالمدينة	١٧	٨٫٥ ٪
	ب ـ بالقرية	٥	٢٫٥ ٪
٩	أسر تضم أقارب الزوجة	صفر	صفر

(١) المقصود بأنهم يعيشون بمفردهم هنا هو أنهم لايعيشون مع أسرهم فقط بغض النظر إذا ماكانوا يعيشون فى السكن مع أقارب آخرين من عدمه .

(٢) إجمالى عدد المتزوجين ١٧٣ حمالا من اجمالى العينة البالغة (٢٠٠) .

هذه البيانات لها دلالات هامة فى الانماط العائلية السائدة فى هـــذا المجتمع والدور الذى يقوم به كل فرد فى هذه العائلات وكذا فى العلاقات التى تقوم بين أفراد هذه الانماط من الاسر .

وإذا غضضنا النظر (مؤقتا) عن العلاقات التى تربط بين أفراد الأسرة وتناولنا البيانات الواردة بالجدول فانها توضح نتائج ذات أثر بالغ على هذه العلاقات وتتناول هذه الحقائق والتى كانت نتائج للهجرة بلا شك وأن كانت تعكس على وجه العموم التركيب القرابى فى إجماله فى هذا المجتمع .

(١) حمالون يعيشون بمفردهم بالمدينة

أ - لقد وجدنا أن هناك ٥ر١٣ ٪ من إجمالى العينة . لم يسبق لهم الزواج ويعيشون بمفردهم بالمدينة . والمقصود من قولنا أنهم يعيشون بمفردهم بالمدينة هو أنهم لايعيشون مع أسر والدهم حيث توجد هذه الاسر بالقرية عادة ويعيش هؤلاء فى مساكن مشتركة مع بعضهم البعض وفى غرف أو أكشاك ضيقة . وغير نظيفة عموما . وليس بها أثاث يذكر .

ويعيش هؤلاء فى مجموعات فى كل حجرة أو كشك تتراوح بين ٣ ، ٧ أشخاص يكونون عادة من الأقارب وغالبا مايكونون جميعا من غير المتزوجين أيضا . وأغلب هؤلاء يحضرون للعمل فى مواسم معينة يعودون بعدها إلى القرية خاصة عندما تتناقص فرص العمل . إلا أن أحد هؤلاء إذا أتيح له عمل دائم فانه يستمر فى المدينة . وقد قابلت العديد من أمثال هؤلاء ممن أستمر بالمدينة لاستمرار فرص العمل إلا أن الغالبية الساحقة على أية حالة من هذه الفئة لايلبث أن يعود إلى القرية وهم مشدودون لها بشكل كبير للغاية . ومعدل تزاور هؤلاء إلى قريتهم معـــدل

يمكن قياسه بالأيام وليس بالشهور بعكس الحال بالنسبة للنوعيات الأخرى من الحمالين .

والحقيقة أن هذه الفئة من الحمالين تعكس الهجرة والاحساس بالغربة فى المدينة بكل وضوح فهم يتحركون فى مجموعات غالبا يذهبون إلى العمـــل مع بعضهم البعض . يعودون منه مع بعضهم البعض ويسكنون فى نفس المنزل فى الغالب حيث كثيرا مانجد هذه الفئة تسكن مجموعات فى ذات المنزل . وليس لهؤلاء حياة منزلية بالمعنى الحقيقى فى المدينة . فالمنزل مجرد مكان للنوم فى وقت متأخر من الليل . حيث يستمر هؤلاء فى مقهى القرية ساعات طويلة .

وهذه الفئة أكثر التحاما مع بعضها البعض والعلاقة بين أفرادها الذين غالبا مايكونوا فى نفس العمر هى علاقة تساوى وتعاون فى الحياة بالمدينه . بينما يسعى كل منهم إلى أن يوفر من النقود أكثر مما يوفره الآخر ويرسل إلى والديه بمبالغ أكبر من الآخر فان ذلك من شأنه اكساب المرء مكانة أفضل خاصة وأن أثر هذا ليس وقفا على القرية وحدها بل وعلى المكانة فى المدينة أيضا ذلك أن القيم العائلية من المحكات الهامة هنا .

وعلاقة هذه الفئة علاقة خضوع للكبار من أبناء ذات القرية ممن يقيمون بالمدينة وخاصة الكبار من الأقارب والذين كانوا الواسطة التى ألحقتهم بالعمل فى المدينة فى الأغلب . وإلى أقصى حـــد يشعر هؤلاء بأن الكبار مسئولون عنهم مسئولية تضامنية مسئولون عن حل مشاكلهم بالمدينة ومسئولون عن إلحاقهم بالعمل وكذا عن مساندتهم عند حدوث خلاف بين أحدهم وبين شخص من قرية أخرى . ومسئولون كذلك عن حل ما يقع بينهم من خلافات بل وأن الكبار وخاصة الأقارب منهم مسئولون عن توفير العمل أمام الشباب الصغير الذى يترك

القرية ويتجه للمدينة باحثا عن المقهى الذى يجلس عليها أبناء قريته . فبمجرد أن يحضر هذا المهاجر الجديد فان كبار القرية بالمدينة عليهم اسكانه وتشغيله . وقد وضح فيما سبق أن هذا المهاجر غالبا مايكون مرتبطا بعلاقة قرابة مع مهاجرين سبقوه إلى المدينة ولعل هذه المسئولية من جانب الأقارب والكبار بالمدينة نحو المهاجر الصغير بجانب ما سيتأكد من دورهم فيما بعد . يجعلنا نقول أن مسئولية العائلة بالقرية تجاه أبنائها من الشبان من حيث توفير الحماية والدفاع وكذا توفير المسكن والمأكل بل والمسئولية التضامنية عن سلوكه . هذه المسئولية تكاد أن تنتقل من الآب فى القرية لتصبح موكولة إلى الأقارب العاصبين أو الاقارب ذوى الأرحام ممن يقيمون فى المدينة وهذه الفئة من الشباب الصغير الاعزب ومع أن العدد الموضح لهم هنا قد أعطى نسبة ليست كبيرة (١٣٫٥ ٪) فان هذه النسبة تزيد كثيراً فى مواسم العمل الأخرى عن هذا القدر .

وقد لاحظ الباحث أن هذه الفئة تعتبر هى الأداة التنفيذية للمشاجرات وتنفيذ عمليات الثأر بين القرى بعضها وبعض . وهى تلعب دور قبضة اليد بالنسبة لكل قرية فى مواجهة مجتمعى المدينة ومجتمع القرى الأخرى التى تشارك فى العمل أو المسكن .

(ب) حمالون متزوجين ويعيشون بمفردهم بالمدينة :

ويصل نسبة هؤلاء إلى حـــوالى ٢٣ ٪ من (إجمالى المتزوجين فى العينة وعددهم ١٧٣) والحقيقة أن توزع هذه النسبة على مختلف قرى مختلف قرى الحمالين توضح أن الميل لترك الزوجة والأولاد لا يمثل اتجاها متساوى الدرجة فى مجتمع الحمالين . فقد أتضح لنا مثلا أن هذه النسبة تزيد عن هذا كثيرا بين أبناء قرية نزه (والتى يحتكر أبناءها تقريبا العمل بمجال شحن وتفريغ الأخشاب)

حيث وصلت نسبة من تركوا زوجاتهم وأولادهم بالقرية الى حوالى ٣١ ٪ من إجمالى العاملين من أبناء قرية تزه(١) ولا شك أننا لو قمنا بتنسيب عدد هؤلاء البالغ ٥٣٠ حمالا الى المتزوجين فحسب من أبناء هذه القرية ممن يعملون بالشحن والتفريغ واستبعدنا غير المتزوجين لوصلت هذه النسبة إلى ما لا يقل عن ٤٠٪ كذلك اتضح ان أبناء قرية الرياينة (وهم يعملون بعمليات شحن القطن) والبالغ عددهم ٣ حمالا فى أغسطس ١٩٧٥ قد وصلت نسبة من ترك منهم زوجته وأولاده بالقرية حوالى ٤٢ ٪ (٣ حالة)

وقد تابعت الأسباب التى ترك من أجلها هؤلاء الحمالين زوجاتهم وأبناءهم بالقرية رغم طول مدة بقاء كل منهم بالمدينة حيث ان مدة بقاء هؤلاء الحمالين بالمدينة تبلغ فى المتوسط عشرون عاما على الأقل ومن ثم فإن طول مدة البقاء ليس على علاقة بترك الحمال لزوجته وأبنائه بالقرية وقد اتضح ان أهم الأسباب التى أدلى بها المبحوثين هنا هى :

١ - خدمة الوالدين أو أحدهما فقد قال عدد كبير من الحمالين الذين تركوا زوجاتهم وابناءهم بالقرية أنهم إنما تركوهم لخدمة الوالدة أو الوالد أو كلاهما (١٥ حالة بنسبة ٩ ٪ من الحالات المتزوجة) .

٢ بلغ ايضا عدد من ترك الزوجة والأبناء بالقرية لخدمة الأرض الزراعية التى يملكها أزواجهم من الحمالين ٢١ حالة بنسبة (٢ ٪) ولا شك إن هذا يوضح أن عامل الارتباط بين الملكية من الأرض الزراعية وترك الحمال المالك

---

(١) اتضح ان عدد الحمالين فى فرع الأخشاب ٤٩٧ فى شهر أغسطس ١٩٧٥ وان عدد المتزوجين الذين تركوا أبناءهم وزوجاتهم بالقرية ١٥٣ حمالا .

لهذه الأرض لزوجته بالقرية ليس ارتباطا تاما بمعنى أنه ليس كل من يملك قطعة من الأرض الزراعية يترك زوجته وأولاده بالقرية حيث سبق ورأينا ان نسبة الملاك للأراضى الزراعية من الحالين المقيمين بالمدينة يتجاوز الأربعين بالمائة . ولعل هذا سببه هو ان حجم الملكية ليس كبيرا . ومع ذلك فان نسبة الثلاثة عشرة بالمائة هذه تعكس دور النسق الإقتصادى فى النسق القرابى - فى انماط الأسرة - ولا يفوتنا هنا ان نشير الى ان الحالين تركوا زوجاتهم وابنائهم بالقرية وقالوا بأن السبب هو خدمة الوالدين والسابق الاشارة اليهم . لاشك ان عددا كبيرا من هؤلاء إنما كان تركه لزوجته بالقرية إنما هو خدمة ما يملكه الوالدين من أرض زراعية بجانب خدمة الوالدين أنفسهم . ولاشك ان هذا يوضح دورا أكبر يلعبه النسق الإقتصادى فى التأثير على المهاجر عموما .

ثانيا : ثمة أسر بدون أولاد وهذه بلغ عددها (١٣ أسرة فقط) بنسبة ٥ر٦ ٪ . ومن الواجب هنا ان نشير أنه إذا كان القول بأن (الأسرة تظهر أو الجماعة القرابية بمجرد ولادة الطفل الأول من الزواج وان كان بعض العلماء يذهبون الى ان الأسرة لا تعتبر كاملة الا إذا كانت تضم أطفالا من كلا الجنسين) (١) فاننا نكون متجاوزين فى اعتبار هذه أسرا بالمعنى الحقيقى . وعلى أية حال فإنه من الواضح أنه نسبة هذا النوع أو النمط من الأسرة قليل (٥ر٦ ٪) . ولعل ذلك يعكس وضعا خاصا تمثله هذه الأسرة فان عدم انجاب الابناء يعتبر من أشد الأمور بعثا للخوف فى نفس الزوجة بل والزوج ايضا . فقد قابلت بعض أولئك الذين ليس له أبناء ولم ينجبوا . فوجدتهم يبذلون اقصى ما يستطيعون من اجل

---

(١) د. أحمد أبو زيد، البناء الإجتماعى - مدخل لدراسة المجتمع ، الإنساق، الطبعة الثانية الهيئه المصرية العامة للكتاب ص ٣١٢ .

حدوث الانجاب . فالأبناء عنصر بالغ الأهمية فى استمرار الحياة الزوجية وعدم وجودهم كثيرا ما أدى لحالات الطلاق كما سنرى فيما بعد وذلك أن وجود الأبناء يعتبر عنصرا هاما فى استمرار الأسرة وتجاوزها الكثير من المشاكل وعدم تفككها عكس الحالة فى عدم الانجاب ويعتبر الأبناء مصدر قوة للأب وفى مجتمع الحمالين يعتبر زيادة الانجاب عنصر لا يخيف بل ومقبول فعلا . لأن مزيدا من الأبناء معناه مزيدا من القوة فى مجتمع المدينة والقرية . وكذا معناه مزيدا من الدخل ايضا بتشغيلهم فى عمليات الشحن والتفريغ .

وينظر باقى المجتمع إلى الشخص غير المنجب على أنه شخص معاب كما سنوضح فى دراستنا للعلاقة بين الأبناء والاباء فيما بعد .

ثالثا اسر مكونه من الزوجين واولادهما غير المتزوجين (اسره أوليه) :

ويتمثل فى هذا النمط غالبية كبيرة من أسر هذا المجتمع . فقد وصل عدد هذا النمط ٢٨٠ أسرة بنسبة ٦٤٪ من إجمالى المجتمع . وهو النوع السائد اذن .

وقد لعبت الهجرة دورا بالغ الأهمية فى هذا النمط من اشكال الأسرة واثرت تأثيرا كبيرا على مكوناته من زوج وزوجة وأبناء والعلاقة السائدة بينهم

وإذا كنا سنتناول هذه النقطة تفصيليا فيما بعد فانه يكفى الان أن نشير أنه فى حوالى ثلث هذه الأسر ترك الزوج (الحمال) زوجته وأولاده بالقرية (وسبق الاشارة الى هذه النقطة) وعاش بمفرده فى المدينة . ولاشك ان هذا كان له اثره على مكونات العائلة كما ان عدد الأسر من هذا النوع التى تسكن المدينة (الزوج وزوجته وأبنائه) البالغ ٨٩ أسرة بنسبة ٤٥٪ تقريبا من إجمالى العينة يعيش فى

المدينة بعلاقات فيما بينهم طرأ عليها بعض التغيير بالمقارنة بها قبل الانتقال الى المدينة ايضا .

رابعا : (أ) أسر ممتدة (مكونة من الزوجين والاولاد المتزوجين وغير المتزوجين) .

وبلغ عدد الأسر التى من هذا النوع ١٨ أسرة (عائلة بنسبة ٩ ٪ من إجمالى العينة وبنسبة ١١ ٪ تقريبا من إجمالى الأسر فى هذا المجتمع بعد استبعاد غير المتزوجين) ولا شك ان هذا النوع هو ما عناه معظم الباحثين منذ الحديث عن العائلة الممتدة باعتبار أنها إنما تظهر إلى الوجود حين يبقى الابن عضوا فى عائلة أبيه حتى بعد زواجه وانجابه لأطفال كذلك فانها لاتختلف عن تلك التى اشار اليها (جود) فى دراسته عن (التحضر والتغير العائلى) تحت أسم الأسرة المتصلة (بنويا) أى التى يرتبط فيها الزوجين برابط بنوه الاصغر للاكبر . كما سبق وأوضحنا .

ونظرة إلى العلاقة بين الأفراد فى هذا النمط نجد ان هناك عائلتين منهما فقط توجد بالمدينة بحيث يوجد الأب والابن المتزوج معه فى نفس البيت والمعيشة مشتركة تماما .

ثم نجد ان ١٦ أسرة ممتدة توجد بالقرية . بمعنى ان زوجة الحمال وابنائه يعيشون مع والده وأمه وباقى أخوته بمنزل الوالد بالقرية فى معيشة مشتركة وعلاقات وثيقة . ولاشك ان غياب الحمال عن التواجد فى نفس المسكن - بيت ابيه بالقرية - لايعنى ان هذا النمط من الأسر لم يعد أسرة ممتدة إذ أنه هنا ايضا ورغم غيابه عن العائلة وتواجده بالمدينة إلا أنه ما زال

ابنا(١) فى أسرة أبيه وزوج وأب فى الأسرة التى ويؤلفها والتى تستقر فى بيت الأب بالقرية وهى أسرته الخاصة .

(ب) عائلة متصلة Joint Family

(مكونة من شقيقين من الحالين وزوجتيهما وأبنائهما غير المتزوجين) .

ولاشك ان هذا النمط هو ما أشار اليه (جور) فى دراسته عن التحضر والتغير العائلى تحت أسم — العائلة المتصلة اتصالا أخويا — وفيه لا يجد الأب ولكن نجد شقيقين يعيشون معيشة مشتركة هم وزوجتيهما واطفالهما الصغار غير المتزوجين . وقد وجدنا من هذا النمط ٥ عائلات بنسبة (٣ ٪ من إجمالى المتزوجين بالعينة) .

وقد تركت الهجرة أثرها على هذا النمط ايضا ونظرة الى وضعها الخارجى نجد ان هناك ٤ منها موجودة بالمدينة بحيث تجمع بين الشقيقين الزوجين وزوجتيهما وابنائهما بالكامل فعلا . ونجد عائلة واحدة من هذا النمط موجودة بالقرية . هذا وإذا أخذنا فى الاعتبار عدد العائلات المتصلة سواء أخويا أبو بنويا لاتضح أن عددها ٢٢ عائلة بنسبة ١٣ ٪ من المتزوجين بهذا المجتمع .

خامسا . عائلات تضم اقارب الزوج :

وبلغ عددها ٢٢ حالة بنسبة ١٢ ٪ من إجمالى المتزوجين بالعينة تقريبا ومن

---

(١) د. أحمد أبو زيد ، البناء الإجتماعى ، المفهومات ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر (طبعة ثانية) ١٩٧٠ ص ٢١٥ .

هذه الحالات وجدنا ١٧ من هذه العائلات موجودة بالمدينة ووجدنا ٥ منها مستقرة بالقرية على أننا لم نجد عائلات داخل العينة تضم أقارب للزوجة .

سادساً عائلة مركبة :

وهى التى تتألف من الرجل وزوجاته واطفاله منهن وقد وجد فى هذا المجتمع ٤ عائلات من هذا النوع حالة منها ترك الحال زوجتيه بالقرية . وحالة أخرى عاش الحال بزوجتيه بالمدينة ولكنهما يعيشان بمسكنين متباعدين . وحالتين احتفظ فيها الحال بزوجة بالمدينة وأخرى بالقرية .

ونكتفى بهذا العرض للصورة التى يتخذها التركيب القرابى داخل هذا المجتمع ونتناول الان نقطتين هامتين عن الحياه العائلية فى هذا المجتمع :

(١) المسكن .

(٢) العلاقات العائلية .

إذ نعتقد أننا من خلال تناولنا لهاتين النقطتين سنوضح الكثير من التفصيلات المرتبطة بالنسق القرابى وما طرأ عليه من تغير . وكذا من التفصيلات المرتبطة بالحياة العائلية السائدة فى هذا المجتمع . وفى هذه الانماط الجديدة من إنماط الحياة العائلية السابق تحديدها فى هذا المجتمع .

والآن نوجز قدر طاقة فى عرض النقطتين السابقتين ولن نركز كثيرا إلا على تلك النقاط المرتبطة بصاحب الانماط والتى تتخذها العائلة والسابق الاشارة إليها

المسكن

ان المسكن بالمدينة يتأثر تأثرا بالغا ويتشكل تماما وفق النمط الذى تتخذه الأسرة بكافة أنماطها السابق الاشارة إليها .

قد سبق أن أشرنا أنه بالنسبة لأولئك الذين يقيمون بالمدينة بمفردهم من الحالين وهم أحـــد فئتين . فهم أما شبان صغار من المهاجرين لم يسبق لهم الزواج بالمرة والآخرين أولئك الحـالين المتزوجون والذين تركوا زوجاتهم وأبناءهم بالقرية .

والمسكن بالنسبة لهذه الفئة هو مسكن مشترك فى الأغلب ولكن القاعدة أن يسكن العزاب من الذين لم يسبق لهم الزواج مع بعضهم البعض . بينما يسكن المتزوجون من تاركى أبنائهم وزوجاتهم بالقرية مع بعضهم البعض . وليس لهذه القاعدة استثناء إلا فى حالة الروابط العائلية حيث يتم الخروج عن هـذه القاعدة عندما نجد بعض العزاب ممن لم يسبق لهم الزواج يقيمون مع واحد أو أثنين على الأكثر من أشقائهم من أولئك الذين تركوا زوجاتهم بالقرية . وهكذا فانه لا يحدث أبداً أن نجد أحدا من المتزوجين والمحتفظين بزوجاتهم بالقرية مقيما مع العزاب من الشبان ممن لم يسبق لهم الزواج فى ذات المسكن فى المدينة إلا نادرا .

وهذا مرتبط إلى حد بعيد بأن الزواج يعنى مزيدا من الخبرة بالحياة ومزيدا من المسئولية ومن ثم مزيدا من الأهمية تلك الأهمية المرتبطة بالمكانة فى هذا المجتمع . كما أن مرجع هذا أيضا هو أن الكبار يحتفظون بمكانة خاصة يكسبهم أياها أيضا عامل السن ولا يحب الكبار أن يعايشوا الصغار فى السن فى ذات المكان فان ذلك يلغى إلى حد كبير السلطة التى يحب الكبار فى هذا المجتمع الاحتفاظ بها دائما بينهم

وبين الشبان الصغار ولعل هذا هو السبب الذى نلمح من أجله دائما جدية العلاقة بين الشبان الصغار من العزاب فى هذا المجتمع وبين الكبار من الحالين . (حيث أن الزواج فى حد ذاته يمثل جانبا هاما فى نقل الحال إلى مكانه الكبار بما يضفيه من أهمية ومسئولية كبيرة كما أنه يعنى عمرا أكبر فى نفس الوقت وذلك للعادات المتصلة بسن الزواج فى هذا المجتمع عموما والذى يحدث فى سن متقارب كما سيتضح فيما بعد) . وهذه العلاقة المصطبغة بالجدية بينهما تلعب دورا هاما فى استمرار تماسك القرية واستمرار تواجد سلطة من السلطة العرفية السائدة بينهم وهذا النوع من السلطة فى مجتمع الحالين واضحة بشكل لا مثيل له فى مجتمع المدينة التى ينعدم فيها ربط المكانة بالسن أو بالمسئوليه العائليه أو ما إلى ذلك . وسنوضح هذا فى تناولنا للنسق السياسى .

وعلى أية حال فان الكبار المتزوجين لايسكنون إلا مع أمثالهم فى الغالب بينما يسكن الشبان الصغار من غير المتزوجين مع بعضهم البعض وهذا نجده حتى إذا كان ذلك الشاب الصغير له شقيق أكبر متزوج وموجود بالمدينة ومعه زوجته وأولاده فانه يفضـــل أن يسكن فى بيت العزاب ولايقيم مع شقيقه المتزوج . خاصة أن المسكن غالبا مايكون ضيقا فالغالبية الساحقة تسكن حجرة واحدة . ومع ذلك فان المهاجر الجديد يقيم مع شقيقه وزوجته وأبنائه لفترة قبل الانتقال مع العزاب هذا وعلى اية حال فان البيوت التى يسكنها هذه الفئة من الحالين تكاد أن تخلو من أى أثاث . فهى مجرد حصيرة وبطانية ووابور غاز مشترك (أنظر الصور فى الملحق) وتكون الحصيرة مشتركة عادة . أما البطانية فان كل حال فى هذه الحالة له بطانيته الخاصة به . وكذلك يكون لكل حال (قفص) سلك به او حقيبة خشبية أقرب للصندوق المغلق يضع بهما حاجياته وملابسه

خاصه وانه كثيرا مايحدث أن يعود أحد الحمالين من العمل فيرتدى الثياب النظيفة الخاصة بزميل له فى ذات المسكن . وهنا تثار مشاجرات قد تكبر وهنا يتدخل الكبار فى السن من بينهم لإنهاء الموضوع . وكذلك فان هذه الحقيبة تعتبر خزانة للنقود الخاصة بالحمال الشاب . يضع بها مازاد عن نقوده حتى يتجمع له مايرسله إلى القرية لذويه .

أن الارتباط على أساس انتمائى وقرابى هو أوضح مايكون بين هذه الفئة من الحمالين فهم يتصرفون على انهم عائلة واحدة . وإذا سألت أحدهم عن قرابته لمن يقيمون معه قال كلنا قرايب . أحنا هنا ابناء بلد واحدة . يبقى كلنا قرايب . حتى وان لم يكن ثمة قرابة بالمعنى الحقيقى فانهم أقارب على أساس أنهم أبناء قرية واحدة . وكأن الهجرة قد أضافت بعداً قرابيا آخر بعد قرابى إجتماعى بعيدا عن القرابة البيولوجية . بحيث اصبحت وحدة منطقة الطرد هى ذاتها أساس لرابطة قرابية هامة جداً . وكثيرا ما رأيت حمالا يلقى بنفسه فى مشاكل بالغة الصعوبة بسبب شخص من أبناء قريته لمجرد أنه من أبناء القرية . والحقيقة أن هذا السلوك يجد تشجيعا من الكبار تماما . وبالطبع فان هذا مرجعه هو أن مجتمع الحمالين هو مجموعة من القرى تتعامل فيما بينها وبين بعضها البعض على أساس من القوة وتماسك أبناء قرية مايزيد أسمها وقوتها ومن ثم تحتل مكانتها داخل البناء الاجتماعى الأكبر للمجتمع ككل .

ولعل هذا هو السبب الذى نجد من أجله أن الشبان الصغار هؤلاء يسكنون مع بعضهم البعض فى مواسم العمل بكثافة سكانية مهولة إذ تصل إلى ١٣ حمالا فى ذات الحجرة الصغيرة وينامون بطريقة يسمونها (سيفك) ويعنون بها النوم متجاورين على أحد جنبيه ملتصقا بالشخص الآخر الذى ينام بنفس الطريقة .

ويتراصون متجاورين فى مكان ضيق للغاية يزيد من ضيقه أن الغطاء محدود والحصيرة أيضا محدودة وبرد الشتاء قارس عادة .

فانه مهما زاد عدد أبناء القرية الواحدة بالمدينة . فلابد أن يسكنوا بذات الحى الذى يسكنه أبناء القرية ذاتها ولا يجوز بأى حال أن يسكن شخص من الصنايع مع شخص من نزه مثلا . خاصة إذا كانت القريتان على ذات المستوى من القوة . وإلا فان معنى هذا هو تسيد بأداة القوة من أحداها للأخرى . أضف إلى هذا أن هناك مشاكل ثأر وغيره بين هذه القوى .

ومهما زاد الازدحام فى المسكن ومهما زادت صـــورته رداءة وقبحا ولا صحية فانه سيتحمل عبئاً كبيراً تزيد عن حاجته كثيرا . ولهذا كثيرا ماوجدت البعض ينام على الأرض أمام باب المسكن الذى يسكنه بعض العزاب عندما يزيد العدد عن احتمال المكان .

أن طريقة تناول الطعام أيضا تعكس ارتباطا تاما بين هذه الفئة إلا أن الطابع الاقتصادى يغلب فى هذا الجانب من الحياة بوضوح .

فاذا كان الحمال لايبالى بما يدفع فى مقابل سكناه مع أبناء قريته مهما علا نصيبه من الايجار وإذا كان كثير من ملاك البيوت فى المناطق المتخلفة خاصة فى حى كوم الشقافة واللبان . قد انتبهوا إلى هذه النقطة وأصبحوا يتناولون أجراً شهريا من كل من يسكن الحجرة قدره جنيه كامل . بحيث أن الكشك الواحد قد يصل مايدفعه العزاب إيجارا له إلى ٥ جنيهات وأكثر أحيانا والحمال لايبالى فى هذا . ولايقبل ان يسكن أرخص مع شخص من غير أبناء قريته فهم سند له وهو سند لهم .

الا ان الطعام هو مجال يمكن فيه الادخار فكل منهم يأكل منفردا في الأغلب إلا مرة واحدة في الأسبوع في الأغلب حيث يقومون بشراء اللحم ويقومون بطهيه (مسلوقا) مع الارز . أما باقى الأيام فان الأغلب هو أن يتناول أحدهم طعامه في العمل أو على المقهى أو حتى في الطريق إلى العمل أو العودة منه وغالبا ما يكون طعام الغذاء في العمل نفسه وعموما فإنه غالبا ما يكون هذا الطعام عدس أو فول أو مش و بصل .

هذا وأغلب البيوت التي يسكنها هذه الفئة بدون مياه وبدون كهرباء وحتى ان تواجد التيار الكهربائي في ذات المنزل فان الحالين لا يستخدمون الكهرباء في الاضاءة . وأغلب الحالين يستحمون في ذات الحجرات أو الاكشاك ويقومون بأنفسهم بغسل ملابسهم ولا يستعينون ابدا بسيدات من المدينة لاداء هذه الأعمال لهم مقابل أجرا . بل يقومون بأنفسهم بالطهى وهو نادر في الواقع وكذا بالغسيل وغير ذلك . أو أن بعضهم ممن له قريب متزوج يرسل ملابسه لكى تقوم زوجة قريبه هذا بغسلها . وقد قابلت بعض الحالات تقوم فيه سيدة من نساء القرية بغسل ملابس بعض العزاب مقابل أجرا مع احضار هؤلاء للصابون والجاز. ولكن هذه قلة في الحقيقة .

هذا وإذا تركنا هذه المجموعة من أبناء هذا المجتمع من العزاب الصغار غير السابق لهم الزواج . وتناولنا مجموعة أخرى من الذين يعيشون بمفردهم بالمدينة وهم مجموعة الحالين المتزوجين ولكنهم تركوا أبناءهم وزوجاتهم بالقرية .

فان هؤلاء لانجد فرقا كبيرا يذكر بين طريقة حياتهم بالمدينة من حيث المسكن والمأكل وطريقة النوم وما إلى ذلك إذ أننا نجد نفس الطرق السابقة في الغالب .

إلا أن الفارق الوحيد بين هذه الفئة والفئة السابقة هو ان هذه الفئة كما قلنـا غالبا ما يسكن عدد أقل منهم فى نفس الحجرة الواحدة بالمقارنة بالفئـة الأولى . هذا من ناحية . ولعل سبب هذا هو أن عدد هذه الفئة (المتزوجين ويعيشون بالمدينة بمفردهم) عدد محدود ومحدد وليس عرضة للزيادة . كما هو الحال فى الفئة السابقة التى تتعرض للتزايد الكبير جدا فى مواسم معينة . ثم تتناقص نسبيا فى غيرها . حيث أنهم موسميون يرتبط تواجدهم بالمدينة غالبا بوجود ضغط عمل بالميناء بينما فئة المتزوجين ليسوا موسميين غالبا . ودائمى التواجد بالمدينة ولعل هذا سبب ايضا فيما لاحظتـــه من ان الحراك المكانى أعلى بين العزاب عنه بين المتزوجين . ممن يعيشون بمفردهم بالمدينة إذ يستمر المتزوج بذات المسكن دائمـا بينما يترك العازب المسكن عندما ينتهى الموسم . وعندما يعود فانه إنما يعود ومعه مجموعات من أبناء بلده من أمثاله . وهنا يحدث التسابق للانضمام إلى مجموعة لديها مكان متاح له . ومن ثم فان تحركه المكانى يعتبر أمرا طبيعيا .

كذلك فان الملاحظ هو ان ما ينفق فى فئة المتزوجين ممن يعيشون بمفردهم يكون أقل فى جميع أوجه الانفاق فى مطعمه وملبسه وغير ذلك . كما أنه لا يوجد حمال متزوج يستعين بأية سيدة فى غسل ملابسه أو شىء من هذا القبيل بينما القلة من الشباب الذى لم يسبق له الزواج يفعل هذا وربما مرجع هـــذا هو ابتعاد المتزوج عن القيل والقال كما قالوا لى خاصة وان هذا القيل والقال سيؤثر فى مكانة الفرد حيث يرتبط احترام الفرد فى هـذا المجتمع - اصـ الكبير فى السن والمتزوج ارتباطا مباشرا بسمعته واخلاقه وابتعاده تماما عن النظر لأية امرأة اجنبية .

ولعل أهم ما يجعل هذه الفئة تميل للتقليل من كم انفاقها فى مختلف أوجه الانفاق هو ارسال افرادها مبالغ كبيرة إلى القرية للانفاق على أطفاله وزوجتـه

بها . ومع ذلك فإنه يجدر الإشارة ان ثمة عديد من هؤلاء يستقل بحجرة أو كشك بمفرده .

ولعل هذا هو السبب فى أننا عندما حصرنا من يقطنون بالمدينة بمفردهم اتضح أن عددهم ٥٦ حالة بينما وجدنا ان عدد من يسكنون سكنى مشتركة فى ذات الحجرة هو ٢٧ حالة فقط من إجمالى العينة بفارق كبير ذلك أن الفرق هو عبارة عن عدد ١٩ حالة يقيم فيها الحمالون المتزوجون والذين يعيشون بمفردهم بالمدينة إنما يعيشون فى حجرات أو أكشاك مستقلة ولا يشترك حمالون آخرون معهم فى ذات المسكن .

وتبرير ذلك هو أنه كثيرا ما تحضر زوجة الحمال فى فترات معينة من السنة للاقامة مع زوجها الحمال ومعها صغيرها أو أصغر ابنائها وتظل معه لمدة شهر أو شهرين ثم تعود إلى القرية . وتعود ثانية بعد فترة قد تبلغ شهرين أو ثلاثة أشهر أو أربعة أشهر لتقيم معه ايضا فترة شهرا أو شهرين بالمدينة . ولهذا فان العديد كما رأينا يحتفظ بحجرته أو كشكه مستقلا خاصا به بالمدينة .

والحقيقة ان هذا اجراء لانجده فقط بين أولئك الذين يعيشون بمفردهم فى المدينة . وسوف نوضح هذا فى تناولنا علاقة الزوج بزوجته فيما بعد .

ثانيا ، المسكن والاسرة الاولية والممتدة بالمدينة :

إذا تناولنا المسكن وعلاقته بأنماط الأسر السائدة فى هذا المجتمع فاننا نبدأ يوضح هذا الجدول لمجرد التوضيح والاشارة اليه فيما بعد . وان كان منطلقنا هنا ليس مجرد الأرقام بل العلاقات والاثار .

النوع	المسكن شرك	المسكن مستقل	كشك	حجرة واحدة	حجرتان	ثلاثة حجرات
العدد	٣٧	١٦٣	٤٣	١٢٢	٢٨	٧
النسبة المئوية	١٨,٥٪	٨١,٥٪	٢١,٥٪	٦١٪	١٤٪	٣,٥٪

وفى تناولنا للمسكن بالنسبة للاسرة الأولية والممتدة الموجودة بالمدينة فاننا نتناوله بالنسبة لهذه الأسر سواء أكان بها أبناء أم لم يكن بها ممتدة أم مركبة .

ذلك ان نمط الأسرة قد انعكس على المسكن ايضا وعكس أسلوب الحياة فى هذا المجتمع وعكس مدى الأخذ بأسلوب المدينة فى الحياة من الناحية المادية فقد سبق ورأينا .

مثلا كيف أن أولئك الذين يعيشون بمفردهم بالمدينة سواء أكانوا متزوجين أو ممن لم يسبق لهم الزواج إنما يسكنون مع بعضهم فى شكل مجموعات من (العزاب) علما بأن لفظة العزاب هذه تشمل المتزوجين من تاركى زوجاتهم بالقرية وكذا ابنائهم . ولا يوجد أيه أثاث يذكر فى المسكن كما سبق وأوضحنا . ولاشك أن غياب أسر هؤلاء قد لعب دورا فى ان يقبل هؤلاء السكن فى أى مكان مهما كان ضيقا مظلما رطبا أو غير ذلك فهو يعتبر نفسه فى غربة ويقبل أقل ما يمكنه ان يحيا به والأقل تكلفة .

كذلك فانه ليس معنى ذلك ان الانماط المختلفة للعائله والموجودة بالمدينة إنما تعيش آخذة بكثير مما اعتاد أبناء المدينه من أساليب المعيشه سواء ماديا أو سلوكيا ويكفى أن نقول هنا توضيحا لذلك أن هناك ٨٪ مسكنا من بين مساكن العينه

بدون مياه بالمرة وإذا تذكرنا ان مجموع العينة التى تضم ٢٠٠ حمالا إنما تضم ٣٧ حالة يقيمون فى مسكن مشترك مما يقلل عدد ما يسكنه هذه العينة من مساكن ومن ثم يزيد نسبة هذه المساكن التى لايوجد بها مياه الى مجموع المساكن الكلية بالمجتمع. كذلك بلغ عدد المساكن المضاءة بالجاز ٩٦ مسكنا بنسبة ٥٠ ٪ تقريبا مع ان الأمر قد يبدو خروجا عن هدف الدراسة البنائية إلا أننا نستطيع ان نضع تلك الحقائق التى تعكس ما نريد أن نذهب اليه من ان الانمـــاط التى تتخذها العائلة وتواجدها بالمدينة من عدمه إنما تلعب دورا كبيرا فى الاخذ باساليب الحياة فى المدينة وان لهذه اثرا كبيرا على الجانب المادى من الثقافة بهذا المجتمع . وإذا كنا قد أوضحنا ان بالمدينة ١٣٤ عائلة أولية ومركبة وممتدة ومتصلة فاننا نجد ان ثمة معامل أرتباط كبير بين هذا الرقم وبين نوعية الأثاث الذى يوجد بالمسكن إذ نجد ان عدد الأسرة التى وجدناها بمسكن العينة بلغت ١٢٢ سريرا . ولا شك ان هذا يعكس اهتمام بالبيت بحيث أننا نستطيع ان نقول ان الحمال يهتم فى مسكنه فى حالة تواجد الأسرة بالمدينة بتوفير السرير أولا ولهذا كان هذا الرقم الكبير منها . ولاشك ان هذا يعكس الاهتمام بعلاقات الزوجين بالأسرة والعلاقة الجنسية بنوع خاص .

ثم ان الاهتمام بعد ذلك بمكونات المسكن يقل كثيرا جدا . إذ غالبية المساكن الخاصة بالأسر بأنواعها المختلفة لايوجد بها سوى هـذا السرير وقليل للغاية من القطع الاخرى وبعضها يكتفى به وبقطعة من الحصير والغطاء عادة بطانية ويعتبر (اللحاف) نادر للغاية . أما عن قطع الأثاث الاخرى فقد وجدنا مثلا أنهـــا تتراوح بين (الى جانب السرير) دولاب وهذا يوجد بنسبة ٢٨ ٪ فى إجمالى المساكن وهو أقرب للصندوق منه للدولاب عادة وبعضه يكون بمرآة وهذا قليل

جداً، كنبه بنسبة ٥ر٨٪ ، وبلية وهذه قليلة جداً (رغم أنهما فى الريف تعتبر من الضروريات الموجوده بكل منزل) — إذ بلغ عددها ١٧ طبلية بنسبة ٥ر٨٪ ولا شك ان لقلتها ارتباط بالتغير فى أسلوب تناول الطعام وانتقاله من أسلوب جماعى كبير بالقرية إلى أسلوب أقرب للفردى بالمدينة .

ولتصبح الصورة كاملة نشير أنه لا يوجد لدى الكثيرين فكرة عن جهاز التلفزيون ولم نجد سوى ٤ أسر فقط تمتلك هذا الجهاز ولم نجد سوى أسرة واحدة تمتلك بوتاجار علما بأن البوتاجاز شىء غير معروف أصلا وبالمرة لباقى المجتمع

هذا هو الوصف العام للمسكن ولما به من أثاث .

هذا وسوف نشير إلى هذا الوصف وارتباطه بالحياة العائلية بصفة عامة فى حديثنا عن العلاقات فى داخل العائلة .

والان نتناول العلاقات داخل العائلة :

وهنا نواجه انماطا عديدة سبق ان حددناها . ويجب قبل ان نتناول هذه العلاقات بالتفصيل أن نوضح نقطة نعتبرها بالغة الاهمية . ذلك أنه على الرغم من أن البيانات الاحصائية السابقة توضح ان انتشار الاسرة بمفهومها الأولى فى المدينة (بمعنى الجماعة التى تتألف من الزوج والزوجة والأبناء غير المتزوجين) إلا أن الأمر أبعد فى الواقع من البيانات الإحصائية الطافية فوق السطح ذلك أنه رغم تمثيل هذا النمط من الأسر (الأسرة الأولية) لنسبة عالية وصلت إلى ٦٤٪ من المجتمع المدروس إلا أن التعمق فى الروابط والعلاقات داخل هذا المجتمع توضح ان النسق القرابى يلعب دورا بالغ الاهمية بحيث ان الاسر التى تربطها علاقات قرابية تتضافر وتتعاون مع بعضها البعض بشكل شبه ملزم مما يجعل العلاقات فى داخل هذا المجتمع تدور على مستويات ثلاثة وذلك بالنسبة للحمالين بالمدينة :

— داخل الأسرة الأولية (علاقات أفراد) .

— داخل القرية الواحدة بين الأسر و بعضها البعض (علاقة عائلات)

— على مستوى مجتمع الحالين كله (علاقة قرى) .

هذا وعلى الرغم من ان الأسرة الاولية هي النمط السائد في هذا المجتمع إلا ان هذه الأسر تتماسك مع بعضها البعض بحيث يصبح مجموعة الأسر المرتبطة بقرابة عاصبة وحده واضحة تماما في هذا المجتمع وثمة عوامل عملت على استمرار التماسك في هذا المستوى لعل أهمها ما يلى :

(١) وحدة النشاط الاقتصادى ووحدة المصلحة الاقتصادية . والتعرض لنفس الظروف والملابسات في العمل .

(٢) التجمع في بيت أو بيوت متجاورة للغاية في ذات الحى في محاولة لمقاومة الاحساس بالاغتراب وكذا في محاولة خلق قوة في مواجهة الظروف الجديدة التي يواجهها المهاجرون بالمدينة .

(٣) هذا بالاضافة الى أنه قد وضح ان (الانحدار في خط الذكور وتكرار أسماء الأجداد والاباء وقيام العلاقات بين هـــذه الأسر على أساس من القرابة العاصبة) [١] كل هذا قد لعب دورا هاما للغاية في استمرار الارتباط على أساس قرابى واستمرار وضخامة دور النسق القرابى والانتماء العائلى في هـذا المجتمع فضلا عن ان الارتبـاط بين مختلف هـذه الأسر التي ترتبط على أساس القرابة في

---

(١) د. عليه حسن حسين ، الواحات الخارجة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥ ص ٣٠١ .

خط الذكور بروابط بالغة القوة والعمق فى جميع المجالات وان كانت منفصلة فى المسكن وليس بينها معيشة مشتركة بالمعنى الاقتصادى إلا أنها ترتبط فى جميع نواحى الحياة الاخرى ارتباطا قويا للغاية خاصة فى النواحى السياسية والاجتماعية إنما تتسع دائرته بحيث تمتد الى كل أبناء القرية الواحدة الذين يرتبطـــون على أساس البدنات التى ينتمى اليها التجمعات الأسرية السابقة . ذلك ان كل قرية إنما تجدها مهما زاد عدد أبناءها بالمدينة يحفظون ويعرفون تماما أنهم أقارب من بعيد كما يقولون . فكثيرا ما يعبرون عن هذه القرابة بأنهم جميعا أقارب وعلى أية حالة فالحمال يعرف سلسلة أجداده حتى الجد الثامن أو التاسع . ولهذا فان أبناء القرية الواحدة يجدون دائما أنهم أقارب من بعيد . ومع ذلك فثمة قرية مثلا مثل (أولاد اسماعيل) فهذه القرية كما يتضح من أسمها ورغم ان عدد من ينتمون اليها بالمدينة قد بلغ ٦٠٠ فى المتوسط حيث اختلف المخبرون فى العدد بين (٣٠٠ ، ٩٠٠) إنما هم يعرفون تماما أنهم ينتمون الى ٩ عائلات بالقرية وان هذه العائلات تلتقى عند مؤسس واحد فى خط بعيد جدا هو اسماعيل الذى لقبوا جميعا باسمه (أولاد اسماعيل) بحيث أصبح أسم القرية هو ذات أسم هذا المؤسس الأول للبدنة الأولى .

ونفس الشىء نجده فى أبناء قرية أينوب الحمام الذين يقولون أنه رغم أن عدد من وجد منهم بالمدينة قد بلغ حوالى ١٠٠٠ على الأقل يعملون جميعا بالشحن والتفريغ فانهم يرتبطون فيما بينهم على أساس أنهم أبناء قرية واحدة فى مواجهة القرى الاخرى . وداخليا فانهم يقولون أنهم ٦ عائلات فقط وهم يتعاملون فعلا على أنهم ٦ مجموعات من الاقارب قرابة أبوية وذلك داخل ذات القرية . وعلى أى حال فانه من الواضح الآن ان الهجرة قد عملت على تقوية الروابط على مستوى

أوسع من الأسرة الأولية ذلك أنه إذا كانت الدراسات التى أجريت لمعرفة أثر التغير الذى حدث فى النسق القرابى والعائلى وغيره من الانساق فى المجتمع الانسانى وركزت على مجتمع معين (دراسات عن التغير فى المجتمع القروى . دراسة حول التغير فى الواحات الخارجة . دراسة حول أثر الهجرة فى المجتمع الكويتى ، دراسة حول التغير ايضا فى مجتمع البوندو Pondo وتناولت هذه الدراسات جميعا مجتمعات أربعة وقارنت بين ما كانت عليه وما آلت اليه بعد وقوع ما من شأنه ان يحدث تغيرا فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيره

إذا كانت هذه الدراسات قد أكدت على تزيد دور الأسرة الأوليه فى حياة الفرد وتناقص حجم العائلة والتمكك الذى أصاب العائلة بصفة عامة فان ما نحن بصدده من مجتمع إنما يؤكد شيئا آخر . فهو يؤكد زيادة دور العائلة والبدنة فى حياة الفرد حقا أننا هنا لا نجد ان العائلة هى النمط السائد بالمدينة بل ان الأسرة الأولية هى النمط السائد إلا أننا نجد ان الاثر الذى تلقيه العائلة والبدنة على حياة الفرد عامة سواء فى جانبها الاقتصادى أو الاجتماعى والسياسى هو أوضح الاثار على الاطلاق وعلى أية حالة فانه تنعكس لنا وحدة العائلة والبدنة فى المجالات السياسية بوجه خاص وكذا فى بعض الجوانب الاقتصادية التى لا تستطيع أسرة أولية ان تواجهها بمفردها مثل حالات الموت وحالات بطالة رب الأسرة لسبب أو لاخر وحالات قدوم مهاجر جديد من القرية وحالات ترك احدهم لمسكنه (طرده منه أو سقوطه) وغير ذلك .

والآن فاننا إذا تناولنا العلاقات العائلية على العموم لوجدنا علاقات الزوج والزوجة فى المدينة تتخذ طابعا معينا هذا من ناحية . ولوجدنا ايضا ان الهجرة قد احدثت تغيرا فى هذه العلاقة .

بل أننا أحيانا نجدها قد أدخلت تغيرا على شرط هام من شروط الأسرة عامة وبجميع انماطها ذلك أننا قد وجدنا ان علاقة الزوج بزوجته تتنوع تنوعا هاما وفق الأحوال التى يكون عليها علاقة المكان الذى يجمعهما من ناحية ووفق نمط الأسرة ذاتها .

وعلى أية حالة فاننا قد وجدنا أنه يوجد بالمدينة ١٣٤ أسرة منها ٦ أسر ممتدة (٤ منها ممتدة امتدادا اخويا (واثنتان ممتدتان امتدادا بنويا) .

وعلاقة الزوجة بزوجها فى المدينة هى علاقة الخضوع والطاعة التامة خاصة الزوجات اللائى ليس لهم أقارب عصب بالمدينة وانهن يشعرون بالغربة ويخشين ان يهجرهن أزواجهن ومن أجل ذلك فانهن أكثر طواعيـــة للزوج . وأكثر استعدادا لقبول ما يقدمه الزوج مهما قل لتعيش به هى وأولادها . كذلك فان دور المرأة الاقتصادى هو دور سلبى غير منتج فعادة لا تعمل الزوجة بالمرة ولم اقابل حالة واحدة تعمل فيها الزوجة فجميعهن يكتفين بالجلوس فى المنزل الساعات الطوال التى قد تستمر ٢٤ ساعة متصلة فى انتظار الزوج .

ويقول لى الكثير من الحمالين أنهم لايتركون الزوجة تخرج لشراء ما يلزم البيت بالمرة بل هو الذى يقوم باحضار كل ما تحتاج اليه الزوجة لادارة بيتها من طعام وشراب وكساء وغير ذلك . ولاشك ان الزوجة بالمدينة وقد أصبحت عبئا غير منتجا بعكس الحال الذى كانت عليه بالقرية حيث تعمل الزوجة هناك جنبا إلى جنب مع الرجل . فإن مركز المرأة واهميتها قد قل كثيرا عن ذى قبل (قبل الهجرة للمدينة) .

والمرأة هى التى تختص رغم ذلك بتقرير بعض الأمور مثلا هى التى تختار

ما يطهى عادة فالزوج نادرا ما يحدد ما سيأكله وأغلب الأزواج مع ذلك يعطون زوجاتهم مصروفا للبيت يوما بيوم بينما يعطى البعض مصروف الشهر مرة واحدة أو على مرتين حسب نظام صرف الأجور بالعمل الذى يتم مرتين شهريا .

وعلى أية حالة فان الزوجة هى خادمة البيت وخادمة الرجل وليس معنى هذا أنها لا تزاول سلطات التربية لاولادها بل ان عليها العبء الأكبر فى تربية أولادها البنات التى لا يتدخل فيها الرجل كما سنرى فيما بعد وعليها كذلك تربية الأطفال الذكور حتى سن معينة .

وإذا كنا قـــد أشرنا ان هناك ٣٩ حالة بنسب تصل إلى ٢٣ ٪ إلى إجمالى المتزوجين بهـذا المجتمع قد تركوا زوجاتهم وأولادهم بالقرية فإن العلاقة بين الزوج والزوجة هنا مختلفة من أوجه كثيرة عنها فى الحالات السابقة .

فالزوجة فى حالة وجـــود الزوج فى المدينة وبقائها هى بالقرية قد تبقى فى البيت الخاص بالزوج مستقلة أيضا عن عائلة زوجها أو قد تستمر مع عائلة زوجها إذا كانت مقيمة معهم قبل هجرته للمدينة . أو قد تنتقل للمعيشة معهم إذا كانت تعيش مع زوجها فى بيت آخر خاص بها قبل هجرته .

وقد وجد الباحث أنه بين الحالات التسعة والثلاثين التى ترك الحمال فيها زوجته وأولاده للمعيشة بالقرية يوجد ١٧ حالة أى بنسبة ٤ ٪ تقريبا تعيش فيها الزوجة مع عائلة الزوج وعلى أية حالة فانه بصدد مناقشة الزوج والزوجة فى حالة اقامة الزوجة بالقرية فثمة حالتين :ـ

(أ) اقامة الزوجة وحدها فى عيشة مستقلة وهذه الحالات بلغ عددها ٢٩ حالة من بين الحالات التسعة والثلاثين التى تقيم فيها زوجات الحمالين بالقرية . وفى هذه الحالة يصبح مركز الزوجة مركزا مرموقا بالمقارنة بمركزها بالمدينة

وتحتل مكانة اجتماعية واقتصادية كبيرة وتحتل محل الزوج فى معظم ما هو هام فى الحياة بجميع وقائعها الاجتماعية والاقتصادية وليس معنى هذا أن العلاقة بين الزوجين تصبح فى حالة متساويه من أن شخصية الزوج تصبح هى المسيطرة بمجرد تواجده بالقرية إلا أنه بحكم بقائها هى بالقرية وتعرضه هو للتغيب عنها فترات قد تطول ولا يعلم مداها فإن الزوج يتعامل مع الزوجة من موقع أقرب للتساوى فى المركز وتصبح الزوجة وأقاربها خاصة أحواتها الذكور هم الذين يلعبون الدور الرئيسى فى إدارة شئون البيوت بالقرية وتربيه الأبناء وتقرير الأمـــور الاقتصادية الخاصة بالزراعة والتصرف فى المنتجات الزراعيه والحيوانية وغير ذلك. وإن كان على الزوجه أن تقدم تبريرا كافيا فى الحالات الأخيرة للزوج خاصة إذا تناول الأمر تغيرات فى نوع المحصول وكم الانتاج وغير ذلك. إلا أن الأمر الذى لا يمكن أن تمسه يد التصرف من جانب الزوجة وأقاربها هو ملكية الأرض وملكية المواشى وملكية الدار فهذه ملكية لا يمسها التغيير إلا إذا كان الزوج هو أساسه.

أما عن العلاقات الجنسية فإننا إذ نركز عليها هنا فإن ذلك مرجعه أهمية العلاقة الجنسية عموما فى علاقة الزوج بزوجته تلك العلاقة التى (تقوم على أساس الحقوق الزوجيه والجنسية والمسئوليه المشتركة نحو البيت والأولاد)[١] هذا من ناحية ثم للدور الكبير الذى لعبه هذه العلاقة فى استمرار ربط المهاجر بعائلته المقيمة فى القرية حيث اتضح أن وجود الزوجه بالقرية يعمل على زيادة مرات سفر الحمال للقرية واستمرار ارتباطه بعائلته وتعميق الروابط القرابية عكس

(١) د أحمد أبو زيد البناء الاجتماعى (المفهومات) الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر - الطبعة الثالثة ٩٧٠ ص (١٤٠) .

الحال فى وجود الزوجة بالمدينة . وكذلك فإن تناول هذه النقطة كفيل بتوضيح أثر الهجرة على العلاقة بين الزوجين فى أهم جوانبها وهـــو الجانب الجنسى الذى نظر إليه « فيرث » على أنه (مبدأ أساسيا من مبادىء البناء الاجتماعى)[١] .

وهنا عموما فالزوج يمارس الجنس فى الفترة القصيرة التى يتواجد فيها فى القرية التى تكون كل شهرين فى المتوسط وأحيانا كل ثلاثة شهور . وفى النادر قال لى البعض أنه يسافر إلى القرية من أجل زوجته كل شهر .

وإذ قلنا أن المتوسط الذى يجمع عليه الاغلبية هو البقاء بالقرية مدة أسبوع أو عشرة أيام كل شهرين فإن الأزواج قالوا بأنهم يمارسون الجنس يوميا وأكثر من مرة نهارا أو ليلا وكلما اتاحت لهم الظروف فى البيت وأن الزوج يسافر لهذا الغرض بالذات يقول بعض الحمالين انهم فى هذه الحال يضيقون جدا بالزوار فى البيت .

هـــذا وقد اشتكى الكثير من الحمالين الذين يتركون زوجاتهم بالقرية من الحرمان الجنسى وقالوا بأنهم يقاسون فعلا من هذا الحرمان خاصة ان بعضهم أصبح مثبتا فى القطاع العام وأصبح يجد صعوبة فى الحصول على الاجازة الكافية للاقامة مع الزوجة بالقرية . ويعانى الشباب أو الرجال تحت سن الخامسة والاربعين من هذه الظاهرة ولذا فهم يتحايلون بطرق عديدة ومتنوعة للسفر شهريا وهم عــادة ينجحون فى هذا عن طريق ملتو وغير قانونى عادة أو عن طريق قيامهم بالعمل عدة أيام متصلة بالمدينة ليلا و نهارا ليتم التسجيل فى مراكيبهم عددا من الكراوى

---

(١) د. قبارى محمد اسماعيل .. الانثروبولوجية الوظيفية ـ دار الكاتب العربى للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٨ ص (٩٣) .

يفوق حدا معينا (الحد الأدنى للعمل شهريا بالقطاع العام) وهذا الحد عادة يمكن بلوغه فى خمسة عشرة يوما أو عشرين يوما ثم يسافر دون أجازة إلى القرية ليقضى أسبوعا ويعود ثانية وتلعب العلاقة الجنسية دوراً بالغ الاهمية فى حياة الحمال ذلك أن وجود الزوجة بالقرية يجعله يسافر إلى القرية شهريا إذا أستطاع. وعلى الأكثر كل ثلاثة شهور . أما فى حالة احضاره الزوجة إلى المدينة فإنه لا يسافر إلى القرية لزيارة عائلته إلا مرة كل سنة أو مرة كل ستة أشهر على الأكثر أى مرتين فى السنة مقابل ٦ مرات فى المتوسط فى حالة بقاء الزوجة بالقرية .

ولا يخفى الحمال عن أصحابه ورفقائه من الحمالين سبب رغبته فى السفر ويتفهم الكبار فى السن من الحمالين تماما دوافع الاصغر سنا آخذين فى الاعتبار أن من القيم التى لا خلاف حولها فكرة الاستقامة (وتجنب الوقوع فى الزنا أو التعرف على آية امرأة فى المدينة) والتى تشكل قيمة من قيم المجتمع فهى من أبرز وأهم القيم والتى قد تهوى بأى رجل مهما كان له من صفات فاضلة أخرى ومهما كان دوره فى المجتمع فى حالة الوقوع فى هذا المحظور إلا أن الحمال عادة يتجنب أن يتحدث عن ذلك إلى من هم فى سنه أو أصغر إلا أن الامر يكون مفهوما ضمنيا دون الحديث عنه . وان كان الكبار من الاقارب بالمدينة يذكرون ذلك فى مزاحهم مع الشباب وهم يهيئون له فرص للسفر . ذلك أن الحمال عندما يريد السفر فإنه لابد أن يبلغ اشخاصا آخرين من أقاربه أنه مسافر وأنهم عندما يتم اجتماعا فى تجمع العمال وعند توضيب العمال للعمل إذا أصاب الحمال المسافر الدور ونودى عليه بالميكرفون فإن أحدهم لابد أن يرفع صوته (ايوه) نيابة عن الحمال المسافر عندئذ فإن احد أقارب الحمال يذهب إلى العمل نيابة عنه ويعمل بمركبه عادى وتدرج الكراوى بأسم المسافر وفى سركى المسافر وعند القبض

يكون هذا المسافر قد عاد فيعطى أجر الكراوى التى عمها غيره نيابة عنه الى هذا الشخص الذى سيتم معه نفس الاجراء فى وقت لاحق ومن ثم تزداد علاقة الاقارب توطدا . هذا أما الكبار فى السن وهم من فوق ٤٥ عادة ما يسافرون لزوجاتهم أقل كل ٥ أو ستة شهور . ويقول لى بعض الحمالين أنه يسافر ليقيم ٢١ يوما فى كل سنة فقط ومرة واحدة تحمل فيها الزوجة ويعود المرء القادمة ليجدها قد وضعت فعلا منذ أشهر ويمكث أجازته ويعود الى المدينـــة وقد حملت من جديد وهكذا .

(ب) أقامة الزوجة مع عائلة الزوج بالقرية وقلنا ان عدد هذه الحالات ١٧ حالة وهنا يصبح مركز الزوجة أقل أهمية من الحالة الأولى . ويقل دور أقاربها كثيرا لصالح أقارب الزوج وأخوته فى كل الأمور أما عن علاقة الجنس بين الزوجين فهى نفس الحالة السابقة ايضا وان كانت القيود أكبر من حيث وجود الأخوة والأب والأم بالبيت إلا ان كثيرا من الحمالين يقول لى ان هؤلاء الأقارب يعملون ما استطاعوا من تمكين الخلوة بين الزوجين بالتظاهر بالانشغال أو خلق مبررات للخروج كلية من المنزل وصرف الصغار بل والزوار ايضا بالاعتذار بعدم تواجد الزوج إذا قدم من يسأل عنه من أبناء القريه . ومهما كان من قول فان الهجرة فى حالة ترك الزوجة بالقرية كانت عاملا قلل إلى حد كبير من شده هذه العلاقة . وقلل كثيرا من أهمية دور الزوج فى حياة الزوجة والعائلة بالمقارنة بالحالات العادية بالقرية والتى يتواجد فيها الزوجان معا بنفس البيت . كما أنه من الواضح أنه قد تم انتقال كثير من الزوجات الى بيت العائلة بعد هجرة الزوج الى المدينة حيث تقيم مع أفراد عائلته وهـــذا قلل من امكانية العلاقة المباشرة بين الزوجين حيث يتم فى هذه الحالة الكثير من تصريف شئون حياة الزوجين عن طريق الكبار من عائلة الزوج الى الدرجة التى قال عنها أحد الحمالين (أنه إذا كانت أمى

راضية عن فانها تسمح بحضور زوجتى من القرية للاقامة معى بالمدينة شهر أو شهرين ثم تعود الى القرية) ولا شك ان هذا القول لا يحتاج الى تعليق إذ يعكس بدرجة بالغة العمق دور الكبار فى العائلة على علاقة الزوجين .

هذا ومن الجدير بالذكر أنه من الملاحظات التى تلفت النظر محاولة الازواج التقليل وعمر زوجاتهم بصفة عامة ولكن من المؤكد أن فارق العمر بين الزوج والزوجة يكون كبيرا بصفة عامة وصل الى ٣٠ عاما فى بعض الأحيان والفارق العادى والسائد هو ٥ ، ٢٠ عاما . ولم اقابل سوى حالة واحدة كانت الزوجة فيها أكبر من الزوج . هذا ومتوسط عمر الحمال كما قلنا هو ٤٥ سنة بينما متوسط عمر الزوجة ٣٠ سنة على العموم ذلك فان عامل الاحساس بالاغتراب قد عمق علاقة الزوج بزوجته والعكس وبالمقارنة بهذه العلاقة بين الزوجين بالقرية .

علاقة الاباء والابناء :

من الملفت للنظر استمرار نظرة التفضيل للذكور من الأبناء على الاناث بين المهاجرين من الحمالين رغم بقائهم مدة طويلة بالمدينة ويبلغ تفضيل الذكور عن الاناث فى هذا المجتمع درجة لا يمكن تفسيرها بالقول بأن هذا مرجعه ان الانحدار فى هذا المجتمع هو انحدار فى خط الذكور ذلك ان هذا ليس مبررا كافيا لوضوح التفضيل للذكور بشكل سافر فى هذا المجتمع عن باقى اجزاء المجتمع المصرى الذى يسوده ايضا الانحدار فى خط الذكور فمثلا : إذا استعرضنا نتائج البحث الميدانى اتضح انحصار التعليم فى الذكور دون الاناث والميراث فى الذكور بدون قيد دون الاناث . وسبب تفضيل الذكور فى مجتمع الحمالين هو استمرار فكرة العزوة . خاصة اننا فى مجتمع تحكمه علاقات القوة كما سيتضح فيما بعد . كذلك فان الأسرة التى تضم ذكورا أكثر تعطى الأب مكانة أقوى فى نطاق العائلة ومن ثم تزداد

أهميته قرابيا كما ان الأبناء الذكور يمثلون مصدر لمزيد من الدخل للاسرة بجانب ان العرف السائد والتقاليد تلزم الذكور بالأنفاق على ذويهم بينما الانثى لزوجها . وقد لعب تفضيل الذكور دورا هاما فى عدم أقبال الحالين على وسائل تنظيم النسل حيث بلغ متوسط حجم الأسرة ٦ر١ فردا (١) عكس الحال فى المدينة ولعل استمرار ارتباط الحالين بالقرية (منطقة الطرد) وكذا استمرار علاقاتهم فى المدينة على نفس الأسس التى كانت تربطهم كأسر وعائلات بالقرية بحيث يتحدد المركز وفقا لحجم العائلة بجانب ان الظروف التى يعيشون فيها فى المدينة قد اتاحت لهم الاستمرار بنفس العلاقات بحيث استطاعــوا ان يكونوا مجموعات اثنوجرافية (حيث نجد أنهم يتشاركون فيها بينهم إنماطا من السلوك المعيارى ويشكلون جزءا من تجمع آخر أكبر ويتفاعلون مع أشخاص من تجمعات أخرى داخل النظام الاجتماعى)(٢) .

وقد وجدت عوامل عديدة ساعدت فى ذلك . فهناك وحدة منطقة الطرد لكل مجموعة وكذا وحدة مكان الاقامة(٣) بجانب وحدة الظروف الاقتصادية والنشاط الإقتصادى والعمل الواحد (٤) ولعل هذا وذاك هى العوامل التى جعلت حب

( ) المقصود بالأسرة هنا هى الأسرة الأولية فقط وقد بلغ عدد الأبناء فى المجتمع ٤٥٠ ابنا وابنة وإجمالى عدد الأسر المنجبة ١٦٠ أسرة .

(2) Alner Colen. Urlam Ethnicity. Tavistock. Publication. London. 1974. P.ıx.

(3) Enid schildkrout. Ethnicity and Generational differnces among Urban imigrants in Ghana in Urban Ethnicity. Tavistock. Publication. London. 1974. P. 162.

(١) د. محمد عاطف غيث . التغير الإجتماعى فى المجتمع القروى ، الدار القومية للنشر ١٩٦٥ ص ٤٠٤ .

الذكور من الأبناء يفضل كثيرا ولا يقارن بالموقف من الاناث فهم مصدر قوة وفخر وهم طاقة اقتصادية والحافظون على اسم العائلة وهم الذين يضمنون بقاء اسمها وتواجدها . هذا بجانب أنهم صمام أمن للشيخوخة بالزام اجتماعى يكلفهم برعاية آبائهم . هذا عن النظرة العامة للجنسين أما عن علاقة الوالدين مع الأبناء فهى تختلف وفق مكان الاقامة وإذا ما كانت الأم ومعها ابناءها تقيم بالمدينة مع زوجها الخال أو تقيم بالقرية مع أبنائها .

فلا شك أنه فى حالة تواجد الاولاد مع الأبوين بالمدينة فان الدور التقليدى للأب والأم يستمر كما هو مع بعض التعديل الطفيف ذلك ان الأم هى التى تصبح على علاقة أوثق بالأولاد خاصة الاناث. ذلك ان الأم فى المدينة تجد الفرصة أكبر والفراغ متاح بالمقارنة بما كانت تتيحه الحياة فى القرية تلك الحياة المتمثلة بالعمل فى الحقل للام وابنتها ايضا . بحيث يصبح الوقت المتاح أمامها للثرثرة أقل وهذا الوقت الكبير الذى أصبحت تقضيه الأم مع ابنتها فى المدينة هو الذى جعلها على علاقة أوثق وأصبح من الممكن رؤية ذلك بوضوح إذا قارنا علاقة البنت بأبيها فهى أقل التصاقا به وعلاقتها به تكون رسمية وتتسم بالطاعة التامة من جانبها ويجهل الأب عن أبنته كل شىء بينما تعلم الأم عنها كل شىء .

هذا وتثبت الأم قيم الطاعة والولاء للاب والأخ بصفة عامة لدى الفتاة وتقوم بتدريبها كأنثى وربة بيت فى المستقبل فتعلمها للطهى والغسيل وما الى ذلك. وليس معنى ذلك ان علاقة الأم بالابن غير ذلك . إلا أنها عادة أقل التصاقا به ومع ذلك فعلاقتها بالابن أقوى فى الواقع من علاقة الأب بالابن خاصة من الابناء الذين تخطوا سن الطفولة . فالأب دائما مشغول فى عمله ومشغول بالتأكيد للاتهائية القروية بالجلوس على المقهى أو غير ذلك ومع ان الاب أحيانا يصطحب

طفله معه إلى المقهى أو حتى إلى إدارة الشركة التى يعمل بها إذا حدث ما يضطر إلى الذهاب اليها إلا ان ذلك يعتبر محل نقد على وجه العموم .

وتكاد علاقة الأب بالابن تأخذ طابعا رسميا فى وقت مبكر للغاية بينما يحدث أحيانا عندما يكون الأب قد طعن فى السن والابن يعمل فى ذات العمل (وهو عادة ما يعمل معه فعلا) أو عندما يكون الأب فى الاربعين مثلا وأبنه فى العشرين أو أقل قليلا فإن مظهر الصداقة يأخذ مكانه تماما بينهما ويجلسان فى ذات المقهى ويشربان الدخان معا . ويصبح مظهر الأب سائرا مع الابن أو الابناء مصدر فخر للاب بأبنائه (الرجالة) ولايكاد الأب يتحرك إلا وهم معه . ولا يحضر مناسبة اجتماعية فرح أو ميت أو غير ذلك إلا ومعه أبنائه . بينما الحال يصبح غير ذلك إذا كان الابن يعمل فى مجال مختلف عن الشحن والتفريغ خاصة إذا كان الابن ميالا للاهتمام بمظهره مثل (لبس المزركش وإطالة الشعر) فإنه فى هذه الحالة تتخذ العلاقة بين الأب والابن الطابع الرسمى تماما ولا يلتقيان إلا فى البيت . وكثيرا ما وجدت ان الأب يجعل عقابه لابنه هذا بقص شعره أو القسم عليه بالطلاق ان يحلق هذا الشعر . ومع ذلك فان هذا يصبح ممكنا للوالد حتى بلوغ الأب سنا معينة إذ ان توافر فرص العمل بالمدينة أمام أبناء الحمالين وأمكانية الكسب مستقلا عن الوالد (عكس الحال فى القرية حيث يعتمد الابن على أبيه وملكية أبيه) هذا كله قد جعل سلطة الأب موقوته ببلوغ الأبن سن العمل والتحاقه به .

هذا وإذا كان دور الأب فى سلم السلطة الأسرية يظل كما هو فى المدينة فى حالة هجرة الزوجة معه والأبناء والاقامة فى المدينة بحيث يظل هو السيد المطاع يليه الزوجة فإن ترك الزوجة بالقرية ومعها الابناء يغير من هذا الوضع بحيث تطغى شخصية الزوجة وتصبح هى مصدر السلطة فى أمور التربية والتوجيه بالنسبة للابناء .

هذا وإذا استعرضنا الالتزامات المتبادلة بين الأبناء وأبويهم فى مجتمع الحمالين لا تضح لنا أن ثمة التزام اقتصادى واجتماعى من جانب الابناء نحو آبائهم وكذا من جانب الآباء نحو أبنائهم .

فإذا استعرضنا الإلتزامات الإقتصادية من الأبناء نحـــو الآباء فإن أمامنا نقطتين هامتين :

ذلك أننا إذا تناولنا المساعدات المقدمة من الحمالين الى آبائهم اتضح لنا أولا ان النظرة الى ما يقدمه الحمال لوالديه هى نظرة الإلتزام والاجبار فالحمال فيما يقدمه لوالديه يشعر بأن ذلك أمر لا مفر منه وأنه واجب عليه نحو والديه .

وقد اتضح ان هناك عددا من الحمالين بلغ ١٢٤ حمالا أى بنسبة ٦٢ ٪ من إجمالى العينة يقدم معونة لابويه أو لاحدهما ممن يقيمون فى القرية ، وقد بلغ متوسط ما يقدمه الحمال لابويه نقديا حوالى ٤ جنيهات (١) شهريا . هذا بخلاف الهدايا الممثلة فى الكساوى التى يرسلها عــــدد كبير من لا يرسلون مبالغ نقدية لوالديهم وإذا قارنا بين نسبة من يرسلون من الحمالين لآبائهم من معونات بنسبة من يتلقون منهم كآباء من أبنائهم لاتضح لنا الفرق الكبير . فقـد بلـغ عدد الحمالين الذين يتلقون من أبنائهم معونات مالية نقدية ٧ حمالين فقط أى بنسبة ٣٫٥ ٪ من إجمالى العينة . ولعل هو السبب الذى قلنا من أجله ان بند المعونات فى ميزانية الحمال هو بند انفاق أكثر منه بند دخل واضافة .

ولا يتبادر إلى الذهن ان الفارق الكبير بين ما يقدمه الحمالون لآبائهم وما يتلقاه

---

(١) بلغ إجمالى ما يقدمه الحمالون نقديا للاباء ٤٧٧ جنيها منهم اثنين فقط قالا بأنهما يرسلان هذه المعونات فى المناسبات والباقى يرسلها بانتظام .

الحالون من أبنائهم إنما يرجع الى تناقص الاحساس بالإلتزام نحو الأسرة فى المدينة بين أبناء الحمالين بل ان هذا مرجعه فى الواقع هو ارتفاع دخل الحمال فى المدينة وعدم احتياجه لأية مساهمة من ابنة . كذلك فإن الحمال كثيرا ما يكون ابناؤه المقيمين معه بالمدينة أصغر من أن يعملوا ومن ثم فانهم لايكونوا مصدرا للدخل.

هذا عن الإلتزام الإقتصادى نحو الآباء من جانب الأبناء والواقع أن ثمة حالات قليلة يقدم الاباء فيها معونات مادية لأبنائهم فى مجتمع الحمالين إلا ان هذه الحالات أقل من أن تذكر .

هذا ويبدو الإلتزام نحو الآباء بشكل أكثر قوة ايضا فى الجوانب الاجتماعية . فقد اتضح مثلا أنه كان للاباء دورا بالغ الأهمية فى اختيار الزوجة وان الحمال لا يتزوج إلا بارادة والديه وممن يختارونها (كما سيتضح فيما بعد) .

كما ان الإلتزام من جانب الحمالين نحو آبائهم يبدو واضحا إذا قلنا أنه من بين ٢٩ حمالا تركوا زوجاتهم بالقرية . ولم يصطحبوهم معهم للاسكندرية ثمة ١٥ حالة منهم أى بنسبة ٤٠ ٪ تقريبا إنما تركت الزوجة لتقوم بخدمة والديه أو أحدهما .

بل ان هذا الالتزام من جانب الابناء نحو آبائهم لاينتهى مهما كانت الأسباب. فلقد قابلت حالتين كان الحمال فيها يساعد أمه المطلقة من والده والمتزوجة بشخص آخر وذلك بمبالغ شهرية منتظمة . كما قابلت حالات أخرى تقوم بها الابنه المتزوجة بخدمة والدها بعد وفاة والدتهــــا حيث تذهب الى بيته يوميا لأعداد المسكن والقيام بالطبخ والغسل وما الى ذلك . ولايعترض الزوج فى هذه الحالة حيث ان الزواج فى هذا المجتمع زواج داخلى . ومن ثم فان الزوج عادة يرتبط

برابطة قرابية بوالد زوجته وثمة حالات بلغ عددها ٩ يعيش فيها الحمال مع أحد أبويه فى كشك واحد أو حجرة واحدة بجانب زوجته وابنائه .

وثمة حالة يبدو فيها التزام الآباء نحو أبنائهم بوضوح تلك هى حالة الزواج فعند زواج الابن فان الأب يكون ملتزما بتوفير المهر الذى يدفعه ابنه لعروسه . ذلك أن الآباء يعتبرون أن عليهم تزويج أبناءهم البنين والبنات عموما . ولعل هذا أحد الأسباب التى يعمل الآباء على ان تكون الزوجة من أبناء عمومة العريس. حيث المهر هنا لايصبح مكلفا بالقدر الذى يكون عليه فى غير هذه الحالة أما عن التزام الآباء نحو الأبناء من الاناث فهو كفالتهن حتى الزواج ثم متابعتهم فى بيوتهم للتأكد من راحتها مع زوجها ودور الأم هنا مهم جدا حيث أنها هى التى تتدخل عادة بين ابنتها وزوجها للاصلاح بينهما . إذ أن الزواج الداخلى كثيرا ما يجعل أم الزوجة فى مركز أفضل فهى وان كانت ترتبط بزوج ابنتها برابطة قرابية إلا أنها قرابة غير عاصبية ومن ثم فإن تدخلها فى المشاكل التى تطرأ بين ابنتها وزوج ابنتها غالبا ما يجنب الأقارب العاصبين الممثلين فى الزوج وأب الزوجة أو أشقائها الدخول فى المشاكل (حيث يسود هذا المجتمع الزواج من أبناء العمومة كما سيتضح فيما بعد) وحيث ان الابناء على روابط القرابة هى أحد اهداف هذا النوع من الزواج .

أما عن العلاقات العائلية الاخرى فنوجز فى عرضها كما يلى :

علاقة الابناء :

ان علاقة الأبناء بعضهم البعض تتخذ خطا محددا متميزا فانها علاقة الخضوع من جانب الاناث للذكور وعلاقة الطاعة من جانب الاصغر للاكبر بين الذكور وبعضهم البعض . وقد عملت الهجرة على ان يحتل الذكور من الأبناء مركزيا

أفضل وأقوى من ذلك الذى كانوا يتمتعون به فى القرية بالمقارنة بمركز الاناث من شقيقاته وهذا زاد من دوره فى ممارسة السلطة عليهم وحق خضوعهن له فالفتاه فى القرية لها دورها الإقتصادى الممثل فى مساهمتها فى العمل الزراعى . بينما اختفى هذا الدور تماما فى المدينة حيث لا تعمل بنات الحمالين بأى عمل . وقد قابل هذا الدور السلبى للاناث ازدياد الدور الإقتصادى للذكور حيث أن الولد يصبح له دخلا مستقلا بالمدينة عن الاسر أو العائلة كلية ويعتبر مصدرا من مصادر الدخل لها . بينما فى القرية يعمل بأرض أبيـــه وعائلته ومن ثم فهو يدور فى فلكم ولا يمكنه تركها .

هذا والأخ يصبح مسئولا عن أعالة أمه وشقيقاته بعد وفاة أبيه بل وقد قابلت عدد من الحمالين العزاب الذين تعدوا الخامسة والعشرين أفاد بأن سبب عدم زواجه هو انفاقه على أمه وشقيقاته وقد بلغ عدد هؤلاء ٨ حالات من إجمالى الحمالين العزاب البالغ عددهم ٧٠ حالة ذلك ان الحمال عادة لايتزوج إلا إذا قام بتزويج شقيقاته فى حالة وفاة والده ويحظى الحمال بتقدير كبير من المجتمع فى حالة تأخيره الزواج حتى يتم زواج شقيقاته . ولاشك ان هذا الموقف إنما يرتبط بأن الاناث لايعملن فى هذا المجتمع ولا دخل لهن ومن ثم فانهن فى حاجة لمن يقوم بتجهيزهن .

هذا وكثيرا ما يقوم الحمال بمساعدة شقيقته المتزوجة فى حالة احتياجها لذلك . أما إذا مات زوجها فإنه ملتزم باعالتها . خاصة إذا كان أبوها غير مقيم بالمدينة أو متوفى . وقد اتضح ان هناك ٨ حالات من الحمالين يعول فيها الأخ شقيقته وتعيش معه فى مسكنه هى وأولادها الذين يعولهم الحمال جميعا . وعلى اية حالة فان الإلتزام الاقتصادى نحو الأخت المتزوجة يعطى أخوها الكثير من الاهمية خاصة إذا علمنا

أنه غالبا ما يكون ابن عم زوجها فى نفس الوقت كما أنه يوطد مركز شقيقته ويرفع من مكانتها . هذا وقد اتضح ان الحمال الذى تقيم شقيقته بالقرية مع زوجها تتلقى الكساوى والهدايا من شقيقها الحمال المقيم بالاسكندرية مثلما مثل زوجة الحمال ذاته فى حالة اقامتها هناك ففى بين التسعة وثلاثون حالة التى ترك الحمال فيها زوجته يوجد ٢٨ حمالا يرسلون الكساوى سنويا لشقيقاتهم المقيمات بالقرية . وكذا يرسل كساوى لزوج شقيقته وأولادها .

هذا وإذا كان الحمال يساعد شقيقته المتزوجة بتقديم العون المادى فى حالات زواج أبناء شقيقته وكذا فى حالات الولاده وغيره فهو لايتوقع ان يقوم زوجها بالمثل ذلك أن لم يثبت ان الحمال يتلقى أية مساعدات من أبناء شقيقته . كما أنه يأتى بعد العم فى التفضيل الزواجى حيث الزواج المفضل هو من أبناء العمومة عموما ذلك ان الدور الإقتصادى والمتمثل فى تقديم العون الإقتصادى فى المناسبات لشقيقته والمتمثل فى اعالة شقيقته بل وابنائها إذا توفى الزوج لا يمكن ان يرفع شقيق الزوجة إلى مرتبة الأقارب العاصبين (فأقارب الأب العاصبين عليهم من الواجبات ما يميزهم تماما عن غيرهم من الأقارب إذ يجب ان يتحدوا وقت الشدة ويساعدوا فى المعارك ويثأروا لقريبهم إذا قتل ولعل هذا هو السبب فما نراه من وضوح انقسامات القــــرية الى مجموعات أبوية فى حالات الصراعات والخصومات)(1) وما أكثر الخصومات التى تقع فى هذا المجتمع لما سيتضح فيما بعد فى دراستنا للنسق السياسى .

ومع أنه من الواضح أنه فى المجتمع الذى يكون فيه الزواج داخليا كمجتمع

---

(1) Paul Stirling. "Turkish Village" John Willy and sons New York. 1955. P. 155.

الحمالين فان دور الخال يصبح هاما ايضا ذلك أنه حيث يكون الزواج داخليا (لا نتوقع تميزا حادا واضحا بين أقارب الأم من ناحية وأقارب الأب من ناحية أخرى)(١) إلا أن العم يسبق دوره ومكانه دور الخال في مثل هذه الحالات ايضا . وقد ذكر : Schapera ذلك حين قال : (مع أنه في مجتمع تسوانا في جنوب أفريقيا يسمح للتسوانى أن يتزوج ابنة عمه فانه يتم التمييز بين دور العم ودور الخال بالطريقة العادية)(٢) .

ومع ذلك كله فان الهجرة قد لعبت دورا هاما في هذا الشأن .

فقد حدث أن وجدنا ان هناك حالات عديدة يلعب فيها أقارب الأم دورا هاما في حياة الأسرة . وهذا وجدناه بالذات في الحالات التي ترك الحمال فيها زوجته وأولاده بالقرية وظلت هذه تعيش بمفردها مع أولادها في دار أهلها هو أو في دارها الخاصة بها وبزوجها . وقد بلغ عدد هذه الحالات ٢٠ حالة من إجمالي عدد الحالات التي تقيم فيها الزوجة وأبناءها بالقرية والبالغ إجمالي عددها ٣٩ حالة .

ذلك أنه في هذه الحالات يقوم أخ الزوجة في متابعة مصالح الحمال وكثيرا ما يحدث ان تنتقل الزوجة لتعيش فترات قد تطول مع أهلها في بيتهم . وهنا سواء استمرت مقيمة في الدار الخاصة بها أو انتقلت الى دار أهلها فان دور أخ الزوجة وأبوها وعائلتها يصبح أهم في الواقع من دور عائلة الزوج ولعل مما يزيد من أهمية عائلة الزوجة في هذه الحالة أنه عادة ما يقوم الحمال باستدعاء أشقائه جميعا الى المدينة بعد ان يعمل لفترة قصيرة وذلك لالحاقهم معه في العمل

---

(1) Ibid. P. 170.
(2) Ibid. P. 171.

بالمدحن والتفريغ وذلك حتى يتشكلون قوة لسلفنه وحتى ترتفع مكانته فى طائلته وهنا يخلو الساحة تماما أمام طائلة الزوجة وأشقائها .

ولا شك أن أخ الزوجة وأهلها فى هذه الحالة ترتفع مكانتهم بالنسبة لأبناء الزوجة ويصبح الخال فى هذه الحالة فى موقف كثيرا ما يتعدى به مركز العم نفسه. وقد كانت هذه هى الحالة البارزة التى عملت فيها الهجرة على رفع مكانة الخال على حساب العم إستنادا إلى زيادة دوره . وهناك حالة أخرى أيضا لعبت نفس الدور تلك هى الحالات التى وجدنا فيهـا ان أخ الزوجة كان أسبق بالهجرة الى المدينة وبعد استقراره قام باستدعاء زوج شقيقته فحضر هذا الى المدينة وعاش بها والتحق بالعمل بمساعدة صهره وسواء أحضر أولاده وزوجته معه أم تركهم بالقرية فإن موقف هذا الصهر يصبح أقوى بلا شك كانعكس الملاحظة عن مركز العم .

وبخلاف هذا فان موقف العم يختلف عن موقف الخال بحيث يحتول مكانه أرفع وأكثر الزاما للطاعة ومشاركة فى هـام الامور ويبدو أن هذه قاعدة عامة إذ أن هناك دراسات عدة ينتهى الى هذا منها ما ذكرنا من دراسة P. Stirling عن القرية التركية ودراسة شابيرا للبتسوانا فى أفريقيا . ودراسة علية حسين عن الواحات الخارجة حيث تنتهى بدورهـا الى القول (أنه على الرغم من الاعتراف بأقارب الأم إلا أن العلاقات العاصبة تكون أشد وأقوى . إذ يقال ان عيلة العم يشيلوا الهم) (١) .

---

(١) د. عليه حسين ، الواحات الخارجة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب — اسكندرية ١٩٧٤ - ص ٣٠٨ .

الزواج :

(الزواج هو أصل العائلة بأنواعها وأشكالها المختلفة) (١) ويرتبط نظام الزواج بنسق القرابة فان نسق القرابة نفسه لا يمكن ان يوجد بدون المصاهرة بل وقد وجدنا في بعض المجتمعات الريفية ان « الزواج كان هو نقطة التحول التي تدور حولها كل الحياة الريفية - أو هو نقطة الارتكاز التي يقوم عليها كل البناء الاجتماعي » (٢) فقد كان هذه هو ما توصل اليه « ارنسبرج » Arensberg في كتابه المسمى The Irish Country man والذي درس فيه حياة الفلاحين في جنوب ايرلندة . « وإذا كانت العائلة تخدم المجتمع كوسيلة للضبط الجنسي فانها تخدم الفرد ايضا كمركز للاشباع الجنسي حيث يحتاج الرجل والمرأة الى الاستقرار في علاقاتهم الجنسية وهذا الاستقرار يجيء لهم عن طريق الزواج » (٣) .

هذا ويؤدي الزواج الى تداخل في العلاقات القرابية القائمة فظهور أسرة جديدة بفضل الزواج إنما يتم نتيجة لانفصال الزوجين عن جماعتيهما القرابيتين . وان كان هذا الانفصال إنما يبدو بشكل أكثر وضوحا بالنسبة للفتاة ذاتها في المجتمعات الأبوية خاصة في الحالات التي يقتضي فيها الزواج انتقال المرأة من جماعتها القرابية لكي تعيش في بدنة الزوج أو عشيرته . حيث ان « بعض المجتمعات أمومي

---

(١) د. أحمد أبو زيد ، البناء الاجتماعي ، الجزء الثاني ، الهيئة المصرية العامة للكتاب - طبعة ثانية ص ٢٤١ .

(٢) ايفانز بريتشارد ، الانثروبولوجية الاجتماعية ، ترجمة د. أحمد أبو زيد ، منشأة المعارف ١٩٦٠ ص ١٥٦ .

(3) Robert Biersted. "The Social Order. Tata Mc Graw — Hills Publishing Co. ltd. Bombay, New Delhi 1970. P. 397.

فى عاداتها الزواجية والبعض الآخر أبوى فى ذلك . فنى الحالة الأولى نجد ان الزوجين الصغيرين يأخذون مكانا للاقامة فيـــه فى بيت (قبيلة - قرية) أبوى العروس أما فى الحالة الثانية أى فى المجتمع الابوى الذى نجده فى ثقافتنا نحن فان الحق هنا يعطى للزوج وليس الزوجة لاختيار مكان الاقامة و ذلك بعد اتمام الزواج وإذا رفضت الزوجة أصطحاب زوجها الى محل اقامته الجديد والذى يريدها أن تقيم به معه فانها تصبح هى المسئولة والمدانة و هجرها) (١) .

هذا وإذا كان الزواج عموما يرتب حقوقا للزوج على الزوجة وكذا للزوجة على الزوج فان هذا هو دوره بالنسبة لطرفيه .لا ان دور الزواج يمتد بكل العمق الى خارج العلاقة المباشرة والمحدودة التى تشمل الزوجين . فهو يمتد للبناء الاجتماعى كله كما سبق ورأينا وهو ومهما تعددت صوره واشكاله - من زواج داخلى أو خارجى من ناحية آحادى أو تعددى من ناحية أخرى . تبادلى أو غير تبادلى - فإن له وظائف بنائيه هامة مثل عمق وتقوية روابط القرابة . وتأكيد بقاء اسم العائلة تقوية روابط المصاهرة كذلك فان دوره فى مجتمع المهاجرين هنـــا بجانب هذا هو تأكيد وحدة القرية وازدياد تماسكها فى مواجهة مجتمعى المدينة ومجتمع القرى الاخرى الى تعمل فى عمليات الشحن والتفريغ كذلك فقد كانت الهجرة ايضا خلف وقوع بعض حالات الطلاق حيث رفضت بعض الزوجات أن تحضر من القرية لتعيش مع زوجها بالمدينة مما أدى الى طلاقها . كذلك كانت الهجرة ايضا خلف حالات تعدد الزوجات التى وجدناها فى هذا المجتمع حيث وجدنا , حالات فقط كذلك والى حد ما كانت خلف حالات الزواج الخارجى القبيلة التى وجدنا فى هذا المجتمع .

(1) Robert Bierstad, "The Social Order". Tata Mcgraw Hill. Publishing Co. Ltd. New Delhi 1955. P. 390.

ومع ذلك فإنه وكما سنرى فيما بعد . فقد حققت الهجرة نوعا من تعميق العلاقة بين الزوجين واسهمت فى تأخير سن الزواج عن مثيله بالقرية .

ونستطيع أن نحدد أهم أشكال الزواج فى مجتمع الحمالين كما يلى :-

ولعل أهم أشكال الزواج هنا هو زواج ابنة العم فهو أكثر أنواع الزواج شيوعا وتفضيلا فى الواقع . يليه زواج آخر هو أقل تفضيلا من النوع الأول هو الزواج بين أبناء الخالة او بنات الخال . هذين النوعين يشكلان الشكل الأكبر تفضيلا للزواج فى مجتمعنا كما سيتضح فيما بعد .

وتدور أمثلة على كل لسان توضح هذا التفضيل . ذلك أن من الأمثلة الشائعة هنا : (بنت عمك تشيل همك) . (ابن العم ينزل من على الحصان) ولعل المثل الثانى يوضح أن لابن العم الحق كل الحق فى أن يتزوج من ابنة عمه إلى الدرجة التى لو أن ابنة عمه فى لحظة زفافها وهى على الحصان فى طريقها للزفاف من غير أبناء العم من حق ابن العم أن يتعرض لهذا الموكب إذا كان يريد الزواج منها ومن الواجب أن يلغى هذا الزواج لان ابن العم أولى . كما أن الزواج من ابنة العم هو دلالة عندهم على الاصالة وهذا يعكسه المثل الشائع الذى يقوله أحدهم مفاخر بقوله (أمى بنت عم أبوى) والحقيقة أن لهذا النوع من الزواج دور اجتماعى هام . (لانه يساعد على تقوية علاقات القرابة والمصاهرة القائمة بالفعل ويعتبر بذلك عاملا من عوامل بقاء واستمرار الجماعة القرابية)[1] . كما أن سيادة النوع الاكثر تفضيلا وهو الزواج بين أبناء العمومة يعمل على استمرار العائلة فى الخط العاصب وحده ومن يعمل على استمرار التمييز الخاص بالعائلة ونمو

---

(١) د. أحمد أبو زيد .. البناء الاجتماعى ... الجزء الثانى - الهيئة المصرية العامة للكتاب - طبعة ثانية - ص (٣٦٤) .

حجمها حيث يساند نظام الانحدار فى خط الذكور المعمول به . ولكن ليس هذا هو المهم بل المهم أنه إنما يتم أيضا الزواج بين أبناء العمومة لما يصاحبه من تسهيلات اقتصادية ليست موجودة فى أى نمط من أنماط الزواج الاخرى. فالمهر كما سنرى إنه يعتبر شيئا ثانويا إلى حد ما فى حالة الزواج بين أبناء العمومة . وليس هناك ما يخجل فى أن يقوم والد الفتاة ما استطاع باعانة ابن أخيه فى عملية الزواج من ابنته بما فى ذلك توفير المسكن له وغير ذلك

بينما الزواج الخارجى يزداد فيه المهر ويصبح محل مساومة ورد وعطاء . ويقف الزواج من الاقارب إلا بعد من أبناء العمومة فى وسط هاتين الحالتين كذلك فإن الزواج من أبناء العم بالذات إنما يسانده نقطة بالغة الاهمية تلك هى الحفاظ على استمرار الملكية فى خط الذكور وعدم خروجها عن طريق التوريث المعمول به الاسلام إذا تزوجت الابنة بشخص غريب .

وهكذا فإن الزواج من أبناء العمومة إنما يساعد فى صيانة أبناء العائلة من الانحراف وكذا فى عدم كشف عجز العائلة عن تزويج أبنائها . هذا إذا كانت غير قادرة وكماله عدم تسرب ما لديها من ملكيات إلى عائلات أخرى فى شكل مهور وهدايا بحسب ما يؤول إلى البنت من ما ترثه . وفى الحالتين فإنه يعمل على استمرار العائلة فى وضع اجتماعى أفضل . هذا إذا نظر إلى الزواج وما يؤديه بين أبناء العمومة بالنسبة للعائلة فى موقفها بين العائلات الأخرى الغريبة. أما داخل العائلة ذاتها فإنه بلا شك يعمل على قوة روابط القرابة واستمرار بنائها فى خط الذكور .

وهـــذا والزواج من ابنة الخال أيضا أهميته البالغة إلا أنه لا يحدث إلا فى الحالات التى لا يوجد لدى العم فتاة فى سن الزواج . ولعل هذا يعكس لمدى

الكبير الذى تسبق فيه القرابة العاصبة قرابة ذوى الأرحام فى هذا المجتمع رغم الاعتراف بأهمية القرابة عن طريق الأم أيضا .

وتعميقا لدراسة ما يتخذه الزواج من أشكال فى هذا المجتمع فقد تم جدولة البيانات التالية والتى توضح اتجاهات اختيار الزوجة كما أوضحت البيانات الاحصائية .

جدول (يوضح درجة قرابة الزوجة للزوج فى مجتمع الحمالين)

النـــــوع	العدد	النسبة المئوية ٪
حمالون متزوجون من ابنة العم .	٧٢	٤٢ ٪
حمالون « « « العمة .	١٩	١١ ٪
« « « الخال أو الخالة .	٢٨	١٦ ٪
« « من العائلة من غير بنات الأعمام والاخوال	١٦	٩ ٪
حمالون متزوجون من قريتهم ولكن من عائلات أخرى غير عائلاتهم .	٢٣	٢٣ ٪
« « « قرية مجاورة لقريتهم .	٤	٢ر٣ ٪
« « « مدينة الاسكندرية .	٨	٥ ٪
« « « الوجه البحرى .	٣	١ر٧ ٪
الجملة (جملة المتزوجين من الحمالين)	١٧٣ (١)	١٠٠ ٪

(١) سبق أن أوضحنا أن عدد غير المتزوجين من الحمالين هو ٢٧ حمالا وبيانهم (واحد أرمل — واثنين مطلقين — ثم أربعة وعشرون لم يسبق لهم الزواج)

أن هذا الجدول يوضح أن درجة التفضيل تسير من القرابة العاصبة حيث الأغلبية الساحقة قد اختارت زوجاتها من الاقارب العاصبين إلى الاقارب من ذوى الرحم ثم أيضا الزواج من دائرة الاقارب وأبناء القرية من البدنات الأخرى. بل أن الأرقام توضح أن ثمة تفضيل حتى من هؤلاء الاقارب إذ نجد أن هناك ٧٢ حالة بنسبة ٤٢٪ من مجتمع المتزوجين قد اختارت الزوجة من بنات العم بالذات بينما نجد أن نسبة تزيد قليلا عن الربع قد إختاروا زوجاتهم من بين أبناء العمة (١٩ حالة) بينما نجد أن الزواج من بنات الخال أو الخالة لم يبلغ مجموعهما سوى ٢٨ حالة فقط .

ونظرة إلى البيانات الواردة فى هذا الجدول توضح مدى سيادة الزواج الداخلى ذلك أننا نجد أن عـــدد حالات الزواج من الاقارب قد بلغ نسبتها ٧٨٪ من اجمالى حالات الزواج فى هذا المجتمع مقابل ٢٢٪ فقط زواجا خارجيا .

وسيادة الزواج الداخلى هنا إنما يرتبط بعوامل قرابية وأخرى إقتصادية بل وثمة عوامل مرتبطة بالنسق السياسى فى مجتمع الحالين تتدخل أيضا فى هـــذا المضمار . (وسنتناول هذه النقطة بعد قليل) وإذا ما تناولنا كيفية عمل القرابة فى مجال الزواج . فإن النسبة العالية للزواج تعكس مدى الرغبة فى استمرار تماسك العائلة ومدى احساس أفرادها ليس فقط بالانتماء لها . بل بالمسئولية المشتركة بينهم جميعا . فابن العم مسئول عن أن ابنة عمه جميلة كانت أو غير جميلة . فكثيراً ما قال لى بعض الحالين أن أبنة العم ليس من السهل تركها مهما كان شكلها وقد قابلت أربعة حالات حضر فيها الخال قبل الزواج إلى المدينة وعاش بالمدينة أعزب ثم أحب فتاة من المدينة وأوشك أن يخطبها أو خطبها . وهنا تدخل أهله وأقاربه وأعمامه وأبويه بكل القسوة وأنهو هذه الخطبة . وزوجوه أحدى قريباته وفى

حالة الزواج الخارجى فإن درجة ارتباط الاقارب تقل كثيرا . فهاهو أحد الحالين يقول (أخى متجوز ناس غرب من اسكندرية عشان كده لازم أقلل من زيارته علشان اللى معاه غريبه مش من العيلة ولا حتى من البلد) وهنا لابد أن نشير أن الحال يؤمن بأن المرأة الصعيدية أكثر حفاظا على القيم والشرف من السكندرية أو الفلاحة (فى حالة المتزوج من الوجه البحرى) ويقولون أن هذا الصنف من النساء (عينيه مفتحة) ومن ثمة فإن الحال يقلل من زيارة أخيه فى حالة زواجه منهن .

وعموما فإن الزواج من الأقارب هو أحد أسباب نجاح الزواج نفسه وتخطيه عقبات كثيرة ذلك أن الزوجة من الاقارب تفهم تماما القيم التى تحكم سلوكها نحو زوار الزوج وأقاربه . تلك القيم التى نشأت عليها . كما أن نسق القيم لديها يكون هو نفس نسق القيم لدى زوجها وعائلة زوجها وزواره وبلدياته كذلك فإن الزواج الداخلى وكما قلنا يكون عادة من الاقارب وخاصة من العاصبين منهم ومن ثم فإن علاقة الزوجة بأقارب الزوج تكون وطيدة وقوية حتى قبل الزواج ومن ثم فإن هـــذا يضمن عدم مواجهة فشل الزواج بسبب سوء العلاقة بين الزوجة وأقارب الزوج .

ولعل اختلاف نسق القيم لدى الزوجة الأجنبية هو الذى يجعل الحالين يمنعون أبناءهم وزوجاتهم من التزاور ومجالسة زوجات أقاربهم فى حالة زواج هؤلاء زواجا خارجيا خاصة إذا كانت الزوجة من الاسكندرية أو الوجه البحرى .

وعموما فإنه يمكن القول أن الزواج يسير اجباريا أو شبه اجبارى فى حلقات ضاغطة عند المركز وأقل الزاما كلما اتجهنا للخارج وعند المركز نجد بنات العم يليه بنات العمه (حتى وان كانت هذه العمة غير متزوجة من أحد أعضاء عائلتها الابوية ذلك أن فكرة القرابة فى نظرهم تمارس ضغطها بالنسبة للقرابة مع العصة

ذاتها وليس مع ابنتها) وفى حالة وجود بنات للعم فهم أولا أولى وشذا وجدنا ان حالات الزواج من بنات العم قد بلغت قرابة ٤ أمثال بنات العمة . وهذا يرتبط بأهمية دور العم عن العمة فى حدود المسئولية عن أبنـاء أخيه اقتصاديا وسياسيا . فالعم هو أول المسئولين عن أحوال أبناء أخيه الإقتصادية وهو مسئول عن مساعدتهم فى حالة الكوارث وكذا مسئول عن ان يعطى لهم شهريا يساعدهم فى حالة وفاة أخيه أو تقاعده وهو أول من يعاير عن أخيه كما ان العم مسئول عن الثأر لأخيه فى حالة قتله . إذا لم يكن لهذا الأخ أبناء ذكور فى عمر يسمح لهم بالثأر لابيهم. والثأر يكون نظاما هاما فى البناء السياسى لهذا المجتمع . وهكذا فان الدور الاجتماعى والسياسى والإقتصادى للعم هو الذى يعطيه التفضيل المطلق حتى بالمقارنة بالعمة .

وعموما فان تفضيل الزواج من بنات العم . فبنات العمة يليه بنات الخال والخالة يلى ذلك الأقارب الابعد وهم ما يسمونهم فى هذا المجتمع بالأقارب (قرب فوقانى) بينما يشيرون للدائرة الأولى والثانية (بنات العم والعمة) بقرب العظم . ومن النادر أن تكون ابنة العم فى سن الزواج . ويقدم أحدهم على الزواج من غريبة إذ هنا يقال — كما قيل لى من نفس الحالين المتزوجين بقريباتهم — (امال أهل أبيه اسيبها تجوز ودى لحمى وعرضى) .

وهناك مثل شائع فى الإلتزام بالزواج الداخلى أولا وتفضيله عن الزواج الخارجى إذ يقال لراغب الزواج خارجيا (الأول نغطى زيارنا وبعدين نغطى زيار الناس).

وعلى أية حالة فانه رغم هذا فقد وجدنا نسبة ٣٢ ٪ قد تزوجت زواجا خارجيا وإذا ما تنبهنا إلى أنه قد ثبت ان هناك ٢٧ حالة من الحالين لم يسبق لهم

الزواج وان الحمالين للمتزوجين أبناء أو بنات بالمدينة وأننا قد استطلعنا رأى الجميع فى إذا ما كانوا ينوون الزواج بالأقارب ويفضلون ذلك . أم أنه لامانع عندهم من أن يتزوجوا فى حالة كونهم غير متزوجون أو يزوجون أبناءهم وبناتهم من غير أقاربهم . وكانت أجابة الجميع تقريبا بأنهم سيتزوجون أو يزوجون أبناءهم من الأقارب وان للاقارب الحق فى ذلك وان ذلك يأخذ الترتيب السابق أبناء العم فالعمة (التى يكون غالبا متزوجة من أحد أعضاء عائلتها الأبوية لتفضيل الزواج من أبناء العم عموما فى هذا المجتمع كما سبق) الخال والخالة ثم الأقارب الابعد فالابعد .

ولاشك ان انعزال مجتمع الحمالين النسبى عن التأثر بالمدينة وتماسك كل قرية فى ذات الحى . وتماسك كل عائلة فى ذات البيت أو فى بيوت متجاورة من الحى واستمرار توافد الأقارب من القرية فى زيارات للحمالين واستمرار سفر الحمالين الى القرية كان هو السبب فى استمرار الالتصاق بقيمها فى هذا الشأن . وعدم وضوح أثر استقلال الفرد فى اختياره لزوجته خارجيا أو داخليا .

على ان هناك نقطة أخرى بالغة الأهمية أود الاشارة اليها تتصل بالزواج وان كانت أقرب الى توضيح مدى انطواء الحال الآن تحت السلطة العائلية التى لا تزال تمارس أقصى درجات التأثير فى حياته . فقد ثبت ان هذه السلطة تستمر فى المدينة كما هى فى القرية الى حد كبير خاصة فى أخطر قرار فى حياة الحال وهو قرار الزواج . فقد وجدنا مثلا أنه من بين عدد الحمالين المتزوجين حاليا وعددهم ١٧٣ حالة ثمة ١٢٧ حالة منها قد حضرت الى المدينة أى هاجرت الى المدينة قبل ان تتزوج وأن ٤٦ حالة فقط منها قد تزوجت بالقرية قبل الهجرة الى المدينة . ومن ثم فقد كان من المتوقع ان نجد ان عددا كبيرا قد مارس قراره بحرية فى

اختيار الزوجة . حيث ان الغالبية الساحقة قد تزوجت بعد أن حضرت الى المدينة واستقرت فترات طويلة قبل ان تقدم على الزواج .

إلا ان واقع الحياة يوضح شيئا آخر ذلك أنه قد اتضح ان هناك ٤٢ حالة فقط كانت فيها ارادة الحمال هى الأساس فى اختيار زوجته .

بينما وجد ان هناك ١٣٠ حالة من الحمالين المتزوجين (أى نسبة تقترب من الثمانين بالمائة من اجمالى الحمالين المتزوجين) إنما تزوجت باختيار الأهل حيث كان للوالدين والاعمام والاشقاء الرأى الأول والأخير فى اختيار العروس وهم الذين اختاروها بل كثيرا ما حدث أن ذهب الحمال الى الزيارة فوجد أنه قد أصبح خاطبا لاحدى قريباته حتى دون أعلانه بذلك مسبقا . وقد قابلت أكثر من حالة وجد الحمال نفسه أمام قريبة له ذهب والده الى القرية واحضرها معه لكى تزف اليه بالمدينة . وقد قال لى أحدهم أنه لم يرى زوجته الا طفلة ثم ليلة أن احضرها أبوه من القرية ليتزوجها بعد ان ظل حوالى عشرين سنة دون أن يراها .

ومن المألوف هنا ان الحمال الموجود بالمدينة إذا رغب فى الزواج فانه يعود الى القرية حيث يتم الزفاف هناك ويظل عدة أيام ثم يعود إلى المدينة ومعه زوجته ذلك إذا كان هناك مسكنا متاحا وإلا فانه يترك العروس بالقرية .

وعلى أى حال فان الزواج الداخلى منتشر ومسيطر تماما ولا شك أن ذلك إنما يرتبط بطريقة أو بأخرى بالبناء الإجتماعى الذى يتألف من قرى فى مواجهة أحداها الاخرى بالمدينة من ناحية . ثم من عائلات (ترتبط كل منها داخليا على

أساس من الارتباط فى خط الذكور) (١) كل فى مواجهة الاخرى وتعميق الارتباط داخل العائلات أمر مطلوب من ناحية بحيث ان الزواج الداخلى لايؤدى إلى أية تغيرات اقتصادية كانتقال الملكية مثلا . كما أنه يعتبر حفاظا على أموال العائلة لتنفق داخليا . فالزوجة من الخارج يلزم لها مهر كبير . كذلك فانتقالها عنه على العائلة لما يلزم للانفاق عليها . بينما يمكن توفير هذه المبالغ للانفاق على نفس العائلة فى حالة الزواج الداخلى . كما أن زيادة وتماسك عدد أفراد العائلة العاصبين من شأنه ان يجعلها قوة يخشى بأسها . فى مواقف التحدى . ومن ثم فان الزواج الداخلى هنا هو استجابة لضرورات اقتصادية من ناحية وكذا لضرورات سياسية . كما أنه وسيلة لمجابهة المطالب اجتماعية التى تجعل بنات العم فى حماية وكفالة أبناء العم حتى وان تزوجت بأغراب . إذ ما يربطها بزوجها الغريب هو الورقة فقط كما يقولون . بينما ابن العم يعتبرها عرضه ويعاير بها حتى وان كانت متزوجة بغيره . ونكتفى بهذا القدر فى عرض أهم أشكال الزواج على ان ثمة أنواع أخرى من الزواج . فثمة زواج تبادلى إلا أنه قليل فلم أقابل سوى ٢ حالتين فقط كان الزواج فيها تبادليا . كذلك هناك زواج الأخوة حيث يتزوج الرجل شقيقة زوجته فى حالة وفاة الزوجة . وقابلت حالتين ايضا من هذا النوع كما قابلت ثلاثة حالات تزوج فيها الحمال من أرملة أخيه بعد موته . ولاشك ان هذه الاشكال تؤدى الى تقوية روابط المصاهرة وبقاء استمرارها كما يعكس وحدة جماعة الأخوة . كما ان حالات الزواج الخارجى ايضا لعبت دورا فى تأكيد التضامن والتماسك والاجتماعى بين الزمر الاجتماعية المنتمية إلى كل قرية على حدة

---

(١) د. علية حسين ــ الواحات الخارجة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥ ص ١٩ .

من ناحية وبين مجموعة القرى التى تؤلف مجتمع الجمالين ككل من ناحية أخرى إذ عملت على التخفيف من الصراع داخــل القرية كان ذلك عن طريق خلق علاقات مصاهرة بين العائلات المكونة لها . كما ان سيادة الزواج الداخلى سلبت الزواج دوره الذى كان يمكن أن يلعبه فى التخفيف من حدة الصراعات بين أبناء القرى المختلفة العاملة بقطاع الشحن والتفريغ بحيث لم نجد له أى دور فى ربط القرى بعضها ببعض . ومن ثم فان دور المصاهرة بين القرى المختلفة ضئيل جـدا فى الحيـاة الاجتماعية بهذا المجتمع . وإذا كان الزواج الاحادى هو الشائع فثمة حالات قليلة جدا (٤ حالات) قابلت فيها احتفاظ الجمال بزوجتين بالعصمة . ولعل الهجرة هى التى مكنت لهذه الحالات من الاحتفاظ بزوجتيهما من ناحية . كما ساعدت على حدوث بعض حالات الطلاق من ناحية أخرى . ذلك أنه قد وجد ان الحالات الاربعة التى مثلت الزواج التعددى بيانها كالآتى :

١ ـ حالة تعيش الزوجتين فيها بالقرية معا .

٢ ـ حالتين توجد فيهما أحد الزوجتين بالمدينة والاخرى بالقرية .

٣ ـ الحالة الرابعة وفيها تقيم الزوجتان بالمدينة . فتسكن واحدة بحجرة بحى اللبان . وتقيم الاخرى فى كوم الشقافة .

والآن نتناول ظاهرتين هامتين متصلتين بالزواج انهاما لمناقشتنا لهــذا الموضوع وهما (المهر . والطلاق) .

وفى تناولنا لنظام المهر والتزامه بإظهار الحقائق فى شكل أرقام لجدرة الاستعانة بها وتأكيدا لما نذهب اليه من حقائق ومن تفسير فاننا نسوق الجدول التالى فى حدود تناولنا للمهر ودوره فى الزواج وتأثره بالعلاقات الاجتماعية والبقاء الاجتماعى على وجه العموم .

(جدول يبين قيمة المهر المدفوع فى مجتمع لماين)

النــــوع	عــــدد الحــالات	النسبة المئوية لإجمالى حالات الزواج التى دفع مهرا
حالات تزوجوا بدون أن يدفعوا مهرا على الاطلاق	٢	١ر٥ ٪
حالات دفعوا مهرا قيمته ٢٥ جنيها فأقل	١٠	ر٠ ٪
» » » » ٥٠ » »	٥	٨ر٤ ٪
» » » » ٧٥ » »	٣١	٢٠ ٪
» » » » ١٠٠ » »	٢٥	٨ ٪
» » » » ١٢٥ » »	٢	١ر٤ ٪
» » » » ٥٠ » »	٩	٧ ٪
حالات دفعوا مهرا فوق ١٥٠ جنيها	٢	٣ر ٪
الجملة	١٣٨(١)	١٠٠ ٪

(ويعتبر المهر أحد نظم الزواج التى تؤدى الى تنظيم العلاقة بين الأقارب عن طريق المصاهرة فالزواج يعنى وجود علاقات معينة بين الزوج والزوجة واقارب

---

(١) هناك ٥٢ حالة لم ترد ذكر قيمة المهر .

كل منهما من ناحية وعلاقة كل من الزوج والزوجة بأقارب الاخر من ناحية اخرى إذ ان كل طرف من أطراف الزواج يرتبط بجماعة عائلية لكل منها دائرة واسعة من العلاقات القرابية . وهذا يجعل الزواج ليس مجرد رابطة بين فردين وإنما رابطة بين جماعتين قرابيتين) [١] .

وعلى أية حالة فان نشأة علاقة الزواج تنشىء علاقة مصاهرة وترتب كثيرا من الأمور مثل تبادل المهر والهدايا واقامة الولائم والنقوط وما الى ذلك مما يزيد من التعاون بين كل من عائلة العريس من ناحيه وعائلة العروس من ناحية أخرى . ومن ثم يزيد تماسك هذه العلائلات . وإذا كنا قد قلنـــا ان الزواج فى غالبة (٨٠ ٪) داخليا فان ما يرتبه الزواج وما يدور حول المهر والهدايا والنقوط والولائم وما الى ذلك إنما يعمل فى الواقع على استمرار وتعميق الروابط القرابية باضافة بعد علاقة النسب والمصاهرة بينهم . وكذلك كون الزواج قرابى وداخلى فى الاغلب قد انعكس على كل أنظمة الزواج فى الواقع بما فى ذلك المهر وغيره من ولائم ونقوط وهدايا .

وإذا كان (المهر يلعب دورا هاما فى شتى المجتمعات كأن يتخذ خاصية التعويض فى المجتمعات البدائية مثلا وذلك عوضا عن فقدان عضو كان يساهم فى العملية الإنتاجية وإذا كان يأخذ دورا هاما فى عملية الاعلان للزواج واكسابه صفة الشرعية ما انتقال الهدايا التى تقدم فى احتفالات رسمية دليل على ان الزوجين والجماعتين المتصاهرتين قد اتفقتا وقبلتا بعضهما بعضا ولا يعنى دفع المهر وسلسلة

---

(١) د. علية حسين ، الواحات الخارجة . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥ ص ٣٢٢ .

تبادل الهدايا استمرارا للعلاقات بين الجماعتين المتصاهرتين فحسب وإنما يخلق ايضا علاقات جديدة يؤكدها بينهما) (١) .

فان للمهر هنا دورا معينا يمكن استعراضه إذا قلنا أنه يرتبط فعلا من حيث الكم والنوع وطريقة الاداء بعلاقة أسرة العروس بأسرة العريس ودرجة قرابتهما من ناحية وكذا فإنه قد تأثر بعامل الهجرة بدرجة كبيرة .

فالمهر يتكون على العموم فى مجتمع الشحن والتفريغ من صور ثلاثة ترتبط بدرجة القرابة الى حد كبير بين العروسين فقد وجدنا مثلا ان هناك حالات ولكنها قليلة لم يدفع فيها العريس مهرا على الاطلاق وكل ما طلب منه هو تجهيز مسكن بالمدينة أو حتى مجرد التواجد بالقرية للدخول بعروسه وتركها هناك فى بيت أبيه . وهذه الحالات تواجدت بين أبناء عم بالذات وبلغ عددها (٢فقط) ثم وجدنا صور أخرى لما يرتبه الزواج من واجبات ملزمة بخصوص المهر فهناك حالات لا زالت تقوم بما هو متبع بالقرية من تقديم هدية ذهبية . تعتبر بمثابة المهر . ويقوم هو باحضار ما يريد من أثاث على نفقته الخاصة . وهذه الحالة يغلب أن تحدث فى هذا المجتمع . فقد وجدنا ان هناك ٥٠ حالة من اجمالى الحالات التى قدمت مهورا والبالغ عددها ١٣٦ أى بنسبة ٣٢ ٪ من اجمالى هذه الحالات قدم فيها الحال المهر فى شكل هدية ذهبية فقط دون أية نقود ودون ما شبكة ـ ووجدنا ان هناك حالات أخرى التزم فيها العريس بتقديم مهرا نقدي وقدم هدية ذهبية صغيرة بمثابة شبكة فقط والتزم بأن يقوم بشراء الأثاث وبلغ عدد هؤلاء ٧٥ حالة بنسبة ٥٥ ٪ من إجمالى دافعى المهر .

---

(١) المرجع السابق ص ٣٤٤ .

ـــ كذلك وجدنا ان هناك عدد قليل دفع مهرا نقديا فقط بجانب شبكة ذهبية . وقام أهل العروس بشراء ما يلزم من أثاث . وبلغ عدد هذه الحالات ١٦ حالة فقط بنسبة تقترب من ١٢ ٪ .

وهكذا فالمهر فى الغالبية الساحقة تألف من هدية ذهبية للعروس مع مبلغ نقدى . أو تكون من هدية ذهبية فقط تقدم للعروس .

والتزامات أسرة العروس والعريس اختلفت فهى أما أن يلتزم العريس باحضار الأثاث بجانب ما يقدم من مهر وهذا هو الأغلب فى هذا المجتمع أو أنه لم يلتزم سوى بما قدم من مهر .

فكيف يتم هذا وكيف يتحدد مسئولية العريس وأسرته من ناحية . والعروس وأسرتها من ناحية أخرى وعلى أى أساس .

ان النسق القرابى كان هو المحدد الأول والأخير لهذه الأنماط كلها وكذلك انعكاسه على النسق الإقتصادى .

لذلك أننا نلاحظ لنا أنه :

ـــ تتمشى درجة القرابة التى تربط بين أسرة العريس والعروس عكسياً مع قيمة ما يقدم من مهر على العموم فكلما كانت العروس من عائلة العريس وكلما كانت من دائرة القرابة الالصق (كالاعمام) والاخوال ولكن بدرجة أقل - فان المهر لا يكون محل اعتبار على الاطلاق ويأخذ الزواج صورة التعاون الكامل بين الأسرتين . فان هذا النمط من إنماط الزواج لن يرتب تحركا للملكية خارج العائلة . كما قلنا وكذلك فان العريس ملزم أخذ العروس مهما كان بها . وهو المفضل عن أى شخص يتقدم لها مهما كان هذا أفضل والغنى . والمناقشة

والمساومة فى المهر يعيب العائلة ككل ويظهرها بمظهر التفكك والإنقسام وهذا هو أحد بل أهم ما يمكن أن يعاب على الأسرتين كلتاهما . ويرتبط هـــذا النمط من الزواج لا بقلة المهر فقط بل يرتبط ارتباطا تاما كذلك بالتزام العريس بأن يقوم هو باحضار الأثاث إلا أنه لا شروط على نوع هذا الأثاث فانه يستطيع ان يحضر أى شىء مهما قل حتى لو كان مجرد (حصيرة ومرتبة) وهذا يحدث كثيرا .

وهكذا فإن هـذا النمط من الزواج هو الذى يحدد نوعية المهر وحجمه والتزامات العريس فالمهر يقل أو يكثر لا خلاف على ذلك وهو أقل عموما عن غيره من حالات الزواج الاخرى كذلك فهو قطعة من الذهب ـ تتراوح بين الغوايش فقط أو الغوايش والحلق . أو كلتاهما مع خلخال أو الجميع مع كردان) حسب الامكانيات المتاحة . وهذه الهـدية هى كل ما يقدمه العريس فهى بمثابة المهر والشبكة معا . كذلك فالعريس هو الذى يقوم بالتأثيث للحجرة . والمهر على أى حالة لا يأخذه رب الأسرة والد العروس بل هو هدية للعروس. ويرتفع شأنها وشأن الأسرتين معا بارتفاع قيمة هدية زوجها . وهنـا فان التزام والد العروس هو فقط ان (يكسى) العروس ببضع (جلاليب) وملابس داخلية .

كذلك ثمـة وليمه فى بيت العريس ووليمـة أخرى فى بيت العروس . إذا كان الفرح سيتم بالقرية ويذهب الجمال للزواج هناك وحقيقة أن أغلب الجمالين المتزوجين قالوا لى أنهم ذهبوا للزواج بالقرية . وبعد أن قضوا أسبوعا بالقرية مع زوجاتهم أحضروهم معهم . أو تركوهم بالقرية حالة عـــدم وجود مسكن متاح وكل ما حدث إن انتقلت العروس من منزل أبيها الى منزل أبو العريس .

والوليمة التى بالقرية هى (دبيحة أى خروف أو ماعز وإذا كان غنيا فعجل يذبح فى بيت العريس ـ ويتم طحن ٧ كيلات ـ حيث إن أغلب المبحوثون الذين

تزوجوا بالقرية أجمعوا على هذا الرقم - من القمح . ويتم دعوة أصدقاء العريس في بيته هو وأبناء القرية الذين يحضرون لتهنئته . وهنا يجلسون في صحن الدار وتخصص غرفة أو أكثر للطعام . يدخلون في شكل مجموعات حيث يقـــدم لهم أطباق الارز وقطع اللحم المسلوق وأطباق من الخضروات المطبوخة . وتكون هي الملوخية والويكة (البامية) غالبا . ويدور حفل من الطبل الصعيدي والتحطيب يوزع في ذلك الوقت (وبعد أن يتناول المهنئون الطعـام ويخرجون للجلوس في صحن الدار أو أمامها) أصدقاء العريس السجاير والشاى .

ونفس ما يحدث في دار العريس يحدث أيضا في دار العروس وذلك على نفقة أبيها شخصيا وهذا هو الإلتزام الوحيد الذى يتحمله والدها . وكثيرا ما يسهم العريس في ذلك فالعـائلة واحدة . ثم أنه كلما كانت الولائم أكبر كان في هـذا رفعا لمكانة العائلة على العموم وإذا كانت الوليمة في بيت العروس أو العريس محل نقد فان النقد يرجع عليهـما معا فهم عائلة واحـدة والوليمة مسئوليتهما معا فهما أقارب أولا وأخيرا

وإذن فان هذا النوع ليس فيه مهرا نقديا أبدا إذ كيف يأخذ العم من أبن أخيه نقودا ولعل هذا النوع من الزواج يعكس أعمق صور تضامن وتماسك الأسر المكونة لعائلة واحدة خاصة وان هذا التضامن ينعكس بالذات في تزاوج أبناء العمومة وبصورة أقل نسبيا في تزاوج أبناء الخؤولة .

ولعل هذا النوع من الزواج يعكس ان العلاقه التي ينشئها الزواج ليست علاقه شخص الزوجين فقط بقدر ما هي علاقة أسر قد تكون على علاقة قرابية أو لا تكون فاذا كانت فقد رأينا ما يتم ومدى تأثره بعلاقة القرابة إنما تنعكس على قدر المهر والتجاوز فيه - وعلى الاشتراك في تكلفة الولائم أو حتى انفراد أحـد

الطرفين بتجهيزهما حالة المقدرة والتجاوز فى نوع الأثاث الذى يحضره العريس عادة مقابل التغاضى عن المهر من جانب والد العروس . أما عن النمط الثانى فهنا يأخذ المهر صورة أخرى صورة نقدية فى الاغلب مع شبكة ذهبية . وهذا النوع نجده بين الأقارب ايضا . ولكن بين الأقارب الذين هم فى مستوى اقتصادى عال نسبيا ، ومن ثم فان التعاون هام جدا فى احضار أثاث مقبول وهنا فإن الأسرتين قد تشاركان فى احضار الأثاث ويدفع العريس قدرا من المال لأهل العروس بجانب الشبكة ليتم تجهيزها بملابس أليق وأكثر ويقوم العريس غالبا ايضا فى هذه الحالة باحضار الأثاث الذى يريده .

كذلك قد يحدث هذا النمط فى حالات الزواج من الأقارب من غير العاصبين أو الأقارب من بعيد كما يقولون أو حتى من عائلات أخرى (خارجى) وهنا فان المهر يصبح محل مناقشة وخاصة فى حالة امتلاك والد العروس لقطعة من الأرض وانتظار ان ترث العروس منها شىء . فانه فى هذه الحالة غالبا ما يبالغ والد العروس فى طلب المهر . إذا كان العريس من عائلة أخرى وقد يصل ما يطلب الى خمسمائة جنيه كما حدث فعلا فى حالة من المبحوثين . ويؤول اليه هو هذا المبالغ وهو أقرب للتعويض عن الجزء الذى سيؤول الى العروس من الأرض بعد موت والدها . وكذا فان العريس إذا كان من نفس عائلة العروس فانه ايضا يدفع مهرا عاليا نسبيا وكذا يقدم الشبكة . إلا أنه فى هذه الحالة لا يكون ما يقدم محل مناقشة ولا يحدد والد العروس شىء ولكن والد العريس يبذل قدر الطاقة على ان يقدم ما يعتقد ان والد العروس سيقبله من قريب له مقابل موافقته فى ضوء (التركة) التى ستؤول الى العروس بعد وفاة والدها . ويكون سعى والد العريس هذا إنما هدفه تجنب اختلاف داخل العائلة من ناحية ويكون وضوح والد العروس هو نفس السبب .

ولهذا فانه فى حالة غنى والد العروس بطريقة واضحة عن والد العريس فان والد العريس غالبا ما يعترض على ابنه ويحاول أن ينصحه بأن الزواج من ابنة عمه قد يخلق بعض المشاكل التى قد تنال من روابط القرابة . وهنا فان الشاب لا يتقدم للعروس ابنة عمه وقد علمت بحالات وجدت فيها هذه الصفات وكان أن تقدم والد العروس بنفسه ونبه أخاه وابن أخيـــه بأنهم لم يطلبوا يد ابنته وتعهد بنفسه تزويجهما

وعلى أية حالة فان المهر هنا هو كما نقديا يقدم لوالد العروس وهدايا ذهبية من حلق وكردان وغوايش وخلخال) أو بعضها كذلك فالعريس ملزم بأن يقوم باحضار الأثاث ويؤول المبلغ الى والد العروس وتتم الولائم كما سبق أن أوضحنا .

أما الحالة الأخيرة والثالثة فان المهر يكون كما نقديا وهدايا ذهبية (شبكة) هذا هو الالتزام الوحيد الذى على العريس أما عائلة العروس فان عليها أن تحضر الأثاث

وهذا النوع من الزواج لم يحدث بدرجة كبيرة فى هذا المجتمع إذ أن عدد الحالات التى التزمت فيها عائلة العروس بأن تقوم هى بشراء الأثاث بلغت ٩ حالات فقط بنسبة تصل الى ٣ ٪ من حالات الزواج الذين لو صححوا ما دفعوا من مهر وعددهم ٦ حالات .

والحقيقة أن هذا النوع من الزواج هو الأثر الذى أوجدته الهجرة وهو الذى أحدث التغير أو حدد فى عملية المهر . الزواج وما يرتبه من حقوق والتزامات .

إذن أغلب هذه الحالات إنما حدثت فى حالات الزواج :

(أ) الزواج من بين أبناء الاسكندرية (زواج خارجى).

(ب) زواج من عائلة أخرى (زواج خارجى) من نفس القرية التى ينتمى إليها الحال ولكن كلتا العائلتين تقيم فى المدينة ومنذ فترات طويلة ويتم الزواج بالمدينة.

(ﺟ) الزواج من قرية أخرى من مجموع قرى الحالين وهذه الحالة الأخيرة قليلة ونادرة الحدوث.

ولاشك أن المهر هنا يصبح محل مساومة. وهو أعلى أنواع المهور. إلا انه أقل منه فى حالة امتلاك والد العروس لارض زراعية كما سبق أن أوضحنا ويصاحب تقديم المهر النقدى شبكة ذهبية كبيرة ايضا فى هذه الأنواع من الزواج عموما. (وقد سبق عرض أرقام تمثل الكم النقدى للمهور فى هذا المجتمع).

هذا وأود ان اشير ان ثمة تغييرا آخر احدثته الهجرة فبجانب ظهور نمط من الزواج انتقلت فيه مسئولية تجهيز العروس من التزام على العريس إلى أهلها هى. فإن الولائم وطريقة الفرح نفسها قد اختلفت فى حالات عديدة فكثير من الأفراح الآن أصبحت تتم بالمدينة وأصبح الحال ميالا إلى ذلك هربا من الولائم المكلفة بالقرية. وثمة عددا من الحالين تزوج بفتاة من القرية ولكن اقام الفرح بالمدينة وقد بلغ عدد هؤلاء ٧ حالات من إجمالى عدد المتزوجين. على انه من المتبع ان الزواج بالقرية غالبا طالما ان العروس ووالدها موجودون هناك.

وإقامة الفرح بالمدينة إنما يراعى ظروف اسرتى العريس والعروس الاقتصادية ويجنب هاتين الأسرتين مواجهة تكاليف لم يكن لها قدرة على مواجهتها مما يحفظ للعائلة التى تنتمى اليها الاسرتان مكانتها. ذلك أن تكلفة الفرح بالاسكندرية أقل

إذ أن كل ما يتم فى ليلة الفرح هو أن تظل العروس فى بيت أهلها إذا كان موجودا بالمدينة . أو حتى أحد اقاربها من اقارب العريس فى نفس الوقت يحيط بها مجموعة من الفتيات من اقاربها ومن جيرانهن يغنون ويرقصون بينما يكون العريس فى بيته أو ممرورا عند أحد أقاربه . ويصحبه مجموعة من شباب القرية مع أقاربه الذين يلعبون دورا هاما فى استقبال المهنئين وتقديم السجاير لهم على نفقتهم شخصيا . وتؤخذ هذه المناسبة كمناسبة لتأكيد وحدة العائلة وإظهار امكانياتها الاقتصادية من خلال الاكثار من تقديم السجاير والمخدرات . كما أن أقارب العريس بالذات يقسومون بالحطيب أمامه وأما المعازيم الآخرين ويكثرون من اعطاء النقود للفرقة التى تقدم الطبل الصعيدى اظهارا للمودة والحب للعريس وعائلته وكذا لأسرة العروس . وعموما فإن الفرح يبدأ عادة فى الخامسة وينتهى تماما فى التاسعة على الأكثر. حيث يذهب العريس يحيطه أقاربه وابناء قريته من الاصدقاء فى عربات التاكسى لاحضار العروس . وتتناسب حجم الزفة مع وزن عائلة العروسين فى سلم القوى بالقرية ذلك أنه قد يكون اسرتى العريس والعروس موجودتان بالمدينة ومن ثم فاقامة الفرح بالمدينة لايكون هروبا من تكلفة الوليمة بل محاولة لتأكيد مكانة عائلة العروسين بين الحالين الموجودين بالمدينة وهنا يتم الفرح بنفس الطريقة السابقة ودون وليمة ايضا . لكن مع اسراف شديد فى المخدرات والخمور والسجاير وأقامة الزينات والأنوار والنقوط التى تقدم للفرقة الموسيقية التى يتبارى الجميع فى دفع المزيد منها وتكرار أسم عائلة العروسين . كما أن العائلات الأخرى تنتهز هذه الفرصة للتقرب من عائلة العروسين بتقديم نقوطا ضخمة وتقديم السجاير للمعازيم شأنهم شأن أقارب العروسين الذين يلتزمون وحدهم بهذا العمل فى الحالة السابقة . كما أن القرية تنتهز كلها هذه الفرصة لتأكيد وحدتها وتضامنها فى مثل هذه الأفراح ويسودها روح من التعاون الواضح للعيان حيث تحاول كل عائلة أن تقدم دليل حب

للاحر في هذه المناسبه . كما أن باقى القرى تعمل على المشاركة بعد أن يقوم والد العروسين بدعوتهم وهنا تبدو وحدة المجتمع ككل بشكل يندر أن يرى في أية مواقات أخرى إذ ترسل كل قرية عدد من أبنائها للمشاركة والتهنئة وعلى أية حال فإن مثل هذه الافراح قليلة الحدوث ولم يبلغ عــــدد ما تم منها خلال السنوات الأربعة السابقة سوى ثلاثة . وعموما فإن الفرح في الاسكندرية سواء أكان بسبب عدم امكانية المال وعائلته أو حتى إذا كان بسبب وجود العروس واسرتها مع أسرة العريس فانه لاتقام ... رلا م عكس الحال فى الصعيد إذ أن كل مايقدم هو كوب من الشربات والحلوه .

هذا وثمة نقطة أخرى إذ تلتزم أسرة العروس بتقديم العشاء للعروسين . وحجم العشاء نفسه ليلة الدخلة يتناسب نوعا وحجما مــــع الوضع الاقتصادى لأسرة العروس . إذ أن الهدف منه هو تعزيز مكانة العروس في مركزها الجديدة من ناحية كما أنه نوع من المساهمة الاقتصاديه لمواجهة الحياة الجديدة ومن ثم فإنه يشكل (مع الهدايا التى ... العروس يوم الصباحية من أسرتها بجانب النقوط النقدية التى يقدمونها اليها) بالفعل اسهاما اقتصاديا لايستهان به وإن كانت قيمتــــه الاجتماعية أهم .

هذا وبعــد الدخلة يستمر العروسين سبعة أيام متصله يقــوم خلالهــا أسرة العريس باحضار الطعام المكون من اللحم دائما إذا كانا با قرية ومن اللحم في اليومين الأولين فقط إذا كانا بالمدينة وليسوا من الاغنياء ولا شك أن هذا يظهر استمرار مسئولية العائلة من المشاركة فى مسئوليات حياة الحمال الجديدة تلك المشاركة التى لاتنقطع بالزواج ومن المألوف الآن أن فض بكارة العروس لايتم بالاصبع كما كان الحال سابقا . وهذا نجده سواء تم الزواج فى المدينة أو القرية .

أما عن النقوط التى تقدم لأسرتى العروسين فهى مبالغ يدفعها أقارب بلديات العريس وكذا أقارب وبلديات العروس . ويقوم الرجال باعطاء النقطة للرجال بينما يقوم النساء باعطاء النقوط للنساء أيضا . وفى ذلك الوقت يكون هناك من يكتب اسم مقدم النقوط ويلغ النقوط . وهذه الهدايا النقدية لابد من تقديمها ونادرا ما يحضر البعض علبة جاتوه (فى فرح المدينة) وحتى إذا فعل فانه لابد أن يدفع مبلغا من النقود . وهذه النقود تعتبر بمثابة مساعدة للعريس وأسرته فى مجابهة ظروف الفرح حيث يقدم غير الأقارب نقوطهم فى ليالى الفرح . هذا وترتفع قيمة النقوط النقدية بارتفاع درجة القرابة . ذلك أن العم أو الخال أو أبناءهم عندما يقدمون هذه النقوط فانهم يقدمونها للعريس فى الصباحية وإن كانت توضع فى يد العروس إلا أنها فى الواقع مساعدة للعريس فى استقبال مسئوليته الأسرية المقبلة ووفاءا بالنفقات التى عليه أن يوفى بها فى هذه المناسبات وتهيئة لامكانيات اقتصادية صبح ضرورية لبدء حياته الزوجية خاصة ووفاءا بمظاهر الكرم والنوعيات الخاصة من الطعام التى تلزم المتزوجين . وإذا كانت هذه النقوط تعمق البعد القرابى والعلاقات بين الأقارب وتزيد من ترابط العائلة وتمثل مواجهة جماعية لمسئوليات الموقف بحيث لا تدعه العريس وحده أو العريس ووالده . فان النقوط الذى يقدم من أهالى القرية من غير الأقارب هـــو أقل من الحالة الأولى وذلك لأن له هدفا مختلفا فهو يهدف إلى ايجاد نوع من العلاقة الطيبة بين العائلات بعضها وبعض وايجاد روابط بينهم فهـــو نوع من المشاركة واظهار البهجة مشاركة فى سرور أسرة أهل العروس والعريس . تلك هى كل وظيفته ولذلك فمها كانت قيمته فليس الهدف منه المشاركة فى مواجهة المسئولية . إذ على أن هذه النقوط التى تقدم فى حالة الزواج بالذات هى التى تلعب هــذا الدور المزدوج (دورا يمثل المشاركة الجماعية فى مسئولية الموقف بالنسبة لعائلة العريس وأقاربه .

ودورا يمثل نوعا من الرمز للمشاركة فى السرور واظهار الحب وعلاقات الود بين أبناء القرية من غير الأقارب مما يزيد من التفاهم وتماسكهم ويوضح تميز هذه القرية ووحدتها) . وذلك بعكس النقوط التى تقدم فى مناسبات أخرى مثل عمليات طهور الابناء أو أحياء ليالى الذكر والقرآن الكريم وغيرها . حيث نجد أن مايقدم هنا ليس نقوطا بالمعنى المفهوم بل هو نوع من المشاركة من أبناء القرية بغض النظر عن درجة القرابة فى محاولة لاحياء الليالى العديدة التى تتخذ كنوع من اظهار تماسك القرية فقط وذلك فى مواجهة القرى الأخرى التى تعمل بالشحن والتفريغ. وكذا الجيران من ابناء المدينة وهكذا . فالقرى هنا فى الهدف من ناحية وكذلك فى ان قيمة ما يقدم من نقوط يختلف فى حالة الزواج بحيث يكون المبلغ المقدم من الاقارب أكبر منه إذا ما كان مقدما من ابناء العائلات الاخرى بينما يكون المبلغ مقسما بطريقة شبه متساوية بين أبناء القرية الواحدة فى حالة المناسبات الأخرى كالختان أو الذكر أو غيره . ذلك أن محاولة اظهار تماسك القرية كوحدة متماسكة متضامنة وكذلك اظهار مكانتها الاقتصادية المرتبط بعدد الليالى التى يقيمها ابناءها على مدار السنة لايقع على عائلة بعينها . عكس الحالة الأولى التى تكون عائلة العريس هى المحور وهى التى تتأثر مكانتها بالذات بين العائلات الأخرى إذا ظهر أى دليل على عدم قدرتها على مواجهة الموقف .

وهناك نقطة أخرى تميز النقوط فى هاتين الحالتين ذلك أن النقوط المقدمة فى الزواج وخاصة من غير الاقارب تعتبر واجبه الرد وملزمة وبالطبع يشمل هذا الأقارب ايضا الا أن الزام الرد ليس بنفس الدرجة التى نجدها فى حالة غير الاقارب وهنا فإن نقوط الزواج بالذات واجبة الرد مع زيادة فى قيمتها . إذ يجب أن يكون المبلغ الذى يتم رده أكبر من الذى تم استلامه كنقوط فى بادىء الأمر ويقول

الخالين هنا مفسرين هذه الزيادة بالقول : (امال . لازم أزرع فيه زى ماز رع فى) . هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى فان نقوط الزواج تختلف من هذه الناحية عن أنواع النقوط المتصلة بالمناسبات الأخرى التى يدفع كل شخص من القرية أو من عدة عائلات محدودة مبلغا معينا كما لو أن اشتراك يمثل قيمة ماقدم إليه نظم احتفال بمناسبة عائلة .

ومن أنواع النقوط التى تقدم ايضا السجاير وذلك أن أصدقاء العريس و بعض أقارب العروس يأخذون فى تقــديم السجاير على المعازيم بين الحين والحين ويستهلكون فى هذه العملية صناديق عديدة من السجاير وهذا النوع من النقوط يرد بمثيل له . وهذا النوع نجده فى جميع المناسبات .

والآن وقد انتهينا من مناقشتنا لموضوع الزواج والمهر وغيره فان لنا تعقيبا ذلك أننا لاحظنا أن الهجرة لم تجعل الزواج خارجيا . وكذلك رغم زيادة النقود مع الخالين وسرعة دورانها فى ايديهم لم يخرجوا تماما عن سلطة الأهل والأقارب . وظل الزواج المفضل هو الزواج من ابنه العم أو الخال . وظل الزواج محددا باطار البدنة سواء من وجد منها بالمدينة أو بالقرية . وذلك على عكس ما وجد فى الدراسات التى أجريت بالواحات الخارجة مثلا . ولعل تفسير ذلك الاختلاف هو أن الهجرة فى الواحات لم تكن هجرة متماثلة مع ما نحن بصدده . فالهجرة هنا لم تكن جماعية بينما الهجرة فى مجالنا هى هجرة ارتبطت بالنسق القرابى أصلا واتخذت فى شكل جماعات تربطهم علاقات القرابة وبحيث نقلت معها كل قيم النسق القرابى القوى . بل وعملت أكثر على تعميق قيم هذا النسق بأن أصبح الزواج داخليا تماما بجانب أن طبيعة مجتمع الخالين و باعتباره مجموعة من القرى كل منها تعمل على أن تظل متمايزة عما عداها من قرى تعمل فى ذات المجال من ناحية .

ومتمايزة عن مجتمع المدينة من ناحية أخرى قد عمل على الغاء عامل زيادة النقود فى يد المهاجر وعمل أيضا على استمرار ارتباطه بالسلطة ذات الطابع القرابى. خاصة وانه يتحرك من قريته فى اطار قرابى مهاجرا . ويلحق بالعمل على أساس قرابى وبمساعدة الأقارب . ويتم تهيئة الجو الاقتصادى له من معيشة ومسكن ومأكل وغير ذلك فى اطار قرابى بالمدينة ايضا . إن هذا كله من ناحية . بجانب أن القرية تعمل كذلك على استمرار التواجد بعقل الحال وفكرة عن طريق سفره الدائم للقرية . رغم أن الكثيرين منهم احضر معه أبنائه وزوجته فهم يحافظون على استمرار السفر إلى القرية . كل هذا جعل "زواج يستمر فى أداء وظيفته التى كان يؤديها بالقرية بحيث ظل دوره هو زيادة تماسك الأقارب وتعميق علاقات القرابة باضافة درجة المصاهرة إليها . والتوسيع من الرقعة العددية للقرابة والأقارب والحفاظ على الموارد الاقتصادية العائلة من التسرب إلى الخارج عن طريق "زواج الخارجى . وكذلك استمرار مسئولية الرجال من العائلة عن عدم الخارج عن طريق "زواج الخارجى . وكذلك استمرار مسئولية الرجال من العائلة عن عدم ترك قريته فى انتظار أن يتقدم إليها غريب طالبا يدها . إذ من حقها هذا القريب مهما كان الفرق فى الشكل وعدم الرضى على درجة الحال من احدهما نحو الآخر .

الطـلاق :

لقد وجدنا أن هناك ٢٠ حالة طلاق حدثت فى هذا المجتمع . وباستعراض أسباب هذه الحالات من حالات الطلاق تبين أنها كما يلى :-

- حالات طلاق بسبب رفض الزوجة الحضور من القرية للاقامة مع زوجها بالمدينة وبلغ عددها ٤ .
- حالات طلاق بسبب عدم الانجاب وبلغ عددها ٨ حالات .

- حالات طلاق بسبب عدم رضى الأهل عن الزوجة أو عن أسرتها وطلبهم تطليقها . وبلغ عدد هذه الحالات ٦ حالات .

- حالة واحدة تم فيها الطلاق لأن الزوجه لم توافق على أن تترك بيت اسرتها بالقرية وتقيم ببيت أسرة الزوج بالقرية ايضا .

- أسباب اخرى متنوعة تم بسببها ٦ حالات طلاق منها حالتين الفارق السن بين الزوجين وحالتين لخروج الزوجة من المنزل دون إذن (بالمدينة) . وحالة واحدة لعدم الوفاق بين الزوجين (جنسيا لعجز الزوج) . وحالة واحدة سببها عدم سفر الزوج إلى زوجته بالقرية على فترات معقولة .

ولاشك أن الطلاق من أجل الانجاب بين الحالين يعكس الاهتمام بالانجاب ويعكس مكانته فى مجتمع يهتم بحجم العائلة وتكتسب فيه العائلة وزنها على أساس من وضعها فى سلم القوة . كذلك يرتبط بالعائلة ايضا ٦ حالات الطلاق كان عدم رضى العائلة عن الزوجة هو سبب وقوعها . ومن ثم فإن ١٤ حالة من ٢٥ حالة كانت العائلة هى أساس الطلاق فيها . ولا ننسى أن الحالتين المرتبطتين بالسن ووجود الفارق فيه بين الزوجين إنما نتجت ايضا عن الزواج الداخلى الذى يتم أولا وأخيرا بالقرابة بغض النظر عن السن أو أى : معايير أخرى .

على ان عامل الهجرة لم يظهر دوره فى حدوث حالات طلاق سوى ٤ حالات من ٢٥ حالة هى اجمالى حالات الطلاق بنسبة ١٦٪ من حالات الطلاق حيث رفضت الزوجة الحضور من القرية للاقامة مع زوجها بالمدينة .

على ان عامل الهجرة إلى المدينة والعمل بالشحن والتفريغ بالمدينة وزيادة دخل الحال من النقود كان له دور اخر فى الحقيقة فى معظم الحالات ولكن بطريقة أخرى

فهو وان كان لا يأخذ صورة السبب في وقوع حالات الطلاق . إلا أن دور هذا
العامل كان هاما في حدوث حالات الزواج الثاني والثالث بل والرابع أحيانا
وان كان قليلا .

ذلك أن زيادة امكانية الحال المادية من ناحية وارتفاع مركزه المادي
والاجتماعي كان ولا زال يمكنه من ايجاد زوجة بديلة بمساعدة أسرته ايضا ومن
أهله ايضا وقليلا ما كانت من قريته فقط وليست من أقاربه

ذلك أننا قد وجدنا في هذا المجتمع رغم حدوث حالات طلاق بلغت ٢٥
حالة فاننا لم نجد سوى شخص واحد فقط هو الذي يعيش بدون زوجة (مطلقا)
الآن . وباقي المطلقين جميعا قد تزوجوا من جديد . ذلك أننا وجدنا ايضا ان
هناك ٢٤ حالة قد تزوجت مرتين كذلك قد وجدنا ان هناك ٤ حالات قد تزوج
الحال فيها ثلاثة مرات وحالة واحد قد تزوج ٤ مرات وطلق ثلاثة مرات .

والآن وبعد ان استعرضنا نظام القرابة والزواج وهما اللذان يكونان نسق
القرابة وما تعرضا له وما أصبحا عليه في المدينة ومدى تشابهما واختلافهما عنهما
في القرية فاننا نستطيع ان نجد ان الهجرة والانتقال الى المدينة قد لعبت دورا
هاما في هذا النسق إذ ان ترك القرية وحضور عدد كبير من الاسر الممتدة —
للاقامة بالمدينة قد قلل من عدد العائلة الممتدة بالمعنى الذي توجد به في
القرية . ومع أنها أي هذه العائلات أخذت في التناقص في الريف كما أشار الباحثون
الذين درسوا ما طرأ على الريف المصري من تغير خاصة في ضوء ما ذكره الدكتور
محمد عاطف غيث في دراسته عن التغير الاجتماعي في المجتمع القروي .. إلا أننا
نستطيع ان نفترض ان هذا النوع من العائلات لا زال له الوضوح الأكبر عن

الاسرة فى البناء الإجتماعى للقرية التى كانت موطن طرد هؤلاء (١) الحمالين ومن ثم فان وجود الاسر الأولية باعتبارها ممثلة للوحدة الأساسية فى الحيـاة الاقتصادية والاجتماعية بالمدينة إنما هى نقطة تؤكد تفكك وحدة العائلة وحلول الأسرة الأولية محلها فى حالات عديدة بحيث أصبحت هى الوحـــدة الأساسية فى ٦٤ ٪ من الحالات المقيمة بالمدينة وهى كوحدة بنائية تتكون من الزوج والزوجة والأولاد غير المتزوجين وتقوم بوظائف الحياة الأساسية من جنس وتربية وغيره .

والحقيقة ان اختفاء العائلة بالمعنى الممتد الذى يكون بالمعيشة المشتركة فى بيت واحد للزوجة والزوج والاولاد المتزوجين وغير المتزوجين إنما سببه ليس هو زيادة القيود وزيادة استقلاليه الفرد وخروجه من دائرة السلطة العائلية والانتماء لتنظيمات جديدة بقـدر ما يعود فى مجتمع الحمالين الى عدم وجود المسكن اللائم الذى يساعد على قيام العائلة الممتدة أذ لايمكن توقـع مسكن يسع الأب والأم والأبناء المتزوجين وغير المتزوجين بالمدينة حيث الاسكان مشكلة وخلو الرجل ومقدم الايجار لا يستطيعه الحمال أو بالمعنى الادق لا يقبـــل ان يدفعه أصلا . ويرجع الباحث ظهور الاسر الأوليـة بشكل كبير وغالب الى النقطة السابقة

---

(١) استند فى هذا الافتراض لما لاحظناه من قيام العائلة بدور هام للغـاية فى حياة الحمال من ناحية وكـذا للنتائج الميدانيـة التى أظهرت وجود ٢٣ عائلة ممتـدة ومتصلة بنسبة ١٣ ٪ من المتزوجين . خاصة وقد ظهر ان عدد الممتدة ١٨ منهـا ١٦ بالقرية و ٢ فقط بالمدينة بجانب إجماع الحمالين على أنهم لو استمروا بالقرية لعاشوا فى بيوت آبائهم هم وأسرهم كغيرهم ممن يعيشون هناك بالاضافة إلى ما تبين من أن هناك ٢٢ أسرة تضم أقارب الزوج ومنها ١٧ بالمدينة رغم ضيق المسكن (حجرة واحدة فى معظم الحالات) .

بالاضافة الى ان البعض من الحالات والتى اتيحت لها الظروف للمعيشة المشتركة مع والديهم إنما فضلوا الاستقلال حفاظا على استمرار العلاقات الطيبة داخل العائلة ذاتها وتجنبا لمشاكل الزوجة والأم . كذلك فانه فى غالب الأحوال ما يكون عامل الهجرة نفسه سببا فى فصل أسرة الحمال عن العائلة التى تستمر فى الريف حيث يستمر الأب بالقرية ومعه الأم ويحضر الحمال ثم زوجته وأولاده للمدينة .

وعلى أية حال فان (العائلة إنما تتكون اساسا من عدة أسر تعمل على استمرار الحياة الاجتماعية والاقتصادية وتؤدى وظائف محدودة . ولهذا فان التغير فى الوحدات لا يؤدى الى هدم البناء الذى يتميز بالقدرة على الاستمرار واستمرار البناء يعنى استمرار الحياة لأن المكونات تعمل دائما على استمرار البناء)(١) .

وعلى هذا فان تفكك العائلة فى هذا المجتمع إنما كان تفكك بأساس شرط واحد من شروط العائلة الممتدة وهو المعيشة المشتركة أما ما خلا ذلك فان العائلة ظلت تلعب دورا بالغ الأهمية فى هذا المجتمع . كذلك ظلت البدنه والتى حلت محلها القرية بصورة واضحه فى المدينة بحيث وجدنا أن معظم أبناء القرية هم من بدنة واحدة ويجدون (بطريقة أو بأخرى) أنهم أقارب فى أحد الحدود غالبا أو على الأقل كل مجموعة عائلات ترتبط قرابيا على شكل بدنه وهذه المجموعة ترتبط بالبدنات الاخرى من مهاجرى القرية بطريقة أو باخرى (مصاهرة أو ارتباط انتمائى على أساس الانتماء للقرية ذاتها) مما يجعل القرية تحل محل البدنة من الناحية الوظيفية . ذلك أنه لا يمكن أن نجد أن بدنة كاملة حضرت من الريف مهاجرة للمدينة بجميع عائلاتها وأسرها إنما الذى يحدث أن توجد بعض أبناء

---

(١) د عليه حسين ، الواحات الخارجة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٠٠ ص ٣٣٧ .

كحالات مرتبطة ببدنه معينة . وهؤلاء يتصرفون على أنهم عائلة واحدة ويشكلون مجموعة قرابية واضحة ويرتبطون بباقى أبنـــاء القرية بأساس الانتماء للقرية .

ما جعلنا نقول فى مطلع هذا البحث ان هناك ثلاثة دوائر قرابية واسعة :

الأسرة . والعائلة . والقرية .

وعلى أى حال فان العائلة رغم تفككها فيزيقيا وانقسامها لمجموعة أسر إلا أنها لا تزال تعبر عن نفسها كوحدة متماسكة ومتعاونة تمام التعاون فى كثير من الحالات . بما فى ذلك المجال الاقتصادى حيث يلتزم كل من الأبناء المتزوجين نحو الوالدين بالتزام الرعاية والكفالة الاقتصادى وكذلك يلتزم الأب فى حالة غناه وفى كثير من هذه الحالات تقضى الأسر التى تنتمى لعائلة بعينها معظم الوقت مع بعضهم البعض . إذا كانت باقى الأسر التى تنتمى للعائلة بالمدينة وهذا قليلا ما يوجد إذ الغالب ان توجد بعض الاسر خاصة أسرة الأب بالقرية .

ويبدو دور العائلة والبدنة فى المدينة فى حالات الزواج والموت وحالات المعارك والثأر وغيرها حيث تقوم العائلة والبدنة كلها بدورها كاملا فى هذه الحالات من تقديم الهدايا فى حالات الزواج بل كثيرا ما وجدت الابن يعتبر الأب هو المسئول عن تزويجه ودفع المهر له . والمساعدات الملزمة فى حالات الموت والحماية والثأر فى حالات تعرض أحد أفراد العائلة للموت فى مشاجرة مع عائلة أخرى من نفس القرية أو من قرية أخرى ويبدو هذا تماما فى دراستنا للنسق السياسى .

كذلك فان انتشار أفراد البدنة الواحدة والعائلة الواحدة من الحالين فى المدينة نتيجة الهجرة والاستقلال المعيشى للاسر لم يؤدى الى ظهور علاقات جديدة تقوم على أساس الجوار والالتزامات التى تفرضها هذه العلاقات . ومن ثم الى اختفاء العلاقات القديمة القائمة على أساس القرابة وما تفرضه من التزامات فى هذا المجتمع .

ذلك ان العلاقات على أساس قرابى لازالت تلعب الدور الأهم فى هذا المجتمع ولعل السبب فى ذلك ان الحالين فى المدينة من أبناء القرية الواحدة ومن أبناء العائلة بالذات يعمدون الى السكنى المتجاورة فى ذات المنطقة وأحيانا فى ذات البيت أو الحارة وتظل علاقات الجوار محصورة بينهم خاصة الرجال ولايختلطون الا بأبناء قريتهم . وكذلك يتم التزاور بين النسوة شبه يومى بحيث لا تقوم علاقة بالمعنى العميق بينهم وبين غير أبناء القرية . وتكاد ان تكون علاقاتهم بأبناء المدينة أو حتى أبناء القرى الاخرى محصورة ومحددة تماما . ومع ذلك ونظرا لانه قد تقوم علاقات جوار بين أسر تربطها علاقة قرابة ليست عاصبة . فانه فى هذه الحالات وهى كثيرة فان علاقات الجوار تقوم على أساس الجوار والمصلحة المتبادلة أيضا .

كذلك فان علاقات المصاهرة (وهى مرتبطة أرتباطا وثيقا بنسق القرابة) لم تتأثر كثيرا الهجرة والأجور النقدية المرتفعة كما لم يتأثر ما يرتبط بهما من حقوق والتزامات الى حد كبير . ذلك ان الزواج ظل داخلى فى الغالبية الساحقة وظل الزواج المفضل هو الزواج من أبناء العم أو الخال وظلت سلطة الابوين تكاد أن تكون مطلقة فى اختيار الزوجة وظل اختيارها فى حدود الأقارب العاصبين . كما سبق وأوضحنا وحتى فى الحالات التى يختار الحمال فيها زوجة له فان موافقتهما شرطا أساسيا لا تمام الزواج من جانب الحمال ولاتتم موافقتهما إلا إذا كانت الزوجة من الأقارب العاصبين أو ذوى الارحام وذلك تعميقا لروابط القرابة واضافة درجة المصاهرة اليها وتوسيعا للكم الذى تضمه العائلة وتحقيقا لأهداف سبق ذكرها وكذلك لتوفير الزوجة مسئولة عن والد الزوج وعن مساعدتهما . وحتى لا تموه معاملتهما وتساعدهما وتخاف عليهما . وحتى تنضوى تحت

سلطتهما بما لهما عليها من حق القرابة قبل الحق الذى يرتبه انها زوجة أبنا لهما . كذلك تجنبا لمبالغ طائلة يجب دفعها كمهر حالة الزواج الخارجى .

ومع زيادة كميات النقود فإن الهدايا العينية ظلت تلعب دورا هاما جدا خاصة بين القرية والمدينة فلابن عليه ان يرسل الكساوى (الملابس) لابويه واخوته وأقاربه وكذلك الزيت والارز والصابون والشاى وعليه ان يأخذ هذه الهدايا معه كلما سافر أو يرسلها كل فترة كهدايا . والقرية ترسل اليه هدايا عينية ايضا فكلما سافر هو أو حضر احد من القرية ترسل معه - الكحك - والدواجن - والبلح والسمن وغير ذلك .

الفصل الثالث

النظام السياسي والضبط الاجتماعي

ليس من السهل أن نحدد تعريفا محددا للسياسة والجماعة السياسية . ذلك أن : « معظم التعريفات التي بأيدينا عن السياسة فيها شيء من الغموض الذي قد يؤدي إلى الاضطراب بل وإلى التناقص في بعض الاحيان »(١) .

فإذا كان تعريف « رود كليف براون » للتنظيم السياسي بأنه « ذلك الجزء من التنظيم الكلي الذي يهتم بحفظ وتوكيد النظام الاجتماعي ضمن اطار اقليمي محدد وذلك بفضل الممارسة المنظمة لسلطة القهر عن طريق اللجوء إلى القوة الفيزيقية .

فإن هذا التعريف يبرز عنصر استخدام القوة وهذا العنصر لايتوفر في كل المجتمعات الانسانية كعامل في اقرار النظام في المجتمع .

وإذا كان هذا التعريف يبرز ايضا العنصر الاقليمي فإن الحدود الاقليمية قد تضم جماعات سياسية متمايزة دون أن تتميز هذه الجماعات بالتمركز الاقليمي أو تعرف بينها حدودا اقليمية متمايزة داخل الوحدة الاقليمية الكبرى(٢) . وهذه الفكرة واضحة في دراسة الوحدة السياسية المتمثلة في القرية في مجتمع الحمالين فمع وضوح تمايز هذه القرى كل عن الأخرى كوحدة سياسية ، أي وحدة للدفاع

---

(١) د / أحمد أبو زيد .. البناء الاجتماعي - الانساق - الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة الثانية ... ص (٦٨) .

(٢) د . محمد عبده محجوب .. الهجرة والتغير البنائي في المجتمع الكويتي - وكالة المطبوعات بالكويت ص(١٣٤) .

والهجوم والثأر »(١) ومع ان مهاجرى كل قرية إنما يتجمعون فى منطقة بعينها إلا أنها لا تنفرد بالاقامة فى هذه المنطقة حيث يشاركها فيها أبناء المدينة .

وقد وجهت انتقادات عائلة إلى القول بامكان قيام الوحدة القرابية وحدها كأساس للوحدة السياسية (حيث يصعب على الباحث متابعة علاقات الحقيقية وغير الحقيقية بين جميع اعضاء الوحدة السياسية) وكذلك فإنه قد توجد أكثر من جماعة ثقافية واحدة تحت سلطة سياسية واحدة مما يجعل القول بالوحدة الثقافية كأساس لقيام الوحدة السياسية غير مقبول أيضا .

ولعل هذا هو الذى دفع « شابيرا » لتقديم تعريف آخر للتنظيم السياسى فقالت انه : (أحد مظاهر التنظيم الكلى ، يهتم بتوكيد وحفظ التعاون الداخلى والاستقلال الخارجى) وهو تعريف بسيط ولكنه يغطى كما تقول « لوسى مير » جميع وسائل حفظ النظام الذى يقوم عليه التعاون كما يحفظ التنظيم نفسه الذى يرتكز عليه ذلك التعاون)(٢) .

وإذا كان هذا التعريف يبرز وظيفة السياسة فى المجتمع أكثر مما يركز على وسائلها - متمشيا فى ذلك مع ما يراه عدد كبير من العلماء الذين يرون أنه من الأفضل والأفيد أن يرتكز تعريف السياسة على الوظيفة لا الوسيلة فإن القرية هى الوحدة السياسية فى مجتمع الحطابين فهى وحدة الدفاع والهجوم والثأر فيه ، كما أن قرى الحطابين تشكل فى علاقاتها المستقرة على أساس من القوة أساسا لقيام وحفظ

---

(١) د. / أحمد أبو زيد . الثأر - دراسة انثروبولوجية باحدى قرى الصعيد .

(٢) د. أحمد أبو زيد . « البناء الاجتماعى » (الانساق) - الهيئة المصرية العامة للكتاب . الطبعة الثانية ص (٧٣ /١٧٨) .

النظام فى هذا المجتمع كما سيتضح فيما بعد - (وقد اتفق وجهة نظر معظم علماء الانثروبولوجيا على أن فكرة المحافظة على النظام فى المجتمع كهدف السياسة هو العنصر الأول المميز للسياسة والتنظيم السياسى . بجانب فكرة الاقليمية التى تبدو أهميتها حين تحاول أن تدرس ليس العلاقات السياسية المجردة بل الوحدة السياسية لتتعرف على خصائصها ومقوماتها وعلاقتها بغيرها من الوحدات . وثمة عنصر آخر ولكن لم يجمع عليه كل علماء الاجتماع والانثروبولوجيا وهو فكرة استخدام القوة الفيزيقية لتحقيق النظام فى المجتمع) .

كما أن القرية تمثـــل الدائرة التى يتعاون داخلها الحمالون فى شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية خاصة فى ظل ماسبق أو أوضحناه من أن الحمالين المنتمين لقرية واحدة مرتبطون بعلاقات قرابية مما جعل هذا التعاون يأخذ شكل الالزام فى كثير من نواحى الحياة وهذا التعاون نفسه واتساعه بين الحمالين من أبناء القرية الواحدة كان أحد عوامل تأكيد وحدة القرية . وكان حجمه المرتبط بعدد ابنائها من العاملين هو المحدد للمكانه التى تحتلها القرية فى سلم القوة وفى درجة استقلالها أو تبعيتها لغيرها من القرى الأقوى كما سيتضح فيما بعد .

وبجانب قيام القرية بالحفاظ على النظام والاستقرار فإن ابناء كل قرية يعمدون إلى السكنى فى نفس المنطقة ومع أن هذا لايرتبط هنا بفكرة الوطن أو استقلال كل قرية بأقليم خاص أو منطقة خاصـة تمنع غيرها من دخولها والاقامة بها . إلا أن سكنى أبناء كل قرية فى ذات المنطقة إنما يعمل على أظهار وحدة القرية وتعميق التمايز بين قرى الحمالين ويؤكد دور كبار القرية حيث تحتـل كل قرية من قرى الحمالين مكانتها فى سلم القوة على أساس من حجمها المتمثل فى عدد ابنائها من ناحية والتفافهم حول بعضهم البعض من ناحية أخرى وتجمعهم فى منطقة معينة .

ولعل كل ماسبق يصبح أكثر وضوحا وتفصيلا بعد تناول الموضوع بتفصيل.
ونفضل أن نتناول الموضوع فى مجتمع الحمالين على أية حالة فى نقطتين :-

١ - بناء القوة فى مجتمع الحمالين :
٢ - علاقة الحمالين بالسلطات المحلية والادارية بالمدينة .

(١) بناء القوة فى مجتمع الحمالين

فى مواضع عديدة من هذا البحث أوضحنا أننا مجتمع تربطه مهنة مشتركة . اى تربطه مصلحة مشتركة هى العمل ويفرقه الانتماء لقرى مختلفة . كما أن المناطق التى يسكنها مهاجرى كل قرية تكاد تنفصل وتتوزع بتباعد الأفراد المنتمين لقرى مختلفة ويتوزعون فى أحياء مختلفة . بينما يسكن ابناء القريه الواحدة فى ذات الحى بل وفى عدد قليل جدا ومتلاصق من الشوارع والحوارى .

وهكذا فبالنسبة لكل قرية من القرى البارزة الاهميه فى هذا المجتمع وهى قرى نزه ابنوب - الغنايم - الصوامعة - جهينة . ترتبط كل منها بمهنة معينة داخل نطاق العمل المشترك . تفصلها عن القرى الاخرى .

وكذلك ترتبط كل منها بحى معين يتجمع فيه ابناءها جميعا - أضف إلى هذا ان كل قرية تتماسك داخليا باساس القرابة أولا والانتماء لمنطقة الطرد ثانية .

وقد سبق أو أوضحنا كيف تم هذا الانفصال بين مجموعة القرى القوية التى تعمل بشحن وتفريغ البضائع .

فأمامنا مجتمع الحمالين المكون من قرابة ٤٠٠٠ ويتبع بعضهم حاليا القطاع العام وهذه هى الاغلبية ٢٥٠٠ تقريبا ويعمل الباقى بالقطاع الخاص فى نفس عمليات الشحن والتفريغ .

وبغض النظر عن انقسام الحالين بين القطاع العام والخاص ذلك الانقسام الذى اثر تأثيرا كبيرا على مدى السلطة التى يتمتع بها المعلمون فى علاقتهم بالحالين وكذا فى علاقة الحالين بالسلطة المحلية والادارية فإن الرابطـــة الأهم هى الانتماء لقرى معينة بالذات حيث يتجمع أبناء كل قرية فى حى معين كما سبق وأوضحنا فى تناولنا لهذه النقطة فى النسق القرابى . ذلك انه إذا كان المهاجرون عموما إنما يتجهون إلى الاستقرار بأقدم الاحياء بالمدينة حيث الشوارع الضيقة والمبانى القديمة (١) فإن أفراد مجتمعنا كان اتجاهم إلى هذه الأحياء حقيقة ولـكن جماعات قرابية اصلا أى يتجه إلى حيث يوجـــد أقارب له وهذا هو الأهم . كما سبق وأوضحنا .

وإذ نبرز أهمية النسق القرابى فى تناولنا للنظام السياسى فإننا لم نقـل انه هو المحك لتقرير وحدة سياسية إلا اننا نذهب مع David Parkin فى قوله عندما أبرز دور : القرابة والانتمائيـة (بأن القرابة إنما ترى كشبكة من العلاقات الداخليـة تتألف من العلاقات الداخلية تتألف من الأفراد وانها تعتبر أحسن وسط لايصال الرسائل السياسية بين أفراد المجموعة الاثنوجرافية بطريقة يمكن حجز هذه الرسائل من ان يلاحظها أن يلاحظها أو يفهمها المجموعات الاثنوجرافية الأخرى »(٢)

وكذلك قوله بانه فى كثير من الدول بما فى ذلك الدول الصناعية فإن الجماعات

---

(1) Shlomo Deshen. Ethnicity in Israel during the 1960 s. in Abner Cohen Urban Ethnicity. Tavistock Publication. London. 1974 P. 298.

(2) David Parkin. « Cngiregational and interpersonal Ideolog in Political Ethnicity, In Abner cohen urban Ethnicity. Tavistock Publication. London 1974. P. 120.

الصغيرة أو الاقليات إنما تستخدم ثقافتها المميزة للتعبير عن وعى سياسى وأن تناول الحياة العائلية المضوية للجماعات الاثنوجرافية بعمق وباتساع النسق القرابى تمدنا بشبكة من العلاقات التى تفيد فى المجال السياسى» (١).

وقد جاء هذا كله على لسان « دافيد باركن » فى دراسته عن قبائل Luo تلك التى نزحت من الريف لتستقر فى نيروبى أكبر مدن شرق افريقيا (كينيا) .

ومع اختلاف ماندرسه إلى حد ما عن مادرسه David Parkin وغيره ممن درس الموضوع فاننا فقط اردنا ان نشير إلى اهمية نسق القرابة فى تناولنا للموضوع . ذلك اننا أمام مجتمع يتميز بمحاولة تقوية الروابط القرابية فى المدينة على أثر هجرته إليها . وذلك على عكس ما وجد ابنر كوهين مثـــلا فى دراسته عندما قال : (أنه نتيجة الهجرة فإن التحول من القرابة إلى الدين » وهما ماقترح ليكونا نموذجين بديلين للتنظيم السياسى غير الرسمى ، إنما أن مرجعه ان القرابة قد أصبحت أقل أهمية فى هذا التنظيم لأن المهاجرين إنما يتوزعون فى المدينة ويعمدون إلى تقليل الروابط القروية الواسعة التى كانت تربطهم قبلا)(٢) .

هذا من ناحية . ومن ناحية اخرى فإن النشاط الاقتصادى الذى يمارسه أفراد هذا المجتمع قد عزز روابط القرابة والانتماء وكذا طريقة السكن ـ حيث يسكن ابناء كل قرية فى ذات الحى وسوف يتضح دور النسق القرابى فى التنظيم السياسى من خلال تناول النظام السياسى والضبط فى مجتمع الحالين .

---

(1) Ibid., P. 121.
(2) Ibid., P. (123).

ويتقسيم مجتمع الحمالين الى عدة قرى تبلغ ١٨ قرية إلا ان القرى التى لعب دورها فى بناء القوة فى هذا المجتمع هى قرى :

الجهينة من محافظة سوهاج ويقدر المرشدون عدد المهاجرين من هذه القرية والذين يعملون كحمالين بحوالى ٢٠٠٠ حمال وهؤلاء يسيطرون تماما على عمليات المواد التموينية أى للعمليات المتصلة بتفريغ الواردات من المـــواد التموينية ويسكن ابناء هذه القرية فى الورديان والقبارى .

(٢) قرية الصوامعة وهى أحدى قرى محافظة سوهاج ايضا ويعمل أبناءهـا بعمليات الكورته (أى العمليات التى يتم تناول البضائع فيهـا على ظهر الباخرة) ويبلغ عدد مهاجريها كما يقدره المرشدون بحـوالى ٨٠٠ حمال ويقيمون بمنطقـة السنوسى بحى اللبان . وأغلبهم يعمل بالقطاع العام .

(٣) قرية ابنوب ويعمل ابناؤها بعمليات الأرصفة وذلك فى تناول البضائع العامة فقط . وعددهم يبلغ حوالى ١٠٠٠ حمال وأغلبهم يعمل بالقطاع العام . وقرية ابنوب هى احدى قرى محافظة أسيوط ويقيم مهاجريها بحى الجمرك .

(٤) قرية نزه ويعمل ابناؤهـا بالعمليات المتصلة بالأخشاب فقط ويبلغ ابناءها حوالى ٥٠٠ حمال يعملون بالقطاع العام والخاص . ولكن الغالبيـة منهم تعمل بالقطاع العام . وقرية نزه هى احدى قرى محافظة سوهاج ويقيم مهاجريها بحى الورديان .

(٥) قرية القنايم وهى أحدى قرى محافظة أسيوط ايضا ويبلـغ عدد حماليها حوالى ٥٠٠ حمال . معظمهم يعملون بالقطاع العام ويعملون فى شحن وتفريغ المواد المعباة بأجولة فقط ويسكن حاليا فى منطقة كوم الشقافة وكرموز .

(٦) قرية العيسوية ويعملون بعمليات الارصفة فقط ويصل عددهم الى ٦٠٠ حمال :

وإذا كانت هذه القرى السته تمثل القرى القوية فى مجتمع الحمالين فثمة قرى أخرى . ولكنها أقل عددا ومن ثم فهى أضعف من حيث القوة . ومن هنا كانت علاقتها بالقرى السابقة هى علاقة تبعية بحيث ان كل قرية من القرى السابقة يدور فى فلكها قرية أصغر أو قريتين ولكن انضمام القرية الأضعف إلى القرية الأقوى لم يكن ليتم بطريقة عفوية . وإنما كان أساسه وحدة المصلحة التى كان معيارها وحدة العمل ذلك ان هذه القرى الاضعف تنضوى تحت سيطرة القرية الاقوى التى تعمل معها فى ذات التخصص فى العمل فمثلا أبنـــاء قرية شندويل وقرية البنهاوية يعملون فى عمليات الأخشاب التى يسيطر عليها أبناء قرية نزه ومن ثم فان حمالى قرية شندويل وبنها يدورون فى فلك قرية نزه .

وعموما فان هذه القرى الأقل قوة تنتمى لنفس المحافظتين السابقتين أسيوط وسوهاج وهذه القرى هى قرى الرياينة وتعمل بالأقطان وقرية أولاد شحاته وهم عمال جوال . وكذا التلاتوة وقرية طهطا . وجميعهم يعملون ايضا فى تداول البضائع العامة كعمال رصيف وكذا قرية العمور والمراغة وأولاد اسماعيل وقرية الكومية (قطانه) وقرية نجع أبو قسط (عمال جوال) وقرية طما . وساحة سليم . وهم عمال جوال ايضا وقرية المشاوردة .

هذا ويتوزع أبناء هذه القرى بحيث يتركز بكل منطقة أبناء قرية من القرى الهامة القوية ويحيط بها مهاجرى بعض القرى الصغيرة الأقل أهمية فى ذات المنطقة . فمثلا وجدنا أبناء قرية نزه يقيمون بالورديان ويسكن معهم بنفس المنطقة أبناء قرية شندويل وبنها . ويسكن مع مهاجرى قرية الصوامعة بمنطقة السنوسى أبناء

قرية زيد والشيخ شحاته وغيرهم . ويسكن أبنـــاء قرية الغنايم فى منطقة كوم الشقافة ويحيط بهم أبناء قرى ساحة سليم ـ التلاوة والكومية وغيرهم من صغار القرى بينما يسكن معظم أبناء قرية جهينة بمنطقة القبارى ويسكن معهم عدد كبير من أبناء قرية المشاردة .

وقد صاحب توزع هذه القرى المكانى والمهنى ارتباط وعلاقات معينة . فقد اخذت علاقة وحدة المصلحة مكانها بين القرى التى تعمل فى ذات النشاط . ومن ثم نشأ بينها نوع من الاتحاد فى مواجهة أى دخيل على هذا النشاط كما سيتضح فيما بعد . ومن ثم فقد كانت العلاقات الودية التى تربط بين هذه القرى على أساس من وحدة المصلحة هى نواة لحلف يتكون منها فى مواجهة أى عداء ينشأ بين احداها وبين قرية من خارج هذا الحلف .

وقد استمر انقسام مجتمع الحمالين إلى مجموعة من الاحلاف المكون كل منها من مجموعة قرى يجمعها وحدة المصلحة . بما صاحب ذلك من تركز السلطة فى ايدى رؤساء معينين هم المسيطرون على فرص العمل وبما هيئه هذا من توافر سلطات لهؤلاء الرؤساء . وأقاربهم ومن ثم استتباب النظام فى المجتمع ككل على هذا الأساس أى على أساس قيام قرى معينة فى مواجهة الأخرى وذلك على أساس من الصراع حول المصلحة الاقتصادية مع التفاف عدد من القرى الاضعف حول كل قرية من هذه القرى القوية فى علاقة خضوع من القرى الاضعف لسيطرة الاقوى وتلك السيطرة التى مثلت أداة انتظام الحياة الاجتماعية فى المجتمع وكفلت وجود نوع من الضبط فيه .

وعموما فقد مرت العلاقات السياسية فى هذا المجتمع بمرحلتين :

المرحلة الأولى: وتنتهى هذه المرحلة بقيام القطاع العام فى عمليات الشحن والتفريغ حيث بدأ بنهايته المرحلة الثانية .

ذلك أنه قبل قيام القطاع العام كانت عمليات الشحن والتفريغ تتم بواسطة المعلمين (المقاولين) وكان هؤلاء المعلمون يأخذون عمليات الشحن والتفريغ من (الكوبانية) والكوبانية هى الشركة أو التوكيل الذى يتعامل مع المستورد أو المصدر ويقوم بتكليف المعلم لتفريغ أو شحن الباخرة . وكان هذا النشاط يحتكره الاجانب عموما . ولعل هذا هو سر التسمية (كوبانية) . وكان كل معلم يقوم بالعمل محتكرا لشحن وتفريغ البواخر التى ترد باسم مجموعة معينة من هؤلاء المستوردين والوكلاء الاجانب , أى أن مجموعة المستوردين بالمدينة كانوا موزعين على مجموعة معينة من المعلمين يحتكرون شحن وتفريغ ما يرد باسمهم من شحنات وطبعا المعلم من قرية معينة ويعمل معه أبناء قريته . وعندما تزايد حجم العمل عن أن يفى أبناء القرية به فإنه كان يستعين بعمال من قرى أخرى واستمروا معه بعد ذلك . ومن هنا ظهرت أسماء معلمين معينين كان اسم القرية مرتبطا باسمهم وليس العكس فظهر المعلم أحمد رشوان الذى استمر أولاده حاليا يلعبون نفس الدور وكذلك الحاج سيد واخوته عن قرية أبنوب .

وظهر العمدة وابناؤه وأخوته عن قرية زرزه . وظهرت عائلة ماسح بقرية الصوامعة الصوامعه إلى آخره .

واجتمعت حول كل معلم من هؤلاء قريته بالكامل وأصبح هو صاحب العمل الفعلى واكتسب بذلك مركزا وسلطة كبيرة على ابناء قريته وابناء القرى الأخرى التى عملت بامرته ليس هو وحده بل هو وجميع أفراد عائلته .

وقد ساعد فى تحديد علاقات القوى المختلفة الصراع الذى كان ينشب بينها

العمل ذلك كان المستوردين والوكلاء الأجانب كانوا احيانا ـ وكثيرا ما كان هذا يحدث ـ يختلفون مع المعلم المحتكر لعمالهم فيلجأون الى معلم آخر من قرية أخرى ليقوم بشحن وتفريغ شحناتهم ولم يكونوا يلجأون بالطبع الى معلم آخر من ذات القرية فى حالة وجود أكثر من معلم للقرية الواحدة (وهذا قليلا ما كان يوجد فى الواقع) — وهنا فإذا قبل احد معلم من قرية اخرى ان يقوم بالشحن او التفريغ لهذا المستورد أو المصدر الذى ان يقوم معلم آخر من قرية أخرى بشحن او تفريغ وارداته وصادراته فان الحرب تعلن بين القريتين . يسارع أبناء القرية الأولى بقيادة المعلم بالذهاب الى الباخرة ومنع أبناء القرية الثانية من العمل أو انزالهم من على ظهر الباخرة وطردهم وهنا كانت تقوم حرب كاملة . معارك دامية . ويتوقف العمل بالميناء وتستعمل العصى والمدى . والخناجر والمسدسات فى هذه المعارك . وقد وقعت مئات من هذه المعارك التى كانت تستمر أياما وأيام وكانت تمتد خارج الميناء الى حيث يسكن ابناء القرية الأضعف حيث يتجه ابناء احدى القرى الى مساكنهم وبيوتهم ومقاهيهم ويشتبك الفريقان وكثيرا ما أودى هذا بحياة الكثيرين . ودخل الكثيرون السجن ولكن لم يكن هذا يهم فالمعلم يتكفل بكل شىء من (أول المحامى ومصاريف القضايا والصرف على أقارب السجين واستمرار صرف أجره كما لو كان مستمرا فى العمل حتى يخرج من سجنه)

ومن هنا كان الصراع بين القرى الكبيرة بالذات مثل الصعايدة من جانب والانشاصية من جانب آخر . والقرى الدائرة فى فلكهما وكذا الجزارية والاشنوية ، وكذا بين الزاوية والصوامعة وغير ذلك والقرى الدائرة فى فلكهما ايضا او آخره . ومن هنا فان هذا المجتمع كان يسقط من اعتباره تماما فكرة الحكومة والسلطات الادارية والمدنية . وكانت فكرة المصلحة تحكم العلاقات بين وحداته التى كونت مجموعة قرى هامة قوية تدور فى فلكها مجموعة من القرى الأصغر قوة

وكانت العلاقات فى كل الأحوال تتسم بالتوازن عند نقطة معينة . هى النقطة التى تعرف فيها كل قرية مكانها تماما على سلم القوة الذى يسود هذا المجتمع بحيث تقف فى جانب من هو أقوى منها من ناحية . بينما تقف القرى التى عند مستوى واحد من القوة فى مواجهة أحداها الاخرى . ولغة التفاهم بينهم هى استعمال العنـــف والقوة ومحك الخلاف هو التعدى على مجال التخصص الذى وزع عرفيا شحنات المستوردين والمصدرين بالمدينـة على عدد معين من المعلمين كل منهم من قرية معينـة .

وكان دور الحكومة هنا هو التدخل كطرف ثالث لمجرد العمل على ان يستمر العمل بالميناء ومحاولة الصلح . الذى لم يكن يتم عادة حتى يتعـادل قتـلى الطرفين عدديا كما سهرد فى تفصيل الثأر وعندئذ يعود الأمر الى ما كان عليه قبـل التقاتل من علاقات تتسم بالتحـاشى بين الاقوياء والانقسام الواضح ذلك من ناحية . وتتسم بالالتحـام ومحاولة الالتصاق بين الأقوياء والضعفاء من ناحية أخرى .

وهنا كان النسق القرابى والاقتصادى يلعبان الدور الأول والأخير فى عملية الضبط الاجتماعى .

ذلك ان المعلم كان يقوم بدور القاضى والحاكم أيضا بين أبناء قريته بحكم أنهم أقارب له من بدنات ترتبط بطريقة أو بأخرى ببدنته أو من ذات البدنة . وسبق أن أوضحنا ان أبناء القرية الواحدة يجدون لانفسهم درجة من القرابة بشكل أو بآخر . وكان يلعب نفس الدور بالنسبة لمن يعمل معه من قرى أخرى بحكم سلطاته الاقتصادية حيث كان يمكنه طرد أى حال من العمل يعصى أمرا أو يظهر اعتراضا .

وقد كان المعلم يستعمل الوسائل الفيزيقية فى العقاب وكذلك الوسائل المالية فكان يقوم بضرب المخطىء فى بعض الأحيان . ويضطره ان يعتذر لصاحب الحق وكان يقوم بالنيابة عنه بدفع قيمة ما أتلف أو برد قيمة ما أخذ ثم يستقطعه من أجره .

وكانت المصلحة الاقتصادية الواحدة لأبناء القرية الممثلة فى العمل الواحد عاملا من أهم عوامل الضبط الاجتماعى وزيادة تركز السلطة بيد المعلم بحيث يكتسب فعالية التنفيذ وفوريته وكذا كانت عاملا حاسما من عوامل الضبط فى مجال الرقابة داخل العمل إذ أنه لو أخل أى حال بواجب العمل أو الحق به ضررا فان أبناء القرية جميعا يتولون مقاومته ومن ثم لم تكن توجد أية محاولة من جانب فردى أو حتى مجموعات من ذات القرية أو القرى التى تعمل بذات النشاط لالحاق الضرر بالعمل أو تعويقه .

كذلك فانه لكون المجتمع إنما تلتحم وحداته على أساس قرابى فى الأغلب فان القرابة بين أبنـــاء كل قرية قد لعبت دورا بالغ الأهمية فى منع ظهور ما يخل بتضامن أبنائها أو وجود الثأر داخل القرية وان وجد فهو قليل جدا ويتم تسويته داخليا دون سفك مزيد من الدماء كما سنرى فيما بعد . كذلك فقد كانت سلطة المعلم وان كانت فى واقع الأمر تستند الى مكانته الاقتصادية ونفوذه الاقتصادى الا أنه كان عندما يقوم بأداء واجبه فى حفظ تماسك الجماعة بما فى ذلك الضرب بل والطرد من المدينة كلية . والتجويع كما يقول المبحوثون . إنما كان يفعل ذلك بصورة أقرب للصورة التى يتخذها كبير العائلة ومستمدا تأييد الجميع من هذا المنطلق .

وبالطبع فان الأقارب كانوا هم الحلفاء الطبيعيين على مستوى القرية داخليا

وخارجا مع القرى الاخرى عندما يهبون النصرة لمعلم ضد معلم من قرية أخرى بينما المصلحة تشد من يعملون معه من القرى الاخرى للانتصار له ضد القرية الاخرى إذ ينتصرون له حفاظا على عملهم بالطبع وهو مورد الرزق لهم .

هذا وكان المعلم اذن يصل الى مكانته وسلطاته المطلقة على الحمالين من خلال مكانته الاقتصادية كصاحب عمل وكان يلحق أقاربه العاصبين وأبناءه معه للاشراف على العمل ويتصرفون جميعا كأصحاب عمل ويرث ابنه نفس الدور . وهكذا دواليك . وقد كان المعلمون يعملون على أن يقوموا باسكان أبناء قراهم فى المناطق التى يسكنون هم بها بجوار الميناء حيث كثيرا ما كان هؤلاء المعلمين يملكون من النقود ما يستطيعون أجيير بيوت بأكلها متجاورة مل وشراء كثير من البيوت واسكان هؤلاء الحمالين (بالرأس) كما يقولون أى بالنفر كما كان يحدث مثلا فى حالات عديدة .

هذا وإذا كنا قد أشرنا ان هناك حوالى ٥٠٠ أو اكثر قليلا - حمال يعملون فى القطاع الخاص و ٣٦٠٠ حمال يعملون بالقطاع العام وذلك بعد قيامه فان كل ما سبق من حقائق فى علاقات السلطة والقوة بين المعلم والحمال قد ظلت كما هى بالنسبة للحمالين فى القطـــاع الخاص الحالى إلا ان دور المعلم بالقطاع العام قد أصبح مختلفا كثيرا وضعفت مكانته بالمقارنة بالسلطات المطلقة التى كانت لهـذه الفئة قبل القطاع العام - بالنسبة لاولئك الذين أصبحوا يعملون بالقطاع العام .

ذلك ان المعلم فى القطاع الخاص هو صاحب عمل ثم هو كبير القرية (البلد) بحكم مركزه الاقتصادى الذى يكسب مركزه القرابى قوة وسلطة لاحدود لها يكتسبها بحيث تصبح مشروعه فى نظر الحمال استنادا لمكانته الاقتصادية بالمدينة فى الواقع ومركزه القرابى ثانية . ثم ان المعلم فى القطاع الخاص كان هو ولا زال

العمور الذى يسعى الجمال لارضائه وكسب تعاطفه فهو المحامى فى المدينة وهو صاحب النفل. هو رمز القرية كلها. وهو الواسطة بين الجمال والحكومة فى المدينة عند وقوع الجمال فى أية عالعة.

وقد كانت الحكومة والسلطات بالمدينة تعترف بهذا الدور لهذه الفئة (ولا تزال) عند وقوع أية مشاجرة فان المأمور أو الضابط يعمل على حلها من خلال كبار البلد فى القطاع العام والمعلم فى القطاع الخاص.

أما وقد جاء القطاع العام ١٩٦٣ فقد تغير الى حد بعيد دور المعلمين فى القطاع العام فقط بينما استمروا يؤدون نفس الدور السابق بين حمالى القطاع الخاص (وهم حالين دائمين به) الذى أخذ فى السنتين الاخيرتين خاصة يتعاظم دوره فى الميناء الى الدرجة التى يكاد يقارب حجمه الآن من حجم القطاع العام.

وعموما فان دور المعلمين فى القطاع العام مختلف فهم لم يعودوا أصحاب عمل وهم لا يملكون حق الطرد من العمل. كذلك فان الحمال فى القطاع العام إذ ترك العمل به سيجد عملا بسهولة فى القطاع الخاص بينما العكس صعب جدا. مما يجعل سلطات معلمى القطاع الخاص تتضخم بينما يقلل أكثر وأكثر من دور معلمى القطاع العام فى الحياة السياسية والاجتماعية للقرية. وعلى أى حال فقد تحول معلمى القطاع العام الى مجرد رؤساء فى العمل وهم هنا ايضاً ليسوا رؤساء مطلق السلطة بل أنهم رؤساء بلا سلطة فى الواقع. فهم لا يملكون أية سلطة حقيقية على الحمال وحتى إذا كان لهم سلطة المطالبة بتوقيع الجزاء على الحمال وذلك من خلال المديرين ورؤساء التشغيل وغيرهم ممن يرأسون المعلم. فان المعلم عادة يعمل مع أبناء قريته ومن ثم فان القرابة والانتمائية تعمل هنا عكس ما تعمل هناك. إذ أنها تقلل الى درجة بالغة فكرة الضبط فى مجال العمل. بل ان الذى يحدث ان المعلم فى

القطاع العام يغضب إذا وقع جزاء على أحد العمال الذين يعملون معه ويعمل على التدخل لرفع الجزاء مع الإدارات بالشركات المعنية . ومن هنا فان معلمى القطاع الخاص يكتسبون مكانتهم من امكانياتهم وسلطاتهم المتاحة فى رد المخطىء وعقابه داخل العمل وخارجه ومن مكانتهم الاقتصادية كأصحاب عمل بينما سلطة المعلم بالقطاع العام (ذلك إذا كان له سلطة أصلا) إنما يعمل على اكتسابها من خلال أرضاء الحمالين من أبناء قريته من خلال أداء خدمات لهم واقراضهم والتدخل لدى الجهات الادارية لتسهيل مطالبهم فى القيام باجازات أو الالتحاق بالعمل وغير ذلك . وهكذا فإن الدورين يقفان على جانبى نقيض تماما .

كما ان سلطة المعلم فى القطاع الخاص فى ايقاع العقاب والزام الحمال بالتكيف مع المجتمع ـ سواء مجتمع القرية من الحمالين أو مجتمع المدينة من الجهران ـ هى سلطة حقيقية وملزمة يسندها أمكانية الطرد من العمل وامكانية الضرب من المعلم . وضرورة قبول الحمال لهذين النوعين من العقاب بينما سلطة المعلم فى القطاع العام لا تتعدى امكانية النصح مجرد النصح غير الملزم للحمال والذى قد لايعطى للمعلم حق فرصة النصح هذه كما ان سلطة النصح هذه لاتتسم بالعمومية أى لاتمتد إلا الى المشاكل ذات الصبغة العامة . بينما للمعلم بالقطاع الخاص حق التدخل فى كل شىء . حتى فى حالات الخلاف مع الزوجة كان يتدخل ولا زال . فان المعلم فى القطاع الخاص ينظر اليه باعتباره كبير القرية تلك التى يعد أعضاؤها أنهم أقارب بطريقة او بأخرى كما قلنا .

وعلى أية حالة فقد استحال المعلمين المعينين بالقطاع العام الى مجرد موظفين مثلهم مثل باقى الحمالين . ومالهم من سلطات شكلية حاليا إنما تستند الى أبعاد قرابية أكثر منها اقتصادية . ولا تكاد تظهر الا فى مواقف معينة مثـــل مواقف المعارك بين القرى والثأر والمناسبات الاجتماعية فحسب كالموت بالذات .

والحقيقة ان فئة المعلمين بالقطاع العام لم يكونوا أصلا أصحاب عمل أو مقاولين وإنما هم حمالون عاديون استعانت بهم شركة القطاع العام عند انشائها وطلبت منهم أن يحضر كل منهم عمالا ويصبح معلما عليهم ويعمل لحساب القطاع العام . ولهذا فانهم لاينتمون أصلا لعائلات غنية غنى عائلات معلمى القطاع الخاص . وعموما فإنه مع تقلص دور معلمى القطاع العام بالمقـــارنة مع معلمين القطاع الخاص فإنه لا زال لهم دورا له بعض الأهمية إلا ان هـذا الدور إنما مكانه هو بعض وقائع الحياة الاجتماعية للحمالين كما سنرى فيما بعد .

وإذا كانت نشأة القطاع العام قد اثرت تأثيرا كبيرا على دور المعلمين ورؤساء الحالين إلا أنها لم تؤثر نفس التأثير على علاقات القرى بعضها ببعض . وان كانت قد قللت كثيرا من ظهور المناسبات التى كانت تخلق الحروب والمعارك بين القرى. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد قللت الى حد ما من نوعية السلطة التى يمارسها المعلم فى القطاع الخاص على الحالين ايضا . ذلك أنه رغم استمرار تواجد معلمين كبار ومسيطرين فى القطاع الخاص واستمرار قرى بأ كملها تعمل لحساب هؤلاء المعلمين الذين ظلوا أصحاب عمل بكل المعنى ولهم نفس السلطات السابقة الا أن ثمة تغيرا قد طرأ على ذلك المجال . ذلك أنه لم يعد معلما واحـدا هو الذى يقوم بالعمل وحده فى كل قرية ويحيط به ابناءها تربطه بهم المصلحة الاقتصادية والقرابة كما كان الحال سابقا . بل أصبح هناك أكثر من معلم إلا ان ذلك لم يمتد لكافة العمليات .

فمثلا عمليات التموين لازال مسيطر عليها عائلة معينة من جهينة هى أولاد قاسم ويعمل معهم حوالى ١٥٠ حمال من هذه القرية (جهينة الشرقية والغربية محافظة سوهاج) ولأفراد هذه العائلة سلطات مطلقة كما سبق وأوضحنا .

بها ذلك عمليات يشترك فيها ثلاثة معلمين من نفس القرية . ويأخذ كل منهم عمله الدور كذا الحال في عمليات الاتربة والفحومات التي يعمل بها ايضا مقاولين بالدور ويعمل بها أبناء قرية المشاودة (٨٠٠ حمال) .

إلا أنه مع تعدد المعلمين في الحالتين الاخيرتين فان انتماءهم لنفس القرية (المعلمين) من ناحية وانتماء الحمالين أنفسهم لنفس القرية قد جعل المعلمين يتقاربون جدا ويمارسون نفس السلطات كل منهم في دوره وإذ طرد أحدهم حمالا فان الآخر يطرده ايضا في دوره مما جعل سلطات معلمي القطاع الخاص تستمر على الحمالين وقوتهم ونفوذهم يستمر إلا ان الذي تغير هو علاقات القرى كما قلنا بعضها ببعض فان نظام (الدور) الذي أصبح ينظم قيام مقاول بالعمل ثم آخر يليه في دور محدد قد قلل هذا من قيام التصادم بين القرى المختلفة وبين معلمي القطاع الخاص بعضهم وبعض حيث لم يعد استيلاء شخص على العمل دون الآخر موجودا

أما عن علاقات القرى بعضها ببعض فقد استقرت حاليا على ذات المبادىء القديمة أيضا الا أن كل ما حدث بالنسبة للحمال هو أنه نقل ولاءه المطلق للمعلم في القطاع الخاص ابن القرية . ذلك بالنسبة للحمالين الذين نقلوا الى العمل بالقطاع العام . ولما كان معظم الحمالين قد نقلت اغلبيتها للعمل بالقطاع العام فان هؤلاء الحمالين ظل ولاءهم للقرية واجتمع هذا الولاء حول بعض الشخصيات شبه العامة وغالبا ما وجدنا ان هذه الشخصيات هي نفس معلمي القطاع الخاص الذين استمروا في عملهم واحتفظوا بمجموعة من الحمالين معهم . وهنا فقد وجدنا ان سلطات كبار القرى هذه تتجه الى أن تخف وطأتها على العاملين في القطاع العام بينما تستمر في شدتها بالنسبة للعاملين معه في القطاع الخاص وعموما فان دور كبار القرى قد أصبح أقل أهمية حاليا منه في الماضي على الأقل بالنسبة لحمال القطاع

العام . حيث لم يعد بصاحبة سلطة فعلية يسندها المصلحة . ولكن ليس معنى هذا أنها غير موجودة بل أنها موجودة بشكل بالغ الوضوح والتأثير بالمقارنة بمجتمع المدينة . إلا أنها أقل بالمقارنة بها قبل قيام القطاع العام من ناحية . وبالمقارنة بسلطة معلمى القطاع الخاص على الحالين الذين لا زالوا يعملون بهذا القطاع ولم ينضموا للعمل بالقطاع العام حاليا .

والآن بعد أن قلت امكانية التصادم بين القرى بأسباب تتصل بالاعتداء على العمل فقد استمرت - كما قلنا - علاقات القوة بين القرى كما هى . ونفس القرى التى تصدرت الحال سابقا ظلت كما هى فقط تغير الأساس الذى كانت تستند اليه هذه العلاقات فى تواجدها إلا ان ما كان بين القرى من تصادمات ودماء وحروب قد عكس ظلاله على علاقاتها حتى الآن . ويبدو ذلك خصوصا فيما يحدث بين هذه القرى بين الحين والحين من مصادمات يقوم على أثرها مشاجرات لاتفه الأسباب تنتهى عادة بعداوة الدم المتجددة والمستمرة بينها

والفرق الوحيد هو ان المصادمات قبل سنة ٣ ٩، كانت تأخذ طابع الحرب العلنية . والهجوم الجماعى بين أبناء قرية معينة على أبناء القرية الاخرى انتصارا القرية ممثلة فى شخص معين هو شخص المعلم الذى اعتدى معلم من قرية أخرى على عمله اما الآن فان الوعى بالحكومة أكبر والهدف هو الانتصار لاسم القرية مجردا من الانتساب لأحد . بمجرد أخذ الثأر حفاظا على وضع القرية وليس دفعا للتعدى على حقوق المعلم . وإذا كانت بعض القرى الكبرى توزع قلة من أبناءها على أحياء متجاورة نسبيا بعد قيام القطاع العام إلا أنهم يتجمعون فورا وعقب سماع أية صدامات بين القرية وقرية أخرى . على ان الملاحظة توضح ان التجمع لم يعـــد حاليا بنفس القوة السابقة . ولم يعد الحال يقدم على الموت بسهولة من أجل المعلم .

فقد أصبحت المصلحة الشخصية والاهتمام بالأسرة والاولاد وغيره أهم من أسم القرية . ومع ذلك فان القرى لازالت فى اجمالها تشكل كل منها وحدة ثأرية وإن اختلفت الأسباب والصورة .

فبمجرد وقوع اعتداء على واحد من أبناء أحدى القرى . وذلك من رجال ينتمى لقرية أخرى فاننا لا نلبث ان نجد فكرة المكانة التى تحتلها القرية فى سلم علاقات القوة التى تربط بين قرى الحالين المختلفة . وكذا فكرة وحدة القرية كوحدة ثأرية . تبدو بكل الوضوح بحيث يشترك جميع أبنائها من الحالين فى تحمل مسئولية الأفعال التى تصدر عن أى عضو من أعضائها وبخاصة فيما يتعلق بالثأر . وهى بهذا تلعب دورا هاما كوحدة سياسية (أى وحدة للدفاع والهجـــوم والثأر) (١) .

أننا نعلم ان القرى تسكن مناطق محددة بالذات . فكل قرية من القرى الكبرى يحيط بها مجموعة من القرى الأصغر والأضعف نسبيا . هذا وكل قرية تضم مجموعة من العائلات الكبيرة والمعروفة والمنتمية الى بدنات محددة يعيشون فى مساكن متجاورة . او بمجرد وقوع حادثة أو تصادم بين أحد أبناء أى قرية واحد أبناء قرية أخرى خاصة فى حالة القرى القـــوية . فان كل قرية تتحرك كلها مجتمعة . وتختفى فكرة العائلات وتصبح كل قرية وحدة واحدة .

ومع ان الصورة الخارجية تعكس وحدة القرية وتلغى تماما فكرة العائلة بحيث يصبح كل شخص من أبناء القرية المعتدية عرضة للانتقام منه بنفس القدر بغض النظر عن أنه من عائلة المعتدى أو من عائلة أخرى أو حتى من بدنة أخرى .

---

(١) د. أحمد أبو زيد ، « الثأر » ، دار المعارف بمصر ١٩٦٤ ص(٢٨).

وكذلك فإن كل فرد من أبناء القرية المعتدى عليها يصبح مسئولا عن القصاص من المعتدى وأخذ الثأر للقرية . ورغم ان كل شخص من أبناء القرية المعتدى عليها يشعر بالخذلان والهزيمة ولا يستطيع ان يرفع عينيه فى أى شخص من أية قرية حتى تأخذ قريته حقها وثأرها . وبالرغم من ان أبناء القرية المعتدى عليها كلها يصبحون موضع انتقاد ويعايروا بنفس القدر .

إلا ان هذه هى الصورة الخارجية لوحدة القرية حاليا فى مواجهة أى اعتداء من شخص ينتمى لقرية أخرى . إنما يتبعها مسئولية أكبر على عائلة القتيل نفسه . واندفاع أكبر من أفراد هذه العائلة لاسترداد مركزهم بالثأر لانفسهم بأنفسهم . بل وحتى إذا حدث وقام شخص من عائلة أخرى باخذ الثأر فإن عائلة القتيل تعمل على ان تظهر مسئوليتها هى عن الجريمة . وتنسب ما وقع الى نفسها فى المساءلة الحكومية إذا وقع الجانى الحقيقى فى يد البوليس . وإلا فإن أفضل أنواع الثأر هو الذى يحدث دون وقوع الجانى فى الشبهة والقبض عليه ولنسوق مثلا من عشرات الأمثلة التى وقعت بين القرى الهامة بالمدينة وايضا غير الهامة (كما ان القرى المختلفة الصغيرة المحيطة بكلتا القريتين اللتان وقع بينها الثأر . وعداوة الدم أصبح لها دور مختلف الآن عن ذى قبل . ذلك ان دورها الآن هو أظهار الحيادية وعدم التدخل السافر والاكتفاء بمراقبة الأمر والصمت المطبق . أما باقى القرى القوية فإنها تسارع التدخل للصلح إلا ان هذا الصلح يكون صوريا عادة إلا عندما يتساوى عدد القتلى من الجانبين (هذا وتدخل أية قرية للصلح بين قريتى الصراع إنما يتوقف علىوجودة علاقات ودية بينها وبينها . علما بأن اغلب القرى يوجد عداوة دم بينها فعلا) حدث هذا فى شهر يوليو ١٩٧٥ (وهو مثال من مئات الامثلة التى تعكس وحدة القرية الثأرية فى مواجهة القرى الاخرى واخترناه للعرض لأنه قريب الوقوع جدا) ولأن ما وقع به من أحداث هو نموذج لما حدث عادة فى

الحالات المماثلة) فى ذلك الشهر وفى يوم ٢٣ يوليو ١٩٧٥ أن قام أحد أبناء قرية صفورة (١) - قرية أبو قسط - وهو من عمال الشحن والتفريغ باطلاق الرصاص على كهربائى من أبناء قرية نزه وسبق لن قلنا ان التجمع الاكبر لأبناء قرية نزه - سوهاج - يقيمون بالوديان بالقرية الجـــديدة ويعملون بالشحن والتفريغ ويتخصصون فى عمليات الأخشاب بينما يقيم أبناء قرية (نجع أبو قسط) محافظة أسيوط بكوم الشقافة بشارع الرحمة وشارع كوم الشقافة بالذات .

هذا وقد وقع الحادث بسبب تأخر الكهربائى (النزاوى) فى اصلاح راديو خاص بالحمال (النجعاوى) وحدثت بينهما مشادة كلامية لهذا السبب. فقام الكهربائى بضرب النجعاوى . وبجوار محل الكهربائى يوجد مقهى خاص بالنزاوية . الذين قاموا من المقهى وضربوا النجعاوى ولما كانوا كثره فقد أسرع النجعاوى باستخراج مسدسه وهو مسدس مرخص (ومن الغريب لن العديد من الحمالين يحمل سلاحا مرخصا) (٢) واطلق أعيرة فى الهواء حتى يمتنع النزاوية عن ضرب أخو النجعاوى (الذى حضر بعد أن هدأت المعركة مع النجعاوى الذى كان يجلس قريبا . ونهض عندما وجدهم هاجموا أخاه ايضاً . إلا ان اطـــلاق الرصاص فى الهواء لم يجعلهم يمتنعون عن الاستمرار فى ضرب أخيه وهم عدد كبير قدروا بجميع رواد المقهى فأطلق الرصاص (فى اللحم) على حد تعبيرهم فقتل اثنين منهم وأصاب اثنين وولى

---

(١) عدد ابناء قرية « نزه » العاملون بالشحن والتفريغ فقط حوالى ٠٠ حمال بينما عدد مهاجرى قرية « نجع أبو قسط » فى حدود ٤٠٠ حمال .

(٢) علمت ان هناك ٩ من حمالى قرية ساحة سليم لديهم مسدسات مرخصة وان ١٢ حمالا من القنايم كذلك . وكذا باقى القرى . بينما نجد ان من لا يحمل مسدسا يحمل مطواة عادة .

هو بينما سقط شقيقه مصابا من أثر الضرب بعد أقل من ساعة وبعد نصف ساعة كان البوليس قد قبض على النجعاوى وجن جنون الزرازوة (أبناء قرية نزه) كيف يقال ان النجعاويه قتلا أثنين من نزه ولم يقتل منهم — أى من النجعاوية — سوى واحد فقط ان هذا الامر يتعاير به الزرازوة إذ لا زال للزرازوة واحد عند النجعاوية .

وفى نفس الليلة كان للزراوية وهم القرية الاقوى ان تسترد ثأرها من النجعاوية. فقام ثلاثة من الزرازوة بالاختباء فى الطريق الذى يعود منه الحمالين من أبناء النجع من عملهم بالميناء الى بيوتهم بحى كوم الشقافة . وظلوا ينتظرون ويبحثون عن أى شخص يصادفهم من أبناء النجع بغض النظر إذا ما كان من عائلة القاتل أو من غير العائلة فهذا لايهم . المهم أن يكون من أبناء النجع (من مهاجرى نجع أبو قسط) .

وفى منتصف الليل كان حمال من أبناء النجع عائدا من العمل . لم يكن قد علم بالأمر — وإلا لو علم لكان قد ظل طوال الليل جالسا فى الميناء ولم يعد الى المنزل كما فعل عشرات من أبناء النجع من الذين علموا بالأمر وهم فى العمل. بل أن منهم من خرج من الميناء الى السكة الحديد مباشرة وسافر الى قريته فورا حيث علموا ان القتيل من قرية أقوى من ناحية وأنهم عرضـــه للموت الآن جميعا . وانتهز الزوازوة ان هذا الشخص له مركزه فهو شقيق للشخص المرموق الوحيد من قرية النجع وانهالوا عليه بالمدى والحجارة حتى قتلوه وفصلوا رأسه ومزقوه ومثلوا به انتقاما . وليس من الغريب ان هذا الشخص الذى قتله الزرازوة ليس من عائلة (ولا حتى من بدنة) النجعاوى القاتل . أنه فقط من قريته. وقد اعتبروا انفسهم محظوظون لقتله . وهنا فإن من أمثلتهم الشائعة فى اختيار من يقتصون منه هو أنهم

لا يأخذون سوى الشخص المحتل لمكانة هامة . إذ ليس من المعقول أن (يأخذوا كلب فى أسد) بل العكس هو الصحيح على حـــد تعبيرهم . هذا وعلى أثر هذه الأحداث قام النجعاويين خلال أسبوع واحد بترك العمل وسافروا جميعا تقريبا (ما عدا من قبض البوليس عليهم منهم حيث انطلق البوليس يقبضون على أكبر عدد ممكن من القريتين الى قريتهم . بينما لم يفعـل الزراويين ذلك . فهم الاقوى من ناحية ولأن عدد قتلاهم ما زال حتى الآن اكبر من ناحيـة أخرى . بـل ان الزراويين كانوا يقومون بالتفتيش عن أبناء قرية النجع فى منازلهم ـ أى فى منازل النجـاعرة ـ الذين فروا هـاربين لقريتهم . وطبعـا لم يكونوا يقتلون النساء والأطفـــال . فان العرف المتصل بنظام الثأر إنما يقضى بعدم التعرض لهؤلاء والتعرض لهم إنما يدمغ القرية كلها بالعار ويعرض مركزها للخطر . هذا وقـد قامت الحكومة بدفن الموتى الثلاثة بنفسها . ولم يقم أقارب المتوفين من القريتين بالمشاركة حتى فى تشييع جنازات أقاربهم من القتلى . كما أنه لم يقام صوان لتلقى التعزية وذلك انتظارا للتساوى فى القتلى ولاتمام عملية الثأر . ولعـل المسئولون بالحكومة قد فعلوا ذلك خوفا من انفجـار الموقف إذا قام أحـد أقارب القتـلى بمحاولة دفنه . كما ان قانون الثأر عادة ما يكون فى مثل هذا الوقت (عقب وقوع الحادثه مباشرة) أكثر التزاما بالتنفيذ وأقارب القتلى يكونون أكثر استجابة له وأسرع طلبا للتساوى ثم يأخذ هذا القانون فى الضعف من حيث التأثير حيث انه يأخذ مع الوقت فى التركيز على عائلة القتيل يوما بعد يوم .

وقد استجابت السلطات المحلية والادارية للموقف بتفهم للنظـام والبنـاء الاجتماعى فى هذا المجتمع . إذ منحت الشركات التى يعمل بها أبناء النجع اجازات مفتوحة لهم ليتم أبعادهم عن المدينة وحتى يعودوا لقراهم . بينما أخذت سلطات الأمن تبذل الجهد فى حصر الخطر فدفنت الموتى بنفسها منعـا للتجمع وظهور

الشخصيات الهامة . وكذا قبضت على عدد كبير من يحتمل أو يقومون بدور عمى العقاب أو هدفا له فى القريتين. وكذا فانها اخذت تعمل ما وسعها الجهد على اجراء الصلح . وإن هنا كانت إنما تعمل على تفويت الأيام الأولى للواقعة فقط ومتابعة للاعرف انه فى شهر ديسمبر ١٩٧٥ حضر الباحث صلحا حضره كبار القريتين وكبار المسئولين عن الأمن بالمدينة والمباحث وغيرها فى مقهى قرية ثالثة تحتل مركزا هاماً فى سلم القوة فى مجتمع الحالين وعلى علاقة ودية مع القرية القوية (نزه) وعلاقة جوار فى المسكن مع القسرية المعتديه (النجع) . وهى قرية الغنايم . وجلس كبار كل قرية النزه فى صف وجلس أمامهم كبار قرية النجع وجلس مع الجميع رجال الأمن .

والواقع أن هذا الصلح كان صوريا لا يعترف به أبناء القريتين فإن أبناء قرية نزه يعلمون أن لهم واحدا فى ذمة النجماوية . أى أنه لابد من قتل شخص آخر من النجماوية حتى يتم الصلح الحقيق وفى نفس الوقت يعلم ابناء قرية النجع هذا تمام العلم . وهم واثقون من أن النزازوية لابد انهم سيقتلون شخصا آخر من النجماوية إلا ان الصلح إنما يتم بناء على سوء فهم أو عدم فهم من مسئولى الأمن بالمدينة أو ربما لتتخذ الأمور صورتها الشكلية فحسب والتضييق من دائرة عداوة الدم إذ قلنا أن عامل الوقت يعمل على نقلها من مستوى القرى إلى عائلى العداوة .

والآن بعد سرد هذه الواقعة القريبة جدا - علما بأنه قد وقع حادث مماثل آخر فى شهر يوليو ١٩٧٦ بين قريتى بنى زيد والصوامعة وراح ضحيته ٤ قتلى وثمانية من الجرحى) فما هى دلالتها باعتبارها نموذجا للعشرات من مثيلاتها . انها تعبر أفضل تعبير عن وحدة القرية السياسية بالمعنى السابق أى باعتبارها وحدة الدفاع والهجوم والثأر ويمكن لنا على أية حال أن نخلص إلى أن الثأر كنظام كان نتيجة

وسبيا للنقاط التالية (عن أن متابعتنا له هنا إنما اردنا منها أن نظهر مدى تكيف نظام اجتماعى كالثأر عندما يكون من الاهمية فى استمرار البناء الاجتماعى — من خلال التعرض لخصائصه ووظائفه بعد رحيله مع مجتمع من مهاجرى الريف إلى المدينة) .

(١) ان طبيعة البناء الذى ينتظم وفقا له مجتمع الحالين باعتباره مجموعة من القرى تتركز كل منها فى منطقة بعينها إنما هو مقدمة ونتيجة ايضا لنظام الثأر الذى رحل من القرية مع السمات الثقافية إلى المدينة مع المهاجرين ـ ذلك أن تجمع ابناء كل قرية فى منطقة بعينها ـ خاصة ابناء القرى لأقل عددا والاصغر حجما ـ إنما يلعب دوره فى كفالة الأمن الذى لابنائهم فقربهم المكانى يلعب دوره فى اتاحة الفرص للعوض ومواجهة أى هجوم . ويعزز امكانياتهم فى مهاجمة من يتعرض لهم ايضا . وبجانب الأمن الذى يكفله هذا التركيز بالنسبة للقرية فهو ايضا أحد عوامل ثبات واستمرار نظام الثأر على مستوى القرية وبقاؤها كوحدة سياسية .

(٢) فى حالة وقوع واقعة الثأر فإن ابناء القرية جميعا بغض النظر عن بدناتهم وعائلاتهم يصبحون عرضه للقصاص. وهذا يزيد تماما من التماسك المستمر لأبناء القرية الواحدة ويوجد بينهم بحيث انه اضفى بعدا جديد عزز من تماسك والتحام ابناء القرية الواحدة هو بعد الانتماء لقرية واحدة الذى يلعب دورا مماثلا تماما لبعد القرابة فى المجال السياسى بالمعنى السابق عرضه واصـــل هذا البعد الجديد خلقته الهجرة بالذات حيث ان عداوة الدم فى القرى هى على مستوى العائلات فى الأغلب .

(٣) ان نظام الثأر هو نظام معترف به ومستقر تماما بين ابناء القرى المختلفة من الحالين على مستوى القرية ككل وذلك فى علاقاتها بمجموعة القرى الأخرى .

أى أن القرية تستحيل إلى وحدة سياسية بكل المعنى عندما تواجه قرية أخرى .
والثأر هنا وثائرته بحيث تنتهى عداوة الدم بتساوى القتلى من الطرفين له وظيفة هامة فى حياة المجتمع وانتظامه واستمراره ذلك أنه مؤشر صادق . وهو فى نفس الوقت انذار بالخطر ذلك أن أبناء كل قرية يعلمون حدود الثأر ومدى مسئوليتهم ففى الأيام الأولى الواقعة يصبح كل شخص من القريتين طرفى الثأر مسئولا عن أن يثأر لقريته أو مطلوبا ليثأر منه فيحترس الأخير ويستجيب الأول لالتزامه ويعمل طرفى عداوة الدم على قدر الامكان التساوى فى الأيام الأولى فى القتلى وهنا فكل من أبناء قرية المعتدى يهرب ويبتعد قدر الامكان وكل من أبناء القرية المعتدى عليها يقتل من يصادفه منها والقريتان تتحركان عندئذ ككل . وإذ (برد الدم) كما يقولون فإن دائرة التنفيذ تضيق بحيث تصبح قاصرة على عائلتى القاتل والقتيل وغالبا ما يحدث هـذا عندما يكون الفرق بين عدد القتلى من القريتين هو واحد فقط لصالح احداها طرف الأخرى وهنا يترك لعائلة هو الانتظار أن يقوم أقارب القتيل بقتل قريب للقاتل قريبهم ممن يتمتعون بمكانة هامة أو قتله هو شخصيا ما أمكن

(٤) تبدو الوحدة السياسية للقرية ليس فقط فى حالة القرى التى تتواجه نتيجة لوجود حادثة ثأر وعداوة دم بينها (نقطة دم) كما يسمونها بل أن القرى التى تتوسط الصلح بينهما إنما تتدخل كقرية وليس كمجموعة من كبار قرية معينة باعتبارهم أفراد فقط إذ تختفى شخصياتهم الخاصة تماما وإنما يصبحون واثناء عملية الصلح هم القرية الوسيطة ذاتها يتكلمون بوزن قريتهم ككل فى سلم القوة المستمر تماما إلى الان والذى يحدد مكان كل قرية من مجموعة القرى التى تقوم بعمليات الصلح والتفريغ . ورغم أن اختيار هؤلاء الكبار الذين يمثلون القرية التى تقوم باجراءات الصلح بين طرفى الثأر ليس منظما وفى قواعد معينة مستقرة

بحيث يصبحون هم ممثلى القرية الدائمين مثلا ، إلا أن أى مساس بهؤلاء الكبار أو الذين مثلوا كبار القرية فى عملية الصلح هـــذه هو مساس بالقرية التى ينتمون إليها ككل .

(٥) أن نظام الثأر هو سمة ثقافية من السمات المستقرة تماما هو نظام راسخ فى المجتمع وليس لوجوده بقوانينه العديدة السابق الاشارة إليها . ليس لوجوده هذا أى ارتباط بفكرة ضعف الادارة الحكومية بالمدينة ، فالمسئولين عن الأمن مهما فعلوا فإنهم لن يستطيعوا أن يقاوموا نظاما اجتماعيا مستقرا تماما ومرتبطا بالبناء الاجتماعى القائم والذى ينظم الحياة فى هذا المجتمع . وهو نظام قديم رحل معهم عندما هاجروا من القرية واستقروا بالمدينة .

(٦) أن نظام الثأر على مستوى القرية الواحـــدة ـ أى الذى يقع بين أفراد ينتمون لقرية واحدة ـ لا يتبع نفس القواعد المنظمه للثأر عندما يقع بين أفراد منتمين لقرى مختلفة (على مستوى القرى) إذ أن نظام الثأر هنا إنما يكون بين أفراد لهم نفس الانتماء لقرية واحدة ولكن من عائلات مختلفة أى تصبح عداوة الدم بين عائليتين من نفس القرية . أو قـــد يكون بين أسرتين من نفس العائلة والتوضيح فإن نظام الثأر على مستوى القرى المختلفة أى فى حالة وقوعه بين أفراد ينتمون لقريتين مختلفتين لا يسير وفى خطوط قرابية تماما بل فى خطوط انتمائية بحيث أن خط الانتماء للقرية يمثل حدود التعرض للقصاص خاصة فى المراحل الأولى لوقوع حادثة عداوة الدم وكذلك يمثل دائرة أخذى الثأر بغض النظر عن خطوط القرابة .

ولعل امكانية الاختباء بالمدينة الواسعة وامكانية تمييع القضية دون تحديد لشخصية القاتل ، قد وسعت فعلا من دائرة آخذى الثأر من داخل القرية بغض

النظر عن عنصر القرابة . كما أن وجود هذه الفكرة - فكرة وحدة القرية كلها كوحدة سياسية ثأرية فى مواجهة القرى الأخرى يجعل من الصعب تحديد من القاتل تماما . لأنه يوسع كثيرا من الدائرة التى تضم الأشخاص الذين يقع عليهم عرفيا عبء أخذ الثأر ومن ثم فإن ظروف المدينة حيث أنها أوسع وأكبر وفرص لقتل أكبر وضرورة الخروج عن دائرة مساكن أهل قريته حصولا على الرزق من ناحية وكذا توسيع دائرة الوحدة السياسية بحيث تصبح قرية بأكملها بعد أن كانت بالقرية هى العائلة فى الأغلب إن لم تكن هى الأسرة كل هذا قد جعل القرية أنسب الأشكال كوحدة سياسية فى مواجهة الحياة الجديدة المبعثرة بالمدينة

على أن ثمة نقطة جديرة بالذكر ذلك ان المجتمع فى حالة توازن من حيث توازن القوى التى يمثلها القرى المختلفة فى سلم القوة . ومقتل شخص من قرية معينة دون استرداد التوازن السابق بقتل شخص من قرية القاتل - بغض النظر عما إذا ما كان هو القاتل نفسه أو قريبا له أو غريبا عنه ولكن من مجرد قريته - إنما يخل بالتوازن القائم خاصة وأن الأمر لا يتصل هنا بفكرة نفس ابناء قرية القتيل بعدد مساوى لعدد القتلى أى ليست الفكرة فكرة دية بقدر ماهى فكرة متصلة بمكانة القرية فى سلم القوة تلك المكانة المعتمدة على تماسك ابناءها . وحرصها من أن تتخاذل عن استرداد حقها مما يجعلها مستهدفة بعد ذلك لكل قرية تريد أن تصعد فى سلم القوة المستقرة هنا . أو يهز من موقعها على هذا السلم . ومن ثم فإن الثأر هنا إنما هو وسيلة فعالة بالفعل فى استمرار المجتمع فى حالة التوازن والاستقرار وذلك التوازن المبنى على :-

(١) حجم كل قرية أى عدد أبناءها .

(٢) ومكانتهم الاقتصادية حيث وضح من البحث أن هناك قرى معروفة بالغنى مثل قرية الصوامعة لان عملهم هو عمل الكورة وهذا عمل فنى ويدر دخلا أكبر .

(٣) وكذا اسبقها للعمل بالشحن والتفريغ حيث معروف فى هـذا المجتمع أن القرى الاسبق هى القرى التى اتاحت لها الظروف أن يتجمع أكبر عدد ممكن من أبنائها فى ذات العمل ومن ثم تزداد قوة وتماسكا . وتلك القرى هى : قرى (الصوامعة ـ العيسوية ـ والابنوبيه ـ النزازوة ـ الجهانوة) بالذات .

(٤) وكذلك انضواء كل من هذه القرى تحت قيادة بعض الكبار من ابنائها ممن يتسمون بالغنى الواضح وممن لهم صلات وعلاقات بالمدينة . ولهم أعمالا فى الشحن والتفريغ كعاملين فى القطاع الخاص (مثل الابنوبية ـ النزازوه والعيسوية والمشاروة ـ والجهانوة . .) أو أعمالا هامة أخرى ـ أصحاب أفران او أصحاب سيارات النقل واوناش ... وغير ذلك .

وفى مناقشة النظام السياسى بالمجتمع الذى نحن بصدده وإذا كنا قد أوضحنا أن القرية هى الوحدة السياسية فى بناء القوة الذى يسود هذا المجتمع فإنه وعلى مستوى حالى القرية الواحدة ثمة بناء فرعى للقوة تبدو فيه العائلة أو البدنة هى الوحدة السياسية .

ذلك أنه إذا حدث ـ وهـــذا كثيراً ما يحدث فى مجتمع الحمالين ـ ووقعت حادثة أدت إلى وجود عداوة الدم بين حالى القرية الواحدة فإن الأمر يختلف تماما عما سبق من حيث أدوات التنفيذ وليس من حيث الأهداف وما يؤدى إليه الثأر من استمرار توازن القوة داخل القرية المكونة من مجموعة من العائلات عادة تحتل كل منها مكانة متفاضلة مع غيرها على أساس من نفس الاسس السابقة من حيث حجم أبناء كل عائلة فى مواجهة العائلات الأخرى . وكذا مكانتها الاقتصادية فى المدينة وفى القرية أيضا . ولعل بعد المكانة الاقتصادية فى القرية يبدو هنا حيث أن المهاجرين من نفس قرية يعلم كل منهم موقف العائلات الأخرى تماما وحجمها فى القرية وفى المدينة أيضا فبينما هذه الابعاد تكون غير ذات بال وبذلك ـ عندما

تكون عداوة الدم على مستوى القرى - أى بين قرية وأخرى حيث أنها غير معروفة فى هذه الحالة .

وأن العمل الدائم من جانب كل عائلة على أن تستمر محتلة نفس المكانة . إنما يرجع إلى أن المكانة الاعلى ترتبط بنوع العمل الممارس فى عمليات الشحن والتفريغ (وذلك من حيث أن الحالى يعمل معلما أو هكاكا) وكذا وضعه الاجتماعى حيث لكل قرية مجموعة من الكبار الذين يكونوا من كبار العائلات الهامة بالمدينة .

أما الاختلافات هنا فثمة اختلاف واضح ذلك أنه فى حالة الثأر بين عائلة وأخرى فإن دائرة المستهدفين للقصاص والقائمين به تضيق وتتبع خطوط محددة تمام التحديد وواضحة تماما (وهى تعكس استمرار البناء العائلى المميز للقرية من حيث شدة التماسك والمسئولية المشتركة بين أفرادها ولعل هذا هو ما يجب متابعتنا لنظام الثأر فى مجتمع الحالين إذ يلعب دورا هاما سواء فى نسق القرابة الذى يعتبر أساس الحياة الاجتماعية فى هذا المجتمع وكذا فى النسق السياسى كما سنرى فيما بعد). وعموما فإن هذه الدائرة تبدأ متمركزة عند الاقارب العاصبين الاقرب فالاقرب ومن فإن كل من الابن والأخ الشقيق يحتلان نفس المكان فى سلم التنفيذ قياما بالقصاص أو عرضه له ويليهما أبناء العم ثم الاعمام ثم الاقارب فى خط الذكور الأبعد فالأبعد كأبناء أعمام الاب وغيرهم . هذا وتتسع الدائرة بعد ذلك لتصل إلى الأقارب ذوى الرحم أيضا وهى هنا تتبع نفس الخطوط فابن الخالة أو ابن الخال فالخال ... الخ وفى جميع الأحوال لا يلتزم نظام التنفيذ فى خط العمر المتماثل . إذ لا يقتل مثلا الابن مقابل الابن بل أن ثمة معيارا أهم سبق ذكره التزم به هنا وهو الضرب حيث يوجع الضرب فإن المستهدف دائما للقتل فى عداوة الدم هو أهم شخصيات عائلة القاتل وليس مجرد القاتل وهذا فارق بالغ الاهمية عن عداوة الدم بين القرى بعضها وبعض حيث أنه فى قيام قرية بأخذ الثأر من قرية

أخرى لا يهم شخص المقتص منه كثيرا . حقا أنه من الأفضل أن يكون المقتص منه شخصية هامه إلا أن الأمر ليس تحديا وتأكدا من المكانة التي يحتلها المقتص منه ولعل هذا مرجعه أن المكانة التي يحتلها كل واحد من المهاجرين من قرية ضعيفة بالنسبة لعائلته ليست معلومة تماما لأبناء القرية الأخرى من المهاجرين . عكس الحال بين حمالى القرية الواحدة وتوكل مسئولية القيام بالقصاص أولا إلى الأقـــل مسئولية فالأكبر فالأكبر متخذة خطوطا هى الأصغر فالأكبر من ناحية والأعزب فالمتزوج بدون اولاد . فالمتزوج ومعه أولاد .. الخ وهذا كله بالطبع داخل دائرة الأقرب فالأبعد وكل هذا بالنسبة للموتورين . ويستمر الحال يتعامل فى مجال العمل مع أقارب القاتل لأبيه بمنتهى البساطه إلا أنه يتحاشى أن يجمعهم مكان أو يتبادلون الكلام مع بعضهم البعض ويحرص باقى الحمالين على عدم الجمع بينهم فى ذات البرش (مجموعة العمل) أو فى أى موقف ما استطاعوا ذلك . وتتحدث عيون الجميع دائما بأن عائلة فلان لها نقطة دم عند عائلة فلان . وكلما سارع الموتور بتنفيذ القصاص كان ذلك أشرف وأفضل وكلما سوف وأجل كان ذلك موضع انتقاد. ويشعر جميع أفراد عائلة القتيل بالخزى والعار - ويتصرفون بمنتهى السياسة مع الجميع ويتجاوزون عن كثير من الحقوق ولا يشاركون فى أية مناسبات حتى يستردون كرامتهم بأن يأخذوا ثأرهم وعندئذ يتدخل الكبار عندما يتساوى عـدد القتلى فى العائلتين ويعقد الصلح الحقيقى الذى قد ينهى عداوة الدم فعلا بين العائلتين . وهذه الحقيقة - أى امكانية انتهاء عداوة الدم بين المتصارعين عند تساوى عدد قتلاهما إنما هى حقيقة وجدناها فى المستوى الأول (عداوات القرى) أيضا حيث وجدنا مثلا أن ثمة عداوة دم قامت بين قريتى النزاوية والجهاينه وانتهت بعد صراع استمر حتى تساوى عدد القتلى من كلا القريتين . وكذلك بين النزاوية والصوامعة وكذا بين النزاوية والنجماوية -

والحالة الأخيرة لم تنتهى فيها عداوة الدم بين القريتين بسبب عـــدم تساوى القتلى عدديا .

هذا ونختم هذه النقطة بالاشارة إلى نقطة فرعيه إلا أنها جديرة بالذكر. ذلك أن فكرة عداوة الدم كثيرا ما تقع داخل العائلة الواحدة أيضا وهنا فإن أسرة القتيل هى التى تصبح وحده الثأر .

هذا وقد أوضح الاستبيان الذى أجرى على عينة من الحالبين استمرار تمسك الحالبين بنظام الثأر وتأييدهم له . واعتباره نظاما اجتماعيا يشكل قاعدة أساسية فى حفظ النظام داخل مجتمع الحالبين ككل إذ مع وجود هذا النظام فإن كل قرية من قرى الحالبين تعرف مكانها بالضبط فى علاقة القوة بالنسبة لبقية القرى ومن ثم يسود نوع من العلاقات الثابته والمستقرة تكفل للجميع التحرك فى حدود المكانة التى تحتلها قريته ومن ثم تسود علاقات التحاشى وتجنب الصراع ويتم التعامل بين الجميع فى وجود الثأر كنوع من أنواع الضبط يحدد نوع العلاقة بين القرى بعضها وبعض بل وبين العائلات بعضها وبعض أيضا. فقد تبين من البحث الميدانى أن ٤٢٪ من الحالبين يرون ضرورة القيام بأخذ الثأر من القاتل دون اعتبار للقانون أو الحكومة .

(٢) (علاقة الحمالين بالسلطات المحلية والادارية بالمدينة)

والآن بعد أوضحنا بناء القوة بالمدينة بالنسبة لمجتمع الحمالين . فإننا نكون قد عالجنا علاقات يعتبرها الحمالون علاقات داخلية خاصة بهم لا يخضعون فيها للأمن ورجال السلطات المحلية بالمرة بل هذه العلاقات تنتظم وفى نظام إجتماعى مستقر وراسخ لا تملك السلطات المحلية بالمدينة التأثير فيه بأى معنى من المعانى . والآن بقى أن نناقش علاقة الحمالين بالسلطات المحلية والادارية بالمدينة .

ونعالج هذا الموضوع من خلال تناولنا لنقطة واحدة مركزية ستقودنا حتما إلى نقاط أخرى عديدة متصلة بها .

لدينا العلاقة بين العمالين والشركات التى يعملون بها فى حالة العمل بالقطاع العام وبين العمالين والعاملين الذين يمثلون الادارة فى حالة اشتغال العمالين مع القطاع الخاص وستقودنا هذه النقطة إلى مناقشة مشاركة العمالين فى الادارة من خلال مجالس الادارة والنقابات وغيره . وكذا مشاركتهم فى النشاط السياسى من خلال فكرتهم عن الاتحاد الاشتراكى ومساهمتهم واقتناعهم به . وكذا الاضرابات التى كثيرا ما تنفجر بين هؤلاء العمالين .

قد سبق أن أوضحنا أن علاقة العمالين بالمعلمين فى حالة القطاع الخاص هى علاقة الخضوع التام والالتزام بأوامرهم التزاما مطلقا وقبول ما يعطيه اياهم من أجر دون مناقشة وأن معلمى القطاع الخاص يتمتعون بالسلطة المطلقة على العمالين معهم سواء داخل العمل أو خارجه ومن ثم فلا نرى داعيا لمتابعة مناقشة هذه النقطة إنما الباقى أمامنا الآن هو مناقشة علاقة الجزء الأكبر الآن على الأقل من مجتمع العمالين هم عمال القطاع العام بالسلطات الادارية التى تدير العمل .

وقد سبق أن تناولنا هذه النقطة عندما أشرنا إلى دور الرؤساء العمال من المعلمين الذين يعملون بالقطاع العام وعندما قلنا أنهم قد تحولوا إلى مجرد موظفين . وأن علاقاتهم مع العمالين الذين يعملون معهم بالقطاع العام إنما تستند إلى عنصر القرابة والانتمائية أكثر من استنادها إلى سلطة فعالة فى المجال الاقتصادى . بجانب ما أشرنا إليه من أن رؤساء العمال من المعلمين فى القطاع العام دورهم الآن منحصرا فى الاختيار للعمالين وتقديم الخدمات إليهم ومحاولة الحصول على الموافقة بطلباتهم من إدارة الشركة التى يعملون بها معهم خاصة وأن المعلمين لهم مكانة

خاصة بالمقارنة بالحمالين العاديين وذلك بالنسبة لادارة الشركة التى تحتكر عمليات الشحن والتفريغ بالميناء ولعل ذلك مرجعه أن الشركة إنما تعمل على توصيل ما تريد من أفكار وتأثيرات من خلال هذه الفئة من المعلمين الذين يستخدمون نفوذهم القرابى ومركزهم الاقتصادى المتميز طبقا لنوع الوظيفة التى يمارسونها حيث أن أجر الكروة الواحدة بالنسبة للمعلم هو ٨٠ قرشا بينما هى فى حدود ٥٠ قرشا للحمال العادى ويصل اجمالى دخل المعلم ٨٠ جنيها فى المتوسط شهريا بينما يصل إلى ٣٠ جنيها فى المتوسط للحمال العادى .

والحقيقة أنه رغم ضعف التأثير بالنسبة لفئة المعلمين فى مجال العمل والأجر بالمقارنة بمعلمى القطاع الخاص إلا أن هذا فى الواقع لم يقلل من دورهم إذ أنهم يمثلون الآن حلقة الوصل الفعلية بين ادارة القطاع العام وبين النسبة العالية والأغلبية الساحقة من الحمالين بحيث أن مئات الحمالين لا يحضرون إلى القطاع العام ويكتفون بأن يطلبوا ما يشاؤن من هؤلاء المعلمين الذين يقومون بعرض هذه المطالب على المختصين بدورهم وغالبا ما يحصلون على الموافقة فى شتى النواحى وارتفاع مركز هذه الفئه من الحمالين فى هذه النواحى بالاضافة إلى مكانتهم الاقتصادية المستندة إلى أجرهم المرتفع وزيادة دخلهم فضلا عن أن الكثير منهم يمتلك أرضا زراعية وأن كان قليلة المساحة هذا كله بالاضافة إلى اتساع شبكة القرابة بين الحمالين من أبناء القرية الواحدة قد جعل المعلمين يبرزون كشخصيات هامة ومؤثرة إلى حد ما فى القطاع العام خاصة فى الحياة الاجتماعية فهم وسطاء الصلح فى الخلافات داخل القرية وأن كانت سلطاتهم أقل من معلمى القطاع الخاص وغير ذلك وسبق أن اوضحنا ان المعلم فى القطاع العام انما يحتل مركزه ومكانته بالمقارنة مع باقى معلمى القطاع العام بقدر تفانيه فى مجال الخدمة والتعرض لحل مشاكل ابناء قريته تلك المشاكل التى يتكلف حلها جهدا ومالا كثيرا اذا أن مجلس الصلح بين أبناء

القرية الوحدة كثيرا ما يتكلف بين جنيهين وثلاثة جنيهات . بجانب أنه يقـوم بسداد مبالغ عديدة : نيابة عن المخطىء أو المدين الذى يقوم بالسداد إليه عند الاستطاعة .

ومن ثم فإن ما نريد أن نؤكده هو أن معلمى القطاع العام لهم دورهم كمراكز سلطة وقوى ضبط فى المجتمع بقدر ما هم ملجا لحل المشاكل ومجابهة الصعاب مع الحمال . وان كان دورهم غدا قد اعطى لهم بعض السلطة ومكنهم من ان يمارسوا دورا فى عملية الضبط واصدار الأمر شبه الملزم فى كثير من المواقف وخاصة تلك المواقف التى تتصل بالثأر والمشاجرات بين حالى القرية الواحدة أو بين القرية وغيرها من قرى الحمالين . على أن لطبيعة العلاقات الدائمة والمستقرة داخل المجتمع وكذا لطبيعة علاقات القرى بعضها ببعض دورا بالغ الأهمية فى التمثيل النقابى للحمالين من ناحية والتمثيل السياسى للحمالين ايضا . وكذا للنقطه الخطيرة التى يعرف الحمالين متى يهددون بها ومتى يستخدمونها تحقيقا لمصالحهم الخاصة وضغطا على إدارة القطاع العام بل وعلى سلطات الأمن بالمدينة ايضا وهى فكرة الاضرابات .

وإذا حاولنا أن نناقش فكرة النقابة وفكرة التمثيل السياسى للحمالين من خلال الاتحاد الاشتراكى وكذا فكرة مشاركة الحمالين فى الإداره فإن أمامنا مدخـل واحد يجمع بين هذا كله هو عملية الانتخابات فكيف تتم هذه العملية . وكيف يختار الحمالين ممثليهم وما مـــدى ارتباط هذا الاختيار بالبناء الاجتماعى لهذا المجتمع .

وتتداخل كل من النقابة والاتحاد الاشتراكى وعضوية مجلس الادارة فى أذهان .

الحمالين . فهم لا يعرفون مطلقا أية فروق بين واجبات النقابي وعضو مجلس الادارة المنتخب وعضو الاتحاد الاشتراكي المنتخب أيضا .

وهم ليسوا على علم بأية حقيقة من حقائق السياسة اصلا لا الخارجية ولا الداخلية ولا يهتم الحمال اطلاقا بالسياسة . ومن ثم فإن فكرة الاتحاد الاشتراكي باعتباره تنظيم سياسي ليست واضحة اطلاقا في ذهنه . إن حياته في مجتمع القرية وباعتباره داخل هذه القرية من عائلة معينة ومحاولته الحصول على أعلى أجر من خلال العمل تمهيدا للانفاق على اسرته وعائلته وتمهيدا للعودة للقرية . هذا هو كل ما يشغل باله بالفعل وكثير جدا من الحمالين يقضى حياته كلها أو على الأقل فترة بقاؤه بالمدينة في حدود الحي الذي يسكنه أبناء قريته بل وفي حدود اقصاها .مقهى القرية ومسكنه ثم الميناء حيث يعمل لا أكثر .

وعندما يعلن عن أية انتخابات فانه يسميها انتخابات نقابة مهما كان نوعها فهو لا يميز أبدا بين سبب انتخاب عن آخر. ثم هو لا يهتم أصلا بأن يكون الانتخاب للنقابة أو مجلس الادارة أو للاتحاد الاشتراكي .

وقد كان لتغير شخصيات المرشحين في مختلف الانتخابات أثره الكبير في تطور نظرته للانتخابات فقد بدأت الانتخابات منذ حوالى ١٠ سنوات في هذا القطاع وعلى أثر قيام القطاع العام وتقدم للترشيح في الدورات الأولى عدد من المعلمين بالذات وبعض البارزين في القرى الهامة .

ولعب النسق القرابي والانتماء لقرية معينة الدور الأول والأخير في اختيار الناجحين في الانتخابات . ذلك ان كل قرية قد وقفت هي وتابعيها من ابناء القرى الأقل عددا والأقل وزنا في مجتمع الحمالين وراء بعض المرشحين الذي ينتمون إليها وقد حدثت صراعات عديدة في هذا الصدد .

ذلك ان الانتخابات كانت تمثل فرصة كبيرة لظهور وحدة القرية وتكاتفها . ويمكن لنا أن نتبين مرحلتين متتابعتين من النشاط السياسى فى عملية الانتخابات هذه.

ذلك ان قيام النقابة الحالية وقبل اختيار ممثلى العمال فى المرحلة التى تمر حاليا . كان القطاع العام حديث النشأة وكانت القرى أكثر التفافا واتحادا عنها الآن وكانت ولاتزال ذكرى الصراعات الحادة التى كانت تقع بين القرى بعضها وبعض فى ظل القطاع الخاص فى الاذهان أكثر وضوحا ولم يكن وضع القطاع العام قد استقر واستبان بعد . ومن هنا فإن القرى كانت لاتزال تحس بالتنافس والصراع ولاتزال ترتبط بامكانية عودة العمل إلى نظام السابق فى حالة فشل القطاع العام وهذا أمر كان الحماون والتقون من احتمال وقوعه فى فترة طويلة من الفترات التى تلت نشأة هـذا القطاع . ومن هنا ان القرى كانت أكثر تنبها واحساسا بكل ما يدور حولها وما يخص علاقات القرى بعضها ببعض. ولهذا فان النقابيين الذين تقدموا للدورة الأولى فى ظل القطاع العام هم كبار هذه القرى بل وهم كبار القرى الهامة ايضا .

هذا وبغض النظر عن شخصيات المتقدمين إلى تمثيل العمال فى كل من النقابة ومجلس الادارة والاتحاد الاشتراكى وغير ذلك فمن المعروف أن القرى كوحدات متمايزة ومختلفة تلعب دورا رئيسيا فى امكانية نجاح شخص ما فى الانتخابات من عدمه . ولعل دور انقسام المجتمع إلى مجموعة قرى متمايزة متصارعة إنما يبدو فى ان كل قرية تقف خلف عدد من المرشحين الذين هم من ذات القرية أو ممن استطاعوا التأثير على كبار قرية أو مجموعة من القرى . فإن الانتخابات إنما يسبقها قيام بعض ابناء القريـــة التى اقتنع كبارها بملاءمة عن المرشح أو المرشحين الذين عليهم ان يتوددوا أولا لهؤلاء الكبار والشخصيات الهامة وان يعدوا الوعود وان يقدموا الخدمات ويتفانون فى اظهار امكانياتهم القيام بأداء الخدمات لابناء القرية . هذا

إذا كان المرشحون لا ينتمون إلى قرية معينة من الحمالين أما إذا كانوا من الحمالين ومن احدى القرى فإنهم لا يكونوا فى حاجة إلى هذا .

وفى كلتا الحالتين فبمجرد ان يقتنع الكبار بالشخص إذا كان من خارج القرية أو بمجرد تقدم أحد الحمالين للترشيح فإن كبار القرية يظهرون موافقتهم . والكبار هنا يذكرون اسم من يرغبون فى نجاحه فى الانتخابات وحقيقة الأمر ان الحمالين العاديين لا يعرفون شيء عن المرشح ليمثلهم سواء فى النقابة أو غيرها بل هم لا يهتمون قط بهذا - وهذا بالطبع إذا كان من خارج قريتهم .

إن كل ما يعرفونه هم انهم ليلة الانتخاب يعطون قائمة بأسماء المرشحين الذين تم الاتفاق على فوزهم ويذهب الحمال ليقف فى طابور طويل ويدخل إلى لجنة الانتخاب مقـــدما الورقة التى يحملها ثم يخرج . إنه لا يعلم إذا ما كانت الاسماء المدرجة بالورقة التى معه هى التى انتخبها فعلا أم لا . إنه لا يقرأ أو يكتب أصلا . ثم إنه كثيرا ما يحدث أن يقوم بعض المرشحين باضافة اسماءهم أثناء الانتخابات بالورقة التى يحملها الحمال انه لا يهتم كثيرا فى الواقع . ثم انه يقيس صلاحيـــة الاشخاص بمدى خدمتهم له فى خدمات شخصية . بغض النظر عن مستواهم العلمى أو الصلاحيـــة لتمثيل الحمالين كمجتمع له سماته ونوعية لنشاطه الخاص ومشكلة الخاصة .

ولكن كيف تبدو القرية كوحدة سياسية تماما فى عمليات الانتخابات لمجلس الادارة والنقابة والاتحاد الاشتراكى ان وحدة القرية تبـدو هنا فى أن كل قرية تلتف حول مرشح معين .

وقد كان المرشحون فى الدورة السابقة وماقبلها هم مرشحين قرى بمعنى انه يكفى أن يرشح أحد أبناء القرية نفسه حتى نجد أبناء هذه القرية ينظرون إلى الامر باعتباره صراع بين قريتهم وغيرها من القرى . ويصبح نجاح مرشح هذه القرية هو فوز لها

كلها على هذه القرى . ومن ثم لاتلبث أن تبدأ مرحلة الدبلوماسية لا يلبث أن يتبعها حالة من التوتر والحرب الباردة إذا جاز التعبير . وكثيرا ما تنتهى إلى معارك ومصادمات خطرة بين القرى باعتبارها وحدات متصارعة . ذلك أنه قد كانت النظرة إلى التمثيل البرلمانى باعتباره سلطة ترفع من وزن القرية عن اقرانها من القرى على سلم القوة الذى تنتظم عليه القرى فى بناء المجتمع المستقر .

ومن هنا فقد كانت القرية تقف وراء المرشح سواء أكان من أبنائها أو حتى من أبناء القرى الأخرى التى تدور فى فلكها والاقل قوة فى مواجهة مرشحى القرى التى تماثلها فى القوة (وإذا كان النسق السياسى يتضمن العمليات التنظيمية المختلفة التى تحافظ على النظام داخل المجتمع عن طريق تطبيق القانون وتنظيم العلاقات الخارجية عن طريق الدبلوماسية والحرب . وإذا كانت الدبلوماسية ليست فكرة قاصرة على المجتمعات الحديثة وإنما توجد حيثما توجد الحياة الاجتماعية المنظمة والخلافات بين المجتمعات)[1] فان الدبلوماسية تظهر فى مجتمع الحالى فى عمليات الانتخاب بالذات وان كانت تظهر فى حالات الثأر أيضا إلا أنها أكثر وضوحا فى الحالة الأولى فهى فى حالات الثأر إنما تتمثل فى محاولة تجنب انساع الحرب وانهائها عن طريق عمليات الصلح التى تقوم بها القرى الحيادية أى القرى غير المشتركة فى الثأر والتى تبذل فيها جهد كبير خاصة فى المراحل الأولى من وقوع الجريمة وقد يحدث أن يقوم كبار قرية القتيل أنفسهم بالاتصال سرا بكبار قرى حيادية طالبين منهم التدخل والسعى بالصلح خاصة فى حالة ضعف هذه القرية

---

(١) د. علية حسن حسين ، الواحات الخارجة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب. الاسكندرية ١٩٧٥ ص (٣٤٤) .

وذلك حفاظا على وضعها فى سلم القوة من ناحية . وحتى يعمل الوقت على حصر عملية الأخذ بالثأر فى عائلة القتيل أو حتى أسرته .

أما فى الانتخابات فيتم الاتصال بين القرى المختلفة قبل الانتخابات فى هدوء وبتخطيط دقيق فى محاولة لتجنب الصراع العلنى الذى قد ينتهى بمصادمات بينها وتعمل كل قرية من القرى القوية على الحصول على تأكيدات من بقية القرى الصغيرة التى تسير فى فلكها على تأييد مرشحيها ثم يتم الاتصال بين القرى القوية بعضها وبعض عن طريق كبار هذه القرى وذلك فى محاولة لكسب تأييد هذه القرى لمرشحى كل منهما الآخر .

وهذه العملية تكلف كثيراً من الجهد والمال كما سيتضح فيما بعد إلا أن لها هدفا حيويا هو محاولة حصر الصراع الذى يصاحب عملية الانتخابات من أن يتحول إلى تقاتل بين هذه القرى وما يدور فى فلكها من قرى صغيرة إذ يتم على أثر هذه الاتصالات تحديد عدد المرشحين الذين سوف يتم تأييدهم فى الانتخابات ويصبح جميع القرى متفقة على هؤلاء المرشحين ومن ثم تتم عملية الانتخابات بسلام .

كما أن عملية الاتصالات هذه يصاحبها الكثير من المظاهر التى تؤكد وحدة القرية وسيطرة الكبار فيها . من ذلك أن كل قرية أو القرية الأقوى فى المجموعة تقوم بعمل شادر ضخم لاستقبال كبار القرية الأخرى المماثلة والذين يصطحبون معهم مرشحيهم وعدد كبير من القرية وكلما كان عدد القادمين أكبر كلما كان فى هذا تعزيزا لمركز القرية على سلم القوة وأيضا تعمل القرية المضيفة على أن يكون عدد الموجودين من ابنائها كبيرا وكذا تدعى كلا من القريتين أبناء القرى الصغيرة التى تدور فى فلكها .

ومع القيام بهذه الاتصالات فى محاولة تجنب وقوع معارك وتقاتل فى يوم

الانتخاب فإن وجود علاقات عدائية بين بعض القرى الكبيرة يجعل هـذه الاتصالات غير كاملة ولهذا فإنه كثيراً ماقامت مشاجرات بين القرى وتدخل البوليس وأعيد انتخابات وسقط قتلى فى هذه الأيام أيام الانتخابات .

والحقيقة أن عامل الانتمائية والقرابة يلعب دورا بالغ الحدة والوضوح فى هذه الأنشطة السياسية .

ذلك أن القرية انما تقف خلف ابنها المرشح ليس لأنه صالح لهذا النوع من العمل ولكن لأنه يمثلها فى مواجهة القرى الأخرى . هذا بجانب أن أفراد عائلته وأقاربه وهم أغلب أبناء هذه القرية انما يقفون بجواره بكل ما يستطيعون ولا يبخلون بمتطلبات الموقف المادية . فإن نجاحه هو نجاح لعائلة معينة داخل القرية بالمقارنة بين بقية العائلات والحقيقة الواجبةالذكر أن مرشح القرية انما كان عادة شخص ينتمى لعائلة هامة ولها مكانتها فى بناء القرية . ذلك أن تقدم شخص من عائلة لها مكانتها العالية بالمدينة كان يكفل سهولة حصوله على تأييد أبناء قريته من من ناحية وفى نفس الوقت فإن شخص من العائلات الأقل أهمية فى بناء القرية لن يستطيع أن يتقدم للمنافسه حفاظا لا على تماسك القرية ووحدتها فحسب بل وأيضا لأن ثمة اعتراف ضمنى بالمكانة التى يحتلها كل شخص داخل القرية تلك المكانة التى يستمدها من الوضع العائلى من ناحية والمكانة الاقتصادية للعائلة وله شخصيا بالمدينة بل وبالقرية أيضا .

هذا كما أن ثمة دور للعوامل الاقتصادية فى العمل على الحد ممن يتقدمون لتولى المناصب القيادية وتمثيل الحالين من كل قرية ذلك أن هـذا النشاط يحتاج إلى نفقات وتحركات وفراغ نسبى على الأقل .

ولهذا فقد وجدنا ان ثمة ارتباط تام بين المركز للذى يحتله للفرد داخل بناء

القرية فى المدينة والمرتبط بوضعه الاقتصادى ووضع عائلته بالمدينة وبالقرية من الناحية الاقتصادية وحجم هذه العائلة وقوتها ولعل هذا هو السبب الذى وجدنا معه أن كل الفائزون فى الانتخابات السابقة هم من فئة المدرسين أو الحكاكة وأولئك الذين فازوا من غير هذه الفئات إنما كان فوزهم راجعا إلى وضع عائلاتهم وقوتها حيث كان وضع العائلة واهميتها داخل مجتمع القرية بالمدينة يلعب دورا مكملا لأهمية نوع العمل وكثيرا ماكان بديلا عنه

والحقيقه أنه حتى بالنسبة للقرى ايضا باعتبارها وحدات تؤلف كل منها بناءا واحدا مكونا من مهاجرى كل قرية من الحالين فإن القرية عادة لم تكن تهتم بهذه الانشطة إلا إذا كانت من القوة بحيث تستطيع ان تواجه منافسه القرى الأخرى فى حالة ترشيح أحد أبناءها وترشيح غيرها أحد حاليها وقد وجدنا إن بعض القرى الصغيرة ايضا قد انتهزت فرصة عدم اقبال القرى الكبرى على ترشيح عدد كبير منها فانتهزت هذه القرى الصغيرة هذه الفرصة وقامت أحد ابناءها لمثل هذه الانشطة . هذا عن العمليات الاجرائية التى تتبع فى عمليات الانتخابات وكيف أنه اثناءها ينعكس وحدة القرية وتفاعلها مع غيرها من القرى وكذلك تعكس طبيعة المجتمع باعتبارها مجموعة من الجماعات تضم كل منها مهاجرى قرية معينة ويسمونه فى المدينة باسم القرية نفسها والتى هاجروا منها . ومنها يتبين ان عاملى الانتمائية والقرابة يلعبان دورا بالغ الأهمية حيث سبق وان قلنا ـ أن أبناء كل قرية هم أقارب بدرجة كبيرة أى يربط عامل القرابة بين معظم مهاجريها ومن ثم فهم مجموعة قليلة من العائلات وينتمون لعدد أقل من البدنات ويكفى لتأكيد أهمية دور القرابة والانتمائية انا وجدنا الكثيرين ممن يتقدمون مرشحين أنفسهم لتولى هذه المناصب والاشتراك فى صراع السلطة يعملون على اعطاء الانطباع انهم

ينتمون إلى قرية من القرى التى ينتمى إليها جماعة من الحمالين و يعمدون إلى اظهار أن ثمة روابط قرابية تربطهم بابناء هذه القرية . وقد وجدنا أكثر من مسئول ممن يعملون بأعمال كتابية بعيدة تماما عن الشحن والتفريغ من الناحيـــة التنفيذية يفعلون ذلك .

وعلى أية حالة فإن ظاهرة الصراع والتنافس على تولى مراكز السلطة (عضوية مجلس الادارة ـ النقابة ـ الاتحاد الاشتراكى) .

كانت هى السمة المرتبطة بهذا المجتمع وبهنائه المنتظم على أساس من الانتمائية والقرابة حتى فترة ضئيلة جدا ثلاثة سنوات أو أقل عندما طرأ بعض التغير الذى سنتناول أسبابه فيما بعد ـ إلا ان هذا التغير لم يمس فكرة وحدة كل قرية وتحركها كوحدة خلف من تؤيدهم فى ضوء علاقات القوة بين مجموعة القرى المكونة للمجتمع بحيث ان فوز من تؤيده قرية معينة أو عدم فوزه هو أمر متصل بالقرية ككل وبمكانتها ـ ان التغير إنما انصب على :

( ) مدى عنف الصراع بين القـــرى بسبب تغير النظرة إلى التنظيمات النقابيـة والسياسية وغيرها من حيث هى مراكز تعكس سلطة حقيقية وترفع من شأن القرية .

(٢) حدوث ظروف معينة أدت إلى تجمع القـرى كلها المكونة لهذا المجتمع خلف أربعة من الحمالين بعينهم مما جعل الدورة المنتهية فى يونية ١٩٧٦ للتشكيلات السياسية لم ينعكس عليها بعض ما سبق من حقائق .

وتفصيلا لهذا التغير فان الحمالين وبمجرد انضمامهم إلى القطاع العام حدث أن كثيرا من القرى الصغيرة والضعيفة التى كانت تعمل تحت امرة القرى القوية فى القطاع الخاص وجدت فرصتها لتحقيق بعد ذاتيتها بعد أن اتاح لها نشأة القطاع العام

انفكاك من أسر القرى القوية . والحقيقة أن كثيرا من العمال الذين سارعوا بقبول العمل مع القطاع العام عند نشأته هم ممن ينتمون إلى قرى صغيرة كانت تعمل مع القرى المسيطرة على العمل قبل نشأة القطاع العام .

وسرعان ما أخذت بعض القرى الكبيرة فرصة للتخلص من فائض العمالة عندها بأن انضم عدد من أبنائها إلى القطاع العام ولم تلبث أن زاد عدد من ينضم منهم إليه بعد أن تبين للعمال أن القطاع العام سيستمر وإن العمل لن يوكل ثانية للقطاع الخاص .

وأتاحت فرصة التمثيل في النقابة والاتحاد الاشتراكي ومجلس الادارة الفرصة وبالطبع بدأت القرى الكبرى ترشح ابناءها وبدأت القرى الصغيرة تتقدم على استحياء ووجل . فقد كان مفهوما إن ثمة علاقة بين بناء القوة والصراع بين القرى وبين الفوز بمركز من هذه المراكز الذى نظر إليه آنئذ على أنه يعطى القرية نوع من السلطة . إلا انه بعد الفوز والممارسة وضح لهؤلاء ان السلطات السياسية بمختلف أنواعها لاتمثل أية سلطة ولا تضفى أية أهمية ولا تغير من مراكز القرى في بناء المجتمع ولا على علاقات العائلات المكونة لكل قرية على حدة ايضا .

واتضح للجميع أنه طالما أن هذه المراكز لاتزيد من السلطة المعطاة للقرية وابناءها . وان ما يؤثر بالنسبة للقرية ومركزها هو فقط حجمها وغنى ابناءها وتماسكهم ومجابهتهم الامور فى علاقاتهم بباقى القرى بالحسم . وحيث ان هذا كله بعيد عن المراكز السياسية سواء نقابية أو اتحاد اشتراكى أو مجلس إدارة فانها لم تعد مطلبا لكبار القرى وان حرصوا على فوز واحد من أبناء القرية على الأقل باحدها . إن هذه المراكز قد يكون لها بعض التأثير بالنسبة للعلاقة مع إدارة القطاع العام والمسئولين فيه ـ وهذا مالا يهم بأى حال . انما المهم هو بناء المجتمع

من حيث هو مجموعة قرى تربطها علاقات معينة . والمهم هو ما يؤثر على هـــذه العلاقات بما يضفيه عليها من المزيد من القوة . هذا كما اثبتت التجارب ان نجاح بعض رجال هذه القرى فى الانتخابات إنما يضع الحال حيث لايعرف ماهو المطلوب منه بالضبط . فالامية منتشرة جـــدا كما سبق أن أوضحنا وليس هناك أى وعى بالسياسة سواء الداخلية والخارجية ولا وعى بأية قضايا عامة .

هذا بالاضافة إلى أنه يضع قرية الحمال الفائز فى الانتخاب نفسه ـ وفى حالة تصديه لقضايا عمالية هامة ـ فى مواجهة ادارة القطاع العام بطريقة سافرة .

وباختصار . فقد ثبت أن نيل قرية ما لمركز أو أكثر فى النقابة أو فى الاتحاد الاشتراكى أو فى مجلس الادارة الخاص بالشركة التى تحتكر القطاع العام ليس له أهمية إذا لايتعلق بالتأثير على ما هـو هام بالفعل فى هذا المجتمع . فليس مؤثرا فى بناء القوة بين القرى حيث لايضفى أى سلطة فى اطار عـلاقاتها مع باقى القرى الأخرى وفى نفس الوقت فان له نتائج ضارة ايضا ـ كما سبق وأوضحنا . كذلك فان هناك نقطة بالغة الأهمية وهى أن مايحدث فى الواقع فى مجتمع الحمالين تختلف تماما عما يحدث فى أى مجتمع عمالى آخر . فإذا كان العمال فى أى مجتمع آخر بخلاف مجتمع الحمالين انما يتصلون بصدد حقوقهم بالادارة التى يتبعونها من خلال النقابة والتنظيمات السياسية الأخرى كوحدة الاتحاد الاشتراكى بالوحدة الانتاجية واعضاء مجالس الادارة . فإن هذه التشكيلات ليس هى الوحيدة التى تلعب هذا الدور فى مجتمع الحمالين . إذ أن المعلمين يلعبون هذا الدور وهم خارج أى تشكيل سياسى أو نقابى فهم يمثلون قريتهم فى معظم المواقف وهم الذين يتولون بالعمل حل مشاكل مهاجرى قراهم من الحمالين المتصلة بالعمل مع الادارات المعنية وهم الذين يقومون بتعيين من يريدون عن طريق هذه الادارات. وهم الذين يحصلون لحمالى قريتهم على

كل ما يطلبون من الادارات سواء كان مايطلبون من أجازات أو رفع جوابات. استخراج بيانات مطلوبة ... الخ .

ولكن ليس هذا كله - رغم تأثيره الكبير - بالذى يجعل الحمالين ينصرفون عن الاهتمام بالأمر تماما وعن فوز القرية بمركز على الأقل فى هذه التشكيلات . الا اننا اردنا فقط أن نوضح أن درجة الصراع ومداه فى هذا الشأن بين القرى قد أصبح أقل كثيرا عن ذى قبل حيث تكشفت من خلال ممارستهم لهـــذه المراكز حقائق عكست انطباعا لديهم بأن هذه المراكز لاتمثل سلطة فعلية إلى حد كبير بل والأهم انها لاتعمل على هز علاقات المجتمع (باعتباره وحدات قروية على مستوى مجتمع الحمالين ككل . وباعتباره مجموعة عائلات على مستوى القرية الواحدة لكل منها وزنها ومركزها المستمد من حجمها وتماسك ابناءها وغنام ... الخ) هزا قويا يؤثر تأثيرا كبيرا و توازن القوة وان كان الطفيف من التأثير قد اكسب هذه المراكز بعض الأهمية ايضا كانت كافية فى استمرار جو الصراع بين القرى وكانت الانتخابات هى المناسبة التى ينعكس فيها هـذا الصراع بأوضح صورة . ولعل الباحث يرى أن اعطاء الانتخابات هذا المركز رغم ما ثبت من عدم اهتمام كل قرية اهتماما حقيقيا بالفوز كالماضى انما مرجعه ان الحمالين يستخدمون عمليـة الانتخابات هذه كفرصة وكبديل للصراع القديم وذلك استمرارا لتماسك كل قرية ووضوح حدتها وهم بذلك انما يوظفونها فى خدمة قرية الروابط داخل القرية بين الحمالين ولاظهار قوتها ووحدتها وتأثيرها من خلال انجاح من تؤيده من المرشحين فى مواجهة مرشحى القرى الأخرى ذلك ان كل ما حـــدث بعد ان تكشفت حقيقة عدم أهمية الفوز بهذه المراكز فى التأثير على علاقات القوى . هو أن الشخصيات الهامة من القرى المختلفة لم تعد تهتم بأن تفوز هى شخصيا - كما سبق وأوضحنا .

والصراع بين القرى فى مجال السلطة وتولى مقاليد المناصب السياسية المختلفة هو أحـــد أسس الحياة التى ينتظم المجتمع طبقا لها وقد ظل هذا الصراع باديا وأساسيا فى كافة التشكيلات السابقة .

إلا أنه قد حدثت ظروف معينة أدت إلى توقف العمل وفى مبادىء الصراع بين القرى فيما يخص تمثيل العمال فقد اجتمعت كلمة القرى جميعها للمرة الأولى فى الدورة السابقة على اختيار اشخاص معينين دون اعتبار لانتمائهم للقرى الهامة فى المجتمع ولقد كان هذا راجعا إلى ظروف معينة هذه الظروف كانت نتيجة للاضراب الذى قام به الحمالون فى الثالث من ابريل ١٩٧٤ .

وتعتبر الاضرابات هى الأسلوب الذى يلجأ إليه الحمالون كثيرا إذا قورنوا بالعمال الصناعيين وغير الصناعيين بالمدينة اذ لايكاد يمر عام واحد دون القيام بالاضراب أو التهديد به ذلك التهديد الذى كثيرا مايحصلون على مطالبهم بمجرد اعلانه . ولعل كثرة الاضرابات فى هذا المجتمع العمالى بالمقارنة بغيره من ناحية . وعنف هذه الاضرابات من ناحية أخرى. انما مرجعه الطبيعة الخاصة لهذا المجتمع. فحيث يلعب النسق القرابى فى هذا المجتمع دورا خاصا بالمقارنة بدوره فى المجتمعات العمالية الاخرى فإن هذا قد جعل الشائعات تنتشر بسرعة كبيرة بين أفراده كما انه يكفى أن يقرر كبار القرى القيام بمثل هذا الاضراب أو التهديد به حتى يستجيب الجميع دون تفكير ومن الغريب ان كبار القرى لايظهرون علانية موافقتهم على قيام الحمالين بشىء من هذا ومن ثم فهم دائما يبعدون عن المسألة فى هذا الشأن رغم دورهم الحاسم فيه

ومع أن اضراب ٧٠ هو واحد من أهم وأضخم اضرابات الحمالين وقد

انتهى باحتجاز سبعين حمالا بسجن الاسكندرية فإن الحمالين انفسهم لايعرفون ما هو السبب الحقيق لهذا الاضراب .

وتفصيلا لهذا الاضراب (لما يعكسه من أهمية استجابة الحمالين للدعايات واعتبار ذلك جزءا هاما فى تنظيمهم السياسى . وكذا تحركهم جماعيا فيما يخص صراعهم مع السلطات الادارية وسلطات الأمن فى المدينة حيث تذوب فكرة القـــرى المختلفة ويسود الاحساس بوحدة المجتمع على أساس من رباط المصلحة وعلى أساس من اشتغالهم جميعا بمهنة واحدة بغض النظر عن انتمائهم . ثم لما يعكسه ايضا من أنه رغم هذا التحرك الجماعى فإنه إذا ما أثير اثناءه هذا التحرك ما يمس فكرة القرابة على مستوى القرية الواحدة فان الأصل هو القرابة والأصل هو انقسام المجتمع لوحدات سياسية فى علاقة صراع قد تتحد إذا جمعتها مع غيرها المصلحة الواحدة دون نسيان لوحدتها الذاتية فهذه الوحدة هى أساس النظام والضبط كله) .

فقد ظهرت اشاعة انتشرت بين الحمالين بسرعة مؤداها ان أحد أفراد النقابة قد قبض عليه بعد أن ابلغت عنـــه إدارة الشركة سلطات الأمن بسبب مطالبته بحقوق العمال وعلى أثر انتشار هذه الاشاعة تجمع الحمالون خارج الميناء وتركوا عملهم وآخذوا يهتفون باسم هذا الشخص . ورغم انه اتضح كذب هذه الاشاعة إذ حضر هذا الشخص بنفسه إلى الحمالين فإن الاضراب تطور إلى مطالب واستمر الهتاف باسم هذا الشخص وبسقوط شخصية هامة بنفس الشركة قيل إنه على خلاف معه. ولعل هذه النقطة أى الهتاف بسقوط هذه الشخصية الهامة هى التى جعلت هذا الاضراب ينتهى بسرعة بل ويفشل تماما فى تحقيق أهدافه ذلك ان الشخص التى هتف البعض بسقوطه ينتمى لاحدى قرى الحمالين الهامة وله مكانته على أساس قرابته لمهاجريها . ورغم حضور محافظة المدينة بل ووزير الداخلية - الذى كان

المدينة عندئذ ورغم استعداد المسئولين للاستجابة لمطالب الحمالين إلا إن الحمالين قد صعدوا طلباتهم إلى حد التعجيز من حيث الحجم وطلب الفورية فى التنفيذ ثم صعدوا الأمر أكثر حين قرروا التوجه بسيارات الشركة (التى أخذوها عنوة) إلى المعمورة لمقابلة رئيس الجمهورية ولكن عند وصولهم إلى شارع بور سعيد تمت محاصرتهم وهاجمتهم قوات الأمن وتم القبض على عدد كبير منهم وفر الباقين وتوقف العمل بالميناء فى اليوم التالى واستمر العمل متوقفا لفترة لم تطل كثيرا حيث بدأت القرية التى ينتسب إليها الشخصية الهامة التى هتف البعض بسقوطها وكذلك الحمالين المنتمين لقرى أخرى مشابهة لها والمرتبطة بها بعلاقات طيبة فى الدعوة للعمل والاستجابة لنداء الواجب الوطنى . ولم يلبث العمل ان بدأ رغم وجود عدد كبير من الحمالين بالسجن واستمرارهم تحت الحجز .

ولعل هـــذا يوضح أنه عندما يتم مخالفة أسس القرابة والانتمائية فى أمر من الامور فإن هذا الأمر لايلبث أن يفشل تماما حيث أن هـذا الاسر والعلاقات هى التى تعطى أكبر التأثير فى مجتمع الحمالين .

وعلى أيه حالة فإنه عند خروج المسجونين من السجن بعد فترة احتجازهم التى بلغت سبعون يوما فقد قام الحمالون باختيار أربعة منهم ممن تصدروا الاضراب ليمثلوهم فى كل الانتخابات التى تلت هذا الاضراب وذلك ردا لكرامتهم كما قال كثير من الحمالين لى . وكذا اعترافا وتقديرا لموقفهم هذا . وتعويضا لهم عن فترة اعتقالهم حيث كانت الفكرة أنهم اعتقلوا من أجل الحمالين ومطالبهم . ولهــذا وجدنا هؤلاء الأربعه تتجمع حولهم موافقة وإجماع جميع الحمالين رغم إختلاف قراهم وانتماءاتهم وهى المرة الأولى التى يحـــدث فيها ان يختفى الصراع بينهم فى المجال السياسى

والآن وبعد أن أوضحنا بعض الحقائق التى مـــدى تأثير علاقات الحمالين بالسلطات الادارية والمحلية بطبيعة البناء الاجتماعى . فاننا نستطيع نقول إنه فيما خلا هذا فإن الحمال لايعرف تماما إن ثمة فرقا بين ممثلة بمجلس الادارة وبالاتحاد الاشتراكى والنقابة إنه يعرف فقط أن (فيه نقابة) وكل ممثل له هو نقاب فهو لايعرف ـ ذلك إذا عرف أصلا ـ إلا النقابة .

كما ان وجهـــة نظر الحمال فى النقابة كتنظيم أمر مختلفا تماما عن موقفه من الانتخابات لها أو لغيرها من التشكيلات السياسية . فان بالاختيار يرتبط الانتخاب. والانتخابات هى مناسبة ممتازة لاظهار وحدة قرية الحمالين فى عملية الصراع بين القرى تلك العملية التى تعتبر من أسس استمرار وحدة القرية وتماسك ابناءها والتفافهم حول بعضهم البعض .

أما خلاف ذلك فأن الحمال لايهتم بالنقابة ولا يأبه لنشاطها . كذلك فهو لايثق بأن تنظيما نقابيا بغض النظر عن من فيه . يمكن أن يكون مؤثرا بالمعنى الحقيقى . وأن السلطات المسئولة انما تلعب بالتنظيم النقابى . ومن هنا فان اغلب المشاكل العمالية أصبحت الآن تحل عن طريق كبار القرى مع المسئولين مباشرة بغض النظر عن النقابة ومن فيه والاتحاد الاشتراكى أو ممثلى الحمالين بمجلس الادارة . بل لقد ثبت من البحث الميدانى ان هناك المئات من الحمالين لايعرفون شيئا عن النقابة ولا ما هو دورها أو ما هو نشاطها . كما أنهم لايلجأون إليها بالمرة . وقد قال لى الكثيرين ايضا من الحمالين (أنه وبعد أن أصبحت النقابة لاتضم واحدا من كبار قريته كما كانت زمان . فهو لايعرف عنها شىء وقال : أنا اهتم بالنقابة لما يكون فيها واحد قريبى أو ابن بلدى وبس . إنما طالما ماليس فيها حد يبق حيخدمونى ليه) وسبق أن أوضحنا او الدورة الحالية والتى ستنتهى بعد أشهر قلائل بعد أن

استمرت حوالى ٥ سنوات تضم أحد عشر عضوا ليس لهم وزنا اجتماعيا خاصا حيث انهم لاينتمون إلى عائلات معروفة فى مجتمع الحمالين .

هذا أما عن مشاركة الحمالين فى الادارة عن طريق عضوية مجلس الادارة. فان الحال لايختلف ابدا عما سبق من حقائق . فالحمال الذى يعمل بالقطاع العام لايعرف أى شىء عن مجلس الإدارة . بل ولقد اثبت البحث الميدانى أن ٨٠٪ من الحمالين لايعرفون شيءعن من يمثلونهم بهذا المجلس. ونسبة مماثلة قالت وانها لاتعرف معنى ممثل الحمالين فى مجلس الادارة . ولا ما هو عمله . وهل بالشركة مثل هذا النظام أى التمثيل فى مجلس الإدارة أم لا . ولعل مما يزيد هذا الموقف وضوحا أن نعلم أن ثمة ٤ أشخاص ممن قادوا الاضراب السابق الاشارة إليه واحتجزوا بسببه يشغلون جميع المراكز السياسية القيادية فى هذه الدورة فهم أعضاء مجلس الادارة عن الحمالين . ومنهم رئيس وسكرتير ووكيل النقابة وهم اعضاء بالاتحاد الاشتراكى عن الحمالين وقد وضح لنا تماما أن الحمال لايعرف إلا ان هؤلاء هم النقابة لكنه لايعرف على التحديد أين يمثلونه فى غير ذلك فكل الانتخابات عنده هى انتخابات نقابة بغض النظر عن إذا ماكانت كذلك أم لا .

والحقيقة ان ثمة دراسات عديدة ايضا فى مفهوم مشاركة العمال فى الادارة ذلك المفهوم الذى قال أحد الباحثين أنه مكون من شقين :—

الأول ويختص بالمديرين Managers والعمال Workers كجماعة من الناس يتم التمييز بينهم على أساس من مركزهم فى المشاريع .

والجانب الآخر يختص بالمدى الذى يلعب فيـــه العمال فى المشروع دورا فى الوظائف الادارية به .

وقد عرض ايضا للوظائف الادارية بالمشروع وهى وظائف متنوعة فى

الواقع فنهـــا وظائف التخطيط ، التنظيم ، الحوافز ، الضبط ثم الممارسة أو التنفيذ (١) .

وإذا نظرنا إلى هذه الوظائف لاتضح لنا أن ثمة حاجة ملحة إلى ثقافة ومعرفة فى جوانب شتى وذلك فى العضو المشارك فى الإدارة من العمال ولعلنا لسنا فى حاجة إلى عد ضرورة المعرفة بالاقتصادى ومبادئه والإدارة والانسانيات لكى يمكن المشاركة فى هذه الوظائف .

وبالطبع فان مشاركة الحمالين فى مجلس الإدارة فى الشركات التى يعملون بها فى ظل القطاع العام هى مشاركة لايمكن توقع فعاليتها . حيث اننا كما سبق أن أوضحنا من أن اختيار ممثلى الحمالين فى هذه المجالس وغيرها إنما يتأثر بعوامل أبعد ما تكون عن فكرة الصلاحية . بل هى القرابة والانتماء القرية . بل وإن الإنتخابات هى فرصة تنتهزها كل جماعة من جماعات الحمالين لتاكيد وابراز وحدة قريتهم من الحمالين وتماسكها . ومهما تغيرت المعايير التى يختار على أساسها . فالتعلم والمعرفة لم تكن يوما موضع اعتبار فى اختيار الحمالين لممثليهم . بل إن الغالبية الساحقة من الحمالين ٨٧٪ لاتعرف شيء باسم مجلس الإدارة . إن الحمالين يعرفون فقط إن هناك (مدير كبير هو اللى ماسك الشركة) أما ان يديرها مجلس وليس شخص واحد فهذا مفهوم غير مدرك بالمرة . كذلك فانه غير المدرك ايضا ان يكون منهم شخصيا أعضاء يديرون الشركة أو يشاركون فى إدارتها وقد كان هذا احد العوامل التى أدت إلى تعزيز دور المعلمين وذلك لانهم

(1) Keneth F. walker ... worker Partiepation in Management. in Bulletin of tho Intornational in Stituto for Labour Studics. vol. 12 P. 55.

يلعبون دور الوسيط بين الحمالين والادارة . كما ان ثمة نقطة أخرى اضفت مزيداً من السلطة للمعلمين وهو تخوف الحمال عموماً من الاحتكاك بالسلطات المحلية فقد اجاب الكثير من الحمالين عندما سألته عن معرفته بمجلس الإدارة بأنه فى حاله ويخاف على أكل عيشه ولايعرف غير الريس فلان (معلم من قريته) وإنه لا يذهب للادارة وإذا كان هناك شىء فإن هذا المعلم يمكنه التصرف مع الإدارة . ولعله هذا كله قد أضاف لكبار القرية من المعلمين مجالاً جديداً لاكتساب مزيد من القـــوة والسلطة على الحمالين بالاضافة إلى انمائهم لعائلات أكبر ومكانة اقتصادية أفضل ومن ثم فقد عزز من فاعلية سلطاتهم القائمة على الالزام الخلقى كما سبق وأوضحنا .

وقد ثبت فعلا ان النسبة العالية من الحمالين - ٧٢ ٪ من إجمالى العينة - لا تعرف مكان الادارة المركزية للشركة المحتكرة لعمليات الشحن والتفريغ فى الميناء والتى يعملون بها .

كما ثبت ايضاً ان الكثير منهم يغيب عن ذهنه تماما فكرة الترشيح بمعنى امكانية أن يرشح الحمال نفسه لممارسة أى نوع من أنواع المشاركة فى مجلس الادارة أو النقابة أو الاتحاد الاشتراكى . بل وقال الكثير منهم إنه لم يطلب منـــه أحد من الإدارة أن يرشح نفسه (ماحدش قال لى رشح نفسك بتوع النقابة ماطلبونيش ارشح نفسى ولا مجلس الإدارة ولا الاتحاد الاشتراكى طلبنى) .

وهذا يعكس مدى قصور الوعى فى مجال الانشطة ذات الطابع المتصل بالسلطات المحلية والإدارية والسياسية على وجه العموم . وهذا القصور ذاته كان أحد عوامل تماسك البناء الإجتماعى للحمالين فقد منع ازدواج الولاء للسلطة وجعل مصدر السلطات واحداً بالنسبة للحمالين هم كبار القرية من المعلمين . ومن ثم فقد كان عدم الإحساس بالولاء لسلطة خارجية أحد عوامل زيادة تماسك القرية حول

سلطة الكبار بها وبتأثير هذه السلطة ذاتها من ناحية كما كان أحد عوامل احساس بأبناء القرية بالاستقلال وعدم الخضوع بطريقة مباشرة على الأقل لسلطات خارج القرية تؤثر فى مجالات حياتهم الإقتصادية والإجتماعية . وقد عزز هذا كثيرا مكانة القرية كوحدة سياسية فى هذا المجتمع . كما ان هذا القصور كان وراء طبيعة حياة المهاجر من الحمالين فى المدينة وأسلوب معيشته وأهدافه وطموحه . فهو غير طموح عموما ولايبحث عن أن يصبح أكثر من حمالا يكسب قوته من العمل مع بناء قريته ولا يريد أن يحتك بغيرهم لاعن طريق ارتفاع مركزه - لابالوصول لمراكز قيادية ولاحتى بسبب زيادة دخله - انه يعيش قرويا بالمدينة فى نفس البيئة ومع نفس مهاجرى القرية يرتدى ما يرتدون وهى نفس ملابس القرية لايقبل تغييره فالمراكز القيادية تتطلب أن يصبح (افندى) وهذا من غير الممكن . ويأكل مايأكلون ويكون خاليا من العمل عندما يخلون يقضى معهم فراغه يحادثهم عن القرية واخبارها ومهاجريها بالمدينة ذلك هو عالمه . يريده ان يظل مغلقا حتى يعود إلى القرية بالصعيد انتهاء خـــدمته . إنه لايحس بالغير بين الطابع الثقافى فى القرية والمدينة فهو يعيش فى القرية فى قلب المدينة نفس الاسلوب فى الحياة نفس الجوار نفس الأقارب ونفس نوع التنافس طبقا لذات المعايير فى التفاعل . نفس الخضوع للكبار الذين يحتلون مكانتهم فى السلطة من مكانتهم القرابية . وإذا كان البعض قد كسر هذا الحاجز وبدأ يغير بعض عاداته وملابسه وينطلق موسعا دائرة معارفه فهم قلة أقل من أن تمثل تغيرا فى المجتمع وهم عادة قلة من الشباب الصغير الذين ولدوا بالمدينة بالذات لاباء من الحمالين وتربوا بها ويعملون فى نفس المهنة مع ذلك . وعلى أى حال فالتغير حتى بالنسبة لهذه المجموعة من الشباب هو تغير فى الملبس فقط فى المظهر فقط وقد يكون فى شطر من أسلوب الحياة كأن يسكن مسكن منفصلا نسبيا أو نظيف نسبيا بعيدا عن المجتمع السكانى القرية نسبيا ايضا إلا أنه فيما خلا ذلك فهو قروى

يؤمن بالثأر . ويستجيب للتحديات التى تواجه القرية ككل . يلتزم بطاعة الكبار من القرية فى العلن على الأقل . لا يمكن أن يرتدى ملابس مثل شبان المدينة أو يطيل شعره مثلا . ولا يمكن ان يعلن تخليه عن عادات القرية مهما كانت الأسباب. ولعل هؤلاء القلة ايضا تواجه نقطة أهم وأشد تشدهم للقرية هو سفر والديهم بمجـــرد الاحالة للتقاعد ومن ثم ضرورة السفر واستمرار الارتباط بالقرية والأقارب على فترات متقاربة وإلا أصبح شخصا غير بار بوالديه وتلك قيمة اجتماعية لها وزنها الكبير هنا .

بقى الآن أن نناقش نقطة هامة متصلة بفكرة الحمالين عن الوطنية بالمعنى السياسى المعروف ونوضح مدى امتصاص القرية لحياة الحمال . ذلك اننا فى مناقشة احساس الحمال بالغربة فى المدينة حيث اتضح ان نسبة عالية تشعر بالغربة فى المدينة فقد ناقشت عدد كبير من هؤلاء عن مدى الاحساس بالغربة خاصة عندما وجدت البعض يقول فى تفسيره لاحساسه بالغربة فى المدينة إنه انما يحس بالغربة لأن الوطن غائب (يقصد القرية) .

ولم تكن مفاجأة أن أجد ان نسبة عالية من الحمالين يعتبرون اغترابهم فى مدينة الإسكندرية هو اغتراب الوطن . وكأن القرية التى ولدوا فيها ودرجوا بأرضها هى دائرة الوطن فى اعتبارهم .

وقد ساوى البعض من هؤلاء (وهم ليسوا قليلون) بين الهجرة من القرية إلى مدينة الاسكندرية من حيث الاحساس بالاغتراب وبين الهجرة إلى اقطار أخرى غير مصر بالمرة كالهجرة إلى ليبيا أو سوريا ... الخ .

على اننا يجب ان نشير إلى ان هذه الاحساس بالمساواة والتساوى بين الانتماء للقرية والانتماء للوطن ككل . بحيث تصبح القريه هو الوطن وما عداها (لا وطن)

والهجرة من القرية إلى أى مكان هى هجرة خارجية (من وجهة نظرهم) إن هـذا الاحساس (بجعل الهجرة الداخلية مساوية تماما للهجرة الخارجية) لم نجده شاملا لجميع الحمالين . بل إن هناك عدد معقول يميز تماما بين الهجرة الداخلية والخارجية بحيث يرد قائلا أنه لا يحس بالغربة فى المدينة (لأن دى بلدى . احنا مش برضه فى مصر يبقى الواحد مازال فى بلده) .

والحقيقة أن هذا الالتباس فى مفهوم الوطن ربما كان خلف ضعف الاستجابة والتأثر فى مجتمع الحمالين عندما يعمد راغبى التأثير اثارة النخوة الوطنية رفعا للانتاجية أو قضاءا على مشكلة التكدس بما تلتحيه من نتائج سيئة تمتد إلى الاقتصاد القومى ككل .

على أن هذا الشعور بالالتباس انما يتأثر بعوامل تتصل بطبيعة الحياة العائلية فى هذا المجتمع تلك التى تضفى على احساس الحمال بالغربة فى المدينة عمقا أكبر . ذلك أن قوة الاحساس بالانتماء للقرية انما اصبح عميقا وبالغ العمق حيث العديد من الحمالين يعيش بمفرده فى المدينة تاركا زوجته وابناؤه بالقرية . كذلك فإن الارتباط بالقرية أشد ايضا لوجـــود الأقارب والوالدين أو احدهما بالقرية ولاستمرار سفر المهاجر للقرية على فترات متقاربة واستمرار احساسه بقرويته فى المدينة مهما طال بقاؤه بها . بل وحتى أولئك الذين أعلنوا انهم سيستمرون بالمدينة بعد انتهاء مدة عملهم إنما هم مرتبطون بالمدينة لأسباب تمنع عودتهم إلى قراهم ـ كوجود ابنائهم المتزوجين وغير المتزوجين بالمدينة الذين سيعولونهم ـ تلك العودة التى يحرص عليها المهاجر ذلك انه يحرص على العودة إن لم يكن حيا فميتا (فالمهاجر يعمل كل الاجراءات الضرورية لعودته حتى فى حالة وفاته فى

مهجره بحيث يرسل جثمانه ليدفن فى قريته) (١) .

بقى الآن أن نناقش بايجاز بالغ علاقات الحمالين بالسلطات المحلية فى المدينة ـ الحكومة .

وأود القول أنه لا تكاد توجد علاقة مباشرة سوى علاقات التحاشى والاجتناب . فالحمال لا يحب ولا يرغب بالمرة فى التعامل مع السلطات الحكومية بالمدينة فعلاقاته بها هى علاقات مبنية على الخوف بحيث أنه لا يلجأ إلى السلطات بالمدينة مهما كانت الأسباب إلا مرغما . ولعل الزج بعدد من المضربين فى الحجز مدة طويلة فى الاضراب الأخير كما قلنا قد عزز من هذا الاحساس .

هذا ولا توجد أية علاقة أو احساس بالارتباط بالسلطات الممثلة للحكومة من جانب الحمال ذلك ان كبار القرية يقومون فعلا بدور هام فى القضاء على الخلافات والمشاجرات بين القرية الواحدة ولعل هذا الاحساس هـــو امتداد لاحساسه بطريقة الارتباط بالدولة ابان فترة اقامته بالقرية . تلك التى كانت تتم عن طريق العمدة . والعمدة شخص من أبناء القرية والذى يتحاشاه (رغم ذلك) الفلاح تماما .

والحقيقة ان الاحساس بالدولة والسلطات التى تمثلها لا يوجد بطريقة واضحة إلا فى حالة الاضراب . وكذا فى حالة الثأر الى حـــد ما . بل ولعل السلطات الحكومية قد يـــذا الموقف . ومن ثم فهى تستعين بكبار القرى فى انهاء معظم

---

(1) Abderrezak Behadji. «Return and Resettlement of Migrant woker in their Home Countries» in Bulletin of the International in stituto for Labour Studics» V. 12 P· 55.

المشاكل خاصة مشاكل عداوة الدم التي تضغط فيها السلطات على كبار القريتين لعقد الصلح بينهما وهي أن كانت تفلح في تجميعهم للصلح إلا أن قانون الثأر وعداوة الدم الذي يقضي بأنه لا صلح بالمعنى الحقيقي إلا إذا تساوى قتلى الطرفين تماما يجعل من جهودها هذه هباءا بلا جدوى . وهنا فأن القرى التي تمثل كل واحدة منها وحدة معينة إزاء بعضها البعض في حالات الثأر وغيره إنما تمثل وحدة أيضا إزاء الحكومة . فهي تستجيب لسلطات الدولة بإجراء الصلح . ولكن صوريا فحسب لمجرد أرضاء هذه السلطات . على أن ثمة نقطة هامة أخرى تعكس وحدة القرية ازاء الحكومة ذلك أن القرية تعمل على أخفاء المجرم والقاتل عن الحكومة بل أن كلا من قريتي عداوة الدم تعتمد إلى هذا فالقرية الموتورة لا تدل على القاتل. ويظهر أقارب القتيل بأنهم لا يعرفون الشخص الذي قتل قريبهم وذلك انتظارا لقتله بأيديهم . وكذلك الحال بالنسبة لقرية القاتل فمهما قبض البوليس على أعداد كبيرة من أبناء قرية القاتل ومهما كان القاتل الحقيقي أو القتلة الحقيقيين بين المقبوض عليهم أو ليسوا بينهم فأن احدا لا يدل أبدا على القاتل وهم بهذا يعمون القضية وهم يدركون هذا تماما . ويقولون (مادام مش ثابتة على حد . يبقى خلاص) .

* * *

الفصل الرابع

هذا الفصل يتناول فيه بعض العادات والقيم الخلقية والنظرة لمجتمع المدينة .

والحقيقة أن الحديث عن معظم النقاط فى هـــذا الفصل قد سبق أن ورد تفصيليا . ولهذا فاننا سنتناول فقط بعض النقاط الهامة التى لم نتعرض لها فيما قبل وأهم ماتتناوله مايلى : ـ

اولا ـ العادات :

لعل أهم العادات الواضحة هنا هى :

- عادة تسمية الأبناء بأسماء الأقارب .
- عادة الجلوس على المقاهى لقضاء الفراغ .
- عادة إقامة الليالى لقرآن والذكر وغير ذلك .

ثانيا ـ بعض القيم الخلقية والنظرة لمجتمع المدينة :

والحقيقة أننا فى تناولنا للعادات الهامة فى هذا المجتمع وجدنا أن ثمة عادة درج عليها جميع أفراد هذا المجتمع من الحمالين ذلك أن تسمية الأبناء عادة ماتتم بواسطة الأب وليس بواسطة الأم . وعادة مايسمى الأطفال الذكور بأسماء الأقارب العاصبين له كالعم وابن العم وغير ذلك . ونادرا مايسمى أسم أحد الأقارب من ذوى الأرحام .

ولعل هذا مرجعه محاولة الحفاظ على تماسك العائلة فان تسمية الابن بأسم العم وابن العم هو نوع من اظهار الالفة والحب والقابلية . على أن عادة مايسمى الخال ابنا له بأسم والد الخال . ذلك إذا لم يكن قد سبق أن سمى هو أو شقيقه

بهذا الأسم قبل ذلك . كما أنه من العادات المرتبطة بهذا عادة تفضيل الذكور على الاناث .

ومع أنه لم أقابل حالات طلاق ضمن ما واجهت من حالات تمت بسبب (خلف البنات) إلا أنه من المعروف تماما أن (خلف البنات فقط) فى هذا المجتمع يعتبر أحد النقاط التى تشكل عيبا ونقصاً فى الرجل والمرأة . بينما يعتبر عدم الانجاب بالمرة مشكلة تؤدى إلى الطلاق كما سبق أن أوضحنا .

والحقيقة انى سألت أحد الحمالين ممن أنجبوا فتيات فقط فأشار بأن (الصبيان عزوة وقال أن أبو البنات أيده قصيرة - يقصد أنه ضعيف وأنه مستضعف بين أبناء القرية) ولهذا لايتدخل فى أى مشكلة فليس وراءه عزوة (قوة) ولعل هذا يؤكد فكرة علاقات القوة المسيطرة فى هذا المجتمع .

هذا وعادة تسميه البنين بالذات دون البنات بأسماء الاقارب أمر تام الوضوح وسبق أن قدمنا أرقاما تنطق بهذا . إذ بلغ عدد من سمى بأسم أقاربه العاصبين أكثر من ٩٠ ٪ من الحمالين المنجبون فى هذا المجتمع .

أما عن عادة الجلوس بالمقهى لقضاء وقت الفراغ . فقد سبق أن أشرنا إلى أن دور المقهى بالغ الوضوح فى هذا المجتمع . ومن ثم فليس الجلوس على المقهى من باب شغل الفراغ بقدر ماهو تقريرا لوحدة القرية واظهار لتماسكها وقوتها .

هذا والقرية التى ليس لها مقهى خاصة بها هى القرية الضعيفة . وعادة ما تلجأ مثل هذه القرية إلى مقهى معينة وتستقر عليها .

قد ثبت أن هناك بعض القرى الكبيرة لها أكثر من مقهى حسب أماكن سكن الحمالين القادمين لها . فى حالة ضخامة القرية مثل قرية ابنوب . مثلا فان كل

مجموعة من أبنائها يسكنون فى منطقة معينة متجاورون . فإنهم يختارون مقهى غالبا ما يكون محلا للأحد أبناء قريتهم أيضا ويجلسون إليها . وتعتبر المقهى مكانا للترويح ومكانا لحل المشاكل حيث يعرض كل من لديه مشكلة فى العمل أو خارج العمل مشكلته ويتوسط القادر بحلها . كذلك هى مكان للتنافس فى تحقيق الذات أيضا حيث أن الذى لايذهب إلى المقهى هو البخيل . وأيضا هى مكان لمعرفة أخبار الأقارب الذين يقيمون بالقرية . وهى أيضا مكانا لتلقى الهدايا القادمة من القرية (من الأقارب) أو لإرسال هذه الهدايا إلى الأقارب .

وتعتبر المقاهى هى الوسيلة الوحيدة للترفيه وقضاء وقت الفراغ إذ لايعرف الحمالين السينما ولا يقبل أن يتحدث عنها ومن العيب أن يسأل مجرد سؤال إذا كان يذهب إلى السينما أم لا .

من العادات المنتشرة المرتبطة بالمقهى وشغل الفراغ التنافس فى اظهار الكرم والسخاء خاصة عند قدوم ضيف من الصعيد أو ضيف من قرية أخرى . إذ أن الكرم من العادات التى تشكل أساسا هاما فى هذا المجتمع وخاصة كمقياس فى ترتيب المكانات التى يحتلها الحمال بين أبناء القرية . وكثيرا ماذهبت إلى المقهى لا أتابع دراستى واضطررت إلى تناول أكثر من عشرة أكواب من الشاى والكوكاكولا فى مدة قليلة جدا . إذ لايكاد يطلب أحدهم طالبا حتى يطلب الآخر طالبا آخر ولامانع أن يكون أمام الضيف أكثر من طلب متجاورين أمامه على المائدة .

كما أن تقديم السجاير حتى إذا أقسمت أنك لا تدخن فالأمر سيان . إذا لابد أن تأخذ السجاير . ومن العيب أن ترفض أن تأخذ السيجارة التى تمتد إليك . وكثيرا ماحدث أن تجمعت أمامى أكثر من عشرين سيجارة فى المقابلة الواحدة مع الحمالين على المقهى الواحد نكان يأخذها المرشد عندما انهض لأنصرف والذى يتلبعق بها أيضا

ثالثا عادة اقامة الليالى :—

من العادات المنتشرة فى هذا المجتمع عادة اقامة الليالى لتلاوة القرآن الكريم أو الذكر . أو الليالى بمناسبة ظهور الابناء . فكثيرا من الحالين اعتاد أن يقيم ليلة للذكر سنويا والحقيقة أن هذه العادة هامة جدا فى ربط القرية الواحدة داخليا من ناحية . وكذا فى ربط ابناء القرية بالمدينة بالقرية فى الصعيد .

وقد سبق أن أوضحنا بعض ما يتصل بهذه العادة والحقيقية أن هذه العادة مرتبطة ليس فقط بالقيم الدينية بقدر ما تستهدف أيضا مزيدا من الترابط والالتحام وتعزيز تماسك أبناء القرية الواحدة .

ولعلنا نستطيع أن نؤكد أن الحالين ينتهزون أية فرصة متاحة لمحاولة اظهار هذا التماسك وحيث تتجلى وحدة القرية فى هذه المناسبات التى تقام من أجلها الليالى حيث نجد أهل القرية الواحدة يشتركون فى تكاليف الليلة الخاصة بأحد أبناء القرية حيث يجب أن يقوم هذا الحال بدوره بالمساعدة فى الليالى الخاصة بمن ساعدوه فى ليلته .

هذا وتقام الليالى بمناسبات عديدة فهناك مناسبة ظهور الأبناء ومن المعتاد أن طهور البنات لا يحتفل به ولا يعلن عنه ومن العادات المرتبطة بعملية طهارة الذكور عادة (الزيانة) إذا قابلت العديد من الحالين من الذين احتفلوا بهذه المناسبة (طهارة الأبناء) والذين قاموا فى نفس الوقت بعملية الزيانه هذه وتعنى بعملية الزيانه الحلاقة للصبي أمام أحد المشايخ ويكون هذا نذرا فى الغالب ويتم حتى ينعم الصبى بالبقاء وطول العمر والسعادة .

كذلك يحتفل باقامة الليالى أيضا دون وجود مناسبة معينة بمجرد (نذر) دائم باقامة مثل هذه الليالى وفى هذه الليالى تقدم الأطعمة والسجاير والشاى للمنشدين

وعادة بل ودائما ما يحضر من القرية أقارب صاحب الليلة للمشاركة والتهنئة وليس بمجرد الأقارب هم الذين يحضرون من القرية للمشاركة بل أن غير الأقارب مثل الأصدقاء وغيرهم يحضرون مسارعين للمشاركة . ولا شك أن على الحمال بالمدينة أن يسافر أيضا عند حدوث مناسبة لمن جامله بالحضور إلى المدينة . هذا وقد حضرت ليالى عديدة من هـذا النوع ويعتبر تناول طعام صاحب الليلة من الواجبات الهامة خاصة للاغراب عن القرية التى ينتمى إليها الحال المحتفل . وقـد لاحظت أنه فى حالة زيادة عدد الوافدين من القرية عن أن يسعهم مسكن الحمال فإنهم يلجأون إلى الاقامة مع العزاب وأيضا مع المتزوجين بالمدينة من ذات القرية.

هذا وقد يتم الاحتفال بالطبل والمزمار والتحطيب أو يتم باقامة الذكر . ومن الغريب أنهم لا يحضرون أبدا مشايخ لتلاوة القرآن . بل يحضرون شيخا واحدا لينشد مادحا الرسول .

ويكفى لكى نشير إلى انتشار عادة اقامة الليالى أن نقول أنه يحدث كل عـام خاصة فى أشهر الصيف وهو الفصل الذى تقام فيه مثل هذه الليالى بالذات أن تحضر فرق من القرية تحضر فرقة من كل قرية ينتمى إليها الحمالون وذلك لتقيم الليالى التى يحتفل بها الحمالون بالمدينة وهذه الفرق تضم مغنيين وموسيقيين وطبالين . وهناك فرق من نوع آخر تأتى من القرية وهى فرق المنشدين والمداحين تلك التى تحضر من القرية للاقامة والاحتفال بالليالى الدينية الطابع (الذكر ـ الخاتمة) . وقد قال لى أحد هؤلاء المنشدين أنه يحضر سنويا فى الصيف ويقضى ثلاثة اشهر بالمدينة سنويا أو أربعة أشهر بين شهر يوليو وشهر أكتوبر. وقد سألته إذا ماكان يواجه صعوبات لقلة العمل بالمدينة فأجاب بأن ذلك لا يحدث لأن الليالى كثيرة جـدا وأنه أصبح من الشهرة بحيث تستضيفه القرى الأخرى لاقامة ليالى بها أيضا .

والحقيقة أن هذه الاحتفالات إنما تلعب دوراً آخر وهو وإن كان ليس الهدف الأصلي من اقامة هذه الاحتفالات حيث أن هدفها الأساسي هو اظهار قدرة الأسرة أو العائلة وتعزيز مركزها الاقتصادي على مستوى المقيمين بالمدينة من أبناء القرية . وكذا على مستوى القرية فى الصعيد نفسها حيث أن هذه الليالى يحضرها العديد من المشاركين من الصعيد يحضرون خصيصاً لهذا . وكلما كان صاحب الليلة أكثر كرما وسخاءا فان هذا ينقل إلى القرية أيضا بالصعيد . ويعزز من مركز العائلة التى ينتمى اليها الجمال سواء فى الصعيد أو فى المدينة .

كما أن لها هدفا آخر وان كان مفهوما إلى حد ما ومقصودا إلى حد ما إلا أنه ليس الأصل فى اقامة هذه الليالى على أية حالة . ذلك الهدف هو محاولة شد أبناء كل قرية للتماسك والتلاصق والتساعد وايجاد نوع آخر من العلاقات يربط بين أبناء القرية الواحدة هو رابطة التعاون الاقتصادي التطوعى . ويعلمنا أن أبناء القرية الواحدة بالمدينة كلما كانوا أكثر تماسكا وكلما اظهروا هذا التماسك (فى هذه الليالى وهذا هو جزء من قصدهم فى الواقع وفى غيرها كلما كانت القرية أكثر هيبة ورهبة) .

على أن هذه الليالى لها نتائج أخرى هى نتائج غير مباشرة فى الحقيقة وأن كانت غير مقصودة بالمرة طبعا إلا أنها نتائج واقعة وواضحه وتلك النتائج هى :

استمرار ربط المهاجرين بالمدينة من أبناء احدى القرى بقريتهم الأصلية وعائلاتهم بالصعيد حيث يحضر هؤلاء المشاركة والاقامة لمدة أيام قبل اقامة الليلة وبعدها .

هذا فضلا عن نتيجة أخرى تظهر بين مجموعة الجمالين بالمدينة والمنتسبين لقرى مختلفة ذلك أن جمالى القرى المختلفة يعطون فرصة للتقابل والتقارب والتعاون النسبى

على الأقل بالمشاركة فى تلك المناسبات . ومن ثم فإن هذه المناسبات تعطى فرصة لتماسك المجتمع ككل . ولكن كان ذلك إنما يتم بطريقة أوضح بين مجموعة القرى المتجاورة الساكن بالمدينة أو المشتركة فى مجال العمل . فمثلا فى ليلة الذكر التى أقامها أحد معطى فرع الأخشاب وجدنا أنه قد حضرها العديد من أبناء القرى الأخرى خاصة التى تعمل مع النزاويين فى الأخشاب . إلا أننا لم نتوقع أن نجد كثيرين ولا حتى قليلين من قرية ابنوب مثلا يحضرون هذه الليلة فهم لا يعملون مع النزاويين فى ذات العمل ولا يتجاورون فى مساكنهم فهؤلاء فى المنشية والألبان وغيرها بينما الأول يسكنون فى الورديان .

كما أنه ثمة عادة هامة ودائمة حيث من المعتاد دفن الموتى خاصا الكبار فى السن فى قريتهم الأصلية ذلك أنه بمجرد وفاة الرجال يقوم أقاربه وأهل بلده بإرسال جثمانه إلى القرية ليدفن هناك . وفى حالة دفنه بالمدينة وهذا نادرا مايحدث فإنه يتم اقامة ليلة واحدة يتلى فيها القرآن الكريم ثم يقوم أقارب المتوفى بالسفر إلى القرية والاقامة ٧ أيام هناك لتلقى التعازى حيث يستمر عادة تلقى التعازى بالقرية ٧ أيام كاملة .

ونظرة إلى القيم الخلقية بهذا المجتمع - مجتمع الحالين - وكذا نظرتهم لمجتمع المدينه تعكس لنا العديد من الحقائق .

وإذا كنا سنعمل على تلخيص هذا الموضوع وإيجازه تماما فإنه لا يخفى علينا (أن المجتمع هو نظام اخلاقى واجتماعى) (١) وأن تناول هذا الموضوع هام

---

(1) N. Majundar and T. N. Madan : « An Introduction to social Anthropology. Tavistock Publication. London. 1970. p. (6).

وبالغ الأهمية الا اننا نكتفى بما عرضناه عن هذا (المجتمع) وحيث عرضنا العديد من النقاط الممكن تناولها هنا ضمنيا وسنحاول تبين التغير الذى طرأ القيم وما هى أهم هذه القيم والاتجاهات وان كان أيضا فى أذهاننا (انه لايمكن قياس العواطف أو أخلاق الرحمة بين الأب والابن)(١) مثلا لتبين التغير بطريقة حاسمة وقاطعة فى هذا المجال .

وإذا كنا قد أوضحنا أننا أمام مجتمع من المهاجرين من الريف ولازالت غالبيته مرتبطة بالريف فما هى القيم التى توجهه الآن وإلى أى حد تغيرت هذه عن تلك التى كانت توجهه قبل الهجرة .

فإذا كان من القيم التى توجهه وتشكل قيمة بارزة فى حياة الحال قبل الهجرة هى قيم مرتبطة بالأرض والعمل الزراعى وبالتركيب القرابى من ناحية . ثم بنوعية العلاقة التى تربطه بنواحى الحياة العامة من تدين وكرم وجدية وغير ذلك مما يحكم السلوك الفردى .

ونستطيع أن نوجز قائلين أنه على الرغم من أن هناك الكثيرين من الباحثين الذين قالوا (بارتباط القروى بالارض ارتباطا وثيقا نكذا بما كنهم بحيث يصل هذا الارتباط إلى حد القداسة . وانهم عازفون عن المصلحة الشخصية فى سبيل العائلة والمجتمع إلى جانب بعض مظاهر الشك والريبة خاصة بالنسبة لسكان المدن. وأن العمل الزراعى هو أهم الأعمال فى نظرهم)(٢) .

David Koplan, .The Superorganic Science of Metophysics (1) in Manner & Kaplan, Theory in Inthropology. Tavistock Publication. London. P. 65.

(٢) د. / محمد عاطف غيث .. التغير الاجتماعى فى المجتمع القروى . الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٥ ص١٧٩ .

وإذا كانت ملكية الأرض الزراعية هى أهم مايشغل بال القروى حيث انتهى إلى ذلك « رود فيلد » وكـذا «حامد عمار» فى دراسته عن قرية « سلوا » وكـذا «محمد عاطف غيث» فى دراسته للقبطون وهلا وكفر الشيخ وكثيرون . وإذا كان مهاجرينا قرويون وجميعهم تقريبا كانوا يعملون بالزراعة . فهل غيرت الهجرة من نظرتهم لملكية الأرض الزراعية والعمل الزراعى .

الحقيقة إننا إذا كنا فى أستعراض الملكية الزراعية فى دراستنا للنسق الاقتصادى قد وجدنا انه (بالجدول الخاص بتوزيع الملكية أ . ب) هناك عديد من الحالين لازالوا يحتفظون بملكياتهم الزراعية رغم صغرها جدا . إذ تصل أحيانا إلى أقل من ربع فدان وهم يحتفظون بها رغم انها لم تمد مصدرا حقيقيا لأى دخل يذكر . وإذا كنا قد أوضحنا أن هناك رغم ذلك نسبة ٤٠ ٪ من اجمالى مجتمع الحمالين يحتفظ بملكية زراعية وأن نسبة تكاد تبلغ فى المتوسط ٣٠ ٪ من هؤلاء إنما قاموا بشراء ما يملكون من أراضى بعد هجرتهم إلى المدينة .

إن نظرة لهذه الحقائق جميعها لتؤكد استمرار النظرة الخاصة جدا للارض الزراعية وملكيتها واعتبارها قيمة بالغة الأهمية فى هذا المجتمع . وقد تلاحظ لنا أن أولئك الذين لا يملكون أرضا زراعية خاصة بهم إنما يقولون أن ابى يملك كـذا بالقرية . وأن أهلى عندهم أرض زراعية وانا بس اللى خايب .

إذن فلا خلاف ولا تغير لقيمة الأرض وملكية الأرض الزراعية انما ثمة خلاف هام جدا واضح تماما فى النظر إلى قيمة العمل الزراعى . فالعمل أصبح هاما وقيما بقدر ما هو مدر للدخل الكافى والحياة المستقرة (فالقروى لم يعد يساق آليا وفى مطالب البيئة والبناء الاجتماعى بل انهم يمارسون الاختيار بين البـــدائل بطريقـة

اقتصادية) (١). ومن ثم فالعمل الزراعى أصبح ممكنا قياسه واعتبار أهميته بقدر ما هو مدر لدخل كاف بالمقارنة بغيره من الأعمال وغيره من الأعمال المماثلة التى لا تحتاج إلى خبرة خاصة وهنا فإن العمل بالشحن والتفريغ كان مجالا هاما لمالكى الأرض الزراعية . كذلك فإن أولئك الذين يملكون أرضا زراعيــة أقل من أن تعطى ما يكفى فإن الحمال لا يأبه بالسفر إليها إلا ليتعرف الأحـــوال ويتركها ليديرها اقاربه أو حتى اصهاره ولا يهتم كثيرا بما يرد اليه منها من دخـول . بل المهم أن يستمر مالكا لها .

ولعل الغالبية التى لا تملك أرضا زراعية والتى حضرت إلى المدينـــة للعمل بالشحن والتفريغ إنما جاءوا للعمل بالمدينة لصعوبة وقلة فرصة العمل بالقرية . كذلك فان البعض من مالكى الأرض الزراعية يفضلون العمـل فى مجـال الشحن والتفريغ فهو اسهل وأقل تعبا كما يقولون بالمقارنة . و واذن فمعيار الفائدة والعائد الأكبر من العمل . ثم معيار السهولة وعدم الارهاق قد دخــــلا فى تقييم العمل الزراعى مقارنا بالعمل بالشحن والتفريغ ومن ثم فان الهجرة قد أوجدت عملا بديلا (حتى لأولئك الذين يمتلكون أرضا زراعية) أصبح محك مقارنة بالعمــل الزراعى . خاصة وأن عنصر المخاطرة بالنسبة للفريقين فى حالة الهجرة للعمل بالشحن والتفريغ - وهو عنصر يأخذه القروى فى الاعتبار عنـد اتخاذه القرار (٢) وترك

---

(1) Percy. S. Cohen : .Econom.ie Analysis aud Economic man in R. Firth : 6 Thames in Economic Anthropology. Tavistock Publication.[Edinburg 1967. P. (92).

(1) Sutti OrtiZ : The Structure of Decision Making among Indians of Colom.bia In 6 Than.es in Economic Inthropology. Edinburg 1967. P. (226).

العمل الزراعى آخذنا فى الاعتبار (معيار التفضيل المبنى على العائد)[1] بجانب الاستمرارية وعدم الانقطاع والحماية والملجأ الأمين. وسبق توضيح ارتفاع الأجر فى مجال الشحن والتفريغ بالمقارنة بالعمل الزراعى. كما سبق توضيح دور الأقارب فى التهيئة المهاجر وحمايته وايوائه وضمان الحاقه بالعمل بجانب ان العمل الزراعى نفسه غير متاح طوال السنة لغير ملاك الأرض وصغر ملكية الأرض لاتشجع ملاكها على التخصص لذا أضف الى هذا كله ان العمل بالشحن والتفريغ بما له من طبيعة خاصة يوره لمن يريد مراعاة ارضه ان يسافر اليها متى شاء ولكن لمدة محددة .

هذا واذا تركنا الأرض والعمل الزراعى وجدنا النظرة الى العائلة والقيم المرتبطة بها وبالقرابة على وجه العموم بل وبالانتماء للقرية يلعب دورا هاما فى مجتمعنا . فبالنسبة للقيم المرتبطة بالاولاد فإن طبيعة المجتمع من المهاجرين تعطى قيمة أكبر للابناء البنين . كما قلنا . كما انهم مطلب التحمال . مطلبا ملحا فى الطريقة الى الزوجة التى يكون عدم وجودهم سببا للطلاق . واذا كانت عمليات التدريب الاجتماعى يكون من أسسها الهامة احترام الكبار وطاعتهم والأدب فى التعامل معهم . على العموم فان ذلك يكون أشد وضوحا مع الأقارب بجانب غير الأقارب أيضا .

هذا وأصبح تعليم الابناء رغم انه قليل جدا . الا ان تعليم ابنه ووصوله الى الثانوية أو الجامعة أصبح يعد أحد المفاخر الان بالنسبة للعمال .

كما انه من قواعد تربية البنات الطاعة العمياء لوالديها ولاشقائها الذكور بنفس

---

(1) Ibid. P. (195).

القهر وبنفس الالزام . والضرب عقاب معترف به وسائد تماما فى حالة الخروج عن طاعة الوالدين بالنسبة لجميع الأبناء ذكورا أو أناثا .

هذا ويعتبر العقم مشكلة ومصيبة يبتلى بها الرجل إذا وجدت ويصبح موضع رثاء الجميع .

هذا ومع أن الأولاد خاصة الذكور لم يعودوا مطلوبين للمساهمة فى العمل الزراعى إلا أن الحالين لايقومون بتنظيم النسل ولايرحبون بذلك . فالانجاب مطلوب لذاته وتعزيزا للأبوين وتأمينا لمستقبل الآباء فى شيخوختهم .

ومن المسئوليات الأخلاقية البالغة الوضوح هنا هى كفالة الوالدين والعجزة من الأسرة بالنسبة للحمال سواء من أشقائه أو ابنائهم ـ أو زوجاتهم من الأرامل ويعتبر قيام الحمال بهذا أحد النقاط البالغه الأهمية لأرتفاع مركزه وتأكيد ذاته .

وتعتبر طاعة الوالدين من النقاط الهامة جداً خاصة فى الامور الهامة كالزواج وغيره ويمتد أثر الارتباط والطاعة للوالدين بما نجده فى تنفيذ رغباتهم حتى بعد موتهم فكثيرا جداً . بل وهـذه وهى العادة المتبعة أن يطالب الأب أو الأم ممن يوجدون بالمدينة من ابنائهم أن يدفنرا بالقرية .

ومع أن هذه عملية مكلفة جدا ومجهدة ماديا إلا أن الحال لا يمكنه أبدا أن يعصى أوامرهما فى هذا الشأن . ويتم دفن معظم الحالين الذين يموتون بالمدينة فى قراهم رغم أرتفاع تكلفة نقل الجثمان . ورغم مايصاحب الدفن بالقرية من تفرغ طويل لتلقى التعازى حيث يستمر ذلك مدة سبعة أيام كاملة بالقرية بالاضافة لتكلفة تلاوة القرآن طوال هذه المدة من شيوخ القرية المتخصصين .

كما أنهم فى منهج التربية لأبنائهم يراعون دائما تنمية النواحى الايجابية فى البنين

ومن العار أن يبكي الولد بل ويضرب وينتقد إذا بكى لأى سبب بينما تعمل التربية على ابراز عوامل السلبية فى الانثى على العموم . كذلك يتم تنشئة الصبية على تقديس فكرة الثأر . الذى يعتبر أخذه قيمة لايداليها قيمة مهما كان تكلفة ذلك فلابد من أن يأخذ الابن ثأر أبيه أو أخيه وفورا مااستطاع . وعلى العموم مع أن التدريب الاجتماعى بالمدينه إنما ينتظم وفق ذات القواعد بالقرية إلا أن الوالدين أصبحا هما الأكثر تأثيرا والأكثر فعالية . وأصبح الجانب القروى هاما فى تنشئة الأبناء فى اطار الأسرة أولا . ثم يليه الاطارات الأخرى كالعائلة ثم القرية . ولعل هذا مرجعه استقلال الوالد عن العائلة فى مصدر رزقه وعدم ارتباطه بها ثم عدم توريثه ابنائه عملا متصلا بالعائلة (زراعة الأرض) إلا إننا نعاود الاشارة إلى أن هذه الجوانب الفردية ليست هى الوحيدة بل أنها تسير جنبا إلى جنب مع الجوانب المتصلة بالعائلة والقرية على العموم واقصد بالقرية هنا أبناؤها من المهاجرين المقيمون بالمدينة أو أولئك المقيمون هناك بالصعيد من الأقارب .

هذا أما عن الجوانب المتعلقة بنواحى السلوك الاجتماعى والتدين والكرم وغير ذلك .

فان التدين فى الحقيقة ليس من الظاهرات الشائعة فى المجتمع فالأغلبية الساحقة من مجتمعنا لاتصلى فى الواقع . بل ولايعرفون كيفية الصلاة ولايهتمون بها . ولا ببقية الشعائر الدينية . إلا أن الجميع مع ذلك يوقرون كثيرا الصلاح والتدين إذا رأوه متمثلا فى أشخاص معينة . إلا أن التدين لايكسب الشخص أى قيمة اجتماعية فى الواقع فان مصدر القيمة هو المركز الاقتصادى والعائلى . ومع عدم معرفتهم بالدين والاشتراك فى الشعائر الدينية إلا أنهم يعمدون إلى عدم اظهار هذا بصورة تامة . إذ كثيرا مايدعى أحدهم الصيام مثلا فى رمضان . مع أن الأغلبية

السلاحقة منهم تقطر فى هذا الشهر أيضاً . وعموما فلن مايكتسب قيمة حقيقته ليس متصلا من بعيد أو من قريب بالدين .

بل أن التدريب الاجتماعى لايشمل بالمرة فكرة الدين والتربية الدينية .

أما عن المعلومات الدينية فهى تكاد أن تكون صفر خاصة فى عالم النساء والبنات فى هذا المجتمع كما أن هذه المعلومات إذا وجدت فهى مضطربة وخاطئة وغـــير صحيحة على العموم .

ويعكس التدين والدين دوره السلبي التام فى مجتمعنا فان القيم المتعلقة بالكرم . والرجولة وسرعة التعاون مع مهاجرى العائلة خاصة والقرية عامة تلعب دورا بالغ الأهمية فى مركز الرجل . فكلما كان الرجل أكثر كرما . كان أهم . فالكرم من النواحى التى ترفع مكانة الشخص وكذا العمل من أجل صالح القرية وأبنائها من أولئك الذين يقيمون بالمدينة وأقراضهم عند الحاجة أمر بالغ الأهمية إلى الدرجة التى وجـــدنا أن أفرادا يقدمون كل مايملكون تقريبا فى مواقف الشدة للآخرين .

وهنا نوع من السلوك يقره هذا المجتمع مخالفا به كل مايحيط به من معايير مستقرة .

ذلك السلوك يتصل بالأمانة . ففكرة الأمانة فى الجملة إنما تعنى عندهم أخذ ماليس لى حق فيه .. وإنما هذا المعيار لانجده هنا فالسرقة من الجمرك والخروج منه بأية أشياء ابتداءا من الأطعمة وانتهاءا بالأخشاب والملابس وغيرهم هو أمرا لا يعيب الشخص بالمرة بل وكأنه أصبح نوع من العرف أن يأخذ العامل معه فى نهاية اليوم بعض ماليس له .

بينما معيار الأمانة هو أمر واضح تماما فى خارج الميناء وخارج دائرة العمل

فالرجل يجب أن يكون أمينا فلا يسرق من جاره مثلا أو من محل تجارى أو من أحد أبناء قريته .

كذلك فإن السلوك الجنسى يعتبر أحد النقاط التى لايمكن أن يمس محظورها . فالجنس يجب أن يكون فى دائرة الزواج وإلا فإن الخارج عن هذا ينظر إليه بكل احتقار ويصبح موضع نقد بالغ . وفكرة الشرف تكاد ترتبط بهذين النقطتين فقط . السرقة (مع استثناء الميناء) والجنس .

هذا وختاما نناقش نظرتهم لمجتمع المدينة . والحقيقة أنه فعلا لانجد أن ثمة علاقة من أى نوع مع مجتمع المدينة إلا علاقات من نوع خاص .

فمهاجرى كل قرية يعيشون معا . وبانغلاق تام عن باقى أبناء المدينة لايشاركونهم فى شىء وإذا كان ثمة احتكاكا فإنه فقط فى مجال العمل ومع أبناء القرى الأخرى من المهاجرين الذين يعملون فى مجال الشحن والتفريغ أيضا . وهذا الاحتكاك قليل جدا بالفعل .

وإذا كان ثمة علاقة مع سكان المدينة من خلال العلاقة بالسلطات الادارية فهى قليلة جدا وتتم من خلال وسطاءهم كبار القرية أيضا مما يجعل أبناء كل قرية هم قوة منعزلون تماما . ولا توجد أية علاقة مع أبناء المدينة من غير المنتمين لهذه القرى التى وفد منها الحالين إلا فى حالات التشاجر أيضا . عندما يتشاجر أحد الحالين مع جار له . كما حدث فى حالات تصادم أبناء ساحة قرقاص مع أبناء المنوفية . ولقد سقط قتيل من من أبناء المنوفية فى هذه الواقعة التى وقعت منذ أقل من ستة أشهر .

كما أن نظرتهم لابناء المدينة يشوبها الكثير من الشكوك وعدم الثقة خاصة فى النساء من ساكنى المدينة فهم يعتقدون أن النساء فى المدينة على غير خلق

بالمرة . كما أنهم ينتقدون جدا ما يرون من نساء ترتدى الملابس الضيقة وتضع على وجهها الأحمر والأبيض . بل أنهم يزوجون بناتهم لأبناء القرية من الحالين خوفا من أنها تزوجت من شخص من ساكنى المدينة فإنه قد يجعلها تلبس (خنفس) كما يقولون .

ولا يسمحون باختلاط أبنائهم وبناتهم بابناء المدينة . كذلك فان فكرة أن يسير أحدهم مع امرأة أو فتاة كما يرون بالمدينة علنا هو أمر لا أخلاقى يجعلهم يشعرون أكثر وأكثر أن مجتمع المدينة مجتمع منحل بلا أخلاق .

كذلك فإن من الأمور المستقرة تماما فى أذهان الحالين أن التعامل مع ساكنى المدينة من ابنائها أو من الفلاحين يجب أن يكون بكل الشدة والقوة . ولهذا فإنهم يتجمعون فورا إذا أعتدى أى شخص من أبناء المدينة على حال ويذهبون إليه فى شكل جماعة ضخمة مهددين فقط بأنه كثيرون وأنه إذا لم يزيل هـــذا الشخص ما يضايق الحال فإن لن يكون ندا لهم وأن الحـــال هو أحدهم . وغالبا ما ينزل فعلا هذا الشخص من أبناء المدينة عند ارادتهم ويتم الصلح فورا مع الحال تحت التهديد باستعمال القوة من اعداد لا قبل له بها .

وهكذا فثمة فاصل اخلاقى يفصل الحال عن المدينة بجانب ما سبق من عديد من السمات التى تفصله تماما عن المدينة التى يعيش بها من زواج داخلى وروابط قرابية بالغة الشدة وروابط انتمائية فى نفس الشدة تقريبا بجانب طبيعة عمل تسمح بقيام جماعات منهم على أساس من الانتماء والقرابة وتختلف تماما عن أى نشاط اقتصادى يوجد بالمدينة وتقوم هذه الجماعات بابتلاع كل ايقاعات حياة المهاجر وتهيىء استمراره قرويا . فكرا وقلبا وقالبا وسلوكا وقيما ومظهرا ، وهنا فإنه يتوارد إلى أذهاننا قول أستاذنا لنا من أن نسبة عالية من سكان المدن فى العالم

العربى لا يزالون يتبعون التقاليد الريفية وانماط السلوك والتفكير الريفى على الرغم من اقامتهم الطويلة بالمدن . بل أن بعضهم يجهرون بالعداء لطريقة حياة المدينة ويعلنون ازدراء لقيمتها ومثلها (١) .

---

(١) د. / أحمد أبو زيد . «الثورة الحضرية الجديدة فى العالم العربى» محاضرة ألقيت بجامعة اسكس - ١٩٦٧ ص (١٤) .

خاتمـــــــة

فى دراسة لموضوع البناء الاجتماعى فى مجتمع الحمالين بميناء الاسكندرية كان علينا أن نتابع الانساق المختلفة المكونة لهذا البناء فى شكلها المتكامل والمتساند وقد اعتمدنا على الطريقة الانثروبولوجية التكاملية فى دراسة هذا الموضوع . كما اننا لم نتجاهل الطريقة السوسيولوجية التى كانت وسيلتنا فى المتابعة الكمية لبعض النقاط توضيحا للحقائق الكيفية .

وحيث كانت مشكلة البحث وموضوعه الرئيسى هو التعرف على ما يحدث للبناء الاجتماعى للمهاجرين من الريف والذين قاموا بالتجمع فى المدينة وامتهنوا مهنة معينة وإذا حدثت تغيرات فما هو تفسيرها . فقد اضطر الباحث أن يعرض بالتفصيل البناء الاجتماعى للحمالين بالمدينة وبعد أن تناول هذا البناء بالعرض الكامل . اهتم بإبراز أهم جوانب التغيير التى طرأت على البناء الاجتماعى وذلك فى ضوء المنهج البنائى الوظيفى الذى ينظر إلى البناء الاجتماعى باعتباره مكونا من مجموعة متساندة من الانساق والنظم .

وعلى هذا الأساس وبعد المعالجة الكاملة للموضوع . فإن البحث قد انتهى إلى عدد من الحقائق والنتائج التى يمكن ذكرها على النحو التالى :-

(١) مجتمع الحمالين ينقسم إلى مجموعات متمايزة تتفاعل كل مجموعة منها داخليا تفاعلا كثيفا للغاية ، ويوحد بين أفرادها عامل القرابة أساسا ، والانتماء لقرية واحـــدة ثانيا . ويكون التفاعل والعلاقات أكثف بين الاقارب ويقل تدريجيا مع بعد درجة القرابة ومع ذلك فإن العلاقات والتفاعل بين الأفراد المنتمين لنفس القرية أكثر بكثير داخل كل جماعة عن مثيله فى القرية فيما قبل الهجرة.

٢ إن النشاط الاقتصادى المشترك بين الحمالين المنتمين لقرى مختلفة لم يقلل من شدة الترابط بين كل جماعة على أساس من الانتماء لمنطقة واحدة ولم ينجح فى صهر هذه الجماعات فى بوتقة واحدة . ومرجع هذا هو شدة درجة الانتمائية للقرية تلك التى تتمثل فى عدة ظواهر أهمها استمرار تواجد اقارب عاصبين الحمال بالقرية (منطقة الطرد) واستمرار زياراته المنتظمة لهـا على فترات منتظمة ومتقاربة وقيام اقاربه بالقرية بزيارته فى المدينة . واستمرار الحمال فى ارسال المعونة المالية للقرية . وكذلك الزواج الداخلى وكذا الارتباط بافراد . الجماعة فى كل من العمل من ناحيه ووقائع الحياة الاجتماعية من ناحية أخرى .

٣ ــ ان الجماعات المختلفة التى تكون كل منها وحدة انتمائية لقرية معينة من ناحية والمتفاعلة داخليا بشدة إنما تتفاعل هذه الجماعات المتمايزة فيما بينها على اعتبار إن كل منها هى وحدة واحدة واضحة ويحكم تفاعل هذه الجماعات التى تشتهر كل منها باسم القرية التى هاجرت منها توازن دقيق تحتل فيه كل جماعة مركزا على أساس من حجمها وتماسك أفرادها وغناهم وشجاعتهم واقدامهم . . . الخ .

٤ عملت عديد من العوامل على استمرار الاحساس بالانتماء بين مهاجرى كل قرية منها بحيث كونوا مجموعة متماسكة فى المدينة وبحيث لم يتماثلوا مع مجتمعها ومن هذه العوامل :

(أ) سيادة عنصر القرابة بينهم .

(ب) اشتراك إبناء كل قرية فى شحن وتفريغ نفس النوع من البضائع اقطان أو أخشاب أو أجـــولة . أى توزيعهم على مهن بذاتها يتركز فيها ابناء كل قرية بالكامل .

(ج) تركز كل جماعة من مهاجرى القرية الواحدة فى منطقة صغيرة من نفس

الحى بحيث أن جميع مهاجرى القرية يسكنون فى مساكن متقاربة جدا فى نفس المنطقة عادة .

٥ — عملت عدة ظواهر على المحافظة على هذا البناء لمجتمع الحمالين وعلى استمراره . منها مثلا تواجد عداوة الدم بين المهاجرين من حمالى كل قرية والمهاجرين من حمالى القرى الأخرى كل على حدة . كذلك لعبت اقامة الليالى للذكر والخاتمة بمناسبة وبغير مناسبة دورها فى توضيح وحدة كل قرية واظهار ذاتيتها هذا بجانب أن لبعض العمليات الاقتصادية التعاونية مثـــل التعاون فى مناسبات الموت والثأر ومناسبة الزواج وإقامة الليالى وغيره كل هذا لعب دورا هاما فى هذا الصدد .

٦ — تشير الدلائل إلى نقطة هامة فى شأن العلاقات بين الحمالين ومجتمع المدينة من غير الحمالين . إذا تشير إلى أن التفاعل بين الحمالين يأخذ شكل دوائر مغلقة متقاربة ولكنها غير مرتبطة تشكل دائرة القرية او احدة المجال الرئيسى لتفاعل الحمالين الذين يتفاعلون بعلاقات كثيفة جدا داخليا مع مهاجرى قريتهم من الحمالين الذين تربطهم بهم عنصرى القرابة أساسا والانتماء بعد ذلك . ثم ان كل دائرة (قرية) تحتك بالدائرة الأخرى احتكاكا ضئيلا ومجاله فى العمل فقط وينتهى هذا الاحتكاك بين أبناء القرى المختلفة بمجرد الخروج من العمل . اما عن مجتمع المدينة فرغم انه يشكل الدائرة الكبرى التى توجد داخله دوائر (قرى) الحمالين فإن مجتمع المدينه يقف على هامش الحياة بالنسبة للحمالين ويندر فعلا ان نجد احتكاكا عميقا بين الحمالين وبين سكان المدينة فالمدينة مجرد مكان يوفر فرص العمل لا أقل ولا أكثر وهى سوق يحصل منه على حاجياته .

والآن وفى ضوء تساؤلنا الرئيسى الذى كان (ماذا يحدث للبناء الاجتماعى بتأثير

الهجرة)، فاننا نفضل استعراض الانساق المكونة له لنستوضح أهم ماطرأ عليه من تغيرات وأهم ملامحه الحالية .

فاذا تناولنا النسق الاقتصادى أتضح لنا مايلى :-

١ — بالنسبة للملكية : فان الهجرة لم تؤثر فى ملكية الأرض الزراعية ولم تفقدها قيمتها كأهم ما يمكن أن يملكه المهاجر . ومن ثم وجدنا المهاجرين يعملون مااستطاعوا الحصول على مزيد من الأرض الزراعية . كذلك لم يفرط حمال فيما آل إليه من ملكية زراعية عن طريق الميراث من أبويه . هذا وتتخذ الملكية هنا نمطين . فى حالة شراء الحمال لأرض زراعية فان ذلك إنما يتم بأسمه الشخصى عادة مما أعطى الفرصة لظهور ملاك جدد . وهم ملاك غائبين بالمدينة . أما فى وراثة الحمال لجزء من الأرض نتيجة موت والد، فان الملكية فى هذه الحالة لايتم تقسيمها وتحديد نصيب كل شخص من الورثة على حده بل تستمر الأرض كما هى دون تقسيم ويتفرغ لها بعض أفراد العائلة ويستمر الحمال بالمدينة ويرسل إليه بعض الهدايا فقط من انتاج الأرض وإذا كنا قد أوضحنا ان الملكية فى معظم الحالات إنما آلت للحمالين عن طريق التوريث من ناحية . ومن ناحية أخرى فاذا كانت زراعة الأرض وفلاحتها والاهتمام بها إنما هو أمر لايمكن للحمال القيام به وحده وهو بعيداً عن القرية وعن الأرض الزراعية التى يملكها سواء آلت إليه بالوراثة أو بالشراء ومن ثم فانه لابد أن يكون أفراد عائلته من الأشقاء أو غيرهم هم الذين يقومون برعايتها واستزراعها ومن ثم فسواء كانت الأرض ملكا جماعيا للعائلة أو فرديا بأسم الحمال فان تغيرا هاما قد حدث هنا بعد هجرة الحمال بحيث أصبحت ملكية الأرض الزراعية للحمال المهاجر عاملا من عوامل زيادة التضامن والتماسك والتعاون بين أفراد العائلة جميعاً . كذلك فانه بعد الهجرة أصبحت ملكية

الأرض الزراعية تؤدى وظيفة أخرى على حساب وظيفتها الاقتصادية فإذا كانت قبل الهجرة إنما كان دورها الأساسى هو دور اقتصادى صرف . وبعد الهجرة طغت الوظيفة الاجتماعية للارض على وظيفتها الاقتصادية بحيث أصبحت الملكية وسيلة لتحسين مركز الحائز وارتفاع شأنه كذلك أصبحت ضمانا لشيخوخته بغض النظر عن قيمتها وماتدره من دخل . ذلك الدخل الذى سبق توضيح مدى ضآلته .

(٢) هذا وثمة نقطة أخرى كانت الهجرة سببا أساسيا فى وجودها وتلك هى أحساس القرويون بانخفاض دخل العمل الزراعى من ناحية ومايقتضيه من جهد وتعب بالمقارنة بالعمل بالميناء من خلال مقارنتهما معا سواء بعد الممارسة أو مايسمعه من زوار القرية من الحائزين والذين عادة ما يزورونها عـــلى فترات متقاربة جداً

هذا ولابد أن نذكر أن ثمة نوع من الملكية قد ظهرت بعد الهجرة له أيضا أهميته فى مكانة الحائز وان كان أقل أهمية من الملكية الزراعية وهى ملكية العقارات بالمدينـــة .

٣ ـ بالنسبة للعمل : فانه من الواضح أن الهجرة قد أدت إلى فتح مجالات العمل أمام أبناء القرى الثمانية عشرة التى تعمل فى عمليات الشحن والتفريغ بحيث أصبح أبناء هذه القرى أما حائزين دائمين بالميناء أو أنهم يقضون فترة فى العمل الزراعى بالقرية ثم لايلبثو أن يحضروا إلى الميناء للعمل وذلك فى الفـــترة التى لايكون العمل الزراعى متطلبا تواجدهم بالقرية . ومن ثم فان العمل بالشحن والتفريغ على العموم قد رفع من المستوى الاقتصادى لمناطق الطرد . سواء عن طريق المعونات المادية التى يرسلها الحائزين الدائمين بالمدينة لذويهم بها . أو عن

طريق تحرك طاقة العمل المعطلة بالقرية فى مواسم البطالة للعمل بالميناء كان أيضا من نتائج العمل بالمدينة مقابل أجرا مرتفعاً عادة أن زاد وعى المهاجر بقيمة الوقت وأرتباطه بالحصول على أجر مرتفع ومن ثم فان النقود قد زادت أهميتها بالنسبة للمهاجر وأصبحت النقود هى الوسيلة الوحيدة التى يتحدث بها الحال واصبحت هى وسيلة تقوية الروابط والعلاقات الاجتماعية وكذا الروابط القرابية . ومن ثم أتخذت معظم العمليات التعاونية بين الحالين وبعضهم فى المدينة وكذا بين الحالين فى المدينة وذويهم بالقرية الصورة النقدية .

(٤) هذا وإذا نظرنا إلى أوجه الانفاق المختلفة بميزانية الحال أتضح لنا بوضوح أن أرتفاع دخول الحالين وأن كانت لم تغير فى عناصر الثقافة المادية فى مجتمع الحالين ومن ثم فانه على العموم لم يصاحب أرتفاع الدخول تغيرا كبيرا فى أسلوب الحياة وطرق المعيشة إلا أن الملاحظ عموما أن أرتفاع الدخول بالنسبة للحالين قد أستتبعه نشأة مسئولية أخرى هامة وهى التزام الحال بأرسال معونة مادية لذويه بالقرية ومن ثم شكلت هذه المعونة جزءا هاما من ميزانية معظم الحالين . كذلك أرتفع بشكل كبير المنفق على جوانب الاستهلاك المختلفة خاصة عنصر الغذاء والملبس والمسكن وذلك بالمقارنة به قبل الهجرة بالطبع .

٥ — أخيرا يجب أن نشير إلى أن العمل بالميناء وهجرة معظم أسر الحالين إلى المدينة قد ألغى دور المرأة الاقتصادى إلغاءا تاما من حيث مشاركتها فى الانتاجية تلك المشاركة التى كانت كبيرة قبل الهجرة بالمشاركة فى العمل الزراعى بينما أرتفعت مكانة المرأة الاقتصادية بالنسبة للاسر التى أستمرت فى التواجد بالقرية بعد هجرة الزوج إلى المدينة .

النسق القرابى

لقد وضح أن النسق القرابى يلعب دورا بالغ الأهمية فى مجتمع الحمالين بالمدينة ولعل ماعرضناه يؤكد التزايد الكبير لدور هذا النسق ومع ذلك فلقـــد وقعت تغيرات هامة فى النسق القرابى وكذا فى الانتمائية .

ذلك أن العمل بالميناء وهجرة الحمال لم تؤد إلى أتساع علاقات الحمال خارج نطاق الوحدة القرابية وأقليم الانتماء بل على العكس من ذلك أتسعت دائرة العلاقات القرابية وكذا العلاقات ذات الطابع الانتمائى بين الحمالين فى المدينة وأوجدت وحدة جديدة أتخذت كأساس لارتباط المهاجرين من الحمالين فى علاقاتهم بالمدينة ولعبت دورا لم تكن لتلعبه بالمرة قبل الهجرة وتلك هى وحدة القرية والانتماء إليها الذى لعب دورا له أهمية النسق القرابى نفسه فى بعض الأحيان وذلك لما للعمل من طبيعة تجمع بين أبناء كل قرية معا من ناحية وكذلك للسكن فى منطقة واحدة بالمدينة ويمكن توضيح ذلك تفصيليا فيما يلى : ـ

(١) هيأت الهجرة والانفصال عن العمل بالزراعة الفرص لظهور الأسرة الأولية بحيث أصبحت تشكل النمط السائد فى المدينة .

(٢) رغم ظهور هذا النوع من الأسر الأولية فقد ظلت العائلة تلعب الدور الأساسى فى الجوانب الاجتماعية والسياسية من الحيـــاة ودائرة الأقارب أولا ثم الانتماء للقرية هما فقط الدائرتان اللتان يشتملان على كل علاقات الحمال فعلاقاته خارجها غير موجودة .

(٣) ومن هنا فقد كانت الهجرة عاملا هاما فى تقوية العلاقات والروابط القرابيـــة .

(٤) تقوم علاقات الحمال مع أقاربه على أساس من التعاون . ونادرا ماتوجد

سيادة كاملة للمصالح الاقتصاديه فى علاقة الحال باقاربه خاصة العاصبين منهم .

(ه) استمرت سيطرة الاباء والكبار من الاقارب عموما فى تسيير شئون الابناء . ولايوجد تعارض بين الابناء والآباء بشأن استمرار سيطرة الأول .

(٦) تظهر سيطرة العائلة بوضوح تام على الأفراد الذين يختفون تماما ويصبحون مجرد نواة فى بنائها الكلى فى حالات الثأر والازمات ومعظم الانشطة ذات الطابع السياسى .

(٧) الزواج داخلى ويتم برغبة الأهل أولا وأخيرا . من حيث التوقيت واختيار الزوجة .

(٨) المهر أقل قيمة عن مجتمع المدينة . ويسهم الأهل فى دفعه ولايوجد شبكة . إلا فى الحالات النادرة . والمهر يقدم فى شكل هدية ذهبية فقط . أو قد يقترنون الهدية بدفع مبلغ ضئيل .

(٩) حيث ان الزواج داخلى وبارادة الأهل فإن النزاعات العائلية الموجودة بين الزوجين انما هى خلافات عائلية يتداخل فيها جميع أهل العروسين .

(١٠) حالات الطلاق أقل مما نجده فى المدينة بتأثير قرابة الزوجة وسيادة القيم العائلية .

(١) لازالت القاعدة العامة هى ان يقوم العريس وعائلته باحضار الاثاث والتجهيز الزواج بجانب مايقدمه من مهر . إلا ان ثمة نسبة قليلة (١٢٪) التزمت فيها عائلة العروس بذلك التجهيز وهذا يعكس تحولا هاما فى مفهوم المسئولية بين طرفى الزواج .

(١٢) تغيرت علاقة الزوجة المهاجرة فى رفقة زوجها بزوجها وتغيرت مكانتها بحيث أصبحت خادمة الزوج (نتيجة لانعدام دورها الاقتصادى وتركز حياة الأسرة الاقتصادية على جهد الزوج) .

(١٢) الزوجة الباقية فى القرية ارتفعت مكانتها الاجتماعية وأصبحت شريكة الزوج بما لها من دور اقتصادى هام فى متابعة الأرض الزراعية .

النسق السياسى :

إن استعراض ماسبق عن النسق السياسى يؤكد عدة خصائص تعكس مجموعة من المتغيرات والثوابت فى جوانب هذا النسق وأهمها :ـ

(١) ان تجمع جماعات المهاجرين فى منطقة سكنية وعمل واحد وشدة التماسك على أساس قرابى وقوة الروابط القرابية قد عمل على تقوية سلطة الكبار فى العائلات داخل كل جماعة من الحالين المنتمين لقرية واحدة .

(٢) أن الروابط القرابيه القوية فى المجتمع قد مكنت كبار العائلات وكبار القرى من أن يصبحوا أساسا لنوع من السلطة غير الرسمية القوية ومن ثم فقد لعب هؤلاء دورا هاما فى حياة الحالين وفى انتظام الحياة فى المجتمع واستتباب النظام به وبحيث كان الولاء للسلطة غير الرسميـــة الممثلة فيهم هو أساس الحياة السياسية فى المجتمع .

(٣) إن استمرار معيشة المهاجر فى نطاق العائلة والقرية سواء فى العمل أو فى المسكن قوى من علاقة الحال بكبار العائلة وحد من حريته وزاد من تبعيته وانصياعه لهم خاصة فى ضوء احساس كثير من الحالين بالغربة فى المدينة ولهذا وجدنا ان كبار العائلات هم الذين يقومون بفض خلافات الحالين ولا يلجأ الحال إلى سلطات الأمن بالمدينة أو السلطة القضائية . ومراكز الشرطة الا نادرا جدا . وفى حالات الخلافات التى تنتهى بجرائم كبيرة . ذلك ان اللجوء إلى هذه الجهات امر يعيب القرية إذ يكشف عدم تماسكها من ناحية وأن ماحدث كبير من ناحية أخرى .

(٤) كانت هذه الصورة وعلاقات التبعية للحيال وذلك مع قريته وكبارها

وكبار عائلته واختصاص الجماعة الانتمائية لمعظم انشطة الحياة بالنسبة للحمال بالمدينة من أهم العوامل التى جعلت الحالين لايدخلون فى اية علاقات سياسية جديدة بطريقة جادة ولم يعد التنافس على المناصب السياسية والقيادية بالشىء الهام كما كان قبل الانتقال إلى المدينة حيث تتنافس العائلات فى القرية على مناصب العمدة والاتحاد الاشتراكى وغير ذلك خاصة وإن المناصب السياسية فى المدينة ليست بذات تأثير كبير فى الجوانب الهامة من حياة الحمالين بها .

(٥) عمل بروز الدور الذى يقوم به المعلمين وكبار العائلات وهو دور هام جدا فى حياة المجتمع بالمدينة على اضعاف كثير من الوظائف التى هى أصلا من اختصاص التنظيمات السياسية بالمدينـــة (سواء أكانت نقابية أو سياسية أو حتى مشاركة فى مجالس الادارة) ومن ثم فإن هذه التنظيمات لم تعد تعنى أى شىء ولا تعكس أية درجة من الفعالية فى هذا المجتمع) .

(٦) وقد كان قيام المعلمين وكبار العائلات بالدور الهام فى الجانب السياسى سواء فى علاقة الحالين بالسلطات الادارية وكذا علاقتهم بسلطات الأمن بالمدينة أثره الكبير فى عدم الاهتمام بالتنافس على المراكز القيادية بالنقابات ومجالس الادارة والاتحاد الاشتراكى بالمدينة فى شركات القطاع العام التى يعملون بها . ومن ثم سمح هذا بدخول بعض عناصر ليست من عائلات هامة . فى تنافس للحصول على هذه المراكز وحصل الكثيرون من هؤلاء على هذا المراكز فعلا .

(٧) انعكست الصورة التى ينتظم على أساسها مجتمع الحالين باعتباره عـــدة جماعات ترتبط كل منها داخليا على أساس قرابى وانتمائى على نوعية المعايير التى على أساسها يتم انتخاب من يحتل هـذه المناصب القيادية والسياسية وهى التفانى فى اقناع كبار الجماعات بصلاحيتهم وبالطبع فى اختيار أكثر الجماعات تأثيرا فى

سير الانتخابات سواء بحجمها أو تماسك أبنائها . ومن ثم كانت العصبية هى أهم عامل يمكن أن يدخل منه أى شخص لكى يحتل مكانا قياديا على المستوى السياسى.

(٨) إن الاهتمام الأساسى للحمال بحياته داخل الجماعة القرابية والانتمائية من ناحية وارتباطه بأقاربه فى منطقة الطرد (القرية الأم) من ناحية أخرى وتقديمه هذا فوق كل اعتبار قد عمل على انخفاض الوعى السياسى تماما بين الحمالين والحقيقة أن نقص الوعى السياسى هـــو أمرا مشترك بين كل من الحمالين العاديين وكبار العائلات والمعلمين على وجه العموم .

(٩) كانت عداوات الدم التى بين أبناء كل قـــرية والتى تجعلهم يتماسكون ويتضامنون بشدة فى وحدة متمايزة عن غيرها . تلك العداوات التى تتجدد على مدار السنة الواحدة أكثر من مرة بل مرات ومرات فى كل سنة كانت هذه العداوة عاملا هاما فى استمرار توازن المجتمع داخليا عو أساس من الحجم والقوة على مستوى المجتمع باعتبار ان هذه العداوات تعكس صراعا دائما بين مختلف القرى . كما كانت ايضا عاملا هاما فى تأكيد التبعية السياسية للافراد لكبار العائلات الهامة بكل قرية .

(١٠) يشعر الحمال بأن ثمة سلطتين فى المدينة . فهناك السلطة الرسمية المتمثلة فى إدارة شركات القطاع العام التى يعمل بها معظمهم وهناك سلطات الأمن المتمثلة فى الحكومة . وهاتان يمثلان السلطة الرسمية وهما يقفان على هامش حياته ولا يهتم بها اهتماما يذكر . وهناك سلطة غير رسمية تتمثل فى سلطة كبار العائلات الهامة وكبار الاقارب والمعلمين . هذا وخضوعه الحقيق هو للسلطة غير الرسمية هذه . تلك التى تنظم له حياته السياسية بل والاقتصادية ايضا والتى تأخذ دور الوساطة بينه وبين السلطة الرسمية بنوعيها فى المدينة .

هذا وثمة تساؤلات أخرى أثرناها فى مطلع البحث وقلنا اننا سنحاول ان نجد لها اجابات من خلال هذه الدراسة وبشأنها نسوق ما يلى :-

لقد أوضح البحث انه بصدد اختبار الفرض القائل بارتباط الهجرة من مجتمع القريه إلى مجتمع المدينة بتأثير عوامل اقتصادية بحتة إن ثمة حقيقة هامة، مؤداها أنه ومع أهمية الدافع الاقتصادى فى الهجرة . إلا أن دافع الهجرة ليس دافعا واحدا بأى حال . وليس المهاجر بالشخص الذى يحركه من موطنه الأصلى عامل واحد بالذات . ذلك ان ثمة مجموعات من العوامل والدوافع تتضافر لتحرك المهاجر من القرية إلى المدينة وان كان يتصدرها فى العادة دافع معين يختلف من يختلف من مهاجر لآخر . وعلى ذلك فقد وجدنا ان الدافع الاقتصادى قد تصدر هذه العوامل فى حالات بلغت ٤٢ ٪ فقط من مهاجرى هذا المجتمع من الريف . كذلك ثبت ان عامل التقليد يلعب دورا هاما فى حالات ليست قليلة إذ تصدر التقليد عوامل الهجرة فى حالات بلغت ٢٠ ٪ . هذا وثمة حالات أخرى تصدرت عوامل هجرتها دوافع أخرى مثل الخلافات العائلية . والفشل فى الدراسة كذلك فإن عامل الصدفة والعفوية قد تصدر دوافع الهجرة فى شطر لا يستهان به من حالات المهاجرين من الحالتين .

هذا وبشأن الفرض القائل بأن درجة الانتمائية بالنسبة للمهاجر لمجتمعه الأصلى إنما ترتبط عكسيا بدرجة انتمائه للوطن الجديد . فقد وضح إن المهاجرين مشدودون بشدة لقراهم . فقد وضح من خلال دراسة ترددهم على الوطن الأصلى ونظرتهم للهجرة - دائمة أم مؤقته - والمدة التى قضاها المهاجر بالمدينة وتبادل المعونات مع الموطن الأصلى - والجو المحيط بالمجتمع الجديد - ومدى استمرار البناء التقليدى بالمهجر أو تغييره ومداه . لقد اتضح ان كل هذه العوامل كانت

فى صالح استمرار شدة الانتمائية للوطن الأصلى ومن ثم وجدناه مشدودا تماما لقريته ولابنائها سواء الذين هم معه بالمدينة أو الموجودون بالريف .

ونلاحظ ان شدة انتماء المهاجر لقريته قد قلل تماما . بل وربما الغى احساس المهاجـــر بالانتماء لمجتمــع المدينة (المهجر) ولهذا فإن طول مـدة الهجرة لم تلغ احساس العمال بالاغتراب عن قريته وإنه انما يعيش فى غربة وفى مجتمع غريب عنه ـ مجتمع المدينة ـ هذا ونلاحظ ايضا ان معيار المـدة لايعتد به كثيرا . إذ أن طول المدة بالمدينة لم يؤد دوره هنا وربما لأن ظروف الحياة فى المدينـة عملت على استمرار الاحساس بالانتماء القرية بغض النظر عن عامل المدة .

المراجع العربية

١ - أحمد أبو زيد البناء الاجتماعي - المفهومات - الهيئة العامة للتأليف والنشر اسكندرية عام ١٩٧٠ .

٢ - أحمد أبو زيد البناء الاجتماعي - الانساق - الهيئة العامة للكتاب اسكندرية (الطبعة الثانية).

٣ - أحمد أبو زيد الطريقة الانثروبولوجية لدراسة المجتمع (مقاله) .

٤ - أحمد أبو زيد الثورة الحضرية الجديدة فى العالم العربى محاضرة ألقيت بجامعة اسكس ١٩٦٧ .

٥ - أحمد أبو زيد الثأر . دراسة انثروبولوجية بأحـــدى قرى الصعيد - دار المعارف بمصر ١٩٦٤.

٦ - اسماعيل محمد هاشم - مشكلةالسكان بمصر . دار للمعارف بالاسكندرية١٩٦٥.

٧ - السيد حامد ، عليه حسين - القيم والقيمة الاجتماعية . مقالة بالمجـــلة القومية مايو ١٩٧٢ .

٨ - السيد محمد الحسينى - بعض المظاهر القيميــــة المرتبطة بالحرك المهنى . مقالة بالمجلة القومية يناير ١٩٧٠ .

٩ - ايفانز بريتشارد - الانثروبولوجيا الاجتماعية . ترجمة أحمد أبو زيد منشأة المعارف ١٩٦٠ .

١٠ - باركر وبراون وآخرون - علم الاجتماع الصناعى - ترجمة محمد على وآخرون منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٧٢ .

١١ - حسن الساعاتى - التصنيع والعمران - دار المعرفة - القاهرة ١٩٥٨ .

١٢ - حسين عبد الله - السكان وموارد الثروة فى مصر (لم يذكر تاريخ ومكان النشر) .

١٣ - جمال الدين سعيد ، بعض مشاكل التصنيع فى مصر ، - لجنة البيان العربى ١٩٦٥ .

١٤ - جميل توفيق وصبحى تادرس - فى اقتصاديات الأعمال - دار الجامعات المصرية . اسكندرية ١٩٦٨ .

١٥ - سمير فهمى ، أفكار فى شئون الموانى والنقل البحرى ، دار المعارف ١٩٦٩ .

١٦ - صبحى تادرس قريصة وعبد الرحمن يسرى ، مقدمة الاقتصاد التجميعى - دار المعارف الاسكندرية ١٩٧٢ .

١٧ - صلاح الدين نامق ، مشكلة السكان فى مصر ، دار النهضة المصرية بالقاهرة لم يذكر تاريخ النشر .

١٨ - عادل حسن ، الأفراد فى الصناعة ، دار الجامعات المصرية - الاسكندرية ١٩٧٣ .

١٩ - عادل حسن ، الكفاية الانتاجية فى الصناعة ، دار الجامعات المصرية - الاسكندرية ١٩٦١ .

٢٠ - على الجريتلى ، السكان والموارد الاقتصادية فى مصر ، القاهرة ١٩٦٥ .

٢١ - عليه حسين ، الواحات الخارجية - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥ .

٢٢ - عبد الغفور يونس ، التنظيم الصناعى وإدارة الانتاج ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ١٩٦٧ .

٢٣ - فاروق محمد العادلى ، الاتجاهات المعاصرة فى الانثروبولوجيا الاجتماعية ، المجلة القومية مايو ١٩٧٣ .

٢٤ - فاروق مصطفى أسماعيل « العلاقات الاجتماعية بين الجماعات العرقية » الهيئة المصرية العامة للكتاب . الاسكندرية ١٩٧٥ .

٢٥ - فتحي أبو عيانة « مدينة الاسكندرية » دراسة جغرافية ديموجرافية رسالة دكتوراه غير منشورة .

٢٦ - فيليب هاوز « التحضر السريع ومشكلاته » - ترجمة ميرفت سيف الدين عالم الفكر - المجلد الثاني . العدد الثالث ١٩٧١ .

٢٧ - قبارى محمد اسماعيل « الانثروبولوجيا الوظيفية » - دار الكاتب العربى للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٦٨ .

٢٨ - نادية حليم اسكندر « التنمية الزراعية والنمو السكانى - مقالة بالمجلة القومية يناير ٩٧٢ .

٢٩ - محمد الجوهرى وآخرين « ميادين علم الاجتماع » - دار المعارف بمصر ١٩٧٠

٣٠ - محمد رشاد الحداد « شرح اللائحة الجديدة للقطاع العام » - الأهرام الاقتصادى (لم يذكر تاريخ النشر) .

٣١ - محمد صبحى عبد الحكيم « مدينة الاسكندرية » - دار المعارف باسكندرية ١٩٥٤ .

٣٢ - محمد عاطف غيث « التغير الاجتماعى فى المجتمع القروى » - الدار القومية للطباعة والنشر - اسكندرية ١٩٦٥ .

٣٣ - محمد عاطف غيث « مقدمة فى علم الاجتماع » - دار المعارف - اسكندرية ١٩٦٥ .

٣٤ - محمد عاطف غيث « المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحراف » - دار المعارف اسكندرية ١٩٦٧ .

٣٥ - محمد عبده محجوب «الهجرة والتغير البنائي في المجتمع الكويتي» - مطبعة نهضة مصر بالفجالة . القاهرة ١٩٧٤ .

٣٦ - مصطفى الجمال «دروس في القانون البحري» - المكتب المصري الحديث - الاسكندرية ١٩٦٨ .

٣٧ - دنيس هـ . رونج «علم السكان» ترجمة محمد صبحي عبد الحكيم - مكتبة نهضة مصر بالفجالة ١٩٦٣ .

المراجع الاجنبية

1) Abu Lugho D) janet. Migrant Adustment to City Life, the American University in Cairo, Reprint Series N (4).

2) A, Leszek & Mansell. People on the Move. Methoum to London. 1974.

3) Baur P., and S Bessil. The Economic of Under Developed Countries. the University of Chicago Press. ch. 1960.

4) Beishaw, S., Traditional Exchange and Modern Markets. Prentice Hall Inc Englewwood, Cliffs New jersey (No. Date).

5) Benhadj, A, Return and Resethement of Nigrante Worker in Stitute for Labour Studies. vol. 12.

6) Biersted, Robert. The Social Order Tata Migaw. Hill Publicat on Co. Ltd. 1955.

7) Cohen, Abner Urban Ethnicity. Tavistock Publication London. 19.4

8) Cohen, Percy. S. Economic and Analysis and Economic Man in R. Firth : 6 Themes in Economic Anthropology. Tav stock Publication Edinberg, 1963.

9) Deshen, Shlome, Ethnicity in Israel During the 1960 s. in Abner C. Urban Ethnicity. T. P. London 1974.

10) Delomotte, Yves. Humanisation of Work and Quality of Working Life. in Bulletin of the International Institute for Labour Studies. vol. 11.

11) Enternational of Encylopaedia of the Social Science. vol. 9/10. 1971.

12) Encyclopaedia of the Social Science.

13) Firth., Raymond. 6 Themes in Economic Anthropology. Tavistock P.L. Edinburgh 1967.

14) Firth, Raymond; Human Types. Sphere books. New York. 1970.

15) Ginsberge, Sociology. The Home University Library (No. Date).

16) Gore, M. S. Urbanization and Family Change, R. Subly. Bombay 1968

17) G. Richardson. Economic Theory; Hutchinson U. L. London. 1967

18) Herskovits, M. Cultural Anthropology. Knopf. New York. 1955.

19) Hunter, M. Reaction to Conquest Oxford University. Press London. 1964.

20) Kaplan David. The Superoganic Science of Metaphysics in Manners and Kaplan. Theory in Anthropolgy Tavistoc. Publications. London

21) Kruckeberg, D. & Silvers. Urban Planing and Analysis, by Willy and sons Canada. 1974.

22) Majumdar, N. & Modern. An Introduction to Social Anthropology. Tavistock. P. London. 1970.

23) Ortize, Sutti. The Structure of Dicision Making Among Indians of Colombia in R. Firth, 6 Themes in Economic Anthropology. Edinburgh. 1967.

24) Parking, David. Congergational and Interpersonal Ideology in Political Ethnicity. in Cohen Abner-Urban Ethnicity. T. P. London. 1974.

25) Parsons, Talcott & Nell J. Economy and Society, Routhleg and Kagan Paul ltd. London 1965.

26) Schildkrout, Enid, Ethnicity and Generation Difference Among Imigrants in Ghana in Cohen. A. Urban Ethnicity T. London 1974.

27) Stiriling, Paul. Turkish Village. John . Willy and Sons. New York. 1965.

28) Thompson, Leonard. African Sciences in Southern Africa. Heinman. London. 1966.

29) Walker Keneth Worke Participation in Management in Bulletin of the international in stitute of Labour Studies Vol 12.

30) W. Zeivsky A. Prolgue to Population Geography. Prentice Hall Englewood Cliffs. New Jersey. 1966.

محتويات الكتاب

رقم الصفحة

الفصل الاول

الفصل الثانى

النسق الاقتصادى

الفصل الثالث

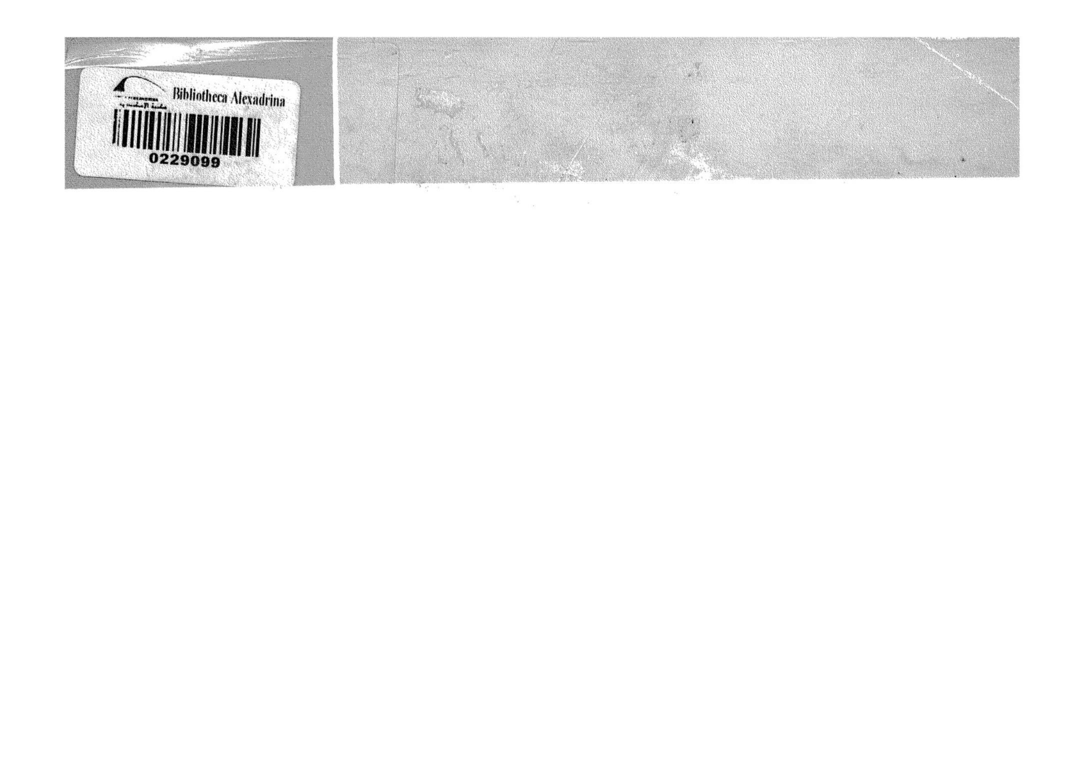
النسق القرابى والانتمائية

الفصل الرابع

النظام السياسى والضبط الاجتماعى

رقم الصفحة


مطبعة الجهاد


Bibliotheca Alexandrina
0229099